



# منزلة الحرف في التفكير النحوي العربي بين القدماء والمحدثين



معاذ بن سليمان الدخيل



# منزلةُ الحرف في التفكير النحوي العربي بين القدماء والمحدثين

تأليف

معاذ بن سليمان الدخيل



## منزلةُ الحرف في التفكير النحوي العربي بين القدماء والمحدثين

معاذ بن سليمان الدخيل

الرياض ، ١٤٤٦هـ

البريد الإلكتروني: [nashr@ksaa.gov.sa](mailto:nashr@ksaa.gov.sa)

ح / مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية ، ١٤٤٦هـ  
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

٣٣٠ ص ، ١٧×٢٤سم - (الرسائل الجامعية ١٠ )

ردمك: ٧-٥-٨٤٩٨-٦٠٣-٩٧٨

١- منزلةُ الحرف في التفكير النحوي العربي بين القدماء والمحدثين

أ. العنوان

رقم الإيداع: ١٤٤٦/٧٣٩٩

ردمك: ٧-٥-٨٤٩٨-٦٠٣-٩٧٨

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو نقله في أي شكل أو وسيلة ، سواء أكانت إلكترونية أم يدوية ، بما في ذلك جميع أنواع تصوير المستندات بالنسخ ، أو التسجيل أو التخزين ، أو أنظمة الاسترجاع ، دون إذن خطي من المجمع بذلك .

(صدر هذا الكتاب عن مركز الملك عبدالله للتخطيط والسياسات اللغوية ، والذي جرى دمجه في مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية ) .

هذه الطبعة إهداء من المجمع ، ولا يُسمح بنشرها ورقياً ، أو تداولها تجارياً



أطلق مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية ضمن أعماله وبرامجه مشروع: (المسار البحثي العالمي المتخصص)؛ لتلبية الحاجات العلميّة، وإثراء المحتوى العلمي ذي العلاقة بمجالات اهتمام المجمع، ودعم الإنتاج العلمي المتميّز وتشجيعه، ويضم المشروع مجالات بحثية متنوعة، ومن أبرزها: (دراسات التّراث اللّغوي العربي وتحقيقه، والدّراسات حول المعجم، وقضايا الهوية اللّغوية، ومكانة العربيّة وتعزيزها، واللسانيّات، والتخطيط والسياسة اللّغوية، والترجمة، والتّعريب، وتعليم اللّغة العربية للتّاطقين بها وبغيرها، والدّراسات البيئيّة).

وصدر عن المشروع مجموعة من الإصدارات العلمية القيمة (جزء منها-ومن بينها هذا الكتاب- صدر عن مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز للتخطيط والسياسات اللّغوية والذي جرى دمجها في مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية). ويسعد المجمع بدعوة المختصين، والباحثين، والمؤسسات العلميّة إلى المشاركة في مسار البحث والنشر العلمي، والمساهمة في إثرائه، ويمكن التواصل مع المجمع لمسار البحث والنشر عبر البريد الشبكي: (nashr@ksaa.gov.sa).

والله ولي التوفيق

## تنبيه وامتنان

أصل هذا العمل رسالة دكتوراه سُجِّلَتْ في قسم اللغة العربيَّة وآدابها بجامعة الملك سعود تحت إشراف الأستاذ الدكتور أبي أوس الشمسان، ونوقشت صباح يوم الأحد ١٦ / ٦ / ١٤٣٩ هـ، وتكوَّنت لجنة المناقشة من:

١. أ.د. إبراهيم الشمسان مشرفاً ومقرراً.

٢. أ.د. عبد العزيز الحميد مناقشاً خارجياً.

٣. أ.د. رفيق بن حمودة مناقشاً داخلياً.

٤. د. صالح العمير مناقشاً داخلياً.

٥. أ.د. يوسف فجال مناقشاً داخلياً.

ولا يفوتني أن أقدم الشكر لأستاذي المشرف أبي أوس الشمسان الذي تابع العمل متابعة دقيقة، وقوّمه بملاحظاته وتصويباته. وأن أشكر الدكتور يوسف فجال الذي كان داعماً لموضوع البحث مدّة إرشاده. والشكر للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الذين قبلوا قراءة العمل ومناقشته على ما قدموه من ملاحظات مهمة نهضت بالعمل وقوّمته. وأما أستاذي عزّ الدين المجدوب فهذا العمل دون شكّ ثمرةً من ثمراته، وهو منّي في فضله بمنزلة تعجز الكلمات أن توفيه حقّه. ولا أنسى أن أشكر الزملاء الذين أفادوني بملاحظات ومقترحات في مراحل البحث المختلفة، وأخصّ منهم الدكتور منصور

المیغری فقد کان للقاءاتنا ونقاشی معه أثر مهم فی الوصول إلى التصوّر النهائيّ لحدود البحث. وكذلك الدكتور عقیل الزمّای الذی قرأ العمل وأبدى ملاحظات ومقترحات عمیقة أفدتُ کثیراً منها. ولا أنسى الزمیلین الدكتور صالح الصعب والأستاذ سعود العنزی اللذین لم یبخلا بملاحظة أو مقترح فی نقاشی معهما أو فی اطلاعهما على أجزاء من البحث. وأختم بالشکر لمركز الملك عبد الله بن عبد العزیز الدولي لخدمة اللغة العربیة على تبنیهم نشر العمل.

معاذ الدخیل

بریده

## فهرس الكتاب

|    |                                                                             |
|----|-----------------------------------------------------------------------------|
| ١٣ | تقديم: أبوأوس إبراهيم الشمسان                                               |
| ١٩ | المقدمة                                                                     |
| ٣١ | الفصل الأول: المحدّات النظرية الموجهة للقدمات والمحدثين في قضايا الحرف      |
| ٣٢ | مقدمة الفصل الأول                                                           |
| ٣٤ | ١ - المحدّات النظرية الموجهة للقدمات في قضايا الحرف                         |
| ٣٥ | ١, ١ - الملامح النظرية في بناء معالم الحرف في التراث النحويّ العربي         |
| ٣٥ | ١, ١, ١ - سيادة الرؤية التجريدية للظاهرة اللغوية                            |
| ٣٧ | ١, ١, ١ - التجريد في قضية تعدية الأفعال بحروف الجر                          |
| ٣٩ | ١, ١, ٢ - التجريد في بنية الحرف الشكلية                                     |
| ٤٠ | ١, ١, ٢, ١ - ما خالف من الحروف بنيته في الأصل بمجيئه على أكثر من ثلاثة أحرف |
| ٤١ | ١, ١, ٢, ٢ - ما خالف من غير الحروف أصله بمجيئه على حرف أو حرفين             |
| ٤٢ | ١, ١, ٢ - سيادة الرؤية الطرازية للظاهرة اللغوية                             |
| ٤٣ | ١, ٢, ١ - الرؤية الطرازية في رسوخ حرف في التعبير عن المقولة                 |

|    |                                                                                       |
|----|---------------------------------------------------------------------------------------|
| ٤٦ | ١، ١، ٣- سيادة الرؤية القياسية في البناء النظري للظاهرة اللغوية                       |
| ٤٧ | ١، ١، ٣، ١- تحليل عمل (إنّ) وأخواتها بالشبه بالأفعال                                  |
| ٤٩ | ١، ٢- المؤثرات في تكوين الملامح النظرية للحرف في التراث النحوي العربي                 |
| ٤٩ | ١، ٢، ١- أثر علم المنطق والفلسفة                                                      |
| ٥١ | ١، ١، ٢، ١- تفسير بعض قضايا الحرف بالحمل على النقيض                                   |
| ٥٤ | ١، ٢، ١، ٢- الأثر المنطقي في النظر إلى الحرف وموقعه في العمل ضمن أقسام الكلم الثلاثة  |
| ٥٨ | ١، ٢، ٢- أثر علم الكلام والفقه                                                        |
| ٥٩ | ١، ٢، ٢، ١- أثر علم الكلام                                                            |
| ٦٣ | ١، ٢، ٢، ٢- أثر المذهب الظاهري في الفقه                                               |
| ٦٥ | ٢- المحدّدات النظرية الموجهة للمحدثين في قضايا الحرف                                  |
| ٦٦ | ١، ٢- الدراسات المصنّفة ضمن سياق عصر النهضة                                           |
| ٦٨ | ١، ١، ٢- استشكال المعايير التراثية المُعتمدة في تصنيف الأدوات النحوية المؤدية للمعاني |
| ٦٩ | ١، ٢، ٢- الدعوة إلى الانطلاق من واقع اللغة في وضع القواعد                             |
| ٧٠ | ١، ٢، ٢- الدراسات المتأثرة بالفرضيات السائدة في اللسانيات التاريخية                   |
| ٧٣ | ١، ٢، ٢- أصداء اللسانيات التاريخية في قراءات المحدثين                                 |
| ٧٤ | ١، ١، ٢، ٢- اعتماد النموذج التاريخي أداة تفسير وترجيح في دراسة الظاهرة اللغوية        |
| ٧٥ | ١، ٢، ٢، ٢- التفسير التطوري للظاهرة اللغوية                                           |
| ٧٦ | ١، ٢، ٢، ٣- التفسير الزمني للظاهرة اللغوية                                            |
| ٧٨ | ١، ٢، ٢، ٤- الانحياز إلى مبدأ الربط بين اللغة والعرق في تفسير الظاهرة اللغوية         |
| ٧٩ | ١، ٢، ٢- الإشكالات المنهجية في اللسانيات التاريخية                                    |
| ٨٠ | ١، ٢، ٣- الدراسات المتأثرة بالفرضيات السائدة في اللسانيات البنيوية                    |

|     |                                                                                                        |
|-----|--------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٨٤  | ٢, ٣, ١- أصداء اللسانيات البنيوية في قراءات المحدثين لقضايا الحرف                                      |
| ٨٥  | ٢, ٣, ١, ١- التّزوع إلى الوصف المُستَكَم على الجانب الاستعمالي للظاهرة وتنكّب الرؤية النظرية التفسيرية |
| ٨٧  | ٢, ٣, ١, ٢- القطيعة مع النحو العربي التراثي بوصفه معيارياً قائماً على المنطق والفلسفة                  |
| ٩٠  | ٢, ٣, ١, ٣- تجاوز التقسيم الثلاثي للكلم بزيادة أصناف قادرة على ضبط الوحدات اللغوية المُشكِلة           |
| ٩٣  | ٢, ٤- الدراسات المتأثرة بالفرضيات السائدة في اللسانيات التوليدية                                       |
| ٩٣  | ٢, ٤, ١- مراجعات مبادئ اللسانيات البنيوية وتعديلها                                                     |
| ٩٤  | ٢, ٤, ١, ١- الإشكالات الإستمولوجية في اللسانيات البنيوية                                               |
| ٩٦  | ٢, ٤, ١, ٢- الإشكالات الإجرائية في اللسانيات البنيوية                                                  |
| ٩٨  | ٢, ٤, ٢- التحوّل المعرفي مع الاتجاه التوليدي في ضبط مفهوم علم اللسانيات                                |
| ١٠٠ | ٢, ٤, ٣- البحوث العربية التي تجاوزت المسلّمات البنيوية في قراءتها للتراث                               |
| ١٠١ | ٢, ٤, ٣, ١- الجهود التي قدّمها عبد القادر الفاسي الفهري:                                               |
| ١٠٥ | ٢, ٤, ٣, ٢- الانشداد إلى النموذج التحويلي في دراسة نظام اللغة العربية في جهود مازن الوعر               |
| ١٠٨ | ٢, ٥- الدراسات المتأثرة بالفرضيات السائدة في النحو الوظيفي                                             |
| ١٠٩ | ٢, ٥, ١- النحو الوظيفي في مشروع أحمد المتوكّل                                                          |
| ١١٢ | ٢, ٥, ٢- موضوع علم اللسانيات في فرضيات النحو الوظيفي، وأثره في تناوّلهم لقضايا الحرف                   |
| ١١٤ | ٢, ٥, ٣- الاتّكاء على الجانب الوظيفي في تفسير الجوانب التركيبية                                        |
| ١١٥ | ٢, ٥, ٤- الاستدلال بالكليات اللغوية في تفسير ظاهرة العطف                                               |
| ١١٩ | خاتمة الفصل الأول                                                                                      |

|     |                                                                                               |
|-----|-----------------------------------------------------------------------------------------------|
| ١٢١ | الفصل الثاني: منزلة الحرف الطرازية ضمن نظرية أقسام الكلم التراثية                             |
| ١٢٢ | مقدمة الفصل الثاني                                                                            |
| ١٢٢ | ١- مدخل نظري                                                                                  |
| ١٢٥ | ١، ١- منزلة المبادئ العرفانية ضمن النظريات اللسانية                                           |
| ١٢٧ | ١، ١، ١- تعديل فرضية استقلال البنية اللغوية، وإعادة صياغتها                                   |
| ١٢٩ | ١، ١، ٢- إعادة النظر في فرضيتي ارتباطية العلاقة بين الدال والمدلول، والفصل بين النحو والدلالة |
| ١٣٢ | ١، ٢- الأسس النظرية العرفانية في نظرية الطراز (prototype)                                     |
| ١٣٣ | ١، ٢، ١- سيادة التصور الأرسطي المتمثل في منوال الشروط الضرورية والكافية                       |
| ١٣٤ | ١، ٢، ٢- عملية التصنيف بين التصورين الأرسطي والعرفاني                                         |
| ١٣٥ | ١، ٢، ٢، ١- التصنيف في منوال الشروط الضرورية والكافية                                         |
| ١٣٨ | ١، ٢، ٢، ٢- التصنيف في المنوال الطرازي                                                        |
| ١٤٠ | ١، ٢، ٢، ٣- فرضيات التصنيف المقولي في المنوال الطرازي                                         |
| ١٤١ | ١، ٢، ٣- الفرضيات المعتمدة في الدراسة                                                         |
| ١٤٦ | ٢- القسمة الثلاثية للكلم وموقف القدماء والمحدثين من ضبط حدود الحرف ضمنها                      |
| ١٤٨ | ٢، ١- موقف القدماء من ضبط حدود الحرف ضمن القسمة الثلاثية                                      |
| ١٤٨ | ٢، ١، ١- موقف أحمد ابن فارس                                                                   |
| ١٤٩ | ٢، ١، ٢- موقف أبي عليّ الفارسي                                                                |
| ١٥٤ | ٢، ١، ٣- موقف البطليوسي                                                                       |
| ١٥٦ | ٢، ٢- موقف المحدثين من ضبط حدود الحرف ضمن القسمة الثلاثية                                     |
| ١٥٦ | ٢، ١، ٢- موقف إبراهيم أنيس                                                                    |

|     |                                                                                 |
|-----|---------------------------------------------------------------------------------|
| ١٦٠ | ٢, ٢, ٢- موقف تمام حسان                                                         |
| ١٦٠ | ١, ٢, ٢, ٢- المحاولة الأولى في كتابه (مناهج البحث في اللغة)                     |
| ١٦٤ | ٢, ٢, ٢, ٢- المحاولة الأخرى في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها)             |
| ١٧١ | ٣, ٢, ٢- موقف عبد الرحمن أيوب                                                   |
| ١٧٨ | ٤, ٢, ٢- موقف فاضل الساقى                                                       |
| ١٨٢ | ٣- الحرف وعلاقته بالاسم والفعل في التفكير النحويّ العربيّ في ضوء منوال الطراز   |
| ١٨٤ | ١, ٣- علاقة الحرف بالاسم وتأثيره فيه                                            |
| ١٩١ | ١, ١, ٣- (كلا وكتلتا) وشبههما بالحرف                                            |
| ١٩٤ | ٢, ١, ٣- البناء في الموصولات وتفاوت أفرادها بين الحرفيّة والاسميّة              |
| ١٩٥ | ١, ٢, ١, ٣- (أيّ) ومشابهتها الحرف                                               |
| ٢٠٢ | ٢, ٢, ١, ٣- الرتبة الطرازيّة في اقتراب الموصولات من الحرف                       |
| ٢٠٥ | ٣, ١, ٣- البناء في الظروف بين الحرفيّة والاسميّة                                |
| ٢٠٦ | ١, ٣, ١, ٣- الظروف التي يكون البناء فيها عارضاً ومنزلتها بين الحرفيّة والاسميّة |
| ٢١٠ | ٢, ٣, ١, ٣- (حيث) ومنزلتها بين الحرفيّة والاسميّة                               |
| ٢١٥ | ٢, ٣- علاقة الحرف بالفعل وتأثيره فيه                                            |
| ٢١٦ | ١, ٢, ٣- أصناف الفعل الثلاثة ومدى اقترابها من الحرف وابتعادها عنه               |
| ٢١٩ | ٢, ٢, ٣- المساوقة بين شبه الأفعال بالحروف وانتقالها من التصرّف إلى الجمود       |
| ٢٢٠ | ١, ٢, ٢, ٣- فعل التعجّب وعلاقته بالحرف                                          |
| ٢٢٥ | ٢, ٢, ٢, ٣- فعلا المدح والذم ومظاهر الحرفيّة فيهما                              |
| ٢٢٨ | ٣, ٢, ٢, ٣- عسى، وليس، ومنزلتها الطرازيّة بين الحرفيّة والفعلية                 |
| ٢٣٩ | خاتمة الفصل الثاني                                                              |

|     |                                                                                                      |
|-----|------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٢٤١ | الفصل الثالث: المظاهر الطرازية المسيرة لعلاقة الحروف ببعضها ببعض في ضوء منوال محمد صلاح الدين الشريف |
| ٢٤٢ | مقدمة الفصل الثالث                                                                                   |
| ٢٤٤ | ١- منوال محمد صلاح الدين الشريف، ومنزلة الحرف فيه                                                    |
| ٢٤٥ | ١، ١- المنطلقات المعرفية التي انتظمت في حدودها الأطروحة                                              |
| ٢٤٧ | ١، ٢- المبادئ النظرية التي قدمها الشريف في تصوّره للغة                                               |
| ٢٥٧ | ١، ٣- البنية الحدّثية في مشروع محمد صلاح الدين الشريف                                                |
| ٢٥٩ | ٢- المظهر الطرازي لـ(الواو) في وسمها المحلّ الواويّ في حدود علاقتها بواسمات العطف                    |
| ٢٦٧ | ٣- المظهر الطرازي لـ(إنّ) الشرطية في وسمها المحلّ الإنشائيّ في حدود علاقتها بواسمات الشرط            |
| ٢٦٩ | ٣، ١- واسمات معنى الشرط الاسمية وحدود علاقتها الطرازية بأسم الباب                                    |
| ٢٧٧ | ٣، ٢- الرتبة الطرازية بين واسمات معنى الشرط الحرفية                                                  |
| ٢٨٢ | ٤- المظهر الطرازي لـ(لا) النافية في وسمها المحلّ الوجوديّ في حدود علاقتها بواسمات النفي              |
| ٢٨٧ | ٤، ١- وسم معنى النفي بالحرفين (لم) و(لما) وحدود العلاقة بين هذين الحرفين في أداء المعنى              |
| ٢٩٠ | ٤، ٢- وسم معنى النفي بالحرفين (لا) و(لن) وحدود العلاقة بين هذين الحرفين في أداء المعنى               |
| ٢٩٢ | ٤، ٣- النفي بـ(ما، ولا) وحدود العلاقة بينهما في سماتهما الدلالية عند وسمهما معنى النفي               |
| ٢٩٨ | خاتمة الفصل الثالث                                                                                   |
| ٣٠١ | خاتمة                                                                                                |
| ٣٠٩ | المصادر والمراجع                                                                                     |

## تقديم

أبوأوس إبراهيم الشمسان

أستاذ النحو والصرف - جامعة الملك سعود

لحروف المعاني أهمية ومنزلة عالية في كل لغة؛ فهي قسيمة الأسماء والأفعال في القسمة الكبرى للكلم، وتظهر أهمية هذه الحروف في اختلافها عن قسيمها في الدلالة؛ إذ دلالة الأسماء والأفعال معجمية خاصة، أما الحروف فدلالاتها وظيفية سياقية عامة، ولذلك عرّف النحويون الحرف بأنه ما يكون له معنى في غيره، ولا تستوي دلالات كثير من التراكيب إلا بحروف المعاني، إذ بها يكون التوكيد والنفي وبها يكون الاستفهام والشرط، وبها يكون العطف والجر والاستثناء، والتعليل والتشبيه والنداء، ومن أجل ذلك نالت الحروف عناية علماء اللغة القدماء والمحدثين، واختلفت طرائقهم في درس قضايا الحروف وصفاً واستقراءً وتحليلاً واستنتاجاً، ومن المهم معرفة المنطلقات المعرفية والفكرية التي وجهت هذه الجهود التراثية والمعاصرة، ومن هنا يأتي هذا العمل الذي أقدمه.

الدكتور معاذ بن سليمان الدخيل عرفته أول ما عرفته في منتدى الفصح الذي كان يشارك فيه باسم مستعار، ثم زادت معرفتي به حين ابتعث إلى قسم اللغة العربية

في جامعة الملك سعود، وتبين لي من مناقشاته ومراجعاته لبعض اجتهادات شاركت بها في المنتدى أو عرضتها في الفصل الدراسي عمق معرفته التراثية، وحسن صدوره عنها، ووضوح الفكر، واقتدار على الصياغة المتسمة بالسلامة اللغوية، ولمست منه بعد ذلك رغبة شديدة في توسيع دائرة الاهتمام المعرفي؛ إذ لم ينكفئ على التراث أو يقنع به، ولذلك انطلق يقرأ ما أتيح له من منجزات اللسانيات مؤلفاً أو مترجماً واستطاع أن يتمثله خير تمثيل، ولم يكن غرضه استبدال لساني حديث بترائي قديم بل كان غرضه أسمى من ذلك، وهو الانتفاع من خير ما في المنجزين انطلاقاً من أن ليس كل قديم مطروح لقدمه، وليس كل حديث مقبول لحدثه، وانطلاقاً من أن المعرفة الإنسانية مبنية على التراكم الإيجابي، وعلى أن من الخير سدّ الفجوة بين القديم والحديث وربط أسباب العتيق بالعتيد، ونجح في استثمار ثقافته اللسانية ومعرفته التراثية في معالجة موضوع رسالته لدرجة الماجستير وهي «منزلة معاني الكلام من علم الإعراب: شرح الرضي على الكافية أنموذجاً».

تنبه الباحث أثناء إعداداته تلك الرسالة إلى أهمية الحرف ومنزلته وهو أحد أقسام الكلم في العربية، وإلى أثره في بناء النظرية النحوية العربية المفسرة للعلاقة بين المعنى والمبنى، ومن ذلك الكلمة؛ أقسامها وسماتها بناؤها وإعرابها، أو جمودها وتصرفها، أو تنكيرها وتعريفها، أفرادها وتركيبها، توحيدها وجمعها، وغير ذلك من صفاتها. وتبين له من معالجات القدماء للظواهر اللغوية أن الحرفية سمة قد تظهر في كلمات، أو تراكيب لا تنتمي إلى الحرفية انتهاء صرفاً، فتكون في جملة من الأسماء، أو الأفعال، أو التراكيب، ويختلف ظهور هذه السمة قوة وضعفاً، قرباً وبعداً، وهو أمر يجده المتتبع نصوص القدماء المتأملها.

ويأتي هذا الكتاب الذي هو ثمرة رسالة الدكتوراه «منزلة الحرف في التفكير النحوي العربي بين القدماء والمحدثين» متابعة لما تنبه إليه في عمله السابق وتعميقاً لقسم مهم من أقسام الكلم هو الحرف بتنوعاته وتعدد وظائفه المؤثرة في جعل الكلم كلاماً به يكون التواصل الإنساني وإبداعه وفكره. وظهر من العنوان اتجاهه نحو مدّ الجسور بين الدرس اللساني الحديث والتراث النحوي العربي.

ومن أجل تحقيق غايته أدار بحثه حول ثلاثة محاور هي فصول الرسالة الثلاثة، أولها (المحددات النظرية الموجهة للقدمات والمحدثين في قضايا الحرف)، وثانيها (منزلة الحرف الطرازية ضمن نظرية أقسام الكلم التراثية)، وثالثها (المظاهر الطرازية المسيرة لعلاقة الحروف بعضها ببعض في ضوء منوال محمد صلاح الدين الشريف).

رأى الباحث في الفصل الأول للنظرية النحوية جملة من الملامح تحدّد اتجاه معالجة القدمات قضايا الحرف، وهي ملامح نظرية تتضافر في بناء معالم الحرف في التراث النحويّ العربي، منها التجريد الذي يفسره بقوله «إذ إتهم قد جعلوا البناء النظريّ لما شاع واطّرد من هذه الوقائع، ثم محاولة ضبط ما ندّ عنه من الوقائع اللغوية، وردّه إلى هذا البناء النظريّ بالانكفاء على الجانب العقليّ التجريديّ كما نجده في مناقشتهم قضايا تعديّ الأفعال بحروف الجرّ، أو ضبطهم بنية الحرف الشكلية». وأما عندي فالتجريد من لوازم التنظير والتعديد للظاهرة اللغوية، صوتًا أو صرفًا أو تركيبًا، فعلى الرغم من تعدد أشكال نطق الصوت جعلوا له رمزًا واحدًا، فرمز الألف واحد في ترقيقها أو تفخيمها أو إمالتها، وانتخبوا كلمة تعبر عن بنية الكلمة الصرفية التي تشارك بها غيرها، وهو ما يسمى الميزان الصرفي، ونرى كيف ردّد النحويون جملة (ضرب زيد عمرًا)؛ كأنها الميزان التركيبي للجملة الفعلية، وللحروف دلالات وظيفية عرفت من جبهة استعمالهم وفسر ما خالف هذا بالتضمنين أو استعمال حرف بمعنى حرف آخر.

ومن هذه الملامح أنّ الحروف ذات الوظيفة العامة المشتركة تختلف في قربها وبعدها عن الانتصاف بتحقيق هذه الوظيفة ولذا سموا أقربها وأوفاها بذلك (أمّ الباب)، أي أمّا للمجموعة الحرفية، كما سموا (كان) أمّا للأفعال الناسخة، ومن هذه الملامح القياس العقلي (قياس الشبه) في الظاهرة اللغوية، كتفسيرهم نصب (إنّ) الاسم ورفع الخبر بمشابهتها الأفعال مبنى ومعنى.

وثمة بعض المؤثرات في تكوين الملامح النظرية للحرف في التراث النحويّ العربي كعلم المنطق والفلسفة، ونجد من ذلك تفسير بعض قضايا الحرف بالحمل على النقيض؛ كذلك الأثر المنطقي في النظر إلى الحرف وموقعه في العمل ضمن أقسام الكلم الثلاثة، ومن المؤثرات علم الكلام الذي نجد أثره في التأطير النظريّ لعمل الحروف، ومنها الفقه وبخاصة المذهب الظاهريّ.

أما المحدثون فوقف الباحث القارئ على المحدّدات النظرية الموجهة لهم وفاق دراساتهم المختلفة، فالدراسات المصنّفة ضمن سياق عصر النهضة فظهر فيها استشكال المعايير التراثية المُعتمدة في تصنيف الأدوات النحوية المؤدية للمعاني، وكانت الدعوة إلى الانطلاق من واقع اللغة في وضع القواعد، وأما الدراسات المتأثرة بالفرضيات السائدة في اللسانيات التاريخية فبين أصداءها في قراءات المحدثين، وأظهر اعتماد النموذج التاريخي أداة تفسير وترجيح في دراسة الظاهرة اللغوية، ومنه التفسير التطوّري للظاهرة اللغوية والتفسير الزمني لها، ثم الانحياز إلى مبدأ الربط بين اللغة والعرق في تفسير الظاهرة اللغوية وبين الإشكالات المنهجية في اللسانيات التاريخية، وأما الدراسات المتأثرة بالفرضيات السائدة في اللسانيات البنيوية فوقف على أصدائها في قراءات المحدثين لقضايا الحرف والنزوع إلى الوصف المُتّكئ على الجانب الاستعمالي للظاهرة وتنكّب الرؤية النظرية التفسيرية، وبين ما آل إليه هذا من القطيعة مع النحو العربي التراثي بوصفه معيارياً قائماً على المنطق والفلسفة، وأبرز ما أثير أقسام الكلم الذي سعت هذه الدراسات إلى تجاوزه بزيادة أصناف قادرة على ضبط الوحدات اللغوية المُشكِلة، ولم تلتفت هذه الدراسات إلى أن أقسام الكلم في النحو أكثر من ثلاثة؛ ولكن القسمة النحوية قسمة شجرية؛ فالاسم أقسام والفعل أقسام. وأما الدراسات المتأثرة بالفرضيات السائدة في اللسانيات التوليدية فكان فيها مراجعات لمبادئ اللسانيات البنيوية وتعديلها وبيان للإشكالات المعرفية فيها، وكذلك الإشكالات الإجرائية فيها، ثم بين التحوّل المعرفي مع الاتجاه التوليدي في ضبط مفهوم علم اللسانيات، ووقف على البحوث العربية التي تجاوزت المسلّمات البنيوية في قراءتها للتراث ممثلاً بالجهود التي قدّمها عبد القادر الفاسي الفهري فأبرز نزوعه إلى النموذج التحويلي في دراسة الرتبة في العربية كما أبرز نزوع مازن الوعر إلى هذا النموذج في دراسة نظام اللغة العربية. وأما الدراسات المتأثرة بالفرضيات السائدة في النحو الوظيفي، فوقفت الدراسة على مشروع أحمد المتوكّل وموضوع علم اللسانيات في فرضيات النحو الوظيفي، وأثره في تناولهم لقضايا الحرف، والالتكاء على الجانب الوظيفي في تفسير الجوانب التركيبية والاستدلال بالكليات اللغوية في تفسير ظاهرة العطف.

وأما الفصل الثاني فعالج فيه منزلة الحرف الطرازية ضمن نظرية أقسام الكلم التراثية وبدأ بمدخل نظريّ وقفت فيه الدراسة على منزلة المبادئ العرفانية ضمن النظريات

اللسانيّة وعلى تعديل فرضيّة استقلال البنية اللغويّة، وإعادة صياغتها، ثم على إعادة النظر في فرضيّتي اعتباريّة العلاقة بين الدالّ والمدلول، والفصل بين النحو والدلالة، ثم وقف على الأسس النظريّة العرفانيّة في نظريّة الطراز (prototype)، وعلى سيادة تصوّر الأرسطيّ وهو منوال الشروط الضرورية والكافية وأوضح أمر التصنيف بين التصرّين الأرسطيّ والعرفانيّ؛ فالحديث عن التصنيف في منوال الشروط الضروريّة والكافية والتصنيف في المنوال الطرازيّ وفرضيّات التصنيف المقوليّ فيه. وانتهى إلى بيان الفرضيّات المُعتمدة في دراسته.

وعالج في هذا الفصل أيضًا القسمة الثلاثية للكلم مبيّنًا موقف القدماء والمحدثين من ضبط حدود الحرف ضمنها، فوقف على مواقف القدماء ومنهم أحمد بن فارس، وأبو عليّ الفارسيّ والبطلوسيّ، وأما المحدثون فمنهم إبراهيم أنيس، وتّمّام حسّان في كتابيه (مناهج البحث في اللغة)، (اللغة العربيّة معناها ومبناها)، وعبد الرحمن أيوب، ثم فاضل الساقبي.

وعالج في هذا الفصل أيضًا الحرف وعلاقته بالاسم والفعل في التفكير النحويّ العربيّ في ضوء منوال الطراز فبين علاقة الحرف بالاسم وتأثيره فيه ممثلاً بـ(كلا وكلتا) وشبههما بالحرف، وبالباء في الموصولات وتفاوت أفرادها بين الحرفيّة والاسميّة، ومثّل بـ(أيّ) ومشابهتها الحرف وبالرتبة الطرازيّة في اقتراب الموصولات من الحرف، وعرض لقضية بناء الظروف بين الحرفيّة والاسميّة، فبين الظروف التي يكون البناء فيها عارضاً ومنزلتها بين الحرفيّة والاسميّة ممثلاً بـ(حيثُ). ومنزلتها بين الحرفيّة والاسميّة.

وعالج علاقة الحرف بالفعل وتأثيره فيه مبيّنًا أصناف الفعل الثلاثة ومدى اقترابها من الحرف وابتعادها عنه، وكذلك مساوقة الأفعال الحروف ومتابعتها إياها بالشبه المفضي إلى انتقالها من التصرّف إلى الجمود ممثلاً بفعل التعجّب وعلاقته بالحرف، وبفعلي المدح والذمّ ومظاهر الحرفيّة فيهما، وبعسى، وليس، ومنزلتها الطرازيّة بين الحرفيّة والفعليّة.

وأما الفصل الثالث فعالج فيه المظاهر الطرازيّة المسيّرة لعلاقة الحروف بعضها ببعض في ضوء منوال محمد صلاح الدين الشريف، فبدأ بشرح منواله، وبيان منزلة الحرف فيه، ثمّ فصل منطلقاته المعرفيّة التي انتظمت في حدودها أطروحته، ومبادئه النظريّة التي تصوّر بها اللغة، وخلص إلى ما انتهى إليه مشروع محمد صلاح الدين

الشريف وهو البنية الحديثية أي الحدث والمحدث المناظر للمسند والمسند إليه عند القدماء.

ويمضي الباحث في نحو تفصيلي للمظهر الطرازي لثلاثة أحرف هي في اصطلاح القدماء أمّات أبواب، بدأ بالمظهر الطرازي لـ(الواو) في وسمها المحلّ الواويّ في حدود علاقتها بواسمات العطف، ثم فصل المظهر الطرازي لـ(إن) الشرطيّة في وسمها المحلّ الإنشائيّ في حدود علاقتها بواسمات الشرط مبيّناً واسمات معنى الشرط الاسميّة وحدود علاقتها الطرازيّة بأمّ الباب، وكذلك الرتبة الطرازيّة بين واسمات معنى الشرط الحرفيّة، وانتهى إلى تفصيل المظهر الطرازيّ للحرف (لا) النافية في وسمها المحلّ الوجوديّ في حدود علاقتها بواسمات النفي، وعالج في هذا الإطار وسم معنى النفي بالحرفين (لم) و(لما) وحدود العلاقة بين هذين الحرفين في أداء المعنى، ووسم معنى النفي بالحرفين (لا) و(لن) وحدود العلاقة بين هذين الحرفين في أداء المعنى، ثمّ النفي بـ(ما، ولا) وحدود العلاقة بينهما في سماتهما الدلالية عند وسمهما معنى النفي.

وختم الباحث عمله بأهم النتائج التي انتهى إليها، وهو أمر ما كان ليتحقق لولا ما اتصف به من معرفة عميقة بالتراث عزّزها حسن اتصال باللسانيات الحديثة، وكان زاده في إحكام هذا التضافر جملة من المصادر والمراجع التراثية والحديثة استطاع أن يمتح من خيرها وأن يصطفي ما يحقق غرضه، فكان قارئاً بصيراً ناقدًا يستقري ويستنتج من غير أن يسرف في نقل النصوص، وليس يتيسر مثل هذا التأليف بين القديم والحديث من غير تنافر أو تشاجر إلا لأولي العزم والفهم من الباحثين أمثال الدكتور معاذ بن سليمان الدخيل وفقه الله.

## المقدمة

ظلت العلاقة بين علم اللسانيّات والتراث النحويّ العربيّ علاقة جدليّة طوال المدّة الزمنيّة التي امتدّت منذ الثلث الأوّل من القرن الماضي تقريباً حتى يومنا هذا، إذ إنّ هذه العلاقة قد كانت محكومة بعاملين:

١. التطوّرات التي تجدّ في علم اللسانيّات بمقتضى المنطق العلميّ الذي يحكم العلوم بكافّة أشكالها القائم على التطوّر وتجاوز اللاحق منها السابق بتعديل فرضيّاته أو توسيع دائرة العلم بإدخال ما كان منها خارج النظر لمسوّغات نظريّة معيّنة، أو صعوبات نظريّة تهدّد سلامة النتائج التي يمكن أن يصل إليها العلم آنذاك، أو إشكالات كان يمكن أن تفضي إلى خرم شرط الموضوعيّة المتوخّاة في العلم بسبب طبيعة أدوات العلم النظريّة والإجرائيّة في حالته الراهنة آنذاك.

٢. تنوّع الظروف التي كانت تحكم المتلقّي العربيّ لعلم اللسانيّات واختلافها تبعاً لعدد من الظروف التاريخيّة، إذ إنّ اختلاف الظروف الحضاريّة التي كانت تحيط بثقافتنا العربيّة في كلّ حقبة زمنيّة كان موجّهاً بشكلٍ ما للمواقف التي أسهمت في تحديد المواقف من التراث النحويّ العربيّ من جهة وعلم اللسانيّات من جهة أخرى.

وتبعاً لهذين العاملين نجد أنّ العلاقة بينهما قد تنوّعت تنوّع الاحتمالات الممكنة التي يمكن أن تكون بينهما بين ناقدٍ لهذا التراث انطلاقاً من أدواته النظرية المحددة، ومُثَمَّنٍ لهذا التراث وفق أدواته النظرية المحددة كذلك. ونروم في هذه الدراسة أن نمدّ هذه الجسور بين الدرس اللساني الحديث والتراث النحوي العربي بالنظر في «منزلة الحرف في التفكير النحوي العربي بين القدماء والمحدثين».

بقيت بعض الملاحظات مثيرة للاهتمام إذ درستُ «منزلة معاني الكلام من علم الإعراب: شرح الرضيّ على الكافية أنموذجاً» في رسالة الماجستير، من ذلك ما نلاحظه في بناء النظرية النحوية العربية من سلطةٍ للحرف بوصفه مقولةً تمثّل أحد الأطراف الثلاثة المكوّنة لأقسام الكلم في العربية وتدخله في بناء هذه النظرية. فقد بدا آنذاك -إذ درستُ علاقة معاني الكلام بالكلمة؛ أقسامها وسماتها من حيث البناء والإعراب، أو التصرف والجمود، أو التنكير والتعريف ونحو ذلك- أنّ مقولة الحرفية في النحو العربي قادرةٌ على تفسير كثير من الظواهر اللغوية ونظمها في مسلك نظريّ متسق رغم أنّ تفسيرات النحاة العرب التي انطلقت منها الدراسة ربّما عدّها بعض المحدثين في سياقات تاريخية معينة شواهد على عدم كفاية وصف القدماء العرب للسانهم العربيّ.

وكان ممّا يبدو للمتأمل في تحليل القدماء للظاهرة اللغوية أنّ الحرفية مقولة يمكن أن تتجسّد في شكل كلمات، أو تراكيب لا تنتمي إلى الحرفية انتماء صرفاً، بل ربّما تجسّدت الحرفية ضمن قائمة من الأسماء، أو الأفعال، أو التراكيب، أو غيرها بما نجده من آثار لهذه المقولة في القسمين الآخرين من الكلمة؛ الاسم والفعل. ويختلف هذا التجسّد رسوخاً، وضالّةً بما تظهره نصوص القدماء للمتتبّع لها والمتأمل فيها.

وانطلاقاً من هذه الملاحظة تحاول هذه الدراسة أن تكتشف منزلة الحرف في التفكير النحوي العربي بالنظر في المؤثرات والخلفيات المعرفية والظروف التاريخية التي أسهمت في تحصيل النتائج التي قدّمها القدماء والمحدثون، ثم النظر في منزلة الحرف ضمن البناء النظريّ لأقسام الكلم الذي شيّد القدماء في حدود العلاقة المنعقدة بين الحرف وقسيميه الاسم والفعل، ثم محاولة إظهار حدود العلاقة المنعقدة بين الحروف نفسها المشتركة في وسم معنى واحد من معاني الكلام وفق أسس نظرية محدّدة اعتمدتها هذه الدراسة.

وتبدو أهمية الدراسة في كونها تحاول إعادة قراءة التراث النحوي وإبراز قيمة بعض فرضياته القائمة على مبدأ المشابهة في مبحث أقسام الكلم في الحرف خصوصاً بالنظر إلى تطور البحث اللساني، ولعل أهم حصيلة له هو مراجعة الفرضيات البنيوية التي سادت الساحة العلمية العالمية في النصف الأول من القرن العشرين، ووجهت جهود كثير من المحدثين في تعاملهم مع النحو العربي حتى الثلث الأخير من القرن الماضي تقريباً، إذ إن كثيراً من الدراسات التي تتالت ابتداءً من الثلث الأول من القرن العشرين أغنت الدرس النحوي العربي الحديث بنتائج مثمرة، ولا تخلو هذه الجهود من مواضع تحتاج إلى مراجعة بمقتضى الإمكانيات النظرية التي أتحت لنا الاستفادة منها بفضل معاشتنا هذه الحقبة الزمنية التي حدث فيها هذا التطور في علم اللسانيات، فقد أنجزت تلك البحوث في ظرف تاريخي كانت السيادة فيه للسانيات البنيوية التي كانت تعدُّ الظاهرة اللغوية أصنافاً منفصلة، تقوم بينها حدود صارمة لا يتداخل بعض أفرادها في بعض؛ لأن خاصية النظام اللغوي التي افترضها البنيويون قائمة على التخالف والانفصال.<sup>(١)</sup> وهذه النظرة قائمة على أساس منطق أرسطو الذي ظلت له السيادة قروناً عديدة على مستوى العلوم جميعها بل مستوى التفكير الإنساني وليست خاصة بعلم اللسانيات. وتقوم النظرة الأرسطية في التصنيف على أسس ثلاثة:

١. الحدود الصارمة بين الأصناف.

٢. خضوع انتماء فرد من الأفراد إلى أحد الأصناف لمعيار الصواب والخطأ تبعاً لاستيفائه الشروط الضرورية والكافية المستحقة للمصنف.

٣. تساوي الأفراد داخل كل صنف.<sup>(٢)</sup>

ثم وجد تطوّر في علم اللسانيات في سياق التطوّرات الحادثة على مستوى العلوم تبعاً للتطوّر المتواصل في فلسفة العلم من روافد مختلفة تمثّل في أحد مظاهره بحضور الاتجاه العرفاني في ساحة الدراسات اللسانية الذي دُشّنَ بمقالة للباحثة في مجال علم النفس روش (Rosch)، وقد كان من ضمن فرضياته أن مقدار التشابه بين الطراز

١ - انظر: عز الدين المجذوب، مفهوم المسترسل، ضمن ندوة المعنى وتشكله ١٩٩٩م، ص ٧٦١.

٢ - انظر: جورج كليبر، علم دلالة الأنموذج، ص ٤١، ترجمة: ريتا خاطر، المنظمة العربية للترجمة.

الممثل للمقولة وبين الحالات الموجودة في الواقع هو المرجع لدرجة انتهاء تلك الحالات داخل المقولة.<sup>(١)</sup> وتؤول هذه الفرضية إلى أن من العناصر داخل أي مقولة ما يقع في المركز، ومنها ما يقع في الهامش، وأن الحدود بين المقولات حدود رخوة وغير صارمة. وقد اعتمد في هذا السياق الذي يتنكب الرؤية الأرسطية مفهوم الاسترسال اعتماداً صريحاً بوصفه سمة أساسية من سمات النظام اللغوي؛ لأنهم يعلنون «أن القوانين اللغوية قوانين نسبية لا مطلقة، تتخلف في بعض الأحيان، وتقبل بوجود الشاذ باعتباره من خصائص الظاهرة المدروسة»<sup>(٢)</sup>؛ لذلك قد اعتمدت في هذه الدراسة نظرية الطراز (Prototype theory) في منوالها الثاني الذي لا يفترض طرازاً مادياً متحققاً لأي مقولة، بل تكون سمات الطراز في المقولة سمات ذهنية غير متحققة جميعها في فرد من أفرادها. وليس الغرض في توظيف هذه المستجدات اللسانية في قراءة التراث النحوي العربي ادعاء سبق بين الحضارات الإنسانية أو نحواً من هذه المواقف غير العلمية، ولكن الأهمية في هذه الدراسة ومثيلاتها لا تخرج عن الغاية التي يروم تحقيقها علم اللسانيات بوصفه علماً كونيّاً، إذ إن «حضور هذا المبحث في أنحاء مختلفة قد يكشف عن ظاهرة من الظواهر الكلية المتجاوزة للخصائص الضيقة للسان الواحد».<sup>(٣)</sup>

### فرضيات البحث:

أقيمت هذه الدراسة على فرضية ملخصها أن الحدود بين أقسام الكلم حدود ضبابية رخوة غير صارمة، وأن الأفراد داخل الأقسام الثلاثة ليست في درجة واحدة في قوة انتمائها إلى القسم نفسه، لذلك نقرّ بالتداخل والاسترسال بين هذه الأصناف الثلاثة. وقد اختير-كما أسلفنا- (المنوال الثاني من نظرية الطراز) إطاراً نظرياً ينظم العمل ويسير مادته؛ لما نعتقده من قدرته النظرية في لمّ شتات الموضوع ومواءمته طبيعة المادة والأسئلة التي تدور حولها، وإمكانية إدراج مادته وفق إطار نظري تفسيري؛ لذلك انطلقت الدراسة من فرضية ملخصها أن الحرف مفهوم مجرد تقوم أفرادها على علاقات

١- انظر: عبد الجبار بن غريبة، مدخل إلى النحو العرفاني، ص ٥٥-٦٨.

٢- انظر: عز الدين المجدوب، مفهوم المسترسل، ضمن ندوة المعنى وتشكله ١٩٩٩م، ص ٧٨٧.

٣- رفيق بن حمودة، الاسمى الفعلية في التراث النحوي: خصائصها ودلالاتها، ص ٢٠٨، ضمن ندوة (المعنى وتشكله) التي انعقدت بجامعة منوبة تكريراً لعبد القادر المهيري من ١٧-١٩ نوفمبر ١٩٩٩م.

الشبه العائليّ، أو الشبه مع طراز هذه المقولة المجرّد دون افتراض انقطاعها انقطاعاً تامّاً عن القسمين الآخرين (الاسم، والفعل)، وأنّ الكلمة كلّها اتّجهت نحو الشيوخ والإبهام والعموم اقتربت من الحرفيّة وابتعدت عن الاسميّة؛ فأخذت مظاهر الحرفيّة وسماتها من قبيل: البناء، والجمود، ونحوها. ويجد القارئ في تفاصيل المباحث تفصيلاً واسعاً لهذه الفرضيّة، وما يتفرّع عنها كذلك من فرضيّات أخرى، وما يمكن أن يترتّب عنها في تفسير هذه العلاقة بين الحرف في وحداته الداخليّة، أو الوحدات الأخرى المصنّفة ضمن قسيميه؛ الاسم والفعل.<sup>(١)</sup>

### الدراسات السابقة:

إذا تتبّعنا الدراسات السابقة في موضوع البحث فإنّنا يجب أن ننظر فيها من جانبيين: الجانب الأول: الدراسات المهتمة بالحرف، وهي دراسات كثيرة، منها ما كتبه القدماء، نحو: كتاب حروف المعاني للزجاجي، وكتاب معاني الحروف للرماني، وغيرهما. وهي بحوث حاولت استقصاء دلالات حروف المعاني. وليست هذه بسبيل لهذه الدراسة.

وثمة بحوث أخرى في الدرس الحديث تناولت الحرف، ونكتفي بالإشارة إلى أقربها من هذه الدراسة، وهي:

أولاً: مقولة الحرفية ومفهوم الفضاء في التراث النحوي العربي: عثمان صادق شريحة، عالم الكتب الحديث. وقد جعل الباحث دراسته في باين:

١. مقولة الحرفية ومفهوم الفضاء: مجالات التعريف: تناول تعريف مقولة الحرفية، ومفهوم الفضاء في المدونة التراثية، وبين الحرفية والفضاء في التأصيل النظري.
٢. الحقول الفضائية: دلالة الحروف على الفضاء: تناول في هذا الباب ثلاثة معان لحروف الجر، هي: الاحتواء، والاستعلاء، والغاية.

---

١ - يجد القارئ توسّعاً وتفصيلاً للفرضيّات التي اعتمدها الباحث في تنظيم مادة الدراسة وتسييرها في الفصل الثاني وتحديدًا تحت عنوان (١، ٢، ٣- الفرضيّات المعتمدة في الدراسة).

وقد سخر الباحث كثيرًا من جهده في البحث لدراسة حروف الجر؛ إذ إن الباحث قد جعل نصف بحثه (الباب الثاني) مخصّصًا لدراسة معاني الاحتواء، والاستعلاء، والغاية. وهي معان تكون في حروف الجر (في، وعلى، وإلى) في أصل الوضع.

وتفترق هذه الدراسة عن هذا البحث بكونها تنطلق في دراستها للحرف من إلحاق النحويين على أن الحرف منشئ لمعاني الكلام في الأصل وأن موضعه التركيبي في الجملة هو صدارة الكلام؛ لأنه موضع تجلية قصد المتكلم. وكذلك لم يقع اهتمام الباحث صاحب كتاب مقولة الحرفية على دراسة العلاقة الممكنة بين أقسام الكلم في ضوء ضبط خصائص الحرف التركيبية والدلالية، وما يمكن أن ينشأ بينها من حركية واسترسال بما يضفي الاتساق على ظواهر مختلفة في النظرية النحوية العربية من قبيل: البناء في الأسماء، والجمود في الأفعال، وامتناع التصرف التركيبي في بناء جملة التعجب، وتفسير تنوع حركات البناء في المبنىات وغيرها.

ثانيًا: وظيفة الأداة في الجملة العربية كما تبدو في القرآن الكريم: محمود عبد السلام شرف الدين، أطروحة دكتوراه في كلية دار العلوم بجامعة القاهرة، ١٩٧٣م. قال الباحث في ملامح منهجه الذي وضحه في أربع نقاط خاتمتها: «البحث كله تطبيقي يهتدي باستعمال القرآن الكريم، ولم يسد الفكر النظري إلا فصلاً واحداً من فصول البحث الأحد عشر».<sup>(١)</sup> وقال الباحث أيضاً في خاتمته مجملًا عمله: «هذه هي وظيفة الأداة في الجملة العربية كما تبدو في القرآن الكريم. وهي دراسة نحوية بنيت على نص لغوي، وجعلت همها الأول وصف التراكيب كما وقعت في القرآن الكريم؛ فهي من هذه الناحية دراسة وصفية. ويُعدّ هذا البحث أيضاً دراسة نقدية أخذت على عاتقها بيان إلى أي مدى وافق ما وصل إليه النحويون من قواعد ما عليه سلوك الأداة في القرآن الكريم».<sup>(٢)</sup> يتبيّن إذن أنّ الأطروحة التي بذل فيها صاحبها جهداً كبيراً تصنّف ضمن الدراسات النحوية القرآنية، والباحث يصرّح بأن دراسته تندرج ضمن المجهودات المقدمة في مجال نحو القرآن الكريم.<sup>(٣)</sup> فهي دراسة تروم كشف السلوك اللغوي للأداة

١ - محمود عبد السلام شرف الدين، وظيفة الأداة في الجملة العربية كما تبدو في القرآن الكريم، مقدمة البحث.

٢ - محمود عبد السلام شرف الدين، وظيفة الأداة في الجملة العربية كما تبدو في القرآن الكريم، ص ١١٢٦.

٣ - انظر: محمود عبد السلام شرف الدين، وظيفة الأداة في الجملة العربية كما تبدو في القرآن الكريم، ص ١١٤٢.

في القرآن الكريم بوصفه ممثلاً مرحلة التطور اللغوي النهائية للغة العربية -بحسب رؤية صاحب الدراسة-، وتفتقر الدراسة المقترحة عن هذه الأطروحة أئها دراسة للحرف في البناء النظري للنحو العربي ومحاولة استجلاء مواطن الاتساق أو التناقض داخل هذه النظرية النحوية في ضوء كشف خصائص الحرف الدلالية والتركيبية وتدخله في بناء مفاهيمها وفرضياتها وفق أدوات نظرية محدّدة. وتبدو هذه الدراسة السابقة مهمّة لكونها تمثّل حصيلة جهود بحثية للمحدثين في أحد اتجاهاتهم المختلفة قد أفضت إلى نتائج تستحق الدراسة والنظر، من ذلك قول الباحث: «ويمكن اعتبار النتائج التي ستثبت في السطور التالية نحوًا جديدًا للأداة في القرآن الكريم، والجلدة هنا من ناحيتين: أن النحويين ما وضعوا نحو الأداة في القرآن الكريم من قبل. الثانية: أن كثيرًا من نتائج النحويين لم يؤيدها واقع الاستعمال القرآني. فهنا نتائج لم تظهر من قبل في أي كتاب نحوي، وبجوار هذه توجد نتائج أخرى ظهرت بصورة مخالفة عما وصل إليه النحويون من وصف»<sup>(١)</sup>.

ثالثًا: دور الحرف في أداء معنى الجملة: الصادق خليفة راشد، منشورات جامعة قاريونس. وقد جعل دراسته في ثلاثة أبواب:

١. تناول تعريف الحرف وأقسامه، ثم دراسة زيادة الحروف زيادة مطردة وغير مطردة، ثم دراسة الإضمار والحذف والتقدير في الحرف.
٢. تناول زيادة الحرف وأثرها في المعنى.
٣. تناول علاقة الحرف ببعض الظواهر اللغوية، نحو: التضاد، والتضمين في كلام العرب وشعرهم، وفي القرآن الكريم.

نلاحظ إذن أنّ الباحث لم يتناول القضايا التي تروم هذه الدراسة بحثها ومناقشتها؛ إذ إن الاهتمام في البحث السابق منحصر في مواضع الزيادة، أو مواضع الإضمار دون تحليل قضايا الحرف المختلفة من جهة منزلته من البناء النظري للنحو العربي وعلاقته بالاسم والفعل.

---

١ - محمود عبد السلام شرف الدين، وظيفة الأداة في الجملة العربية كما تبدو في القرآن الكريم، ص ١١٢٩.

رابعاً: نظرية الحروف العاملة ومبناها وطبيعة استعمالها القرآني بلاغياً: هادي عطية الهاللي. وقد جعل دراسته في أربعة فصول:

١. نظرية الحروف العاملة وآثارها في القواعد النحوية.
٢. القراءات القرآنية وأثرها في إعمال الحروف وإهمالها.
٣. مبنى الحروف العاملة.
٤. بيان طبيعة الاستعمال القرآني للحروف العاملة بلاغياً.

ويبدو افتراق هذا البحث عن دراستنا في قول صاحبه: «وهدفنا من تأليف هذا الكتاب بيان أهمية دراسة عمل الحروف في لغتنا فيها تفهم دراسة الأساليب، ويدرك ما في اللغة من روعة وجمال، وهذا هو سر اهتمام النحاة والمفسرين بدراسة معانيها وأعمالها»<sup>(١)</sup>. فالباحث يدرس القضية لكشف الجوانب البلاغية والجمالية، وليس هذا بسبيل لهذه الدراسة.

**الجانب الثاني:** الدراسات التي تقترب منها هذه الدراسة باعتمادها الأدوات النظرية نفسها، أو بعضاً منها. ونبيّن في هذا السياق أنّ أطروحة (الشرط والإنشاء النحويّ للكون) لمحمد صلاح الدين الشريف من أوائل الدراسات العربية التي اعتمدت مفهوم الاسترسال سمة أساسية في النظام اللغوي<sup>(٢)</sup>، وهذا جانب في التصوّر النظريّ له حضور في هذه الدراسة، وقد وُظِّفَ بعض مبادئه وتصوّراته في قراءتنا لبعض الظواهر الداخلة ضمن حدود الموضوع. وقد جاءت بعد أطروحة الشريف عدد من الدراسات التي احتذت شيئاً من إطاره النظريّ التفسيريّ<sup>(٣)</sup>، وسيكون لها ورود ضمن هذه الدراسة في ما نفيده منها، أو نعرض عليه.

ثم لا بدّ من الإشارة إلى ما كتبه رفيق بن حمودة في دراستين له، هما:

- ١ - هادي عطية الهاللي، نظرية الحروف العاملة ومبناها وطبيعة استعمالها القرآني بلاغياً، ص ٦.
- ٢ - انظر: عز الدين المجذوب، مفهوم الاسترسال في بعض البحوث التونسية، ص ١١، ضمن ندوة قسم العربية بجامعة سوسة الموسومة بـ (الاسترسال في الظاهرة اللغوية).
- ٣ - نكتفي بالتمثيل لهذا بأطروحتين:
  - ظاهرة الاسم في التفكير النحوي: بحث في مقولة الاسمية بين التام والنقصان، المنصف عاشور.
  - إنشاء النفي وشروطه النحوية والدلالية، شكري المبخوت.

• الاسميّة الفعلية في التراث النحويّ: خصائصها ودلالاتها.<sup>(١)</sup>

• الاسميّة الحرفية في الوصل بالأسماء في نظام العربية خاصّة.<sup>(٢)</sup>

إذ إنّ في هاتين الدراستين قد اشتغل على المقولات الثلاث (الاسم والفعل والحرف) باهتمامه ببعض الظواهر التي تمثّل الاشتراك بين مقولتين أو أكثر. وقد صرّح أنّه اعتمد منوال الطراز ومفهوم الاسترسال في عمله.<sup>(٣)</sup> وقد درس في بحثه الثاني «الأسماء الموصولة باعتبارها أدوات نحوية نفترض أنّ فيها بحكم الاسميّة قرائن ترجع إلى الأسماء، وأنّ فيها بحكم الأداة قرائن مجالها الحرفية»<sup>(٤)</sup> والأسماء الموصولة جزء من مادة العمل التي ننظر فيها في هذه الدراسة؛ لأنّها من الظواهر التي اجتمعت فيها الاسميّة والحرفية. وسيكون لها في هذه الدراسة حظٌّ من النظر في جانب آخر إذ نحاول أن نتبيّن مدى تحقّق الحرفية وتفاوتها بين أفراد الموصولات وفق فرضيّاتنا التي تحكم مادّة الدراسة، وأن نفسّر النقصان الذي يعتري هذا النوع من الظواهر اللغوية.

### خطة البحث:

قسّم البحث انطلاقاً من مادّته، وفرضيّاته، وأهدافه التي نروم الوصول إليها إلى ثلاثة فصول، مسبقة بمقدّمة، ومتبوعة بخاتمة، وثبت لمصادر البحث ومراجعته. وقد جاءت خطة البحث مفصّلة على النحو الآتي:

الفصل الأول: المحدّدات النظرية الموجهة للقدمات والمحدثين في قضايا الحرف:

تضمّن مبحثين:

- المحدّدات النظرية الموجهة للقدمات في قضايا الحرف.
- المحدّدات النظرية الموجهة للمحدثين في قضايا الحرف.

١- نُشر ضمن ندوة (المعنى وتشكّله) التي انعقدت بجامعة منوبة تكريماً لعبد القادر المهيري من ١٧-١٩ نوفمبر ١٩٩٩ م.

٢- نُشر في مجلة موارد، عدد ١٨، عام ٢٠١٣ م.

٣- انظر: رفيق بن حمودة، الاسميّة الحرفية في الوصل بالأسماء في نظام العربية خاصة، ص ٧٧-٧٨، مجلة موارد، عدد ٨، عام ٢٠١٣ م.

٤- رفيق بن حمودة، الاسميّة الحرفية في الوصل بالأسماء في نظام العربية خاصة، ص ٧٨، مجلة موارد، عدد ٨، عام ٢٠١٣ م.

الفصل الثاني: منزلة الحرف الطرازية ضمن نظرية أقسام الكلم التراثية: تضمّن ثلاثة مباحث:

- المقدمات النظرية المسيرة لمادة الدراسة: قُدِّم فيه مبادئ الاتجاه العرفاني ممثلاً بمنوال الطراز، وقُدِّمَتْ فيه خلفياته، وفرضياته، ومنزله ضمن مسيرة الاتجاهات اللسانية، وأهميته التفسيرية.
- القسمة الثلاثية للكلم، وموقف القدماء والمحدثين من ضبط حدود الحرف ضمنها.
- الحرف وعلاقته بالاسم والفعل في التفكير النحوي العربي في ضوء منوال الطراز.

الفصل الثالث: المظاهر الطرازية المسيرة لعلاقة الحروف بعضها ببعض في ضوء منوال محمد صلاح الدين الشريف: نلخص العمل في هذا الفصل أنّ الدراسة انطلقت من منوال الشريف الذي اعتمد ثلاثة محلات في صدارة الجملة تكون هي المفصلة عن مقاصد المتكلم وموقفه من مضمون الجملة، وتكون هذه المحلات الثلاثة موسومة بالحروف في الأصل، وهي: المحلّ الواوي، والمحلّ الإنشائي، والمحلّ الوجودي. وقد كان العمل في هذا الفصل يتضمّن إبراز المظاهر الدلالية والتركيبية التي أفضت إلى أحقية (الواو) بأمية الباب في وسمها المحلّ الواوي في حدود علاقتها بالحروف الأخرى التي يمكن أن تسم الموضع ذاته، نحو: الفاء، وثم. وانتقل البحث بعد ذلك إلى المحلّ الإنشائي وإبراز المظاهر الدلالية والتركيبية التي أفضت إلى أحقية (إن) الشرطية بأمية الباب في وسمها المحلّ الإنشائي بمعنى الشرط في حدود علاقتها بالواسمات الأخرى حروفاً وأسماء، نحو: لو، لولا، من. ونذكر بأنّ هذا المحلّ الإنشائي يمكن أن يتعاقب عليه عدد من الحروف من قبيل: حروف الشرط، وحروف الاستفهام، ونحوها. وإنّما وقفنا على أحد هذه المعاني وهو الشرط ليكون نموذجاً نظهر في واسماته المظاهر الدلالية والتركيبية التي أفضت بـ(إن) لتكون أمّا للباب، ولم يكن من مقاصد الدراسة استقصاء هذه الحروف. ثم انتقلنا إلى المحلّ الوجودي الذي يكون موسوماً بأحد أحرف النفي أو الإثبات، وقد اختيرت (لا) النافية أمّا للباب في حدود علاقتها بواسمات النفي الأخرى بمقتضى مسوغات نظرية أسلمتنا إلى هذه النتيجة. وقد تضمّن هذا الفصل

أربعة مباحث:

- منوال محمد صلاح الدين الشريف ومنزلة الحرف فيه.
- المظهر الطرازي لـ (الواو) في وسمها المحلّ الواويّ في حدود علاقتها بواسمات العطف.
- المظهر الطرازي لـ (إن) في وسمها المحلّ الإنشائيّ في حدود علاقتها بواسمات الشرط.
- المظهر الطرازي لـ (لا) في وسمها المحلّ الوجوديّ في حدود علاقتها بواسمات النفي.

### منهج البحث:

اقتضت طبيعة الموضوع أن نأخذ بالمنهج الوصفي الاستقرائي، والتحليلي؛ لتتبع قضايا الحرف المشتتة في مباحث القدماء، والمحدثين ونظرياتهم، ثم وصف آرائهم، ومحاولة تحليلها وإظهار الخلفيات التي أنتجتها، ثم الانطلاق من الفرضيات المعتمدة لتحليل مادة الدراسة والكشف عن العلاقة المنعقدة في تصوّرات النحويين بين الحرف من جهة بوصفه إحدى المقولات الثلاث في أقسام الكلم وبين الاسم والفعل من جهة أخرى، وإظهار الأثر الذي تركه الحرف وسماته في تفكير القدماء إذ شيّدوا بناءهم النحويّ في مستواه النظريّ. ولم يكن من مقاصد الدراسة استقصاء ظواهر الحرف جميعها؛ لأنّ الحرف بقضاياها المختلفة قد كان موضوعاً لدراسات كثيرة وقفنا عند بعضها وغاب عنا أكثرها، فمحاولة الاستقصاء تكاد تكون متعذّرة؛ لتشعب مادة الموضوع وكثرتها وتعدّد قضاياها. وإنّا اكتفينا في الدراسة بالنماذج التي درسناها؛ لأنّها كافية لإظهار المفهوم الطرازيّ الذي يحكم تصوّرات القدماء من جهة علاقة الحرف بقسيميه الاسم والفعل وقدرة هذا المفهوم على تفسير مظاهر تبدو غير منتظمة من الأسماء أو الأفعال التي تقع في هامش مقولتي الاسم والفعل. ونرى أنّ هذه النماذج كافية كذلك في إظهار المفهوم الطرازيّ الذي يحكم تصوّرات القدماء في تعاملهم مع قضايا الحرف نفسها مفترضين أنّ وسم أحد الحروف بـ (أمّ الباب) مظهر من مظاهر اعتقادهم نزوله منزلة النموذج بين إخوته من الحروف. ونرى كذلك أنّ هذه النماذج التي وقفنا عندها هذه الدراسة كفيّلة بالتحقّق من فرضيّتنا إذ نعرضها على واقع اللغة وتنظير النحويين له.



الفصل الأول  
المحدّدات النظرية الموجهة للقدمات  
والمحدثين في قضايا الحرف

## مقدّمة الفصل الأول:

يقتضي البحث في إشكالات أيّة قضية تتبّعها تاريخياً، ومحاولة إعادة قراءة مباحثها وإشكالاتها وفق المحدّدات النظرية التي تنتظم فيها بما يتّسق وطبيعة العلم القائمة على حتميّة التراكم والتطور؛ للكشف عن المؤثّرات والمبادئ النظرية الموجهة للاجتهادات المختلفة في تناول الظاهرة نفسها. ولا يعني هذا أنّ تنزيل اجتهادات القدماء والمحدثين في موضوع البحث ضمن محدّدات نظرية تُعلنها الدراسة في هذا الفصل قد كان مُصرّحاً بها في مؤلفاتهم، وبحوثهم. إنما هي محاولة قراءة آرائهم واجتهاداتهم، وتحليلها في ضوء سيرورة الحضارة الإسلامية عامة، والنحو العربي خاصة في القديم، وسيرورة البحوث الحديثة في تأثرها بعصر النهضة، أو مسيرة اللسانيات الحديثة في مدارسها المتنوعة. وتحاول الدراسة في هذا السياق استيعاب نماذج من القراءات المتنوعة لقضايا الحرف دون ادّعاء استقصائها، أو استقصاء محدّداتها النظرية؛ لصعوبة حصر هذه المحدّدات، واستيعابها في هذا الفصل. وإنّما اكتُفي بنماذج نعدّها تمثيلاتٍ لكثير من الجهود التي تهّم موضوع الدراسة ممّا فات استقصاؤه وتعذّر حصره. وندرُكُ تبعاً لهذه الغاية التي نروم تحقيقها أنّنا ربّما وقعنا في الإطالة في بعض المواضع التي تتعدّ عن موضوع الدراسة لاسيّما في بيان الخلفيات النظرية التي استدعاها تلاحق النظريات اللسانية وتطوّرها، وقد أظهرت هذه السبيل في الدراسة -في ظنّنا- ثمرةً تدفع إلى القبول بما نجده من إطالة في بعض المواضع، وتتلخّص هذه الثمرة في أنّ بيان الخلفيات النظرية والفلسفية للأقوال والمواقف من قضايا الحرف يجعلنا قادرين على فهم غايات الأقوال، وتثمينها وفق دوافعها التاريخية؛ لأنّ كثيراً من الأقوال والنتائج ربّما بدت ساذجة إذا اجتزأناها من سياقها الذي وردت فيه.

وتنطلق الدراسة في نظرها إلى هذه المحدّدات من فرضيّة أنّ مفهوم العلم وآليات تحقّقه يختلف بين الاتجاهات اللسانية المختلفة في ضوء حالة العلم في الظروف التاريخية المختلفة انطلاقاً من نظرة توماس كون (T.Kuhn) أنّ العلم لا يمكن النظر إليه بوصفه وجهات نظر فردية، بل يمكن فهمه بفضل الجماعات العلمية الذي يحيل إليه مصطلح الباردايم (Paradigm) الموجه للعلم في المراحل التاريخية، والمستمدّ من نظرة جديدة

إلى العالم وظواهره، وتكون النظريات في العلوم المختلفة منتظمة في التفكير ضمن هذا الباردايم السائد في العلم في كل مرحلة تاريخية.<sup>(١)</sup>

وتهتم الدراسة بالمنهج المؤثرة دون أن يكون قيدها الأول في هذا التابع التاريخي؛ لأن العلم في ظروف معينة قد يتجاوز فرضيات كان لها قبول علمي دون أن يعني هذا انفكاك الباحثين في كل العلوم، والأزمنة من سلطة تلك الفرضيات؛ إما لعدم وعيهم بحصيلة العلم في تطوراتها المتتابة، وإما لتمسكهم بتلك الفرضيات، واقتناعهم بنجاحاتها في قراءة الظاهرة المدروسة، وإما لأسباب أخرى؛ لذلك كان النظر التحليلي لهذه الدراسة يركز على المنهج والمبادئ المؤثرة دون افتراض حدود تاريخية صارمة بين جيل وآخر رغم أن هذا قيد له أهميته الواضحة.

يروم هذا الفصل إذن تتبع المؤثرات التي أسهمت في توجيه جهود القدماء والمحدثين في بحث قضايا الحرف، وإنتاج آرائهم، ونظرياتهم الخاصة بالحرف، أو المتضمنة له، ومدى إسهامها في توجيههم نحو الاهتمام بالحرف وقضاياها، أو الانصراف عنه، والنظر إليه كياناً غير رئيس ضمن نظرية أقسام الكلام.

وقد درست القضايا في هذا الفصل من جهتين:

- ١ - المحددات النظرية الموجهة للقدماء في قضايا الحرف.
- ٢ - المحددات النظرية الموجهة للمحدثين في قضايا الحرف.

---

١ - انظر: توماس كون، بنية الثورات العلمية، ترجمة شوقي هلال، ص ٢١. وقد قال توماس كون في الكتاب نفسه ص ١٥١: «عندما تتغير النماذج الإرشادية (Paradigm) يتغير معها العالم. وانقياداً للنماذج الإرشادية الجديدة يتبنى العلماء أدوات جديدة، ويتطلعون بأبصارهم صوب اتجاهات جديدة. بل وأهم من ذلك أن العلماء إبان الثورات يرون أشياء جديدة ومغايرة عندما ينظرون من خلال أجهزة تم التخليدية إلى الأماكن التي اعتادوا النظر إليها وتفحصها قبل ذلك. ويبدو الأمر وكأن الجماعة العلمية المتخصصة قد انتقلت فجأة إلى كوكب آخر حيث تبدو الموضوعات التقليدية في ضوء مغاير وقد ارتبطت في الوقت ذاته بموضوعات أخرى غير مألوفة. وطبعاً إن شيئاً من هذا لم يحدث، فلم يقع تغير أو تبديل في المواقع الجغرافية، وكل شيء من شؤون الحياة العادية يجري كعادته خارج المعمل على نحو ما كان تماماً. ومع هذا فإن التحولات التي طرأت على النماذج الإرشادية تجعل العلماء بالفعل يرون العالم الخاص بموضوع بحثهم في صورة مغايرة»

## ١ - المحدّدات النظرية الموجّهة للقدمات في قضايا الحرف:

يبدو البحث في المؤثرات التي وُجّهت القدمات في النظر في قضايا الحرف، وتناولها التنظيري أمرًا تكتنفه الصعوبة من وجهين:

- أنّ التنظير النحوي عند القدماء كان رهين حالة العلم في مرحلته التاريخية، فلم تكن الإجراءات النظرية والتحليلية في علم من العلوم آنذاك يسبقها تصريح بالفرضيات التي يعتمدها الباحث، أو المنطلقات النظرية التي سوف يتكئ عليها في بناء نظريته. إنما تكون هذه المبادئ حاضرة في أذهانهم، ومضمرة في عقولهم لا تبدو للمُنقّب عنها إلا في ثنايا تحليل، أو تعليل محددين لظاهرة معينة، ولا بدّ للباحث حينئذٍ إذا أراد الكشف عن المؤثرات في نظريتهم أن يُنقّب عنها في بنائهم الإجرائي للنظرية التي شيّدوها بالنظر إلى التحليلات النظرية في القضايا التفصيلية داخل النظرية، وهذا الإشكال هو الذي أسلم إلى الإشكال الثاني المتمثل في:

- أنّ ثمة اختلافًا بين الباحثين في رصد معالم الدرس النحوي القديم<sup>(١)</sup> ولا شكّ أنّ الاختلاف في رصد معالم هذا التراث متأتّ من صعوبة ضبط حدود الدرس التراثي وسماته. ويكون تبعًا لهذه الصعوبة إدراك المؤثرات الحقيقية في بناء النظرية النحوية التراثية أكثر صعوبة؛ لأنّ القدرة على تحديد معالم الدرس التراثي أيسر بكون الباحث يستقري ما هو مدوّن في الكتب ثم يحاول وصفه وضبط معالمه، وليس الأمر بهذه الصورة في المؤثرات؛ لأنّ الباحث يستنطق النصوص محاولاً كشف المضمّر في عقول النحويين.

---

١ - يتمثل هذا الاختلاف في كون بعض الراصدين لمسيرة النحو العربي قد ذهبوا إلى أنّه يمكن تقسيم الدرس النحوي إلى مدارس؛ بصرية، وكوفية، وبغدادية، وأندلسية، ونحوها، محاولين إبراز معالم محدّدة تخصّ كلّ مدرسة. ثم نجد أنّ إبراهيم السامرائي قد رفض هذا التقسيم بحجّة أنّ ما يُورده القائلون بالتقسيم من اختلافات بين المدارس قد وُجد مثله بين بصريّ وبصريّ، أو بين كوفيّ وكوفيّ. ونجد باحثًا آخر قد ذهب إلى رؤية أخرى مختلفة عن الرؤيتين السالفتين، فقد ذهب إلى وجوب العدول في تصنيف المدارس النحوية من التسمية بالأماكن (البصرة، والكوفة، وبغداد) إلى التسمية بالأئمة؛ لأنّ لهم جهودًا قد صار لها أثر في الدرس النحويّ، فيكون ثمة مدرسة لسبيويه، وثانية للزخشري، وأخرى لابن مالك. انظر: إبراهيم السامرائي، المدارس النحوية: أسطورة وواقع، ص ١٣. وحسن عون، تطوّر الدرس النحوي، ص ٥٠.

وقد اختارت الدراسة بحسب ما رآته ملائمةً للغايات التي تروم تحقيقها في هذه القضية أن تختزل المحدّدات النظرية في جانبين:

- الملامح النظرية في بناء معالم الحرف في التراث النحويّ العربي: تحاول الدراسة في هذا الجانب تقديم تصوّر عن معالم البناء النظريّ للحرف في التراث بكشف الأسس التي كانت تحكم تصوّرات القدماء في بنائهم النظريّ للنحو العربي بصفة عامّة بما يكون له أثر في بناء معالم واضحة للحرف في التراث النحويّ بشكل خاصّ.
- المؤثرات في تكوين الملامح النظرية للحرف في التراث النحويّ العربي: تحاول الدراسة في هذا الجانب تقديم المؤثرات التي أسهمت في تكوين تصوّر القدماء للظاهرة اللغوية واختزلها في البناء النظريّ الذي قدّم في الجانب الأول بمحاولة إظهار تأثيرهم بمفاهيم علوم أخرى، أو تصوّرات كانت تحكم المشتغلين به، كالفلسفة، وعلم المنطق، وعلم الكلام، ونحوها.

#### ١، ١ - الملامح النظرية في بناء معالم الحرف في التراث النحويّ العربي:

تعدّدت الملامح النظرية في بناء النحو العربيّ عند القدماء، وقد انعكس هذا في تكوين تصوّره للحرف. ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ من الملامح ما يكون له ظهور واضح في ظرف تاريخيّ محدّد في التأليف النحويّ دون مراحل تاريخية أخرى في مسار تطوّر النحو العربي. ويمكن أن نعرض أهم هذه الملامح في نقاط ثلاث:

#### ١، ١، ١ - سيادة الرؤية التجريدية للظاهرة اللغوية:

التجريد هو الجانب الخاصّ من الإدراك الذي يعزل ذهنيّاً خصائص الشيء أو العلاقات بين خصائصه عن الأشياء الأخرى؛ فبدونه يستحيل الكشف عن جوهر الشيء أو النفاذ إلى أغواره.<sup>(١)</sup> ولا شكّ أنّ أهم ما يروم الباحث تحقيقه حين يباشر ظاهرة معيّنة لدراستها محاولته كشف النظام الذي يحكم الظاهرة المدروسة في قواعد محدّدة. وقد صار هذا الشرط له اعتمادٌ نظريّ في بناء النظريات العلمية الحديثة رغم أنّه

١ - انظر: روزنتال، ويودين، الموسوعة الفلسفية، ترجمة: سمير كرم، ص ١١٢.

شرط كان مراعى في تنظيرات القدماء في الأمم المختلفة؛ لأنه مظهر إنساني تستلزمه مقتضيات العقل البشري. فمن أهم الشروط العلمية التي يجب على الباحث تحقيقها شرط الاقتصاد في صياغة القواعد الضابطة للظاهرة المدروسة. وقد تعددت وجهات النظر لهذه الظاهرة الواضحة في التفكير النحوي العربي بحسب منطلقات الباحثين بين ناقد لها، كابن مضاء من القدماء، والوصفيين من المحدثين<sup>(١)</sup> وبين معتقد أهميتها في بناء النظرية النحوية العربية، كعز الدين المجدوب<sup>(٢)</sup>، وإبراهيم اللاحم<sup>(٣)</sup>، وغيرهما. وتعددت كذلك وجوه دراسة هذه الظاهرة في التفكير النحوي العربي بين ناظر لها في ضوء شروط النظرية العلمية، كما فعل المجدوب، واللاحم. وبين ناظر لها في سياق كشف الأسس التي قام عليها تفكير النحويين القدماء القائم على ثنائية الأصل والفرع، فقد تتبع أبوأوس الشمسان هذه الظاهرة في دراسة قال في مقدمتها: «يسعى هذا البحث إلى الوقوف على الظواهر النحوية بمعناها الشامل للدرس النحوي والصرفي ليرصد الأمثلة البارزة لتلك الظواهر التي عُمم فيها نمط من الأنماط، فكانت أحكام هذا النمط هي المعيار الذي يُنطلق منه في التعقيد وتحليل التراكيب ... ولذلك يعدّ هذا البحث وصفاً لمنهج من مناهج التفكير النحوي، ونقداً لجزئيات ما كان نتاجاً لهذا المنهج سعياً إلى إعادة بناء النحو العربي»<sup>(٤)</sup>.

ونجد إذا تتبعنا قضايا الحرف في النحو العربي أنّ هناك تجريداً يروم تحقيق أحد شروط النظرية العلمية، هو شرط الاقتصاد في القواعد الضابطة لنظام الظاهرة اللغوية، ويتجلى كذلك توخيهم التجريد في دراسة الظاهرة في محاولاتهم ردّ ما شدّ عن أصل القاعدة في الظاهر إليها بالتأويل، أو التقدير، كما عبّر ابن جني بقوله: «وإن تباعد شيء من ذلك عنه ردّ بلطف الصنعة والتأويل إليه»<sup>(٥)</sup>، ويمكن أن نُظهر هذا التجريد في قضايا الحرف في بعض الأمثلة النظرية:

- ١- من هؤلاء: عبد الرحمن أيوب، وكمال بشر، وغيرهما.
- ٢- في كتابه: المنوال النحوي العربي: قراءة لسانية جديدة.
- ٣- في دراسته: بناء النظرية النحوية العربية: دراسة في الاتساق والشمول والبساطة. وهي أطروحته للدكتوراه التي أنجزها في جامعة الملك سعود تحت إشراف إبراهيم الشمسان.
- ٤- إبراهيم الشمسان، تعميم النمط في النحو العربي: دراسة في منهج التعقيد، ص ٧١، ضمن ندوة (قضايا المنهج في الدراسات اللغوية والأدبية: النظرية والتطبيق) في قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة الملك سعود في الفترة من ٢١-٢٤ ربيع الأول ١٤٣١هـ.
- ٥- ابن جني، الخصائص، ١٣٦/٢.

## ١، ١، ١، ١ - التجريد في قضية تعدية الأفعال بحروف الجر:

درَسَ النحويُّونَ قضيةَ تعدِّي الأفعال ولزومها محتكمين في هذا إلى معيار دلاليٍّ في المرتبة الأولى، قال الرضي: «التعدِّي واللزوم بحسب المعنى»<sup>(١)</sup>، وقد دَقَّق ابن السَّراج صورة الأفعال ما كان منها متعدِّياً، أو غير متعدِّ بقوله: «الفعل الذي هو غير متعدٍّ فهو الذي لم يلاق مصدره مفعولاً، نحو: قام ... فإن قال قائل: فلا بدَّ لهذه الأفعال من أن تلاقي المكان وأن تكون فيه؟ قيل: هذا لا بدَّ منه لكلِّ فعل، والمتعدي وغير المتعدي في هذا سواء وإنما علمنا محيط بأنَّ ذلك كذلك؛ لأنَّ الفعل يصنع ليدلَّ على المكان كما صيغ ليدلَّ على المصدر والزمان»<sup>(٢)</sup>. فقد ميَّز بين المفاعيل التي يدلُّ عليها الفعل ضرورة سواء كان متعدِّياً أو غير متعدٍّ؛ فلا يتصوَّر وقوع فعل دون حدث، أو مكان يحتوي هذا الحدث، أو زمان يقع فيه، وبين المفعول به الذي يحدِّده في هذا سمات الفعل المعجمية الانتقائية؛ فهذا احتكام إلى معايير الفعل الدلالية وما يترتَّب عن هذا من خصائصه التركيبية داخل الجملة. «فما لا يطلب بعد فاعله محلاً فهو غير متعدٍّ، وما يطلب بعد فاعله محلاً هو المتعدي، فعلى حسب طلبه يكون تعديه»<sup>(٣)</sup>.

ولا شكَّ أنَّ التنظير النحويَّ في قضية تعدِّي الأفعال ولزومها، أو في غيرها من القضايا النحوية معانَدٌ بكثير من الشواهد الممثَّلة للواقع اللغويِّ المخالف لهذا التنظير، فربَّما جاءت بعض الأفعال متعدِّية إلى الاسم بنفسها تارة، وبحرف الجرِّ تارة أخرى، نحو: سمَّيت ولدي فلاناً، وسمَّيته بفلانٍ. ونحو: أمرتُك الخيرَ، وأمرتُك بالخير. إنَّ مثل هذه المعطيات اللغوية تكون سبباً في إثارة إشكالين:

- الإشكال الأول: تحديد المعايير التي تمكِّن من ضبط الأصل في مثل هذه المعطيات اللغوية المتفاوتة.
- الإشكال الثاني: آليَّة التعامل مع هذه المعطيات اللغوية المتفاوتة بما يدفع الإشكال الذي يتهدَّد سلامة البناء النظريِّ.

١ - الرضي، شرح الكافية، ٤/ ١٣٦.

٢ - ابن السراج، الأصول في النحو، ١/ ١٦٩-١٧٠.

٣ - ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جل الزجاجة، ١/ ٤١١.

ونجد نصًّا لابن أبي الربيع يناقش فيه ما يمكن أن يرد على النحويِّ في الإشكال الأول، ثم ينتهي إلى النتيجة التي وضَّحها في قوله: «فقد تحصَّل بما ذكرته أن الذي يُستدلُّ به على أن الأصل حرفُ الجرِّ في هذا الباب ثلاثة أشياء:

- أحدها: الكثرة عند جمهور العرب أو عند فصحاءهم وأكثرهم.
- الثاني: الاطراد.
- الثالث: النظر، نحو: سمَّيت ولدي زيداً<sup>(١)</sup>، على حسب ما أعلمتك -يعني أنّه في معنى عرِّفْتُ ولدي بزيد-»<sup>(٢)</sup>.

فقد تحصَّل عند ابن أبي الربيع أن المُعوَّل عليه في التَّصوُّر النظريِّ لهذه القضية هو ما اطرَّد في الاستعمال اللغويِّ عند العرب؛ لأنَّ النظرية يكون بناؤها على ما شاع واطرَّد؛ تحقيقاً لشرط الشمول. ويستلزم هذا التعويل على الكثير المطَّرد أن يرد على النظرية وقائع لغوية تندِّ عنها؛ لذلك وضَّح ابن يعيش كيفية التعامل مع هذه الوقائع بقوله حين تحدَّث عن الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفعولين<sup>(٣)</sup>: «وحقيقة تعدِّي هذه الأفعال بتقدير حرف الجرِّ، فإذا قلت: أنبأت زيداً خالداً مقيماً، فالتقدير: عن خالد. لأنَّ أنبأت في معنى أخبرت، والخبر يقتضي (عن) في المعنى، فهو بمنزلة أمرتك الخير، والمراد: بالخير؛ لأنَّ الفعل في كلِّ واحد منهما لا يتعدَّى إلا بحرف جرٍّ. فإذا ظهر الحرف كان الأصل، وإذا لم يُذكر كان على تقدير وجوده واللفظ به؛ لأنَّ المعنى عليه ... واللفظ محجوج إليه، فإذا حذفته كان في تقدير الثبوت، إذ لا يصحَّ اللفظ إلا به، مع أن (عن) لم ترد قطَّ إلا بمعنى يحجوج الكلام إليه؛ فإذا وجدناها في شيء ثم فقدناها منه علمنا أنَّها مُقدَّرة»<sup>(٤)</sup>.

١- هكذا وردت في نسخة الكتاب المحقَّقة، وأظنَّ أنَّ الصواب أن يكون المثال: سمَّيت ولدي بزيد؛ لأنَّ اختيار ابن أبي الربيع أنَّه متعدٍّ بحرف الجرِّ، ومن أدلته حمله على نظيره في المعنى عرَّفته بزيد، فكان من الملائم أن يرد في هذا الموضع المثال بحسب اختيار المؤلف الأصل للمثال.

٢- ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جل الزجاجي، ١/ ٤٢٨.

٣- نستعمل هذا المصطلح اقتفاء لأثر سيبويه ومن جاء بعده في استعمال هذا المصطلح، وقد نبَّه أبو أوس الشَّمساني إلى أنَّ استعمال مصطلح (مفعولين) قد لا يطمأنُّ له؛ لأنَّ الجمع ليس للأشخاص، وإنَّما هو للألفاظ إذ إنَّ المراد بالمفعول اللفظ، وعليه يجمع على مفعولات أو مفاعيل. انظر: الشَّمساني، قضايا التعدِّي واللزوم في الدرس النحوي، ص ٣٢.

٤- ابن يعيش، شرح المفصل، ٧/ ١١٥.

إنّ هذا النصّ يكشف عن الرؤية التجريدية التي تحكم فكر النحويين حين باسروا المعطيات اللغوية التي بين أيديهم محاولين إعادة بناء تصوّر نظريّ للنظام اللغويّ للعربية فهم قد بنوا النظرية على الكثير المطرد من الشواهد المتعلقة بتعدية الأفعال معتقدين ضرورة تقدير حرف جرّ في المعطيات اللغوية التي جاءت الأفعال فيها مخالفة للأصل<sup>(١)</sup>؛ للحفاظ على سلامة البناء النظريّ واتّساقه.

### ١، ١، ٢- التجريد في بنية الحرف الشكلية:

اهتمّ النحويّون بضبط الحدود بين أقسام الكلم الثلاثة؛ الاسم، والفعل، والحرف. وقد كان من وجوه محاولاتهم ضبط هذه الحدود الركون إلى البنى الشكلية للكلمة محاولين الربط بين بنيتها الشكلية ومضمونها الدالة عليه؛ لإضفاء اتساق تفسيريّ في نظريّتهم النحوية، ولتكون كذلك معياراً صالحاً يمكن الاتّكاء عليه في إصدار أحكامهم التصنيفية للمعطيات اللغوية، ونجد هذا كثيرًا في مناقشاتهم الإجرائية، من هذا ردّ أبي عليّ الفارسيّ كون (يا) وأخواتها أسماء أفعال؛ لأنّ أسماء الأفعال لا تكون على أقلّ من حرفين.<sup>(٢)</sup>

وقد افترض النحويّون أنّ الاسم لا يكون أقلّ من ثلاثة أحرف في الأصل، قال سيبويه: «واعلم أنّ كلّ اسم على ثلاثة أحرف لا يُحذف منه شيء إذا لم تكن آخره الهاء»<sup>(٣)</sup> وقال في موضع آخر متحدّثًا عن الترخيم في الأسماء: «وأما رجل اسمه بنون فلا يُطرح منه إلا النون؛ لأنّك لا تُصير اسمًا على أقلّ من ثلاثة أحرف».<sup>(٤)</sup> ونظّهر في سياق موضوع الدراسة نصًّا لابن يعيش في بنية الحرف ثم نحاول البناء عليه لإبراز الرؤية التجريدية عند النحويين في ما يخصّ البنية الشكلية للحرف، فقد قال ابن يعيش: «وهي -يعني الحروف- تكون على حرف واحد، نحو: لام الجر وبائه، وواو العطف وفائه. وتكون على حرفين، نحو: من، وهل، وأم، ولم، وشبه ذلك. وتكون على ثلاثة أحرف، نحو: نعم، وأنّ، وليت».<sup>(٥)</sup>

١- وثمة آراء أخرى للخروج من هذا الإشكال الذي واجه القدماء، منها: القول بتضمّن الفعل معنى فعل آخر. ولم نتبّع هذه الآراء والتخريجات؛ لأنها ليست بسبيل للدراسة في هذا السياق.

٢- انظر: الرضي، شرح الكافية، ١/ ٣٤٦.

٣- سيبويه، كتاب سيبويه، ١/ ٢٥٥.

٤- سيبويه، كتاب سيبويه، ١/ ٢٥٩.

٥- ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، ص ٣٣.

إنّ هذه النصوص تبني نظرياً قاعدة ملخصها أنّ ما يكون أقلّ من ثلاثة أحرف من الوحدات اللغويّة هي الحروف وحدها، وأمّا الأسماء والأفعال فلا تكون أقلّ من ثلاثة أحرف في الأصل، قال المبرد: «واعلم أنّه لا يكون اسم على حرفين إلا وقد سقط منه حرف ثالث، يبيّن لك ذاك التصغير والجمع. فالأسماء على أصول ثلاثة بغير زيادة: على ثلاثة، وأربعة، وخمسة. والأفعال على أصليّن: على ثلاثة، وأربعة»<sup>(١)</sup>.

لذلك نجد أنّ النحويّين يتلمّسون عللاً تحفظ لهذا التنظير اطّراداً في ما ورد عندهم من معطيات تتجاوزه في الظاهر، ويمكن أن نوضّح هذا في القضايا الآتية:

١، ١، ٢، ١ - ما خالف من الحروف بنيته في الأصل بمجيئه على أكثر من ثلاثة أحرف:

يتهدّد هذا التنظير بعض المعطيات اللغويّة المصنّفة في قائمة الحروف، من قبيل: لعلّ، وكأنّ، ولكنّ. لأنّها جاءت على أربعة أحرف مخالفة في هذا الصورة الأصل للحروف التي ضبطها نظرياً ابن يعيش بقوله: «ولا يجيء من الحروف ما هو على أربعة أحرف، إلا وأن يكون الرابع حرف لين، نحو: حتّى، وإلاّ، وأمّا؛ لأنّ حرف اللين يجري مجرى الحركة، والزيادة للإطلاق. كأنّ ذلك لنقص الحروف عن درجة الأفعال، كما نقصت الأفعال عن درجة الأسماء»<sup>(٢)</sup>؛ لذلك حاولوا تفسير خروج هذه الأحرف عن هذا الأصل بأحد أمرين:

- إما بدعوى أنّ من هذه الأحرف ما هو حرف مركب لا بسيط، نحو: كأنّ، المركّبة عندهم من (إنّ)، وكاف التشبيه، فأصلها في التركيب: إنّ زيّداً كالأسد، ثمّ قدّمت الكاف ففتحت همزة (إنّ) فصارت: كأنّ زيّداً الأسد، وكذلك ذهبوا إلى أنّ (لعلّ) أصلها (علّ) قد زيدت عليها اللام، واستدلّوا لهذا الأصل بورودها كذلك في بعض الشواهد الشعرية<sup>(٣)</sup>.

١ - المبرد، المقتضب، ١/ ٤٢.

٢ - ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، ص ٣٣.

٣ - انظر: ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، ص ٣٣.

- وإما بحملها على علّة مشابقتها الأفعال، فقد ذكر ابن يعيش وجوهاً مختلفة للشبه بين الأحرف الستّة الداخلة على المبتدأ والخبر، ويبيّن أنّ من وجوه هذا الشّبه أنّها جاءت على لفظ الأفعال؛ إذ كانت على أكثر من حرفين كالأفعال.<sup>(١)</sup> وقد بنى الكوفيّون على هذه العلة التي تحيل الشبه في أحد وجوهه إلى الجانب الشكليّ في البنية بينهما تفسيرهم لظاهرة إهمال (إنّ) إذا كانت مخفّفة؛ لأنّها تكون حينئذٍ قد فقدت المشابهة بينها وبين الفعل بنقص لفظها.<sup>(٢)</sup>

١, ١, ٢, ٢- ما خالف من غير الحروف أصله بمجيئه على حرف أو حرفين: قد تقدّمت الإشارة إلى أنّ البنية الثنائية في الوحدات اللغويّة خاصّةً بالحروف في الأصل بحسب ما اعتمده النحويّون في نظريّتهم، ولكنّ المعطيات اللغويّة المختلفة تمدّنا بعدد من الوحدات اللغويّة المُصنّفة في قائمة الأسماء رغم مجيئها على صورة أقلّ من ثلاثيّة، وهي بهذا قد جاءت مخالفة لأصولهم؛ «لأنّ أقلّ الأصول ثلاثة»<sup>(٣)</sup> نحو: كم، ومن، وذا اسم الإشارة، ويد، ودم. وقد كان للنحويّين في تفسير هذه المعطيات اللغويّة تأويلات مختلفة:

- افترض أنّ الكلمة ثلاثيّة في الأصل، ثم وقع فيها حذف فصارت على حرفين، يعود لها في بعض أوضاع الكلمة هذا المحذوف؛ «لأنّها أسماء مجهودة، لا يكون اسم على أقلّ من حرفين»<sup>(٤)</sup> نحو: يد، ودم، قالوا في النسبة إليها: دَمَوِيّ، وَيَدَوِيّ، كما قالوا: يَدِيّ، وَدَمِيّ.<sup>(٥)</sup>
- تفسير مجيئها مخالفة للأصل على حرفين بعلّة مشابقتها الحروف؛ لذلك تحقّق لها هذا التقارب الشكليّ مع الحرف بمجيئها على أقلّ من ثلاثة أحرف بكونها قد حقّقت تقارباً مع الحرف في مستوى مضمونها الدلاليّ، قال المبرّد عن أسماء الإشارة: «اعلم أنّ هذه الأسماء مخالفةٌ لغيرها في معناها، وكثير من لفظها ...

١- انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ١/ ٢٥١.

٢- انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٨/ ١٣١.

٣- ابن السراج، الأصول في النحو، ١/ ٣٦٥.

٤- سيبويه، كتاب سيبويه، ٣/ ٣٥٨.

٥- انظر: سيبويه، كتاب سيبويه، ٣/ ٣٥٨.

فمن مخالفتها في المعنى وقوعها على كلّ ما أو مأت إليه، وأمّا مخالفتها في اللفظ فإن يكون الاسم منها على حرفين أحدهما حرف لين، نحو: ذا، وتا<sup>(١)</sup>، فأسماء الإشارة استحقّت البناء لتضمّنهما معنى من المعاني الحرفيّة؛ لذلك جاءت مشابهة للحروف في الوضع بكونها موضوعة على حرفين، وذلك من وضع الحروف<sup>(٢)</sup>؛ «لأنّه لا يكون اسم على حرفين ثانيه ساكن إلا مُبهماً»<sup>(٣)</sup>.

## ١، ١، ٢- سيادة الرؤية الطرازية للظاهرة اللغوية:

تعتمد الدراسة التفرقة بين مظهرين من مظاهر الرؤية النظرية التي أسهمت في تكوين البناء النظريّ للحرف في النظرية النحويّة العربيّة، هما: التجريد، والترتيب الطرازيّ؛ إذ إنّ التجريد مظهر يؤوّل إلى توخّي تحقيق شرط الاقتصاد في عدد القواعد الضابطة للظاهرة المدروسة بمحاولة ردّ الشذوذ الظاهر في بعض معطياتها إلى القاعدة الأصل بواسطة التقدير، أو التأويل، أو التعليل، ونحوها. وأمّا الترتيب الطرازيّ فمصطلح أفادته الدراسة من تعريب عبد الله صولة للمصطلح الأجنبي في نظرية (Prototype)<sup>(٤)</sup> المعبّرة في نموذجها الثاني عن افتراض وجود مركز ذهنيّ مرجعيّ في كلّ مقولة، تنطلق منه الأفراد الأخرى داخل المقولة نفسها بقدر مشابهتها واقترابها من المركز.<sup>(٥)</sup> وسوف يكون ثمة عرض مفصّل لمبادئ النظرية، ومنزلتها الإبستمولوجيّة في فلسفة العلم في الفصل الثاني من هذه الدراسة. وتعني هذه الرؤية الطرازية أنّ ثمة تراتبيّة وسلّميّة في قوّة انتفاء الظاهرة المدروسة إلى الأصل الذي تنتمي إليه، ونعني به في موضوع الدراسة أنّ ثمة اختلافًا في قوّة دلالة وحدة لغويّة على معنى محدّد، ورسوخ قدمها في تلك المقولة بحسب تعبير ابن يعيش<sup>(٦)</sup>؛ لذلك بنى النحويون نظريّتهم في الحرف على أدوات تمثّل

١- المبرد، المقتضب، ٢/ ٢٨٧.

٢- انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ١/ ٢٥٢.

٣- ابن السراج، الأصول في النحو، ١/ ٣٦٥.

٤- نقل عبد الله صولة مفاهيم هذه النظرية في عديدين من حوليات الجامعة التونسية؛ عدد ٤٥ عام ٢٠٠١م، وعدد ٤٦ عام ٢٠٠٢م.

٥- انظر: عبد الله صولة، أثر نظرية الطراز الأصلية في دراسة المعنى، حوليات الجامعة التونسية، عدد ٤٥ عام ٢٠٠١م، ص ٢٥٩.

٦- قال ابن يعيش: «وفي الجملة (حتّى) غير راسخة القدم في باب العطف، ولا متمكّنة فيه؛ لأنّ الغرض من العطف إدخال الثاني في حكم الأوّل، وإشراكه في إعرابه...» شرح المفصل، ٨/ ١٧٥.

أمّهات الأبواب في المقولات المختلفة، كالنفي، والشرط، والاستفهام. فلسنا أمام حروف متقابلة تقوم بينها حدود صارمة؛ منها ما تعبّر عن النفي، ومنها ما تعبّر عن الشرط، ونحوها. بل نحن أمام حروف تراتبيّة تتفاوت في انتائها إلى مقولة النفي أو غيرها وتعبيرها عنها. ولهذا مظاهر مختلفة نكتفي في هذا السياق بنموذج واحد ممثّل لها في التراث النحوي العربيّ.

### ١، ٢، ١ - الرؤية الطرازية في رسوخ حرف في التعبير عن المقولة:

قال سيبويه في دراسته للأحرف المعبرة عن القسم: «وللقسم والمقسم به أدوات في حروف الجرّ، وأكثرها الواو، ثمّ الباء، يدخلان على كلّ محلوّف به، ثمّ التاء، ولا تدخل إلا في واحد، وذلك قولك: والله لأفعلنّ، وبالله لأفعلنّ، و﴿وَتَاللّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧]»<sup>(١)</sup>.

وقد حاول النحويون ضبط هذه الحروف المعبرة عن معنى القسم ضبطاً تراتبيّاً، قد افترضوا فيه أنّ الباء أصلٌ في باب القسم، قال أبو سعيد السيرافي: «وأصل هذه الحروف الباء، والباء صلة للفعل المُقدّر، وذلك الفعل: أحلف، وأقسم، أو ما جرى مجرى ذلك، فإذا قال: بالله لأضربنّ، فكأنّه قال: أحلف بالله... والتاء أضعف هذه الحروف؛ لأنّها بدلٌ من الواو، والواو بدلٌ من الباء؛ فبعدت فلم تدخل إلا على اسم الله وحده»<sup>(٢)</sup>.

إنّ هذا التأسيس يؤوّل إلى عدّ الأحرف المعبرة عن القسم ليست متقابلة في درجة واحدة داخل هذه المقولة، إنّما ثمة تفاوت بينها قد أشار إليه النحويّون في تحليلهم لأحرف القسم في التراكيب النحويّة المختلفة. وثمة تمييز عند النحويّين بين الأصالة في التعبير عن معنى القسم والرسوخ فيه وبين كثرة الاستعمال، ولكلّ منها معياره الخاصّ به؛ إذ ليست الكثرة دليلاً على الأصالة والرسوخ في باب القسم بشكل مطّرد، قال الرضيّ: «اعلم أنّ واو القسم لها ثلاثة شروط: أحدها حذف فعل القسم معها، فلا يقال: أقسم والله؛ وذلك لكثرة استعمالها في القسم، فهي أكثر استعمالاً من أصلها، أي الباء، والثاني ألا تستعمل في قسم السؤال، فلا يقال: والله أخبرني، كما يقال: بالله أخبرني، والثالث

١ - سيبويه، كتاب سيبويه، ٤٩٦/٣.

٢ - السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ١٤/٧-٨.

أنها لا تدخل على الضمير، فلا يقال: وَكَ، كما يقال: بِكَ<sup>(١)</sup> إذ إنّ الكثرة لها معيار تداولي بكونها تراعي جانب السهولة في الاستعمال اللغوي، وأما الأصالة فيحكمها الجانب النظيري الذي يحاول استيعاب الاستعمالات والقضايا المختلفة في باب القسم.

وقد أبرز ابن يعيش في تحليله لأحرف القسم هذه الرؤية الطرازية التي كانت تحكم تنظيم النحويين في دراستهم للحرف بكونه قد استدّل لكون الباء هو الأصل في باب حروف القسم بعدّة أدلة:

- أنّ الباء هو الحرفُ المُوصِلُ الأفعالَ المعبّرة عن القسم بالمقسم به، نحو: أحلف بالله، وأقسم به.

- أنّ الباء هو الحرف الذي يدخل على المضمّر، كما يدخل على المظهر، ووجه الاستدلال في هذا أنّك تقول: والله لأقومنّ، ثم إذا أضمرت قلت: به لأقومنّ، ولا تقول: وه لأقومنّ. فكان العدول حينئذٍ من الواو في المظهر إلى الباء بعد الإضمار؛ فدلّ هذا أنّ الباء أصلٌ في باب القسم، وأنّ الواو مبدلة منها؛ لأنّ الإضمار يردّ الأشياء إلى أصولها. وأما إبدال الواو من الباء فلعلل لفظيّة ودلاليّة؛ أمّا اللفظيّة فكونها أخفّ من الباء وحركتها أخفّ من حركة الباء، ولكونها من مخرج واحد هو الشفتان، وأمّا العلة المعنويّة فكون الباء معناها الإلصاق والواو معناها الجمع؛ فالشيء إذا لاصق الشيء جاء معه. وبيّن السيرافي أنّ الكثرة في استعمال الواو رغم كون الباء هي الأصل عائدة إلى انفراد الواو بالقسم بخلاف الباء التي تكون صلة الأفعال في القسم وفي غيرها.<sup>(٢)</sup>

ثم يبرز ابن يعيش الرؤية الطرازية في قوله: «ولمّا كانت الواو بدلاً من الباء، والبدل ينحطّ عن درجة الأصل؛ فلذلك لا تدخل إلا على كلّ ظاهر، ولا تدخل على المضمّر؛ لانحطاط الفرع عن درجة الأصل؛ لأنّه من المرتبة الثانية».<sup>(٣)</sup>

١- الرضي، شرح الكافية، ٤/ ٣٠٠.

٢- انظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ١٤/ ٧-٨.

٣- ابن يعيش، شرح المفصل، ٨/ ٦٣.

ثم يواصل ابن يعيش هذا المنطق في تنظيره للأحرف المعبرة عن معنى القسم بافتراضه أنّ التاء بدل من الواو كما أبدلت منها في: اتعد، واتزن؛ لذلك كانت من المرتبة الثالثة بعد الباء، ثم الواو؛ فانحطت عن درجة الواو؛ لذلك جاءت مختصة باسم الله تعالى، وعبر عن هذا بقوله: «فأما إذا كان بدلاً من بدل فقد تباعد عن الأصل، وصار في المرتبة الثالثة فوجب انحطاطه عن درجة الأصل وأن لا يساويه؛ فلذلك اختصت التاء باسم الله ولم تدخل على غيره مما يحلف به»<sup>(١)</sup> وقد ربط السيرافي اختصاص التاء باسم الله سبحانه وحده بين ضعف التاء في باب القسم وأصالة اسم الله بين ما يقسم به، فقال: «ولم تدخل -يعني التاء- إلا على اسم الله تعالى وحده؛ لأن قولك: الله، هو الاسم الأصل، والباقي من أسمائه صفات، والتاء أضعف هذه الحروف؛ لأنها بدل من الواو والواو بدل من الباء؛ فبعُدت فلم تدخل إلا على اسم الله وحده»<sup>(٢)</sup>

وثمة ملمح دلاليّ تجب الإشارة إليه فقد أقام النحويون تنظيرهم على أنّ بعض الحروف الفروع المعبرة عن معنى القسم ليست متمخصة في الدلالة على معنى القسم، نجد هذا في تحليلاتهم من لدن سيبويه الذي قال: «وقد تقول: تالله، وفيها معنى التعجب. وبعض العرب يقول في هذا المعنى: لله، فيجيء باللام، ولا تجيء إلا أن يكون فيها معنى التعجب»<sup>(٣)</sup>، وذكر صاحب البسيط أنّ التاء تأتي في القسم مع التعجب ومع غير التعجب، وأمّا اللام فلا تدخل إلا على اسم الله تعالى إذا كنت متعجباً من المقسم عليه.<sup>(٤)</sup> لذلك يصح استعمال اللام في نحو: لله لتبعثن، ولله لتحاسبن. ولا يقال: لله لقد قام زيد؛ إذ ليس في ذلك وجه للتعجب.<sup>(٥)</sup>

١- ابن يعيش، شرح المفصل، ٨/ ٦٣.

٢- السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ١٤/ ٧-٨.

٣- سيبويه، كتاب سيبويه، ٣/ ٤٩٧.

٤- انظر: ابن أبي الربيع، البسيط في شرح الجمل، ٢/ ٩٢٧.

٥- انظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، ٢/ ٣٢٦.

### ١, ٣- سيادة الرؤية القياسية في البناء النظري للظاهرة اللغوية:

لا شك أنّ هذه الملامح تعدّ خصيصة من خصائص العقل البشري، ولكن إيرادها في هذه المواضع إنما هو لإظهار آليات تحقّقها في بناء النحويّين لنظريّتهم المتعلّقة بالحرف، وقد اعتدّ المنظّرون في العلوم بالقياس بوصفه وسيلة من وسائل التععيد؛ لأنّ مبدأ السماع متعذّر عن الإحاطة بوقائع الظواهر المدروسة، وما يجدر فيها من استعمالات لا تستطيع الظواهر المسموعة أن تستوعب استعمالاتها الحادثة؛ لذلك لجأوا إلى القياس لوضع القوانين الكلّية العامّة، ويمكن تلخيص مفهومه في ضوء تعريفاته المختلفة الواردة عن القدماء بأنّه حمل شيء على شيء آخر لعلّة جامعة بينهما؛ لذلك حدّدوا له أركاناً أربعة:

- أصل: المقيس عليه.
  - فرع: المقيس.
  - حكم: ما يسري على المقيس مما هو في المقيس عليه.
  - علة جامعة: الأسباب التي بموجبها استحقّ المقيس حكم المقيس عليه.<sup>(١)</sup>
- وقد جعلوا القياس أربعة أقسام:
- حمل فرع على أصل.
  - حمل أصل على فرع.
  - حمل نظير على نظير.
  - حمل ضدّ على ضدّ.<sup>(٢)</sup>

وقد كانت هذه الأقيسة وسيلة من الوسائل التي لجأ إليها النحويّون للحفاظ على بناء نظريّتهم بما يحقّق لها شرطي الاتّساق، والشمول، ونلاحظ هذا في تعييدهم للحرف في عدد من القضايا، منها:

١- انظر: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص ١٥٤، عبد الفتاح البجّة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدّثين، ص ٨٠.

٢- انظر: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص ١٦٠.

## ١, ٣, ١ - تعليل عمل (إنّ) وأخواتها بالشبه بالأفعال:

ذهب النحويّون إلى أنّ الأصل في الحروف أن تكون عاملة إذا كانت مختصة، ويكون عملها العمل الخاصّ بالنوع الذي اختصّت به، وأما الحروف غير المختصة فتكون غير عاملة في الأصل. وإذا اختصّ حرف بالأسماء عمل فيه العمل المختصّ به الذي لا يكون في الأفعال؛ لذلك جرّت حروف الجرّ الأسماء؛ لأنّه حالة إعرابية خاصّة بالأسماء وحدها، وأما (لم) فإنّها اختصّت بالأفعال؛ لذلك جاءت جازمة لها؛ لأنّ الجزم حالة إعرابية خاصّة بالأفعال وحدها.<sup>(١)</sup> ولا شكّ أنّ هذا التنظير مُعاندٌ بجملةٍ من الوقائع اللغويّة التي جاءت مخالفة لهذا التنظير، نحو مجيء (إنّ) وأخواتها ناصبة الاسم رغم كونها مختصة به فكان الأصل أن يكون عملها بما هو خاصّ في الاسم، وهو الجرّ، قال المالقي: «وكان حقّها -يعني (إنّ)- وحقّ أمثالها من الحروف التي تعمل عملها أن تخفض الاسم بعدها لأنّها اختصّت بالأسماء ولم تكن كجزء منها، وكلّ ما اختصّ بالأسماء ولم يكن كجزء منها عمل فيها الخفض كحروف الجرّ».<sup>(٢)</sup> وقد حاول النحويّون تجاوز هذه الإشكالات التي تحدّثها هذه الوقائع اللغويّة بجملة من التفسيرات التي حاولوا فيها الحفاظ على تنظيرهم في قضيّة العمل في الحروف.

وقد بيّنّا أنّ مما ورد معانداً هذا التنظير اختصاص (إنّ) وأخواتها بالدخول على الأسماء، ثم عملها فيها النصب، وليس الجرّ بحسب ما يمليه علينا تنظير النحويّين. فكيف فسّر النحويّون هذه المعاندة؟

لقد لجأ النحويّون إلى قياس الشبه في محاولتهم تفسير مجيء هذه الحروف مخالفةً لأصولهم التي وضعوها، إذ إنهم قد نظّروا هذه الأحرف بالأفعال المتعدّية، قال الجرجاني: «اعلم أنّ هذه الأحرف الستة شُبّهت بالفعل فجُعِلَ لها منصوبٌ ومرفوعٌ كما يكون ذلك في الفعل»<sup>(٣)</sup>، ونصّ بعضهم أنّ المشابهة واقعة بين هذه الأحرف والأفعال المتعدّية خاصّة.<sup>(٤)</sup>

١ - انظر: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص ٢٦-٢٧.

٢ - المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص ١٩٩.

٣ - الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ١/ ٤٤٣.

٤ - انظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، ١/ ٣٨٠.

وقد جعل بعض النحويين الشبه متحققاً بينها وبين (كان وأخواتها)، قال الشاطبي: «وكان الأصل في الحرف إذا اختصّ بها يدخل عليه من الأسماء، ولم يكن كالجزم منه، ولا شبيهاً بغير المختصّ أن يعمل الجرّ حسباً بين في الأصول. وإنما يخرج عن أصله لشبهه بغيره، فأشبهت هذه الحروف (كان وأخواتها) من جهة طلبها للمبتدأ والخبر، واختصاصها بهما والاستغناء بهما، فلم تكن كـ (ألا، وأما) الاستفتاحيتين في عدم الاختصاص، ولا مثل (لو، ولولا) في عدم الاستغناء بهما عن الجواب؛ إذ كانتا امتناعيتين، وكذلك (إذا) المفاجأة؛ لافتقارها إلى كلام سابق»<sup>(١)</sup>.

يمكن انطلاقاً هذه النصوص النحويّة وغيرها أن نجعل المشابهة بين هذه الأحرف وبين الفعل عند النحويين تؤوّل إلى نوعين من الشبه لتجاوز الإشكالات النظرية التي تواجه تنظيرهم في ما يخصّ مبدأ الأعمال والإهمال في الحروف:

• الشبه اللفظي: وتجسّد هذا الشبه في عدّة أمور، منها:

١. أنّ هذه الأحرف جاءت على وزن الأفعال، فـ«إنّ، وأنّ» بوزن مدّ... وكذا (لعلّ)؛ لأنّ الأصل علّ، واللام داخلة عليه؛ ولذلك يأتي في الشعر كثيراً عارياً من اللام... و(لكنّ) أصلها (كِنَّ)، رُكِّبَ معها (لا) كما (لو) مع (لا)، و(كَيْتَ) مثل (كَيْسَ)، و(كَأَنَّ) أصلها (إِنَّ) دخل عليها الكاف؛ فلمّا حصل بين هذه الحروف وبين الفعل مشابهة على الإطلاق أُجريت مجراها في أنْ جُعِلَ لها مرفوعٌ ومنصوبٌ»<sup>(٢)</sup>.

٢. أنّ هذه الأحرف مختصة بالأسماء، كما أنّ الأفعال مختصة بالأسماء.

٣. أنّ هذه الأحرف مبنية على الفتح، كما أنّ الأفعال الماضية مبنية في الأصل على الفتح.

٤. أنّ ضمير النصب يلحق هذه الأحرف ويتّصل بها، نحو: إنّني، وكأنّه. كما أنّ هذه الضمائر تلحق الفعل وتتّصل به، نحو: ضربني، وضربه<sup>(٣)</sup>.

١- الشاطبي، المقاصد الشافية، ٢/ ٣٠٥.

٢- الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ١/ ٤٤٤.

٣- انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ١/ ٢٥٢. والشاطبي، المقاصد الشافية، ٢/ ٣٠٥.

• الشَّبه المعنوي: وتجسّد هذا الشبه في عدة أمور، منها:

١. أن معانيها كمعاني الأفعال من التوكيد، والتمني، والترجي، والتشبيه، والاستدراك؛ لذلك ذكر النحويون أن (إنّ) بمعنى: أكّدت، وكذلك باقي الأحرف الستة تكون بمعنى: شبّهت، وترجّيت، ونحوهما.

٢. أن هذه الأحرف تطلب اسمين من وجهين مختلفين وتقتضيها بما في هذه الأحرف من محولات دلالية؛ «ألا ترى أن (إنّ) لتأكيد الجملة، و(لكنّ) للاستدراك، فلا بدّ من الخبر لأنّه المُستدرك، ولا بدّ من المبتدأ ليعلم خبر من قد استدرك، و(ليت) في قولك: ليت زيداً قادمٌ، تمنّ لقدوم زيد، ولعلّ ترجّ، وكأنّ تقتضي مشبّهًا ومشبّهًا به؛ فلمّا اقتضتهما جميعاً جرت مجرى الفعل المتعدّي»<sup>(١)</sup>.

## ١, ٢ - المؤثرات في تكوين الملامح النظرية للحرف في التراث النحوي العربي:

بعد أن قدّمت الدراسة في ما مضى أهمّ الملامح النظرية التي أسست للنظرية النحوية العربية في قضايا الحرف تقدّم في هذا الموضع محاولة رصد المؤثرات التي أسهمت في إنتاج بعض هذه الآراء والتنظيرات المختلفة دون ادّعاء استقصاء المؤثرات، أو الإحاطة بشواهداها في موضوع الدراسة؛ فليس هذا بسبيل لها. ولا شكّ أنّ الحسم في قضية التأثير والتأثر أمرٌ متعذّر؛ لصعوبة الفصل بين ما هو ذاتيّ، وما هو مُصنّف ضمن مؤثرات خارجية، فالتأليف وبناء النظريات حصيلة تراكمية من المعرفة التي تتكوّن عند العلماء والباحثين منذ سنوات تكوينهم الأولى.

## ١, ٢, ١ - أثر علم المنطق والفلسفة:

بقيت قضية أصالة النحو العربي، أو تأثره بالأنحاء الأخرى في الثقافات المجاورة، أو السابقة، كالنحو السرياني، أو المنطق اليوناني مسألة جدلية لم تحسم نتائجها بين أصحاب الاتجاهات المختلفة فيها؛ لصعوبة الوصول في مثل هذه الإشكالات المعرفية إلى نتائج مطمئنة، بل تظلّ فيها الأطروحات القاطعة بنتائج محدّدة من أصحابها مجازفاتٍ يمكن

١ - ابن يعيش، شرح الفصّل، ١/ ٢٥٢. وانظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، ٢/ ٣٠٥.

نقضها، والوقوف على معطيات تدحضها في الأطروحات النحويّة المختلفة.<sup>(١)</sup>

وقد كان القول مُستقرّاً أنّ النحو العربيّ قد تأثر بالمنطق الأرسطيّ في القرن الرابع الهجري وما بعده، ولكنّ الاختلاف في وجوده في مراحل النشأة الأولى للعلم، وتحديدًا في مرحلة كتاب سيبويه بعد منتصف القرن الثاني الهجري. ولن تقف هذه الدراسة على وجوه طال الوقوف عندها لإثبات التأثير، أو نفيه، من قبيل: القسمة الثلاثيّة للكلم، أو الوقوف عند المصطلحات ومحاولة ربطها بمفاهيم كان لها حضور في المنطق الأرسطي؛ فقد كان لهذه الوجوه تحليلات قدّمها عدد من الباحثين لا نودّ إعادتها في هذا السياق دون أن نقدّم فيها شيئاً ذا بال.

لقد قامت الصلة بين النحو العربي والمنطق الأرسطي واضحة في القرن الرابع الهجري، نجد هذا ظاهرًا في ما كتبه الزجاجي في كتابه الإيضاح في علل النحو، إذ إنّهُ قد ناقش حدود الاسم، والفعل، والحرف بين أوضاع النحويين وأوضاع المنطقيين<sup>(٢)</sup>، ونجده كذلك بعده في مناظرة أبي سعيد السيرافي ومتمّى بن يونس المنطقيّ.<sup>(٣)</sup> وقد ذكر المؤرّخون لحركة التأليف النحويّ أنّ ابن السراج في تأليف كتابه الأصول في النّحو يمثل مرحلة مهمّة في دخول المنطق للتأليف النحويّ، فقد ذكر أنّه كان يلتقي الفارابي فيقرأ ابن السراج عليه المنطق، ويقرأ الفارابي على ابن السراج صناعة النحو، وقد قيل عن كتابه الأصول في النحو: إنّهُ قد انتزعه من أبواب سيبويه، وجعل أصنافه بالتقاسيم على لفظ المنطقيّين. وذكر عنه أنّه من فرط انصرافه عن النحو إلى المنطق والموسيقى قد

---

١- نحيل القارئ في هذه القضية الجدليّة لمعرفة أهم الآراء التي قبلت فيها، والأدلة التي تمسّك بها كلّ فريق، والدوافع التي جعلت أصحاب الآراء المختلفة إلى تبني مواقفهم وآرائهم بشأن هذه القضية إلى: محمد عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النحوي: دراسة تحليليّة للأسس الكلّيّة التي بنى عليها النحاة آراءهم. فقد حاول استقصاء كثير من الأقوال والحجج للباحثين العرب قبله، أو المستشرقين في هذه القضية.

٢- قال في حدّ الاسم: «الاسم في كلام العرب ما كان فاعلاً، أو مفعولاً، أو واقعاً في حيّز الفاعل والمفعول به. هذا الحدّ داخل في مقاييس النحو وأوضاعه، وليس يخرج عنه اسم البتّة، ولا يدخل فيه ما ليس باسم، وإنّا قلنا: في كلام العرب. لأنّنا له نقصد، وعليه نتكلّم، ولأنّ المنطقيّين وبعض النحويين قد حدّوه حدّاً خارجاً عن أوضاع النحو، فقالوا: الاسم صوت موضوع دالّ باتفاق على معنى غير مقرون بزمان. وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم، وإنّا هو من كلام المنطقيّين وإن كان قد تعلّق به جماعة من النحويين، وهو صحيح على أوضاع المنطقيّين ومذهبهم؛ لأنّ غرضهم غير غرضنا، ومغزاهم غير مغزانا...» الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص ٤٨.

٣- أورد المناظرة أبو حيّان التوحيديّ في كتابه الإمتاع والمؤانسة، ٢/ ١٠٧.

نَسِيَ بعض دقائق العلم فنهزه في هذا الزَّجَّاج.<sup>(١)</sup>

ويمكن أن نبين هذا الأثر في موضوع الدراسة في ضوء النقاط الآتية:

#### ١, ٢, ١, ١ - تفسير بعض قضايا الحرف بالحمل على النقيض:

تدخل (لا) النافية للجنس على الجملة الاسميّة الواقع مبتدؤها نكرةً فيكون المبتدأ معها مبنياً على ما ينصب به، وتكون في هذا التركيب مُستغرقةً نفي الجنس.<sup>(٢)</sup> وقد تعدّدت وجوه التفسير التي أظهرها النحويّون في عمل هذا الحرف في الجملة الاسميّة الداخل عليها بحسب ما يأتي بيانه في هذه القضية.

قال سيبويه عن عمل (لا) النافية للجنس: «و(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب (إنّ) لما بعدها».<sup>(٣)</sup>

وقال المبرّد: «اعلم أنّ (لا) إذا وقعت على نكرة نصبتها بغير تنوين، وإنّما كان ذلك لما أذكره لك: إنّما وُضعت الأخبار جوابات للاستفهام. فإذا قلت: لا رجل في الدار، لم تقصد إلى رجل بعينه، وإنّما نفيت عن الدار صغير هذا الجنس وكبيره. فهذا جواب قولك: هل من رجل في الدار؟ لأنّه يسأل عن قليل هذا الجنس وكثيره. ألا ترى أنّ المعرفة لا تقع هاهنا؛ لأنّها لا تدلّ على الجنس، ولا يقع الواحد منها في موضع الجميع. فلو قلت: هل من زيدٍ؟ كان خُلُفاً. فلمّا كانت (لا) كذلك كان دخولها على الابتداء والخبر كدخول (إنّ) وأخواتها عليهما؛ فأعملت عمل (إنّ)».<sup>(٤)</sup>

نلاحظ حين نتأمّل هذين النصّين المتقدّمين في مراحل التّأليف النحويّ أنّ ثمة تناظراً يقيمه النحويّون بين (لا) النافية للجنس و(إنّ) في شيئين:

- أنّ كليهما يدخل على الجملة الاسميّة المتكوّنة من المبتدأ والخبر.
- أنّ بينهما اتّحاداً في العمل بكونهما ينصبان ما بعدهما.

١ - انظر: ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء في طبقات الأطباء، ١٣٦/٢. والقفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، ١٤٨/٣ - ١٤٩.

٢ - انظر: الخوارزمي، شرح المفصل المسّمى بالتنخير، ٤٩٥/١.

٣ - سيبويه، كتاب سيبويه، ٢٧٤/٢.

٤ - المبرّد، المقتضب، ٣٥٧/٤.

وقد نقل أبو سعيد السيرافي عن المبرد أن (لا) وجب لها العمل بكونها قد وليت الأسماء، وكل شيء ولي شيئاً فلم يفارقه وجب أن يعمل فيه. وأنها قد وجب لها النصب بكونها داخله على المبتدأ والخبر، وكل داخل على المبتدأ والخبر وجب أن يعمل النصب إذا كانت ولايته للأسماء دون الأفعال، نحو: ليت وإنّ وكأنّ، ثم يذهب المبرد إلى أنّ الحركة التي في آخرها حركة بناء، وليست بإعراب؛ لأنها قد خالفت العوامل من الحروف بمجيئها ناقصة التصرف، والعوامل تكون متصرفة في الأصل بدخولها على المعارف والنكرات، نحو: إنّ زيداً، وإنّ رجلاً، وأمّا (لا) فلا تفارق النكرات؛ فلما خالفت العوامل في الأسماء من نظائرها الحروف بلزومها النكرات جاءت على هذا الوجه.<sup>(١)</sup>

ولكن في مراحل أخرى في التأليف النحوي نجد أنّ ثمة تدقيقاً أضافه بعض النحويين في تفسير الاتحاد في العمل بين (لا) النافية للجنس و(إنّ) الداخلة على المبتدأ والخبر، تمثل هذا التدقيق في قول الرماني عن (لا): «وهي تكون عاملة وهاملة. فالعاملة على ضربين:

أحدهما: عملها في النكرات، وذلك إذا كانت جواباً لـ(هل من) وهي تنصب الاسم، وترفع الخبر، بمنزلة (إنّ)؛ لأنها نقيضتها».<sup>(٢)</sup>

وقد توسّع ابن الخشاب في إظهار أثر الحمل على النقيض في بناء النظرية بشكل عام وأثره في حمل (لا) على (إنّ) بشكل خاص في حديثه عن الأدوات النافية: «والآخر من الاثنين الباقيين حرف يرفع وينصب، إلا أنّه يُشبه بـ(إنّ) تارة لكونه نقيضاً له فيلزم تقديم منصوبه على مرفوعه، ويشبه تارة بـ(ليس) فيلزم تقديم مرفوعه على منصوبه، وحمله على (ليس) حمل نظير على نظيره في المعنى، وذلك الحرف هو (لا) النافية. والمثال في عملها عمل (إنّ) قولك: لا رجل أفضل منك، وفي عملها عمل (ليس) قولك: لا رجل قائماً. وقد قلنا إنّ حملها على (إنّ) حمل النقيض على نقيضه، وهو كحمل النظير

١ - انظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٨/ ١٠٧.

٢ - الرماني، معاني الحروف، ص ٨١. وقد ورد الاستدلال بالحمل على النقيض تاريخياً قبل الرماني، إذ إنّ ابن السراج قد قال في معرض حديثه عن الأحرف التي جاءت على ثلاثة أحرف: «قال أبو بكر: والدليل على أنّ (نعم) حرف أثّرها نقيضة (لا)» الأصول في النحو ٢/ ٢١٧.

على نظيره، فد(إنّ) للإيجاب و(لا) للنفي، فهما كما ترى نقيضان، فشُبّهت بها فأعملت عملها من نصب الأول ورفع خبره وهو الثاني. ونظير هذا الحمل على النقيض إعرابهم (أَيَّا) وهي متضمّنة معنى الحرف، وهو همزة الاستفهام مثلاً في قولهم: أيّهم في الدار؟ والاسم إذا تضمّن معنى الحرف استحقّ البناء لتعدّي حكم الحرف إليه، إلا أنّهم أعربوا (أَيَّا) من بين أسماء الاستفهام لأنّ لها نقيضاً ونظيراً معربين؛ فالنقيض (كُلّ)، والنظير (بعض).<sup>(١)</sup>

إنّ ما نلاحظه في هذه النصوص المختلفة في وجودها التاريخي أنّ ثمة اختلافاً في تفسير بعض قضايا الحرف في النظرية النحوية العربية، من هذا تفسيرهم لعمل (لا) النافية للجنس، وقد كان هذا الاختلاف راجعاً في ما نميل إليه في هذه الدراسة إلى التأثير بالثقافة اليونانية في مراحل من النحو العربي؛ لذلك نجد أنّ سيبويه، والمبرد قد ذهبا إلى أنّ (لا) النافية للجنس تعمل عمل (إنّ) للشبه بينهما في الدخول على الجمل الاسميّة، ثم وُجِدَ تطوّر في تفسير هذا العمل في مرحلة متأخرة عن سيبويه، والمبرد؛ ليكون التفسير مُتَكَئاً على قضية أخرى نفترض أنّ لها صلة بالفلسفة اليونانية القديمة، وهي الحمل على الضدّ، وبيان هذا الأثر يأتي إيضاحه، وقبل هذا لا بدّ من الإشارة إلى أنّ ثمة مواضع وردت في كتاب سيبويه قد استحضر فيها إجرائياً الحمل على الضدّ، إما بإشارة منه إلى هذا ونصّ عليه، وإما بإهمال الإشارة إليه والاكتفاء بالتمثيل وحده، ونجد هذا عنده في حديثه عن الصيغ الصرفيّة، فقد قال: «وقالوا: طَهَرَت المرأة، كما قالوا: طَمَثَت، أدخلوها في باب جَلَسَت، ومَكَثَت؛ لأنّ مكثت نحو جلست في المعنى»<sup>(٢)</sup> فقد استعمل سيبويه في المقابلة بين طهرت، وطمّثت، وتنظير الأولى بالثانية، الحمل على الضدّ، كما استعمل الحمل على النظير في نهاية النصّ المنقول دون أن يصرّح سيبويه فيه باستدلاله. ونجده في موضع آخر يقول: «وقد يقال للإنسان: قليل، كما يقال: قصير، فقد وافق ضده، وهو العظيم. ألا ترى أنّ ضدّ الصغير وضدّ القليل الكثير، فقد وافق ضدّ الكثير ضدّ العظيم في البناء».<sup>(٣)</sup> فهو في هذا النصّ يصرّح بكون الشيء قد وافق ضده، ولكنّ

١- ابن الحشّاب، المرتجل، ص ١٧٧.

٢- سيبويه، كتاب سيبويه، ٤/ ٣٠.

٣- سيبويه، كتاب سيبويه، ٤/ ٣٠-٣١.

هذا الاستعمال المبكر عند سيبويه لم يكن استعمالاً فلسفياً خالصاً، بل هو تنظير فيه شيء من العموم قد استحضر فيه موافقة الشيء لضده دون تصريح بحمل الشيء على ضده؛ لذلك لم يُشر سيبويه، أو المبرّد إلى هذا الاستدلال به في مسألة عمل (لا) النافية للجنس عمل (إن)، وإنما اكتفيا بالإشارة إلى المشابهة بينهما في العمل لوجوه من الشبه أُشير إليها آنفاً.

نميل إلى أن إلحاق الرماني وغيره على علة الحمل على الضد، والتصريح بها في الاستدلال على اختياراتهم في قضايا الحرف وجه من وجوه الاتصال بالتراث اليوناني في هذه المرحلة التاريخية من التأليف في النحو العربي، إذ إن في هذا أثراً من آثار القول الفلسفي اليوناني القديم، وحدة الأضداد.<sup>(١)</sup>

## ١، ٢، ٢- الأثر المنطقي في النظر إلى الحرف وموقعه في العمل ضمن أقسام الكلم الثلاثة:

ابتدأ سيبويه كتابه بباب سمّاه «باب علم ما الكلم من العربية»<sup>(٢)</sup> قال فيه: «فالكلم: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم، ولا فعل ... وأمّا ما جاء لمعنى وليس باسم، ولا فعل فنحو: ثمّ، وسوف، وواو القسم، ولام الإضافة، ونحوها».<sup>(٣)</sup> ونلاحظ أنّ النظر في أقسام الكلم الثلاثة عامّة، والحرف منها خاصّة قد كان إشارة عابرة إلى

---

١- نقيم لهذا المظهر من الاستدلال علاقة بجهة الأسئلة التي كانت الإنسانية منذ بدايتها مشغولة بتفسير الوجود والبحث عن نظامه المسير له، وقد تعددت آراؤهم وتفسيراتهم، وليس من سبل هذه الدراسة أن تطرق هذه القضايا، أو تتوسّع فيها إلا بقدر ما يدخل في موضوعها الرئيس. في هذا السياق الذي يخصّ قضيتنا وجد تيار في الفلسفة اليونانية القديمة يعتقد أنّ التنوع والكثرة في هذا الكون خلفه وحدة تنطلق منه كلّ هذه التنوعات والاختلافات؛ فالأشياء عندهم تخرج من الواحد، والواحد يخرج من الأشياء جميعها. لذلك كان من هواجسهم المعرفية محاولتهم الكشف عن الواحد المُستتر وراء الكثرة، وربّما كان الاعتقاد بوحدة الأشياء عندهم غير موقع في الإشكال وحده، إذ إنّ الإشكال الحقيقي الذي كانت تواجهه الفلسفة القديمة هو أنّ تُعرف ما هي هذه الوحدة، فمن فلاسفة اليونان القدماء (هرقليطس) الذي يرى أنّ هذه الوحدة تتجسّد في النَّار وما يهتأ في هذا السياق أنّ من مكوّنات فلسفة هرقليطس القول بوحدة الأضداد، واعتماد المتناقضات بعضها على بعض، واتلاف المتنازعات؛ فالخير والشرّ واحد، والحياة والموت واحد، واليقظة والنوم كذلك؛ لأنّ هذه الأضداد بحسب تفسيرهم كلها مراحل في حركة متقلّبة، وكلّ فرد من الفردين المُتضادين لا غنى عنه لوجود الآخر ومعناه. انظر: ديورانت، قصّة الحضارة، ٦/ ٢٦٥-٢٦٦. وبرتيراند راسل، تاريخ الفلسفة الغربية، ترجمة زكي نجيب محمود، ١/ ٨٧-٩١.

٢- سيبويه، كتاب سيبويه، ١/ ١٢.

٣- سيبويه، كتاب سيبويه، ١/ ١٢.

التقسيم الثلاثي، بل والاكتفاء في بعضها بالتمثيل لها دون محاولة ضبط ماهيتها، مثل قوله في الاسم. وقد جعل هذا بعض شُراح الكتاب يلتزمون بما التزم به سيبويه، فقد اكتفى السيرافي رغم عقليته الفلسفية ببيان الوظائف التي تقوم بها الحروف في الجملة العربية قائلاً: «جملة الحروف تحيي لمعاناً أنا أذكرها. فأولها: للإشراك بين اسمين أو فعلين، وذلك حروف العطف التي تدخل الثاني في إعراب لفظ الأول ومعناه، وهي الواو، والفاء، وثم، وغيرها ... والثاني: أن تكون لتعيين اسم أو فعل، فأما تعيين الاسم فبالألِف واللام، كقولك: الرجل والغلام. وأما تعيين الفعل فبالسين وسوف، وتكون لنفي الاسم والفعل ... وتحْييء لتأكيد الاسم والفعل ... وتدخل لإخراج الكلام عن الواجب إلى غيره، مثل حروف الاستفهام ... وتدخل أيضاً لعقد الجملة بالجملة كقولك: إن يَقمَ أقم»<sup>(١)</sup>.

بعد هذه المرحلة المتقدمة في التأليف التي جسدها سيبويه في كتابه، وأثر على بعض مَنْ جاء بعده من النحويين، التي قد اتَّسمتْ في النظر إلى الحرف نظرة ترتكز على وصف الوظائف الدلالية والتركيبية للحروف داخل الجملة العربية نجد أن ثمة مرحلة أخرى قد أخذ النظر فيها يتَّسم بالجدل المنطقي، ويمكن أن نعدَّ هذا التحول قد أخذ صورة واضحة في القرن الرابع الهجري<sup>(٢)</sup> من هذا ما تناوله الزجاجي في باب: «القول في الاسم والفعل والحرف. أيها أسبق في المرتبة والتقدم»<sup>(٣)</sup>، فقد ناقش في هذا الباب مسألة السبق والرتبة بين الأقسام الثلاثة قائلاً: «قال البصريون والكوفيون: الأسماء قبل الأفعال، والحروف تابعة للأسماء، وذلك أنَّ الأفعال أحداث الأسماء ... وأما الحروف فإنَّها تدخل على الأسماء والأفعال لمعانٍ تحدث فيها وإعراب تؤثره، وقد دللنا على أنَّ الأسماء

١- السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ١/ ٦٠.

٢- قال محي الدين محسب موضحاً الاختلاف التألفي بين نحويي النشأة ونحويي القرن الرابع الهجري ومن جاء بعدهم: «ومن اللازم هنا أن ننبه إلى التطور الذي لحق بمفهوم القياس في النحو العربي من مرحلة النشأة إلى مرحلة نحا القرن الرابع. ففي حين كان القياس في المرحلة الأولى مرتبطاً إلى حد كبير بالمفهوم الاستقرائي فإنه صار في المرحلة الثانية أكثر ارتباطاً بمفهوم القياس الشكلي الأرسطي، بمعنى أنه كان في المرحلة الأولى يستمد مادته من ملاحظة الواقع اللغوي وظواهره المطردة، ثم أصبح في المرحلة الثانية يستمد مادته من القواعد والقوانين التي وضعها النحا الأوائل. ومن ثم أصبحت هذه القوانين وتلك القواعد مقدمات أو قضايا ثابتة لا تتطلب إلا المزيد من توضيحها والبرهنة على صحتها» الثقافة المنطقية في الفكر النحوي: نحا القرن الرابع الهجري نموذجاً، ص ١٦٩.

٣- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص ٨٣.

سابقة للإعراب. والإعراب داخل عليها، والحروف عوامل في الأساء والأفعال مؤثرة فيها المعاني والإعراب. فقد وجب أن تكون بعدها»<sup>(١)</sup>.

يبدو لنا التحوّل في مناقشة قضايا الحرف وعلاقته بقسيميه الاسم، والفعل في هذه المرحلة في جانبيين:

- الأول: الموضوعات التي طرقها نحويو القرن الرابع الهجري ذات طبيعة مختلفة عن القضايا التي طُرقت من لدن سيبويه على سبيل التمثيل، فلم يُقدم سيبويه على بحث هذه القضايا العقلية النظرية من قبيل الأسئلة التي ألقاها الزجاجي عن رتبة الحرف بين قسيميه الاسم والفعل؛ لأنّها قضايا جدلية ليس في الواقع اللغويّ إجابات حاسمة لها، إنّما تأتي مناقشتها في إطار الأسس النظرية التي قد أسّسها النحويّون، فهي مسائل نظرية جدلية تجد إجاباتها المقنعة في تماسكها النظريّ، واتساقها فيه دون أن نعتقد أنّ لمثل هذه المناقشات والأسئلة إجابات وافية في واقع اللغة ومنتها. وقد ذهب محيي الدين محسّب إلى أنّ الاهتمام بمسألة الرتبة بين الاسم والفعل والحرف تكاد تكون شاغلة النحويين جميعهم من أصحاب الاتجاه المنطقيّ، ويحيل محسّب هذا الاهتمام إلى تأثرهم بما أشار إليه أرسطو عند حديثه عن ترتيب الموجودات إلى المُتقدّم في الزمان، والمُتقدّم في الرتبة، وفي الطبع، وفي الحركة، وفي القوّة، وفي الذات. لذلك جاءت أطروحات النحويين بحسب رأيه متأثرة بهذه الفكرة الأرسطية في حديثهم عن الرتبة بين أقسام الكلم الثلاثة.<sup>(٢)</sup>

- الثاني: الآلية التي وُظفها النحويّون في هذه المرحلة بدت في معالمها مختلفة عن المراحل السابقة سواء في الاستدلالات المُتبعة، أو المصطلحات المُستعملة، أو غيرها. ولعلّ هذا عائداً إلى الأثر الذي تركه الامتزاج بين العلوم الإسلامية المختلفة، وعائداً كذلك إلى الأثر الذي دخل هذه العلوم من الفلسفة والمنطق بحركة الترجمة التي شاعت في العصر العباسي، وسوف تظهر الدراسة جانباً من هذا عند بعض النحويّين في مناقشاتهم.

١- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص ٨٣.

٢- انظر: محيي الدين محسّب، الثقافة المنطقية في الفكر النحوي: نحاة القرن الرابع نموذجاً، ص ١٨٠.

نجد هذا واضحاً في مصدرين من أهم مصادر النحو العربيّ قد أُلِّفَا في القرن الرابع الهجري، فقد أطلال الزجّاجيّ في مناقشة رتبة الحرف بين أقسام الكلم، بعد أن كان الحرف في مراحل سابقة منظوراً إليه في ضوء وظائفه الدلاليّة من أداء لمعان تداوليّة تحيل إلى مقاصد المتكلم من قبيل: الشرط، والاستفهام، ونحوها، وما يمكن أن تؤدّيه الحروف من وظائف تركيبية من قبيل: الربط. ثم أصبحت هناك دراسة للحرف تنظر إليه في ضوء قضايا افتراضية، لا وجود لها في واقع اللغة، وتكون الأقوال فيها مبنية على التأمّلات المنطقية، والاتّكاء في هذا على مفاهيم فلسفية، يكون الاستناد في استدلالهم لاختياراتهم النظرية على التماسك والاتّساق الذي يلمّ تلك الاستدلالات المختلفة. ونلاحظ هذا واضحاً عند الزجّاجي في مناقشته الرتبة بين أقسام الكلم في قوله: «سؤال يلزم القائلين بهذه المقالة. يقال لهم: قد أجمعتم على أنّ العامل قبل المعمول فيه، كما أنّ الفاعل قبل فعله، وكما أنّ المُحدّث سابقٌ لحدّثه. وأنتم جميعاً مُقرّون أنّ الحروف عوامل في الأسماء والأفعال، فقد وجب أن تكون الحروف قبلها حقاً سابقة لها. وهذا لازم على أوضاعكم ومقاييسكم»<sup>(١)</sup>.

ثم يجب عن هذا الاعتراض بقوله: «الجواب أن يقال: هذه مغالطة. ليس يُشبه هذا الحدث والمُحدّث، ولا العلّة والمعلول، وذلك أنّا نقول: إنّ الفاعل في جسم فعلاً ما، من حركة وغيرها، سابق لفعله ذلك فيه لا للجسم. فنقول: إنّ الضارب قبل ضربه الذي أوقعه بالضرّوب. لا يجب من ذلك أن يكون سابقاً للضرّوب موجوداً قبله. بل يجب أن يكون سابقاً لضربه الذي أوقعه به، وقد يجوز أن يكون المضروب أكبر سنّاً من الضارب. ونقول أيضاً: إنّ النجار سابق للباب الذي نجره، ولا يجب من ذلك أن يكون سابقاً للخشب الذي منه نجر الباب. ومثل هذا بيّن. فكذلك مثال هذه الحروف العوامل في الأسماء والأفعال، وإن لم تكن أجساماً، فنقول: الحروف سابقة لعملها في هذه الأسماء والأفعال الذي هو الرفع والنصب والخفض والجزم، ولا يجب من ذلك أن تكون سابقة للأسماء والأفعال نفسها. وهذا بيّن واضح»<sup>(٢)</sup>.

١- الزجّاجيّ، الإيضاح في علل النحو، ص ٨٣.

٢- الزجّاجيّ، الإيضاح في علل النحو، ص ٨٣.

لقد تحدّث محيي الدين محسّب عن هذا المنهج في الاستدلال، وذكر أنّ الزّجاجيّ يسلك طريقة الفروض الجدليّة، وهذا يؤوّل إلى فكرة (الارتياض الجدلي) التي بيّنها الفارابي في قوله: «فإنّ المتعلّم إذا سأل عن شيء ... فإنّ المعلّم إنّما ينبغي أن يجيبه أولاً أنّه كذلك، ويردّف ذلك بحجّة جدليّة يتبيّن عنها ذلك الشيء، وينتظر من المتعلّم أن يأتي بما يبطل ذلك الشيء ويناقض ما أورده المعلم ... فإن لم يفعل المتعلم ذلك من تلقاء نفسه بصره المعلّم موضع العناد في ذلك الشيء، وموضع المعارضة في تلك الحجّة، ثمّ إبطال تلك المعارضة، وإبطال ذلك الإبطال، ولا يزال ينقله من إبطال إلى إثبات، ومن إثبات إلى إبطال، إلى أن لا يبقى هناك موضع نظر ولا فحص».<sup>(١)</sup> ويبيّن محسّب أنّ هذا النهج من الاستدلال والتحليل يبرهن تحوّل النحو العربيّ نحو الالتقاء بالمنطق من حيث اعتمادهما على الحركة الذاتيّة الخالصة للفكر دون النظر إلى مادّة خارجيّة، فنحن نجد الزّجاجي قد أورد الافتراضات مدعومة بالاستدلالات، ثمّ يتتبّعها بالنقض، ويبيّن وجوه المغالطات فيها كما مرّ في النّصّ السالف. وقد رأى أنّ انشغال النحويين في هذه القضية انعكاس لمفهوم اللغة عندهم بوصفها وسيلة لتصوير الفكر وإخراجاً للمعقولات الذهنيّة، وأنّ هذا الفكر إنّما هو محاكاة للموجودات الخارجيّة، ومحاكاة للطبيعة؛ فلا بدّ أن ترتّب اللغة وفق ترتيب هذه الطبيعة.<sup>(٢)</sup>

## ١, ٢, ٢- أثر علم الكلام والفقه:

لاشكّ أنّ لعلم الكلام وعلوم الشريعة أثراً مهمّاً في النحو العربيّ عامّة، وبرتّب عنه حتّى أثر في قضايا الحرف؛ لأنّ كثيراً من النحويين قد كان لهم باع واسع في العقائد، وعلم الكلام والفقه، وأصوله. قال محمّد عابد الجابري متحدّثاً عن دخول القياس في العلوم العربيّة والاشتغال عليه اشتغالاً منهجياً عند النحويين، وعند الفقهاء، وعند علماء الكلام: «إنّ أقطاب النحاة الأوائل كانوا من المتكلّمين ... ومعظمهم كانوا معترّلة. وأمّا إذا تركنا مسألة الأسبقية جانباً فإنّنا سنلاحظ في الحين أنّ النحاة قد ظلّوا يقتبسون من المتكلّمين، ومن علماء أصول الفقه جهازهم المفاهيمي، وأدواتهم البحثيّة، وذلك منذ أن بدأوا في تنظير خطابهم إلى أن بلغوا بـ(فلسفة النحو) أو جهاً. والحقّ أنّ

١- الفارابي، كتاب الحروف، ص ٢٠٩-٢١٠.

٢- انظر: محيي الدين محسّب، الثقافة المنطقيّة في الفكر النحوي: نحاة القرن الرابع نموذجاً، ١٧٨-١٨١.

تأثير الخطاب الكلامي في الخطاب النحوي بقي متواصلاً طوال القرون التي ازدهر فيها علم الكلام<sup>(١)</sup>، فلا شك أن التأثير متحقق بسبب التداخل المعرفي الذي يحكم أذهان المُسهمين في بناء النحو العربي.

### ١، ٢، ٢، ١ - أثر علم الكلام:

يكاد يتفق الدارسون على تأثر الدرس النحوي القديم بعلم الكلام في جوانب متعددة وفي مراحل تاريخية مختلفة من التأليف في هذا العلم. ولكن ثمة إشكال يجب إظهاره، وهو اتحاد علمي النحو والكلام في التأثير بالتراث اليوناني في مراحل محدّدة من التأليف فيهما<sup>(٢)</sup>؛ فإلى أي حدّ يمكن أن نجد هذا التأثير، ونضبطه تاريخياً؟

وهل من حدّ فاصل نستطيع به أن نعيّن تأثير النحو العربي بالتراث اليوناني في جوانب محدّدة، وتأثره بعلم الكلام في جوانب أخرى ما دام العلمان متأثرين بالتراث اليوناني؟

وهل يستقيم لنا أن نعدّ علم الكلام ذاته مؤثراً في علم النحو، أو هو مؤثّر في قضايا قد سبق إليها التراث اليوناني بتأثيره في النحو العربي، أو هل يستقيم أن نعدّ التراث اليوناني ذا تأثير غير مباشر في علم النحو لكون التأثير قد دخل في علم النحو من طريق علم الكلام؟

يبدو أن الحسم في الإجابة عن هذه الإشكالات أمرٌ تكتنفه الصعوبة؛ ولذلك نجد أن ثمة اختلافاً بين الباحثين في ضبط مصادر الآثار في التأليف النحوي وإعادةتها إلى مصادرهما، ودليل هذا أن ما ذكرته الدراسة آنفاً في أثر الفكر الأرسطي في ترتيب الموجودات في توجيه الزجاجي وغيره إلى منهجه في مناقشة مسألة الرتبة بين الحرف وقسيميه الاسم والفعل، قد أوردها مصطفى بخيت مُستشهداً بمسألة الرتبة نفسها على أثر علم الكلام في النحويين من خلال توجيههم إلى قضايا تؤول استدلالاتها إلى أدلة كلامية من قبيل: مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول.<sup>(٣)</sup>

١ - الجابري، تكوين العقل العربي، ص ١٢٥.

٢ - قال حسن الشافعي: «ولا زال بعض الباحثين الغربيين يتشبّث بالفكرة التي تردّ البحوث الكلامية في الإسلام إلى مصادر خارجية دينية، أو فلسفية. ولكنّ اتجاه الدراسات الحديثة في الشرق والغرب قد تجاوز هذه المرحلة إلى تقرير أصالة هذا العلم، وانبثاقه من مصادر إسلامية حقيقية أول الأمر، شاركتها عوامل أخرى أثّرت على نموّ هذا العلم واتجاهاته، ولكن في مراحل متأخرة نسبياً». المدخل إلى دراسة علم الكلام، ص ٤٧. رغم أن ثمة اختلافاً في التحديد التاريخي لهذا التأثير بالتراث اليوناني، وليس سبيل هذه الدراسة تتبّع هذه القضية.

٣ - انظر: مصطفى بخيت، أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي، ص ٢٨٥.

وقد كان محيي الدين محسب واعياً بهذا الإشكال، حين عبّر عنه في حديثه عن التطوّر في استعمال القياس في الفكر النحوي بقوله: «ومهما يكن من أمر الخلاف حول الطريق الذي وصلت به هاتان النظريّتان - يعني نظريّتي الاستقراء والتمثيل - إلى النحو العربي: أهو طريق الأصوليين وعلماء الكلام.

أو هو طريق الاحتكاك المباشر بالنحو اليونانيّ القادم من مدرسة الإسكندريّة بصفة خاصّة، التي أطلق على نحاتها اسم القياسيين لهذا المعنى.

أو هو طريق الطبّ اليونانيّ كما يزعم فرستينغ.

أقول: مهما يكن من أمر هذا الطريق فهو على أية حال طريق غير مباشر.<sup>(١)</sup>

### الأثر الكلاميّ في التأطير النظريّ لعمل الحروف:

لقد عدّت نظريّة العامل هي العماد الذي قام عليه النحو العربي منذ نشأته، ولكن ثمة تنوّع في الاهتمام بقضايا العامل والاحتفاء بها بين زمن وآخر تبعاً لتنوّع الخلفيّات النظرية والحضاريّة التي ينطلقون منها، ويصدرون عنها في بناء نظريّتهم. وقد تعدّدت شروط العمل النحويّ للحروف في التراث النحويّ العربيّ، ومن هذه الشروط:

- الاختصاص.
- شبه الحروف بالأفعال.
- عدم الفصل بين الحرف العامل ومعموله.<sup>(٢)</sup>

لقد كان التفسير النحويّ لعمل الحروف في مراحل التّأليف النحويّ تفسيراً إذا طبيعة لغويّة يتوخّى ضبط الظاهرة بخلق آليات تحقّق انتظامها، دون أن نجد بصمات كلاميّة واضحة قد تدخّلت في هذا التنظير بالقدر الذي نجده في مراحل تاريخيّة متأخّرة. نجد هذا عند سيبويه في جزئيّات تفصيليّة قد حلّل فيها بعض الحروف، فقد وضع باباً قال فيه: «هذا باب الحروف التي لا يليها بعدها إلاّ الفعل ولا تغير الفعل عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون قبله شيءٌ منها. فمن تلك الحروف (قد)، لا يفصل بينها وبين الفعل

١ - محيي الدين محسب، الثقافة المنطقيّة في الفكر النحوي، ص ١٦٩.

٢ - انظر: هادي الهلالي، نظريّة الحروف العاملة ومبناها وطبيعة استعمالها القرآني بلاغيّاً، ص ١٧.

بغيره، وهو جوابٌ لقوله: أَفَعَلَ؟ كما كانت: ما فَعَلَ. جواباً لهل فعل؟ إذا أَخْبَرْتَ أَنَّهُ لم يقع. وَلَمَّا يَفْعَلْ، وقد فَعَلَ، إِنَّمَا هم لِقوم ينتظرون شيئاً. فمن ثَمَّ أَشْبِهَتْ (قد) (لَمَّا) في أَنَّها لا يُفْصَل بينها وبين الفعل. ومن تلك الحروف أيضاً سوف يفعل؛ لِأَنَّها بمنزلة السين التي في قولك: سيفعل. وإِنَّا تدخل هذه السين على الأفعال، وإِنَّمَا هي إثبات لقوله: لن يفعل. فَأَشْبِهَتْها في أن لا يُفْصَل بينها وبين الفعل»<sup>(١)</sup>

نجد أن سيبويه حين تحدّث عن (قد، وسوف) من الحروف، وبينهما رابطاً متمثلاً في دخولهما على الأفعال مع عدم العمل فيها، قد اكتفى في هذا التحليل بالإشارة إلى أَنَّهما حرفان لا يغيّران الفعل عن حاله التي كان عليها قبل دخولهما. إنَّ هذا الجانب هو بيان وصفيٍّ للحالة التي يكون عليها التركيب بعد دخولهما، دون أن يكون لهذا التحليل وقوف مع نظرية العمل في الحروف، والنظر في اتساق هذه المعطيات اللغوية معها، أو خروجها عنها.

ثم حين ننتقل إلى القرن الرابع الهجري نجد أن ثمة بناء نظرياً قد ظهرت معالمه منشورة في نصوص النحويين، يحاولون فيها ضبط هذه المعطيات المتنوعة ضبطاً نظرياً، فقد قال الرماني<sup>(٢)</sup>: «وإِنَّمَا لم تعمل الهمزة شيئاً، وكانت من الهوامل؛ لِأَنَّها تدخل على الاسم والفعل، وما كان بهذه الصفة لم يعمل شيئاً، وإِنَّمَا يعمل الحرف إذا اختصَّ بأحد القبيلين دون الآخر»<sup>(٣)</sup>، وقال في موضع آخر عن السين: «السين. من الحروف الهوامل؛ لِأَنَّها قد صيغت مع ما دخلت عليه حتّى صارت كأحد أجزائه، ولولا ذلك لوجب أن تعمل؛ لِأَنَّها مختصة بالفعل... فهي في الأفعال بمنزلة لام المعرفة للأسماء»<sup>(٤)</sup> وقد قال ابن السراج<sup>(٥)</sup> قبله في حديثه عن العوامل: «الحروف تنقسم إلى ثلاثة أقسام: الأوّل منها

١- سيبويه، كتاب سيبويه، ١١٤/٣-١١٥.

٢- قيل عن الرماني: إِنَّه كان متفتناً في علوم النحو، واللغة، والفقه، والكلام على مذهب المعتزلة. انظر: الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص ٢٣٤.

٣- الرماني، كتاب الحروف، ص ٣٦.

٤- الرماني، كتاب الحروف، ص ٣٦.

٥- لم يُذكر عن ابن السراج أَنه قد درس علم الكلام، ولكنّه قد اشتغل في علم المنطق حتّى إِنَّه قد أخطأ في مسألة سئل عنها في النحو، فنهزه الزجاج، فاعتذر منه بانصرافه عن النحو إلى المنطق والموسيقى. انظر: القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، ١٤٨/٣.

يدخل على الأسماء فقط دون الأفعال، فما كان كذلك فهو عامل في الاسم ... والقسم الثاني من الحروف ما يدخل على الأفعال فقط، ولا يدخل على الأسماء، وهي التي تعمل في الأفعال فتنصبها وتجزئها ... والقسم الثالث من الحروف ما يدخل على الأسماء وعلى الأفعال فلم تختص به الأسماء دون الأفعال، ولا الأفعال دون الأسماء، وما كان من الحروف بهذه الصفة فلا يعمل في اسم ولا فعل»<sup>(١)</sup>

وقد ذهب مصطفى بخيت إلى أن هذا التنظير له أصل في مباحث علم الكلام بدليل أن ابن يعيش قد أظهر الجانب الكلامي لفكرة الاختصاص حين قال: «العوامل تُوجب عملاً، والعدم لا يُوجب عملاً؛ إذ لا بدّ للموجب والموجب من اختصاص يوجب ذلك، ونسبة العدم إلى الأشياء كلها نسبة واحدة»<sup>(٢)</sup>، فالسبب في كون العدم غير عامل هو عدم الاختصاص؛ لأن نسبة العدم إلى الأشياء كلها نسبة واحدة، وهذا قائم على أن العمل بناؤه على الاختصاص في الطرفين كليهما، فاختصاص الحرف بالدخول على الأسماء يستلزم منه في الأصل أن يكون العمل النحوي في ذلك الاسم هو الجر؛ لأنه مما يختص به الاسم دون الأفعال.

وقد أول مصطفى بخيت هذا بالتأثر بعلم الكلام في ما سُمّي اختصاص العلة بالمعلول، وقد أظهر الباحث جوانب في الشبه نلخصها في النقاط الآتية المبنيّة على مبادئ كلاميّة:

- أن العلة الموجدة يجب أن تكون موجودة قبل المعلول، وأنّه يجب أن يكون لها خصوصيّة مع ذلك المعلول دون غيره؛ إذ لولاها لم يكن اقتضاؤها لمعلول معيّن بأولى من اقتضائها لما عداه.
- لا يتصوّر صدور المعلول عن العلة عند فقد تلك الخصوصية؛ لأنّ في كل صدور حتميّة خصوصيّة العلة بالمعلول.<sup>(٣)</sup>

١- ابن السراج، الأصول في النحو، ١/ ٥٤-٥٥.

٢- ابن يعيش، شرح المفصل، ١/ ٢١٢.

٣- انظر: مصطفى أحمد بخيت، أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو، ص ٢٩٧.

## ١, ٢, ٢, ٢ - أثر المذهب الظاهري في الفقه:

تعدّ محاولة ابن مضاء في كتابه (الردّ على النحاة) من أقدم المحاولات التي قدّمت نقدًا للنحو التراثي، قال عن الكتاب محققه: «هذه طرفة نفيسة من طرف التفكير الأندلسي، ألفها ابن مضاء القرطبي، قاضي القضاة في دولة الموحّدين، تلك الدولة التي ثارت على المشرق، ودعت إلى الانتفاض على فقهاءه وما سنّوا وشرّعوا في الفقه الإسلامي، وقد تبعها ابن مضاء يدعو إلى الانتفاض على النحاة وما أصّلوا وفرّعوا في النحو العربي»<sup>(١)</sup>

وقد كان من أهمّ ما وقف عنده ابن مضاء قضية العامل النحوي، وما يتعلّق بها من قضايا تفسيرية للظواهر اللغوية، ومما يعنينا في هذه الدراسة حديثه عن العوامل من الحروف، ونخصّ من هذا الآراء النحوية في الفعل المضارع المنصوب بعد الفاء، أو الواو، نحو: لا تنقطع عنّا فنجفوك، ولا تأكل السمك وتشرب اللبن.

ذهب البصريّون إلى أنّ المضارع المنصوب بعد الفاء، أو الواو منتصبٌ بـ(أن) المضمرة خلافاً لـ(لن، وإذن) الناصبتين دون تقدير (أن) معهما، والفرق بين هذين النوعين من الحروف الداخلة على الفعل المضارع قد بيّنه ابن يعيش في قوله: «أنّ (إذن، ولن، وكى - في أحد وجهيهما-) تلزم الأفعال وتحدث فيها معاني؛ فصارت كـ(أن) في لزومها الفعل فحملت عليها، وعملت عملها؛ لمشاركتها إيّاها على ما وصفنا ... وأما حروف العطف؛ فأو، والواو، والفاء؛ فهذه الحروف أيضاً ينتصب الفعل بعدها بإضمار (أن) وليست هي الناصبة عند سيبويه، وذلك من قبل أنّها حروف عطف، وحروف العطف تدخل على الأسماء والأفعال، وكلّ حرف يدخل على الأسماء والأفعال فلا يعمل في أحدهما؛ فلذلك وجب أن يُقدّر (أن) بعدها ليصحّ نصب الفعل؛ إذ كانت هذه الحروف ممّا لا يجوز أن يعمل في الأفعال»<sup>(٢)</sup>

وذهب الكوفيّون في هذه المسألة إلى أنّ المضارع منصوب على الخلاف؛ لأنّ الثاني مخالفٌ للأوّل، لأنّها عطف ما بعدها على غير شكله، فحين تقول: لا تظلمني فتندم، يكون النهي قد دخل على الظلم، ولم يدخل على الندم، فحين عطف فعل على فعل لا يشاكله في معناه، ولا يدخل عليه حرف النهي كما دخل على الفعل قبله استحقّ النصب

١ - شوقي ضيف، مقدمة الردّ على النحاة، ص ٧.

٢ - ابن يعيش، شرح المفصل، ٧/ ٣٥-٣٨.

بالخلاف، كما استحقَّ الاسم المعطوف على ما لا يشاكلة النصب في قولهم: لو تركت  
والأسد لأكلك. وذلك من قبل أن الأفعال فروغٌ للأسماء، فإذا كان الخلاف في الأصل  
ناصبًا وجب أن يكون في الفرع كذلك.<sup>(١)</sup>

وأما الجرمي فقد ذهب إلى أن الفاء، والواو هما الناصبتان؛ لأنَّهما حرفان قد خرجا  
عن باب العطف، وقد ردَّ قوله بأنَّهما لو كانت الفاء، والواو غير عاطفتين لجاز أن تدخل  
عليهما الفاء، والواو للعطف، وفي عدم مجيء هذا في الاستعمال العربي دليل على امتناعه  
في التنظير النحوي.<sup>(٢)</sup>

ثمَّ تنتقل إلى ما يراه ابن مضاء القرطبي، فنجد أن رأيه لا يكاد يخرج عن الآراء التي  
سبقتها غير أنَّ الفارق بين رأيه ورأيهم في المنطلقات الدافعة إليه، قال ابن مضاء مُعترضًا  
على تقدير العوامل المحذوفة: «واعلم أنَّ المحذوفات في صناعتهم على ثلاثة أقسام:  
محذوف لا يتم الكلام إلا به، حُذِفَ لعلم المخاطب به ... والثاني محذوف لا حاجة  
بالقول إليه، بل هو تامٌّ دونه، وإن ظهر كان عيبًا ... وأما القسم الثالث فهو مضمر،  
إذا أظهر تغيّر الكلام عما كان عليه قبل إظهاره ... كالنصب بالفاء، والواو: ينصبون  
الأفعال الواقعة بعد هذه الحروف بـ(أن) ويقدِّرون (أن) مع الفعل بالمصدر، ويصرفون  
الأفعال الواقعة قبل هذه الحروف إلى مصادرها، ويعطفون المصادر على المصادر بهذه  
الحروف، وإذا فعلوا ذلك كلّه لم يُردَّ معنى اللفظ الأوّل ...»<sup>(٣)</sup>

إنَّ الدافع الدلالي الذي أظهره ابن مضاء لرفض تقدير (أن) بعد الفاء، والواو اللتين  
ينتصب المضارع بعدهما، إنّما هو دافع غير رئيس؛ لأنَّ عماد فكرة ابن مضاء في مؤلّفه  
تتلخّص في كونها امتدادًا للفكرة الظاهرية في الفقه؛ لأنَّ آراءه في الكتاب تنتظم في الاتّكاء  
على ظاهر الاستعمال العربي، واستبعاد التفسيرات النظرية لهذه الاستعمالات اللغوية؛  
لكونها قائمة على الرأي العقلي المحض، نجد هذا مُصرِّحًا به في قوله: «وهذه المضمرات  
التي لا يجوز إظهارها لا تخلو من أن تكون معدومة في اللفظ، موجودة معانيها في نفس  
القائل، أو تكون معدومة في النفس كما أنَّ الألفاظ الدالّة عليها معدومة في اللفظ.

١ - انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢/ ٤٥٢. ابن يعيش، شرح المفصل، ٧/ ٣٩.

٢ - انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢/ ٤٥٢. ابن يعيش، شرح المفصل، ٧/ ٣٩.

٣ - ابن مضاء، الرد على النحاة، ص ٨٠.

فإذا كانت لا وجود لها في النفس، ولا للألفاظ الدالة عليها وجودٌ في القول، فما الذي ينصب إذن؟ وما الذي يضمّر؟ ونسبة العمل إلى معدوم على الإطلاق محال<sup>(١)</sup>، وقد قال في موضع آخر عن تقدير (أن) في هذا الموضع: «ومّا قالوا -يعني النحويّين- فيه ما لم يُفهم، وأضمروا فيه ما يخالف مقصد القائل، أبواب نصب المضارع، وقد تكلمت منها على باب الفاء والواو؛ ليستدلّ بهما على غيرهما، ويُعلم أنّ ما أضمروه لا يحتاج إليه في إعطاء القوانين التي يحفظ بها كلام العرب»<sup>(٢)</sup>

يبدو إذاً في ضوء هذه المبادئ أننا أمام رؤية ظاهريّة للنحو العربي ترتبط فكرياً بظاهريّة ابن حزم في الفقه، لاسيّما أنّ ابن مضاء قد ألّف كتابه بعد سنة ٥٨٠ هـ، في عصر يعقوب بن يوسف المنصور الذي كُتب للمذهب الظاهريّ في عهده ازدهارٌ وصيت حتى قيل: إنّّه قد أمر برفض فروع الفقه، كما أمر الفقهاء بأن لا يُفتوا إلا بالكتاب والسنة النبويّة. فتندرج هذه الرؤية ضمن المشروع الفكريّ لدولة الموحّدين، ويسير بشكل واضح ضمن حملة الخليفة يعقوب المنصور الرامية إلى تكريس العمل بـ(الظاهر)، لاسيّما أنّ ابن مضاء القرطبيّ قد كان أحد رجال القضاء في دولة الموحّدين الذين عيّنتهم الخليفة يعقوب.<sup>(٣)</sup>

## ٢- المحدّدات النظرية الموجهة للمحدثين في قضايا الحرف:

يُدفع الإنسان بطبيعته الراغبة في إدراك محيطه إلى الممارسة العملية التي يحاول فيها فهم الظواهر، وتفسيرها بحسب أدواته المعرفية المتاحة له في ظرفه التاريخي، وتتطور هذه الممارسات لتكوّن علماً في الحضارة الإنسانية. وقد أسهمت العناية باللغة، ومشكلاتها العملية في نشأة العلم اللغوي في عدة حضارات إنسانية قديمة، كالحضارة اليونانية، والحضارة العربية، والحضارة الهندية.<sup>(٤)</sup>

١- ابن مضاء، الردّ على النحاة، ص ٨١.

٢- ابن مضاء، الردّ على النحاة، ص ١٢٣.

٣- انظر: محمد عابد الجابري، التجديد في النحو بين ابن مضاء وابن رشد، بحث منشور ضمن ندوة أسئلة اللغة -معهد الدراسات والأبحاث للتعريب- المغرب، ص ١٧٨-١٨٠.

٤- انظر: روبنز، موجز تاريخ علم اللغة في الغرب، ص ١٨-٢٥.

وقد وجدت جهود مهمة في العصر الحديث حاولت وضع مبادئ عامة يمكن أن تخضع لها الألسنة البشرية المختلفة، وتكون قادرة على تفسير استعمالات الألسنة الخاصة، وهي ما عرفت بجهود نحاة (بور رويال) في القرن السابع عشر.<sup>(١)</sup> وتتجاوز الدراسة منهجياً هذه المرحلة؛ لأنها ليست ذات علاقة بما يروم هذا الفصل تحقيقه؛ إذ إن الدراسات العربية لم تتأثر بمبادئ هذه الجهود في قراءة تراثها اللغوي، فقد كانت الدراسة التاريخية المقارنة هي الإضاءة اللسانية الأولى التي وجهت جهود العرب في بحوثهم التي أنجزت قبيل منتصف القرن العشرين.<sup>(٢)</sup> وقد وُجد قبلها جهود يمكن أن تُجعل منظوية ضمن الدراسات المصنفة في عصر النهضة ليجتمع بهذا شتات تلك المؤلفات والمقالات التي تتوخى جانباً مهماً، هو جانب التيسير في العلوم حتى يمكن افتراض أن محاولة تيسير النحو العربي كان هي الخيط الناظم لتلك المؤلفات والمقالات المتنوعة. وربما يستقيم للدراسة أن تفترض أن قراءات المحدثين وجهودهم قراءات تؤول إلى نموذجين:

- نموذج متأثر بالسياق التاريخي لعصر النهضة غير منتسب إلى علم اللسانيات.
- نموذج متأثر بعلم اللسانيات منتسب منهجياً إلى أحد اتجاهاته ومدارسه المختلفة.

وسوف تبين الدراسة مظاهر التأثير بالخلفيات والمناهج النظرية سواء انتسبت صراحةً إلى علم اللسانيات، أو لم تنتسب، وذلك في المطالب التي تضمّنها هذا الفصل.

## ٢, ١- الدراسات المصنفة ضمن سياق عصر النهضة:

لقد افترض بعض الباحثين أن ثمة حدثين مهمين في تاريخ العصر العربي الحديث يمكن عدّهما مشكّلين رئيسيين للنهضة في وعي الفكر العربي الحديث:

- حملة نابليون بونابرت على مصر (١٧٩٨-١٨٠١م).
- حركة الابتعاث العلمي إلى أوروبا.

١- انظر: المعجم الموسوعي الجديد في علوم اللغة، المركز الوطني للترجمة بتونس، ص ١٧.

٢- انظر: عز الدين المجذوب، المنوال النحوي العربي، ص ٢٢.

وقد كان ثمة قاسم مشترك في هذين الحداثين؛ إذ إنّ الوجدان العربي قد اكتسبه إحساس بالفارق التاريخي مع ماضي الذات من جهة، وحاضر الآخر من جهة أخرى؛ لإدراكه تفوق الآخر وغلبته مقابل تأخره الحضاري؛ لذلك كان عصر النهضة في الفكر العربي الحديث منطلقه من مصر في الجهود التي قدّمت في عهد محمد علي في النصف الأول من القرن التاسع عشر.<sup>(١)</sup> لذلك تجسّدت كثير من الأبحاث والدراسات اللغوية في ما سُمّي بالإصلاح اللغوي، أو تيسير النحو، وإحيائه ليكون مسانداً لاحتياجات المرحلة التاريخية في تحقيق النهضة الحضارية رغم أنّ النصيب الأكبر في جهود تلك المرحلة قد وُظف في قضايا الترجمة، وقضايا المعجم بالحرص على إيجاد المصطلحات العربية الملائمة للألفاظ الأجنبية في ضوء إشكالات الاشتقاق، والتعريب، ونحوها.<sup>(٢)</sup>

ويعدّ رفاعة الطهطاوي من أوائل من وضعوا مؤلفاً نحويّاً ينزع إلى تحقيق التيسير والتبسيط حين ألّف كتابه (التحفة المكتبيّة لتقريب اللغة العربية) عام ١٨٦٨ م، وقد كان التأليف عنده مخصّصاً للدارسين في المدارس النظاميّة، ومثل هذا فعل من جاء بعده من معاصريه، ولم يكن لهم من غايات يرومون تحقيقها غير تقريب المادة للدارسين؛ لذلك كان اهتمامهم مرتكزاً على ما تُصلح به الكتابة والكلام على اصطلاح اللغة المراد استعمالها، دون خوض في مسائل اللغة النظرية التفسيرية.<sup>(٣)</sup> وأما ما كتبه رفاعة الطهطاوي في دراسته التقابلية بين اللسان العربي واللسان الفرنسي بعد ابتعائه إلى فرنسا لاسيما في أقسام الكلم في اللسانين فلا تعدو أن تكون اجتهادات تأملية جاءت عارضة ضمن مقالاته التي وسمها بـ(تلخيص الإبريز في تلخيص باريز).<sup>(٤)</sup>

١ - انظر: عبد العزيز إنميرات، مناهج قراءات التراث في الفكر النهضي العربي، ص ٥.

٢ - انظر: مصطفى غلفان، اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة: حفريات الشأّة والتكوين، ص ٧-٩.

٣ - انظر: عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي، ص ٦٠.

٤ - انظر: مصطفى غلفان، اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة، ص ٢٩.

ويمكن عدّ ما قدّمه إبراهيم مصطفى مندرجاً في الجهود المقدّمة في هذا السياق<sup>(١)</sup>، إذ إنّه يصرّح بكون عمله يروم تحقيق تيسير النحو، فقد قال في مقدمة كتابه: «أطمع أن أغيّر منهج البحث النحوي للغة العربية، وأن أرفع عن المتعلمين إصر هذا النحو، وأبدلهم منه أصولاً سهلة يسيرة تقرّبهم من العربية وتهدّهم إلى حظّ الفقه بأساليبها». <sup>(٢)</sup> وقد كان منطلقاً في رؤيته ونقده للتراث من اعتقاده أنّ التراث النحوي العربي تشوبه المنطلقات الفلسفية والكلامية المتمثلة في نظرية العامل؛ مما أدّى بحسب رأيه إلى إغفال المعاني التي يقصدها مستعملو اللغة.<sup>(٣)</sup>

وفي ضوء هذه الخلفيّة المُنتَلِقة من مقدّمة ملخّصها أنّ النحو العربي قد بُني على قضايا فلسفية وكلامية ومنطقيّة أسهمت في تعقيده وصعوبته يمكن أن تُجمل أهم الآراء والاجتهادات المرتبطة بالحرف وقضاياها في النقاط الآتية:

## ٢، ١، ١ - استشكال المعايير التراثيّة المُعتمدة في تصنيف الأدوات النحوية المؤدية للمعاني:

ذهب إبراهيم مصطفى إلى أن التبويب النحوي قد ظلّ أسيراً للفلسفة العمل النحوي؛ لذلك جاءت الأدوات الواسمة لمعنى النفي في الكلام متفرّقة في أبواب مختلفة، نحو:

- باب كان وأخواتها الذي درس فيه الفعل الدال على النفي (ليس).

---

١ - ذكر عزّ الدين المجذوب أنّ إحياء النحو قد ألّف في مناخ كَيْفَتِهِ اللسانيّات على نحو خفيّ؛ لكونه لم يعتمد اللسانيّات مرجعاً صريحاً في تفكيره، ولا يعني هذا انفكاكه عن الظروف المحيطة الناتجة عن عصر النهضة. انظر: المنوال النحوي العربي: قراءة لسانيّة جديدة، ص ٢٠-٢٤. وقال حافظ إسماعيلي علوي في كتابه اللسانيّات في الثقافة العربية المعاصرة، ص ٤١-٤٢: «إبراهيم مصطفى لم ينبهر بالمناهج الحديثة على الرغم من تعرفه إليها؛ إذ ظلّ مشدوداً إلى التقاليد النحوية، حتى وإن كان عمله يقوم أساساً على نقدها. ولكلّ ذلك فإنّ ما قام به لم يتعدّ حدود حركة الإصلاح والتيسير... وهذا يمكننا القول إن البحث اللغوي النهضوي وإن انشد إلى التراث اللغوي العربي لأهداف قومية فرضت الاهتمام ببعض القضايا دون غيرها، فإنه لم يكن بعيداً عن مستجدات الدراسات اللغوية في الغرب التي برزت بعض مظاهرها عند مجموعة من المفكرين الذين حاولوا تحديث الفكر العربي من خلال وصله بالحضارة الحديثة وإخراجه من عزله».

٢ - إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص أ.

٣ - قال في ص ١: «فغاية النحو بيان الإعراب وتفصيل أحكامه، حتى ساه بعضهم علم الإعراب، وفي هذا التحديد تضيق شديد لدائرة البحث النحوي، وتقصير لماده، وحصر له في جزء يسير مما ينبغي أن يتناوله ... فالنحاة حين قصروا النحو على أواخر الكلمات وعلى تعرف أحكامها قد ضيقوا من حدوده الواسعة، وسلكوا به طريقاً منحرفاً إلى غاية قاصرة، وضيعوا كثيراً من أحكام نظم الكلام وأسرار تأليف العبارة»

- ما ألحق بهذا الباب، وفيه درس الحرفين الدالين على النفي (ما، وإن).
- (لا) النافية للجنس، وقد درست بعد باب (إنّ) وأخواتها.
- باب الاستثناء الذي درست فيه (غير، وإلا، وليس).
- باب الفعل الذي قد درست فيه حروف النفي (لن، ولم، ولمّا).

فقد درست هذه الأدوات متفرقة في أبواب مختلفة رغم كونها تدل على معنى النفي؛ لذلك جمعت في أبوابها وفق عملها النحوي مما ترتب عنه إهمال للتفرقة فيما بينها في الاستعمال اللغوي.<sup>(١)</sup> لذلك يعتقد إبراهيم مصطفى أنّ هذا التنظير النحويّ للأدوات النحويّة مظهر من مظاهر تأثر الدرس النحوي العربي القديم بالفلسفة؛ لكونه تنظيرًا يتوخّى ما تقتضيه فلسفة العامل التي تحكم الدرس النحوي، وقد كان من الأجدي أن يكون تصنيفها بحسب رأيه مراعيًا لما تقتضيه دلالاتها في الكلام بعيدًا عن العمل النحوي. ولعلّ ما ذهب إليه من إهمال الدرس النحويّ القديم التفرقة بين الاستعمالات اللغويّة للأدوات الدالّة على معنى واحد عائِد إلى كون هذا يُعدّ متجاوزًا للتقعيد النظريّ إلى مراقبة الاستعمال اللغوي الذي يجعله متداخلًا مع علم البلاغة.

## ٢, ١, ٢- الدعوة إلى الانطلاق من واقع اللغة في وضع القواعد:

ساد البحث النحوي في تلك الحقبة اعتقاد بضرورة الاعتماد على واقع اللغة، وجانبها الاستعمالي في وضع القواعد، وأنّ التراث النحوي قد كان مشوبًا بقضايا منطقية وكلامية تصرف النحوي عن الاهتمام بما يلزمه في دراسة اللغة. لذلك عضد إبراهيم مصطفى رأيه في كون (إنّ) ترفع ما بعدها ولا تنصبه، بقوله: «وإذا تركنا حكم النحويين لحظة، ونظرنا أسلوب العرب في ما بعد (إنّ) وجدنا أنهم لمحوا حقه في الرفع؛ فورد عنهم مرفوعًا، وعطفوا عليه بالرفع، وأكدوه بالرفع أيضًا ... ولكننا لا ننكر أنه ورد منصوبًا، وكان النصب هو الغالب عليه. فمن أين جاءه النصب وغلب عليه؟ ... لقد راقبنا استعمال (إنّ) وخاصة في القرآن الكريم، ووجدناها أكثر ما تستعمل متصلة بالضمير، نحو: إنّنا ... ونعلم أنّ من أسلوب العرب أنّ الأداة إذا دخلت على الضمير مال حسهم اللغوي إلى أن يصلوا بينهما، فيستبدلون بضمير الرفع ضمير النصب ...

١- انظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ٣-٥.

فهذا المسلك من العربية يفسر لنا ما نراه في استعمال العرب اسم (إنّ) منصوبًا، وما نجده من أثر الرفع فيه ... وذلك أنهم لما أكثروا من إبتاع (إنّ) بالضمير جعلوه ضمير نصب ووصلوه بها، وكثر هذا حتى غلب على وهمهم أنّ الموضوع للنصب، فلما جاء الاسم الظاهر نُصب أيضًا<sup>(١)</sup>.

ويبدو لنا في النصّ أنّ ما حاول إبراهيم مصطفى تيسيره في التقعيد لعمل (إنّ) بتخليص النحو من شوائب الأحكام الكلاميّة والمنطقيّة بحسب رأيه قد أسلمه إلى خلط بين مستويين يجب التمييز بينهما، هما مستوى المدوّنة، ومستوى الإطار النظريّ المُفسّر لها؛ إذ إنّ المنظّر مهمّته وصف المدوّنة ومحاولة تفسيرها، وليس له الحقّ في التدخّل في المتن اللغويّ، وهو ما وقع فيه إبراهيم مصطفى بقوله: غلب على وهمهم أنّ الموضوع للنصب، فلما جاء الاسم الظاهر نُصب أيضًا.

ومن مظاهر تدخّل الفلسفة النظريّة وسيادتها على واقع اللغة بحسب ما رآه الباحثون في تلك المرحلة التاريخيّة ما ذكره إبراهيم مصطفى من نسبة النحويين إلى عدم مراعاة مبادئ الاستقراء والإحصاء في بناء نظريتهم حين جعلوا الأصالة في المبنيات أن تكون مبنية على السكون وما خرج عنه فلعلّة؛ لأنه قد وجد في حروف المعاني اثنين وعشرين حرفًا ساكنًا، وثمانية وأربعين حرفًا متحرّكًا؛ فليس لهم الحقّ بحسب رأيه أن يجعلوا الأصل مبنية على مخالفة ما شاع وكثر في الظاهرة اللغوية. وإنّا استمدوا هذا الأصل من فلسفتهم النظرية<sup>(٢)</sup>.

## ٢, ٢- الدراسات المتأثرة بالفرضيّات السائدة في اللسانيّات التاريخيّة:

يُعدّ القرن التاسع عشر منعرجًا مهمًّا في تاريخ علم اللغة عند الغرب؛ لكون الدراسة اللغوية قد انفتحت على اتجاه تاريخي في البحث يعود الفضل في تدشينه إلى جهود علماء غربيين في اكتشافهم اللسان السنسكريتي أواخر القرن الثامن عشر، وقد أبدى جونز (Jones) في نهاية القرن الثامن عشر ملاحظاته المهمّة في وجود تشابهات بين اللغات السنسكريتيّة، واللاتينية، والإغريقية. ولا يمكن لدارس اللغات أن يقف عند هذه

١- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص ٦٧-٧٠.

٢- انظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص ١٠٢-١٠٤.

التشابهات لو لم يكن منطلقاً من فرضية كونها تنحدر من أصل مشترك، ربما يكون قد اندثر.<sup>(١)</sup>

وقد بدا هذا الوجه العلمي في تاريخ علم اللغة متأثراً بأنموذجين علميين كانت لهما سيادة في القرن التاسع عشر:

- الأول: الثورة العلمية في علم الفيزياء بما سُمّي بـ(الفيزياء الميكانيكية) التي أتاحت وصف الظواهر المختلفة بقوانين القوة والحركة حتى أصبح ممكناً -في نظر الفيزيائيين آنذاك- التنبؤ بما سيؤول العالم إليه في المستقبل إذا عُرِفَتْ أوضاعه الآنية معرفة تامة. لذلك اقتبس علماء اللغة منه فكرة وصف تاريخ تبدل الأصوات اللغوية وفق قوانين تمكّن من تطبيقها بالطريقة نفسها على سلسلة كاملة من الأمثلة، ومنه أُستوحى قانون غريم (Grimm) الصوتي، وكذلك ما سَمَّاه بوب (Bopp) بالتفسير الميكانيكي للظاهرة الهندوأوروبية المعروف بإبدال الصوائت المختلفة في جدول التغيّر الصرفي.

- الثاني: الثورة العلمية التطوّريّة التي وُجدت في علم الأحياء مع داروين (Darwin) في القرن التاسع عشر التي تحاول تفسير الظواهر المختلفة في الوجود الواقعي بقانون شامل، هو قانون التطوّر. وقد أصبح لذلك القانون خطوة كبيرة، وسيادة في مختلف صنوف المعرفة في تلك الحقبة التاريخية حتى صارت هي النظرية التي يحاول الباحثون احتذاءها في العلوم الطبيعية، والعلوم الإنسانية. وقد كان من ضمن أهمّ مشاغل اللسانيين آنذاك البرهنة على تصنيفهم اللسانيات ضمن العلوم في مقابل الفنون، أو الإنسانيات رغم إشكالية كون هذا يستلزم افتراض اللغة كياناً قابلاً للوصف الموضوعي؛ ليُقبل تنزيلها ضمن العلوم شأنها في ذلك شأن بقية الأجسام في الطبيعة. لذلك كان تجاوز هذا الإشكال في نظر اللسانيين آنذاك يتمثّل في نظرهم إلى اللغات بوصفها صنفاً من أصناف الكائنات الطبيعية تناظر الحيوان، والنبات، تشكّلت وفق قوانين محددة، وتخضع للتطوّر، ثم الاضمحلال والانقراض التدريجي. ونجد

---

١ - انظر: ماري آن بافو، جورج إلبا سرفاتي، النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية، ترجمة محمد الراضي، ص ١٥.

أن العائلات اللغوية، واللغات، واللهجات، واللهجات الفردية عند اللغويين تناظر الجنس، والنوع، والفصيلة، والسلالة، والأفراد عند علماء الأحياء.<sup>(١)</sup>

وقد وجدت الدراسات التاريخية قبل القرن التاسع عشر في بحوث متنوعة، منها ما انتهى إليه دانتي (Dante) في القرن الثالث عشر من تمييز بين أسر لغوية أوروبية ثلاث:

- الأسرة الجرمانية في الشمال.
- الأسرة اللاتينية في الجنوب.
- الأسرة اليونانية في الجزء المجاور لآسيا من أوروبا.

ويفسر الفروق بين اللغات الناشئة عن أصل واحد بأنها نتيجة لمرور الزمن، والتشتت الجغرافي للمتكلمين. ولكن هذه الأعمال السابقة للقرن التاسع عشر توصف بأنها أعمال مبثرة؛ لأنها جهود فردية ظلت منعزلة عن التابع والتطور بين الباحثين الذي تنتظم فيه النظريات داخل العلم، إضافة إلى كونها تأملات غير محكمة بإطار نظري يحكمها ويوجهها، بخلاف ما حدث في القرن التاسع عشر الذي ركّز فيه الباحثون على ميدان واضح في النظرية والتطبيق.<sup>(٢)</sup>

وقد كان لسيادة الدراسة التاريخية في القرن التاسع عشر دوافعها الفكرية؛ إذ إنّها -أعني الدراسة التاريخية- كانت مبحثاً ألمانياً بصورة رئيسة، لذلك يعدّها بعضهم امتداداً للحركة الرومانسية في ألمانيا المشتهرة برفض ما هو تقليدي، واهتمامها بالجذور الثقافية، والعرقية المحليّة؛ لذلك يلحظ في الأعمال الأدبية آنذاك تمسّكها بكلّ ما له علاقة بالقومية والأصول الحضارية حتى جمعت الأغاني الشعبية التي تعود أصولها إلى بدايات حضارة الشعب الألماني.<sup>(٣)</sup>

ويمكن تلخيص أهم فرضيتين كانت تنتظم فيهما البحوث التاريخية المقارنة في النقطتين الآتيتين:

---

١ - انظر: محمد الجابري، مدخل إلى فلسفة العلوم العقلانية المعاصرة وتطور الفكر العلمي، ص ٣١. وجفري سامسون،

مدارس اللسانيات: التسابق والتطور، ترجمة محمد زياد كبة، ص ٢-٧.

٢ - انظر: روبنز، موجز تاريخ علم اللغة في الغرب، ص ٢٦٨-٢٧٤.

٣ - انظر: جفري سامسون، مدارس اللسانيات: التسابق والتطور، ص ٢.

- فرضية القرابة بين الألسنة.
- فرضية تطور الألسنة، وانحدار بعضها عن بعض سواء كان لهذا اللسان الأم وجود في عصرهم أو لم يكن بسبب انقراضه؛ ليكون لسانا مُفترضا.<sup>(١)</sup>

## ٢, ١ - أصداء اللسانيات التاريخية في قراءات المحدثين:

لم تكن أعمال الباحثين العرب ذات الانحياز في مبادئها النظرية إلى اللسانيات التاريخية بمنفصلة انفصلاً تاماً عن الأعمال التي يمكن تصنيفها واقعة تحت تأثير عصر النهضة، وانشدادها إلى ما اقتضته تلك الحقبة التاريخية من بحث عن آليات التيسير في العلوم المختلفة. وقد اعتبرت أعمال إبراهيم اليازجي، وجرجي زيدان من أوائل القراءات العربية التي بدا في اتجاهها تأثيراً بمبادئ اللسانيات التاريخية، لاسيما في دراسات وُجّهت نحو أصل اللغات السامية، أو محاولة ردّ الألفاظ إلى أصولها في مراحل تاريخية متقدمة -بحسب تفسيرهم-.<sup>(٢)</sup>

وقد كان للمستشرقين أثر مهم في ترسيخ مبادئ اللسانيات التاريخية في البحوث العربية التي قرأت التراث، وحاولت إعادة تفسيره، سواء في محاضراتهم، ومؤلفاتهم، نحو: براجشتراسر (Bergstrasser)، أو في تلاميذهم الذين اعتمدوا كثيراً من فرضياتهم وأقوالهم، نحو: إبراهيم أنيس، ورمضان عبدالتواب.

وتبدو لمن اطلع على أقوال علمائنا المحدثين في تلك الحقبة التاريخية محاولتهم الحثيثة احتذاء فرضيات اللسانيات التاريخية؛ فهذا رمضان عبدالتواب يصدر أحد كتبه المصنّفة ضمن هذا السياق بقوله: «اللغات لا تسير في حياتها على نحو من الصدفة، ولا تخبط في تنقلها على ألسنة الناس خبط عشواء، بل يحكمها في هذا وذاك قوانين تكاد ترقى إلى مكانة القوانين الطبيعية ثباتاً وقوة».<sup>(٣)</sup>

١ - انظر: مصطفى غلفان، في اللسانيات العامة: تاريخها، طبيعتها، موضوعها، مفاهيمها، ص ١٤٥.

٢ - انظر: مصطفى غلفان، اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة: حفريات النشأة والتكوين، ص ٣٥، وحافظ إساعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، ص ٣٤.

٣ - رمضان عبدالتواب، التطور اللغوي: مظاهره وعلله وقوانينه، ص ٧.

ونحاول أن نشير إلى أهم الفرضيات التفسيرية لظواهر العربية التي قال بها المحدثون وفق تبنيهم مبادئ اللسانيات التاريخية في ما يخص قضايا الحرف:

## ٢، ١، ١ - اعتماد النموذج التاريخي أداة تفسيرٍ وترجيحٍ في دراسة الظاهرة اللغوية:

لننموذج العلمي السائد في أيّ عصرٍ تاريخيٍّ سلطةً علميةً يتوسل به الباحثون في تثبيت آرائهم وتدعيمها، ونجد أن برجشتراسر في دراسته الحروف في اللسان العربي قد ذهب إلى أن (غير) حرف نفي؛ لذلك قد عدّ قولنا: بغير، متكوّن من حرف جارٍ، وحرف نفي. ويستشهد هو بهذا على إجازته إدخال حرف الجر في بعض الحروف الجارة، منطلقاً من افتراضه أن الظروف من فئة حروف الجر، نحو قول الله تعالى: ﴿هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٧٩] وقد استدلل لرأيه أن (بغير) مركبة من حرف جارٍ وحرف نفي بالإحالة إلى ألسنة تنتمي إلى الأصل السامي يوجد فيها هذا التركيب، وهي العبرية، والأكدية، والحبشية.<sup>(١)</sup>

ومن مظاهر سلطة النموذج التاريخي في تفسير الظاهرة اللغوية لجوؤهم إلى الرؤية المقارنة في دراسة حروف الجرّ، فقد ذهب برجشتراسر إلى أن بعضها قد اعتراه تغيير يسير، من هذا أن الأصل في لام الجر أن تكون مفتوحة، ثم تحوّلت إلى الكسر مع الأسماء قياساً على الباء، نحو:

• كتبتُ بالقلم.

• القلم لزيد.

واستدل لكون اللام في الأصل مفتوحة بمجيئها كذلك في الألسنة الأخرى السامية، نحو: العبرية، والحبشية. وعودها كذلك إلى الأصل إذا اتصلت بالضمائر، نحو: لكم.

ولا يبدو هذا النزوع إلى الاستدلال المقارن بألسنة أخرى غريباً لتدعيم اختيار تفسيري محدد؛ لأننا نجد تحوّلًا في نمطية الاستدلال بعد عقود من الزمن نظرًا للتغير في النموذج العلمي المُحتذى نتيجة تطور علم اللسانيات، من هذا قول محمد صلاح

١ - انظر: برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وصححه رمضان عبد التواب، ص ١٦٣.

الدين الشريف: «فإن وقع الدرس في مفرق اختلاف بين المنظرين، فالاتجاه أن يكون المختار مما لم يختلف الدارسون في كونه من خصائص الألسن المشتركة على اختلاف أنماطها وعائلاتها، فنغلب ما ثبت كونه من الكلّيات على ما ادعي كونه من المميّزات»<sup>(١)</sup> فالاستناد الاستدلالي هنا لخصائص النحو الكلّي الذي أصبح موضوع الاهتمام في المراحل المتأخرة للدرس اللسانيّ.

## ٢, ٢, ١, ٢ - التفسير التطوّري للظاهرة اللغوية:

ذهب رمضان عبد التواب إلى أنّ كثيراً من الأدوات، وحروف الجرّ في اللغات المختلفة كانت في أصلها كلمات قائمة بنفسها، تحوّلت إلى آلات نحوية، بتحويل الكلمات ذات المضمون الدلالي الممتلئ إلى كلمات فارغة الدلالة، فهي -أي الأدوات وحروف الجر- بقايا من كلمات قديمة كانت مستعملة قد أفرغت من مضمونها الحقيقي، ويمثّل لهذا بأداتي الاستقبال:

• السين.

• وسوف.

معتزّاً على تحليل القدماء لها بأن (سوف) تدل على الاستقبال البعيد، و(السين) تدل على الاستقبال القريب، ذاهباً إلى أنّ هذا خديعة المنطق العقلي للقدماء.<sup>(٢)</sup> ويتنكّب هذا القول مستعيناً بمبادئ اللسانيات التاريخية التي عدّت الدراسات النحوية القديمة دراسات ناقصة، وأنّ الدراسة التاريخية هي الدراسة العلمية الوحيدة للألسنة البشرية<sup>(٣)</sup>، ويرى أنّ (سوف) من الألفاظ القديمة في اللغات السامية الأخرى، فهي تاريخياً أقدم من (السين)، وقد كانت سوف في اللغات السامية القديمة اسماً يدور معناه حول الغاية والنهاية، ثم صارت في العربية القديمة أداة تدلّ على الاستقبال في الأفعال، وحدث في هذه الأداة حذف في بعض أجزاءها في الفترة التي سبقت نزول القرآن الكريم؛ لذلك

١ - محمد صلاح الدين الشريف، الأبنية الدالة على الشرط وعلاقتها بأشكال الجملة الأساسية: مقارنة تعليمية، منشور في حوليات الجامعة التونسية، عدد ٥٤، عام ٢٠٠٩م، ص ٣١.

٢ - انظر: رمضان عبد التواب، التطور اللغوي، ص ١٣٨-١٣٩.

٣ - انظر: جفري سامسون، مدارس اللسانيات: التسابق والتطور، ترجمة محمد زياد كبة، ص ٢٣.

ورد عن العرب أنهم قالوا: سو يكون، وسف يكون، وسيكون. وقد سجّل القرآن الكريم بحسب رأي رمضان عبد التواب صورتين تمثلان مرحلتين تاريخيتين مختلفتين للأداة (سوف)، إذ إنّ السين هي المرحلة الأخيرة من المراحل التطورية التي مرّت بها هذه الأداة.<sup>(١)</sup>

### ٢, ٢, ١, ٣- التفسير الزمني للظاهرة اللغوية:

يختلف هذا التفسير عن التفسير التطوري السابق في كون هذا التفسير -أعني الزمني- يقع اهتمامه ضمن الإبانة عن السبق الزمني للحرف من جهة استعماله عن غيره من الحروف دون افتراض تفسير تطوري تُردُّ بمقتضاه بعض الحروف إلى حرف معيّن تؤول إليه.

نجد أثر هذا النوع من الدراسة على الباحثين آنذاك في دراسة برجشتراسر لنظام الجملة في العربية، فقد ذكر أن الاستفهام إذا كان استفهاماً عن جملة يكون جوابه إذا كان منفياً بحرف النفي وحده، وأما إذا كان إيجاباً فعباراته كثيرة في العربية، وأقدمها (إنّ) مع ندرة وقوعها، واستدلّ بقول الشاعر:

قالوا: غدرت؟ فقلت: إنّ، وربما نال المنى، وشفّا الغليل الغادر<sup>(٢)</sup>

وكذلك ذهب برجشتراسر إلى أنّ (لا) النافية أقدم أدوات النفي في العربية بدليل أن لها أصلاً في اللغات السامية الأخرى، نحو: الأكديّة، والآرامية، والعبريّة. ثم يُفسّر هذا بأنّ أدوات النفي الأخرى في العربيّة مشتقة من (لا)، أو جديدة مخترعة لا أصل لها، وأنها أدوات نفي لا وجود لها في نظائرها من اللغات السامية ما عدا (ليس)، فهذا دليلٌ عنده على أقدميّة (لا) الزمنيّة في وسم معنى النفي.<sup>(٣)</sup>

وقد كان من معايير برجشتراسر في الضبط الزمني للظاهرة اللغوية دلالة اللفظ دلالةً عموم وإبهام، أو تخصيص وتعيين، إذ إنه يضع فرضية ملخصها أنّ الإبهام

١- انظر: رمضان عبد التواب، التطور اللغوي، ص ١٤٠.

٢- بيت من الكامل، غير منسوب في: أمالي ابن الشجري ٤٢/٢، وشرح المفصل لابن يعيش (تحقيق عبداللطيف الخطيب) ٣/٢٩٠، وخزانة الأدب ١١/٢١٥.

٣- برجشتراسر، التطور النحوي، ص ١٦٨-١٦٩.

والعموم قرينة القَدَم الزماني، ونجد هذا مُعلنًا في قوله: «والجملة الاسمية المحضة، كما أنها مبهمّة من جهة الأوقات وما شاكلها، فهي مبهمّة أيضًا من جهة طبيعة العلاقة بين المبتدأ وخبره... فهذا الإبهام يدلّ على القدم؛ فكانت الجملة الاسمية المحضة من أقدم تركيبات اللغات»<sup>(١)</sup>.

واستدلّ بهذا برجشتراسر على أقدميّة (لا) في الحروف الدالة على النفي؛ لأن (لات) مقصورة على نفي وجود الحين، و(لَمّا) مقصورة على توقّع الفعل وانتظاره، وغيرهما من أدوات النفي محدودة المعاني، ومخصوصة الاستعمالات، نحو: لم، ولن. وأما (لا) في تحليله فهي مستعملة في الجميع؛ لأنها أقدم حروف النفي في العربية؛ فكانت عامّة ابتداء، والبقية كلها أحدث منها تاريخيًا؛ فكانت مخصّصة معيّنة.<sup>(٢)</sup> وتبدو هذه الرؤية التحليلية التي تجعل اللغة متحوّلة من الإبهام والعموم إلى التعيين والتخصيص متأثرة بما سنّه المنظّرون في اللسانيات التاريخية أنّ اللغات يحكمها منطق التحوّل في نظامها بقوة الزمن الذي تعيشه رغم أنّ بينهم اختلافًا في ضبط سيرورة هذا التحوّل؛ إذ إنّ منهم من اعتقد أنّ اللغات بمرور الزمن تنحاز إلى البساطة وتتخفف من التعقيد في النظام، ومنهم من يرى عكس هذا، فاللغات عنده بمرور الزمن تنتقل من البساطة إلى التعقيد في نظامها؛ لذلك يعتقد أنّ التحوّل يكون من خصيصة العزل<sup>(٣)</sup> نحو خصيصة التصريف.<sup>(٤)</sup>

١ - برجشتراسر، التطور النحوي، ص ١٣٥.

٢ - انظر: برجشتراسر، التطور النحوي، ص ١٧٣.

٣ - تُردّ الألسنة البشرية في أنظمتها إلى ثلاثة أنظمة:

- نظام الألسنة العازلة: تأتلف الكلمة فيها من جذر جامد، كاللسان الصيني.
- نظام الألسنة اللاصقة: تأتلف الكلمة فيها من جذر تلحقه لواصق لها إمكانية الفصل عن هذا الجذر، كاللسان التركي.
- نظام الألسنة التصريفية: لديها إمكانية ائتلاف معان متعددة في ما يبدو في الظاهر كونه كلمة واحدة، كاللسان العربي، ونجد هذا في كلمات من قبيل: كَتَبَ، الدالة على معنيين، هما: الحدث، وزمانه.

٤ - انظر: جفري سامسون، مدارس اللسانيات: التسابق والتطور، ص ١٣.

٢, ١, ٤ - الانحياز إلى مبدأ الربط بين اللغة والعرق في تفسير الظاهرة اللغوية:

لا يخلو الجدل الفلسفي في أي مرحلة تاريخية من كونه مؤثراً في حقول معرفية أخرى<sup>(١)</sup>، فقد عدّ أوغست شليغل (Schlegel) اللغات المتصرفة في مرتبة أسمى وأفضل من اللغات العازلة، أو اللاصقة متأثراً في هذا بمبدأ التفاضل العرقي<sup>(٢)</sup> ويؤول هذا الاختيار إلى افتراض التلازم بين العرق البشري والنظام اللغوي للغة القوم المتمين إليه، ولولا ذلك لانتفى الهدف المراد تحقيقه في وجدان أولئك المُسلمين بالمبدأ؛ لأنّ تجاوز الربط بينهما يفضي إلى كون النظام منفصلاً عن العرق البشري وحينئذ تغيب الفكرة القومية التي كانت تحكم وجدانهم آنذاك.

في ضوء هذا السياق قدّم لويس عوض آراء متنوعة في دراسته التاريخية للغة العربية والصلة بين اللغات الهندية الأوروبية واللغات الحامية السامية متتياً إلى أنّ اللغة العربية بمقتضى التشابه بينها وبين اللغات الهندية الأوروبية قد جاءت من أصل قديم يجمعها مع هذه اللغات.<sup>(٣)</sup>

ويرى في ضوء هذا السياق أن بين اللغة والعرق البشري اتصالاً وثيقاً؛ لذلك ذهب إلى أن (الحاء) في قول المصريين (حاكتب - ح + أكتب - بمعنى سأكتب) انقلاب من صوت السين إلى صوت الحاء؛ لأن السلالة المصرية المنتسبة إلى الجنس الحامي مختلفة

---

١ - يمكن أن نلخص خلفيات هذا التصور في أنّ اللغويين قد وقعوا في القرن التاسع عشر تحت تأثير الجدل السياسي والفلسفي في أوروبا منذ القرن الثامن عشر حول طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم وما يترتب عنه من تمثيل للعلاقة بين الدول والأعراق المختلفة. فقد ظلت أوروبا حتى قرابة القرن الثامن عشر محكومة بمبدأ (حقّ العروش في تقرير مصائر الشعوب)، فالدولة تتجسّد في شخص الملك، ولها خضوع مطلق لإرادته، ثم وُجدت فكرة القوميات بعد انحراف الثورة الفرنسية عن مبادئها باجتياح نابليون أوروبا لتكوين إمبراطوريته، ثم في ظروف تالية لثورة الشعوب على الاحتلال الفرنسي ترسّخت فكرة القومية التي تتلخّص في تصيير النظام السياسي (الدولة) متّوجّها للوحدة الطبيعية الرابطة أبناء الأمة الواحدة، وقد كان هذا الاختيار مدفوعاً باعتقادهم أنّ من أسباب تمكّن الاحتلال الفرنسي من الانتصار تفتّت المجتمع الأوروبي في كتل سياسية مختلفة؛ فلا سبيل إلى تجاوز هذا الإشكال في المستقبل إلا بالاتحاد وفق القوميات؛ لذلك سُمّي القرن التاسع عشر قرن القوميات، وقد كانت القومية الألمانية من أهم القوميات التي ظهرت في ذلك القرن بعد أن كانت دويلات كثيرة مشتتة في القرن الثامن عشر، فاتحدت في دولة واحدة يجمعها تاريخ مشترك، ولغة واحدة. وقد ساد القومية الألمانية التي كانت تعيش انحطاطاً سياسياً وروحياً ثقافياً في الوقت نفسه قبل مجيء فكرتهم القومية اعتقاداً يتلخّص في سموّ عرقهم الألماني؛ لذلك كان يرى فيخت أن نهوض العالم قد أصبح متوقّفاً على نهوض الأمة الألمانية. انظر: أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، ص ٢٥-٣٩.

٢ - انظر: جفري سامسون، مدارس اللسانيات: التسابق والتطور، ص ١٢.

٣ - انظر: لويس عوض، مقدمة في فقه اللغة العربية، ص ١٦١.

بحسب رأيه عن سلالة العرب المنتسبة إلى الجنس السامي، ويتبع هذا اختلاف في التركيب العضوي لأجهزة النطق عندهما.<sup>(١)</sup>

نلاحظ إذن أن لويس عوض في دراسته يعتمد التفسير الذي يربط بين اللغة والعرق البشري غير أن لهذا الموقف معترضين من علماء اللسانيات أنفسهم سواء في الغرب أو في البلاد العربية.<sup>(٢)</sup>

## ٢, ٢, ٢ - الإشكالات المنهجية في اللسانيات التاريخية:

نختم بأن الباحثين في هذه المرحلة التاريخية مُنشدّون في دراستهم إلى سلطة النموذج العلمي التاريخي الذي يهتم بالبحث التاريخي والمقارن للطواهر المدروسة، دون أن تكون الدراسة الوصفية الآنية من ضمن اهتماماته الرئيسة؛ لذلك لم نجد عند الباحثين دراسة للحرف تروم ضبط أسسه البنيوية، والدلالية، والعلاقة بينه وبين الأقسام الأخرى ضمن نظرية أقسام الكلم في التراث النحوي العربي. وإنما كانت وجوه البحث تتوجّه إلى التفسير التطوّري للحروف، والبحث المقارن لها مع الألسنة الأخرى، ونحو ذلك.

بدا في النموذج التاريخي لدراسة اللغة وجوه ضعف تمثّلت في عدة أمور، منها:

- عدم القدرة على تحديد أسباب التحوّل الدقيقة في الظاهرة اللغوية؛ لغياب الإطار النظريّ الواضح الذي يضبط فرضية التحوّل اللغوي، فلم تتجاوز اللسانيات التاريخية جمع المعطيات الملاحظة التي تكون فيها هذه التحوّلات دون تقديم تفسير واضح في كثير من الأحيان.
- أن اللسانيات التاريخية تطلب النّش في الماضي، وتبني فرضياتها عليه؛ لذلك يصعب اختبارها لمعرفة قوتها التفسيرية.
- أن حقائق الوقائع تُطلب من النظر إليها في سياقها التطوّري؛ لأنهم يعدّون الوقائع في زمنها المنظور إليها فيه نتيجة من نتائج زمانها الماضي، ويحيل البحث حينئذٍ إلى إشكالية بناء النتائج على النّش في الماضي.

١ - انظر: لويس عوض، مقدمة في فقه اللغة العربية، ص ١٣٣.

٢ - انظر: حمزة المزيني، مراجعات لسانية، ص ١١٩-١٥٦. فقد ناقش لويس عوض في أفكاره سواء في التسليم بالربط بين اللغة والعرق البشري نظرياً عند علماء اللسانيات، أو في سلامة نتائجه التحليلية التي وصل إليها.

• الخلط بين طبيعة الألسنة البشرية وطبيعة الظواهر الطبيعية من حيث طبيعة النشأة والتطور وقوانينها الضابطة لهما، وقد انتهى بالباحثين في اللسانيات التاريخية هذا الخلط إلى افتراض نتائج تفسيرية مخالفة لواقع الظاهرة المدروسة.<sup>(١)</sup> لذلك وقع تحوّل ضمنيّ مهمّ في الإجابة عن السؤال الذي تلخّ عليه فلسفة العلم:

ما طبيعة ظاهرة اللغة، إلى أيّ العوالم التي تُدرج ضمنها الظواهر تنتمي ظاهرة اللغة؟ وقد كانت الإجابة الضمنيّة لهذا السؤال عند القائلين بمبادئ اللسانيات التاريخية أنها ظاهرة تنتمي إلى عالم الطبيعة؛ لأنهم قد نزّلوها ضمن الكائنات الحيّة بحتميّة سيرورة قوانين التطور عليها. ومع الاتجاه البنيوي لم تعد اللغة منتمية إلى عالم الطبيعة، وإنما أصبحت ظاهرة تواضعية اجتماعيّة بتنزيلها ضمن علم تنبأ دي سوسير (F.de Saussure) بنشأته سمّاه (العلاميّة).<sup>(٢)</sup>

لذلك قال جفري سامسون (G.Sampson) بعد بيانه وجوه نقائص اللسانيات التاريخية: «أما الآن فيبدو أن لنا الحق في أن ننظر إلى هؤلاء المفكرين الذين يدرسون تحولات لغات معيّنة كغاية في حد ذاتها كما ننظر إلى تجار التحف القديمة، لأن نعتبرهم علماء جادين».<sup>(٣)</sup>

## ٢, ٣- الدراسات المتأثرة بالفرضيّات السائدة في اللسانيات البنيوية:

يبدو للباحث حين يمحّص النظر أنّ الاتجاه البنيوي الذي قد عُدت انطلاقته الحقيقية مع محاضرات دي سوسير المنشورة سنة ١٩١٦م قد كان مطبوعاً بالنزعة العلمية التي سادت القرن العشرين في العلوم المختلفة<sup>(٤)</sup>؛ لأنّ العلوم متجاوزة يتأثر

١- انظر: فردينان دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، ترجمة صالح القرماضي ومحمد الشاوش ومحمد عجيبة، ص ٢١. وجفري سامسون، مدارس اللسانيات: التسابق والتطور، ص ٢٣. ومحمد العمري، الأسس الإستمولوجية للنظرية اللسانية البنيوية والتوليدية، ص ٨٧-٩٢.

٢- انظر: رفيق بن حودة، الوصفية: مفهومها ونظامها في النظريات اللسانية، ص ١٦.

٣- جفري سامسون، مدارس اللسانيات: التسابق والتطور، ص ٢٣-٢٤.

٤- نشير إلى تحوّل مهمّ في تاريخ العلم قد ساد القرن العشرين متأثراً بجذوره عند غاليليو غاليلي وفرانسيس بيكون وإسحاق نيوتن في القرن السابع عشر، إذ إنّ النزعة الاستقرائية صار لها السيادة حينئذ في العلم، وقد انصرف العلم عن كتابات أرسطو إلى وقائع الطبيعة؛ لذلك أصبح العلم معرفة تصدر عن وقائع التجربة، لا عن أقوال الفلاسفة القدماء. انظر: آلان شالمرز، نظريات العلم، ترجمة الحسين سحبان وفؤاد الصفا، ص ١٦.

بعضها بما يحدث في العلوم الأخرى لاسبيا في العلوم الإنسانية؛ لاشتراكها في طبيعة العلم واتحاد الإشكالات التي تواجهها، فقد كانت العلوم الإنسانية آنذاك تروم تحقيق شرط العلمية. وتبدو ملامح هذا في نظريتين داخل العلوم الإنسانية:

• نظرية التحليل النفسي لسيغموند فرويد (S.Freud).

• النظرية الماركسية في علم الاجتماع لكارل ماركس (K.Marx).

إذ قدّم كلٌّ منهما نفسه مبشّرًا بميلاد جديد للعلم الذي يشتغل فيه متأثرين في هذا بالثورة العلمية الحاصلة في العلوم الطبيعية رغم النقد العميق الذي قد وُجّه إلى هاتين النظريتين فيما بعد.<sup>(١)</sup>

وقد ساد مبدأ الاستقراء في القرن العشرين الذي يحقّق شرط الموضوعية الذي يقوم عليه مفهوم العلم بحسب رأيهم، وأصبحت له الخطوة العلمية بوصفه مبدأ يشكّل ردّة فعل للفلسفة التي سادت القرن التاسع عشر؛ إذ إنّ فلاسفة القرن التاسع عشر لم يكن اهتمامهم محصورًا في الوقائع، وإنما بالاتجاهات التي تؤيدّها الوقائع؛ لذلك صُنّفت فلسفة القرن التاسع عشر فلسفة إيديولوجيّة<sup>(٢)</sup>؛ لتكون الموضوعيّة التي اقترنت بالقرن العشرين في مقابل هذه الإيديولوجيا وردة فعل لها بوصفها تعتمد الحسّ والتجربة مصادر رئيسة للعلم والمعرفة.

وقد أثّرت هذه التحولات الإستيمولوجية في علم اللسانيات؛ لذلك توسّعت المعطيات اللغوية التي صار اللسانيّ مهتمًّا بها؛ للاختلاف الذي طرأ في تحديد موضوع علم اللسانيات، أو مادّته مقارنة بالجهود التي سبقت الاتجاه البنيوي. يبدو هذا الاختلاف جليًّا في قول دي سوسير: «إنّ مادة الألسنية تتكوّن بادئ ذي بدء من جميع مظاهر الكلام البشري سواء تعلّق الأمر بكلام الشعوب المتوحّشة أو الأمم المتحضّرة، في العصور العتيقة أو الكلاسيكية أو في عصور الانحطاط. والمعتبر في كل عصر من هذه العصور ليس الكلام الصحيح والكلام الأدبي فقط، ولكن جميع أشكال

١ - ذهب كارل بوبر إلى أنّ ما قدّمه فرويد ليس علمًا حقيقيًّا، ولكن نظر إليها بوصفها مجموعة من الخرافات. ورأى خصوص الماركسية أنها لا تعدو أن تكون علمًا زائفًا؛ فهي مجرد رغبة في التنفيس عن سخط الناقمين على المجتمع الرأسمالي. انظر: دونالد جيليز، فلسفة العلم في القرن العشرين، ترجمة حسين علي، ص ٣٨٦-٣٨٨.

٢ - انظر: منذر الكوثر، فلسفة التحليل والبحث عن المعنى: الوضعية المنطقية عند آيار، ص ١٠.

التعبير»<sup>(١)</sup>؛ لأنّ دي سوسير يتنكّب في نصّه الأنحاء القديمة التي كان اهتمامها محصوراً بالنصوص الدينية، والنصوص الأدبية؛ لذلك يوسّع دي سوسير مادة علم اللسانيات بإدخاله أشكال الكلام جميعها مع إلحاحه على ضرورة تحديد اللساني موضوعاً للعلم يحدّده لنفسه انطلاقاً من رؤية نظرية محدّدة حين قال: «ونحن أبعد ما نكون عن القول بأنّ الشيء سابق لوجهة النظر، بل قد يبدو أنّ وجهة النظر هي التي تخلق الشيء»<sup>(٢)</sup>.

وكما تبين أنّ مبدأ الاستقراء المحقّق لشرط الموضوعية التي يقوم عليها العلم ما يوسّعه تاريخياً بوصفه محاولة لرفع إشكالات الإيديولوجيا التي طبعت الفلسفة قبل القرن العشرين، فإنّ اللسانيات البنيوية التي لخصّ دي سوسير موضوعها بقوله: «يجب أن نحصر اهتمامنا في ميدان اللغة فقط، وأن نتخذها قاعدة للحكم على جميع مظاهر الكلام الأخرى»<sup>(٣)</sup> كذلك كانت تحتّز من الوقوع في أخطاء الأنحاء القديمة في حضارتهم؛ إذ إنّ النحاة التقليديين منذ الحضارة اليونانية حتّى القرن التاسع عشر كانوا قد أسقطوا خصائص ألسنتهم على الألسنة الغريبة التي راموا وصفها ودراسة نظامها ممّا أحدث خلطاً في الوصف، وتشويهاً لخصائص اللسان المدروس<sup>(٤)</sup>.

ويبدو لنا استشكال عالم الأوهام والخيال العالق بالدراسة اللغوية واضحاً كذلك في ذهن دي سوسير حين قال: «وحقيقة الأمر أنّ جميع الناس يهتمّون بالكلام اهتماماً قليلاً أو كثيراً، ولكن... لا يوجد مجال سواه فرّخ فيه عدد أكبر من الآراء العبثية والأحكام الماقبلية والأوهام وتهويمات الخيال. وليست تلك الأخطاء من وجهة نظر علم النفس ممّا يستهان به، إلا أنّ مهمّة الألسني تتمثّل قبل كل شيء في أن يندّد بها، وأن يدحضها ما استطاع إلى ذلك سبيلاً»<sup>(٥)</sup>.

ولقد تعددت النماذج البنيوية داخل البحث اللغوي؛ لكون المشتغلين في اللسانيات ينشدون الوصول إلى الضوابط العلمية الصارمة، فهم في جدل متجدّد. وثمة اتفاق

١ - دروس في الألسنية العامة، ترجمة القرمادي وزميله، ص ٢٤.

٢ - دروس في الألسنية العامة، ترجمة القرمادي وزميله، ص ٢٧.

٣ - دروس في الألسنية العامة، ترجمة القرمادي وزميله، ص ٢٩.

٤ - انظر: عز الدين المجذوب، المنوال التحوي العربي، ص ٦٣-٦٤.

٥ - دروس في الألسنية العامة، ترجمة القرمادي وزميله، ص ٢٥-٢٦.

بين اللسانيين على التمييز في البنيوية بين اتجاهيها الأوروبي، والأمريكي. ولا يعني هذا وجود فروقات صارمة بين المرحلتين، بل إنّ ما بينهما من التقاء في الرؤية والمنهج أكثر مما بينهما من اختلاف.<sup>(١)</sup> ويمكن القول إنّ من أهمّ ما يجمع بين هاتين المرحلتين البنيويتين توخّي الموضوعية في الدراسة التي تستلزم الوثوق بالحسّ والتجربة مصادر للمعرفة اللسانية؛ لذلك طُبعت البنيوية بسمة الإقصاء للتاريخ والواقع الاجتماعي من الدراسة اللغوية، والاقتصار على البنية اللغوية في جانبها الشكلي فقط.<sup>(٢)</sup>

ويحاول البنيويّون الوفاء لمبدأ الموضوعية في إجراءاتهم المُتبعة في دراسة الظاهرة اللغوية؛ لذلك يعلنون خروج المعنى عن الدراسة العلميّة للغة، دون أن تكون خلفيّاتهم الدافعة إلى هذا الاختيار هي الاعتقاد بعدم أهميّة المعنى والتقليل من شأنه. إنّما هو اختيارٌ نظريّ يمكن فهمه وفق الظروف التاريخية آنذاك، إذ إنّ العلم في وقتهم له نموذجه المُقدّس للظواهر الممكن التحقق منها مادّيًا، والمُقصي لما يمكن عدّه حدوسًا غير قابلة للملاحظة. قال روبنز في هذا السياق: «بالنسبة لبومفيلد فلا مجال للشك في أن العلم هو الإمبريقية»<sup>(٣)</sup> المفهومة والمطبقة بدقة شديدة. ومنهجه الإمبريقي منهج اختزالي يركز بشكل مدروس على تلك الجوانب من اللغة التي يمكن أن تعالج على نحو تام بناءً على الأسس الإمبريقية... والدلالة، وهي دراسة المعنى اللغوي، هي أقلّ جوانب علم اللغة خضوعًا للمعالجة العلميّة كما تفسّر على أسس إمبريقية بشكل صارم».<sup>(٤)</sup>

---

١ - انظر: مصطفى غلفان، اللسانيات البنيوية: منهجيات واتجاهات. للاستزادة في وجه الاتفاق والاختلاف بين البنيوية الأوروبية والبنيوية الأمريكية؛ فليس التوسّع في هذا بسبيل لهذه الدراسة.

٢ - انظر: كاترين فوك وبيارلي قوفيك، مبادئ في قضايا اللسانيات المعاصرة، ترجمة المنصف عاشور، ص ٢٥. ونشير إلى أنّ مبادئ العلوم تبدو قيمتها حين ينظر إليها في سياقها المعرفي الذي وردت فيه، وننقل نصًّا للمؤلفين في الصفحة نفسها يظهر فيه أهمية المبادئ البنيوية وقيمتها في انغلاقها على البنية اللغوية قالوا فيه: «وهذا النفي المزدوج له تاريخيًا نتائجه الهامة فقد فتح الطريق لسلسلة من الدراسات التنظيمية الشكلية للغات».

٣ - يُقصد به المذهب التجريبي (Empiricism) الذي يقرّر أنّ الحواسّ والتجربة هما مصدر المعرفة، ويقابله في الحقل الفلسفيّ المذهب العقليّ. انظر: مراد وهبة، المعجم الفلسفيّ، ص ١٦٥.

٤ - روبنز، موجز تاريخ علم اللغة في الغرب، ص ٣٤٢.

## ٢, ٣, ١ - أصداء اللسانيات البنيوية في قراءات المحدثين لقضايا الحرف:

لقد بدا واضحاً أثر المبادئ البنيوية التي تعتمد الوصف في الدراسة اللغوية وترفض التفسير؛ لتحقيق الموضوعية في العلم في بروز أصدائها في بحوث المحدثين ضمن ظرف تاريخي محدد. من هذا ما قاله تمام حسان مبيناً الفرق بين محاولته إصلاح خلل النحو العربي المتّجهة إلى المنهج ومحاولة غيره ممن انصرف إلى جزئياته محاولاً إصلاح الأعراض: «وشتان بين من ينقد أجزاء المادّة وبين من يريد علاج الفلسفة التي انبنت عليها دراستها ... وحين نظرت في كتب اللغة العربية فطنت إلى أن أساس الشكوى هو تغلب المعيارية في منهج حقه أن يعتمد على الوصف أولاً وأخيراً»<sup>(١)</sup>. لذلك رأى تمام حسان أن الخليل وسيبويه قد اخترعا النحو العربي ولم يكتشفاه؛ فالحاجة ملحة إلى بناء الدراسات اللغوية على منهج له فلسفته وتجاربه إرضاء للروح العلمية، ومحاولة تخليص منهج اللغة من عدوى تأثرها بالمنطق والميتافيزيقا والأساطير ونحوها حتى يسلم لقارئ اللغة نصّ في اللغة واللغة فحسب، غير معتمد على أسس من خارجها.<sup>(٢)</sup>

ويبدو لنا في الرّهان على تحقيق شرط العلميّة المتمثّل بالموضوعية التي يتوخّاها الباحث إشكالاً عميقاً؛ لأننا بحاجة إلى ضبط مفهوم مصطلح الموضوعية في الدراسة اللغوية، ثم تحييص مدى الالتزام به -إذا استطعنا ضبط مفهومه- في الجانب الإجرائي.<sup>(٣)</sup>

ويظهر لنا التعذّر التطبيقي للموضوعيّة التي كانت رهانهم لتحقيق العلميّة في ما كان يصطحبه معه تمام حسان في مجادلته التراث النحويّ وبيان عيوبه ونقائصه من أحكام قبلية بإسقاطه عيوب الأنحاء الأوربية التقليدية على التراث النحوي العربي.<sup>(٤)</sup> نجد هذا في رأيه أنّ النحو العربي قد وقع في إشكال الخلط بين اللهجات المختلفة محاولين بناء نحو عام لها، وكذلك دراستهم مراحل متعاقبة تاريخياً من العربية رغم أنّ هذا التعاقب

١ - تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص ١١-١٢.

٢ - انظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص ١٣، ٦٦.

٣ - يبدو لنا في هذا السياق إشكال فلسفيّ يتمثّل في أنّ الذات الباحثة لا يمكن لها أن تتجرّد من معارفها، إذ إنّ الموضوعية المتوخّاة لا يمكن لها أن تتحقّق خارج حدود الذات العارفة؛ لأنّ معرفة الإنسان -بحسب تمييز كانط- معرفة بظواهر الأشياء، وليست معرفة بحقائقها وجواهرها. ويؤوّل هذا التمييز إلى حتميّة تدخّل معارف الإنسان وتكوينه العلميّ في النتائج التي ينتهي إليها مهما رام الباحث تحييد العوامل الخارجية المؤثّرة في قراءته نظرياً؛ لأنّ معرفة الإنسان بحقائق الأشياء أمر نسبيّ. انظر: كانط، نقد العقل المحض، ترجمة غانم هنا، ص ٦١.

٤ - أفدنا لفت الانتباه إلى هذا الخطأ عند المحدثين من: عز الدين المجدوب، النوال النحوي العربي، ص ٦٤.

كفيلٌ بإحداث الاختلاف والتطوّر في اللغة، وهذان مزلقان قد وقع فيهما كذلك النحاة الرومان، والنحاة الإغريق.<sup>(١)</sup> وليس هذا الاستحضار والإسقاط من الموضوعية المتوخّاة، بل هو حكم إيديولوجي يُقبل على الظاهرة التي يروم دراستها بأحكام قبلية وجدت في ظرف تاريخي، وحضاري مختلفين للظروف التي نشأ فيها النحو العربي؛ فصارت عاملاً موجّهاً للنتائج التي ينتهي إليها الباحث رغم ما في هذا من وقوع في المزلق نفسه الذي رأى البنيويون وقوع الأنحاء التقليدية فيه؛ فالأنحاء التقليدية الأوربية قد أسقطت خصائص ألسنتهم على الألسنة التي أرادوا وصفها، وكذلك الباحثون المحدثون العرب وقعوا في نظير هذا المزلق حين سلّموا بالمساواة بين الأنحاء الأوربية التقليدية والنحو العربي؛ فانتهوا إلى النتائج نفسها في نقد الأنحاء القديمة رغم اختلاف المنهج وظروف النشأة بين تلك الأنحاء والنحو العربي.

وتجدر الإشارة إلى أنّ المرحلة التاريخية التي سادت فيها المبادئ البنيوية الوصفية قد اتّسمت بنقد التراث النحوي العربي، والاعتقاد بعدم كفايته الوصفية، وضرورة تخليصه ممّا شوّهه من دخول للمنطق الأرسطي في قضايا العلل، أو بناء النحو العربي على جملة من الافتراضات غير المتحقّقة في واقع اللغة.<sup>(٢)</sup>

ونحاول أن نبين بعض مظاهر التأثير بالاتجاه البنيوي في ما يخصّ قضايا الحرف:

## ٢، ٣، ١، ١ - النزوع إلى الوصف المُتّكى على الجانب الاستعمالي للظاهرة وتنكّب الرؤية النظرية التفسيرية:

لقد كان من أهمّ ما اكتسى الدراسات البنيوية رفض المبادئ النظرية في التراث النحوي العربي مما ليس له حضور في واقع اللغة؛ لأنّ ذلك بحسب منطلقاتهم يخلّص الدرس النحوي من شوائب المؤثرات الخارجية، ويمحّض الدرس النحوي للغة في ذاتها ولذاتها تحقيقاً لمبدأ الموضوعية. ونجد أنّ أحمد عبد العظيم من أظهر مَنْ سلك هذا المسلك في معالجته ظاهرة البناء والإعراب في النظرية النحوية العربية، فقد رفض أحمد

١ - انظر: تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص ٣٢.

٢ - من هذا ما قاله أحمد عبد العظيم في كتابه: القاعدة النحوية: دراسة نقدية تحليلية، ص ١٤-١٥: «النحاة افترضوا أصولاً ذهنية لا سبيل إلى البرهنة اللغوية عليها على صحتها، ليس هذا فحسب، بل لقد نزل النحاة أصولهم المفترضة منزلة الحقائق البديهية المسلّمة فأقاموا عليها بناء الهيكل النحوي، وصنّفوا ذلك الهيكل أبواباً ومقولات على هدي من معايير تلك الأصول الذهنية»

عبد العظيم ما قعده النحويون أنّ البناء في الأصالة للحروف، وأنّ ما بُني من الأسماء والأفعال فهو محمول على الحرف لشبهه به؛ لجملة من الأسباب، منها:

- أنّ افتراض أداء المعاني المجردة بالحروف أصالة أمرٌ لا يعضده الاستعمال اللغوي الذي تؤدّي فيه معاني الشرط، والاستفهام، وغيرهما بواسطة الحروف، والأفعال كذلك، والأسماء على السواء؛ فعُدّ أدائها بالحروف له أصالة، وفرعية أدائها بالأسماء والأفعال رجْمٌ بالغيب، أو ضربٌ من التحكّم.
- أنّ السلوك اللغويّ في عصور الاحتجاج لا يفي بالقاعدة النظرية التي وضعها النحويون بإعراب ما بُني من الأسماء لمشايمته الحرف إذا نُقل إلى العلمية. فيتساءل عن النصوص التي تدعم هذا الافتراض النظري، ومدى ثبوتها، وشيوعها -إن ثبتت-<sup>(١)</sup>.

ومن ذلك ما نجده أيضًا عند المسدي، والطرابلسيّ اللذين صدّرا دراستهما بنصّ قالاه: «ويكاد اللغويون اليوم يسلمون بداهة بضرورة إعادة وصف اللغات عمومًا حتى تُكتشف نواميسها الخفية من جهة، وتخلّص مقاييس تلقينها وبلورتها من كلّ سمة اعتباطية، أو معيارية من جهة أخرى؛ ولعلّ اللغة العربية من أشدّ اللغات حاجةً إلى هذا الوصف الجديد، إذ إنّ نحوها يرجع اليوم إلى ما ينيف على اثني عشر قرنًا ولم يكده يعرف تغييرًا جوهريًا منذ نشأته».<sup>(٢)</sup> فقد رفضا تنظير النحويين أنّ الشرط لا يتقدّمه شيء ممّا في حيّزه، وأما ما ورد من هذا في الظاهر، نحو: آتيك إن تأتني، فليس ما تقدّم فيه جزاءً مقدّمًا، ولكن كلامًا واردًا على سبيل الإخبار، والجزاء محذوف. وحقتهما في الرفض أنّ هذا التقدير الذي تبناه النحويون هو نتيجة إلزام أنفسهم بمبادئ نظرية ما قبلية رغم أنّ منطق اللغة يفرض عدّ ما تقدّم هو الجواب المقدّم لغايات بلاغية أسلوبية لا تغير من حقيقة التركيب النحوي.<sup>(٣)</sup>

نجد في هذين النموذجين أصداء واضحة لمبادئ الاتجاه البنيوي الوصفي المتأثر بالمفهوم السائد للعلم آنذاك الذي يقدّم التجربة معيارًا رئيسًا للوصول إلى حقيقة

١ - انظر: أحمد عبد العظيم، القاعدة النحوية: دراسة نقدية تحليلية، ص ٣٩-٤٣.

٢ - عبد السلام المسديّ ومحمد الهادي الطرابلسي، الشرط في القرآن على نهج اللسانيات الوصفية، ص ٧-٨.

٣ - انظر: عبد السلام المسديّ ومحمد الهادي الطرابلسي، الشرط في القرآن على نهج اللسانيات الوصفية، ص ١٧-١٨.

العلم توخياً للحكم الموضوعي في الظاهرة المدروسة؛ إذ إنَّ الإلحاح على ضرورة مراعاة وصف الاستعمال اللغوي، وردّ القواعد النظرية إلى السلوك اللغوي في عصور الاحتجاج تجلّ من تجليات محاولة تحليل الدرس اللغوي ممّا علق به من أحكام قبلية قد شوّهت الوصف النحوي عند القدماء بحسب ما كان يراه الوصفيون؛ لذلك يرون أنَّ المبادئ النظرية التي قعدها النحويون في الحرف من قبيل:

- البناء متأصل في الحرف.
  - والحرف مؤثّر في قسيمه الاسم والفعل؛ لذلك يكتسبان منه إذا أشبهاه خصيصة البناء في الأسماء، والجمود في الأفعال.
  - لزوم الصدارة للحروف الدالة على أحد معاني الكلام؛ ولذلك لا يجوز فيها أن يعمل ما بعدها في ما قبلها.
- نقيصة من نقائص النحو العربي؛ لأنها أحكام مستمدة من خارج اللغة؛ أسهمت في تشويه وصفه. وامتداداً لهذا نقف على سمة ثانية من سمات الدراسات اللغوية الحديثة المحتذية مبادئ الاتجاه الوصفي البنيوي:

٢, ٣, ١, ٢- القطيعة مع النحو العربي التراثي بوصفه معيارياً قائماً على المنطق والفلسفة: ميّز تمام حسان بين موقفين؛ موقف المتكلم من اللغة الذي يحقُّ له أن يكون معيارياً، وموقف الباحث الذي لا يحقُّ له إلا أن يكون مستمعاً جيّداً لما تملّيه عليه حواسه التي تمثله بالأحكام التجريبية المُلاحظة؛ لأنَّ الأساس في الدراسات اللغوية هو المنهج الوصفي. وذهب إلى أنَّ ثمة تحولاً في الدراسات اللغوية التراثية تتمثل في الخروج عن بذور الوصفية التي طبعت الدراسات التراثية المبكرة بوصفها دراسات قامت على جمع اللغة ورواياتها، ثم ملاحظة المادة المجموعة، واستقراءها، والخروج بنتائج لها طبيعة الوصف اللغوي السليم<sup>(١)</sup> إلى تقديس القواعد بعد أن كانت خاضعة للنص في مرحلة

١- تداول كثير من الوصفيين هذا الرأي -أعني كون الدراسة التراثية المبكرة دراسة وصفية- حتى أصبح عندهم من المسلمات، وقد كتبت بحوث ودراسات، منها ما كتبه نوزاد حسن أحمد في كتابه (المنهج الوصفي في كتاب سيبويه). ولا أظنّ أن الأمر مُسلم به على إطلاقه؛ بل لابدّ من تقييد وتوضيح لهذه الفكرة وتوسّع في عرضها؛ لأنّ في الكتاب ناذج تنبّ عن تجاوزه الوصف المحض إلى التنظير الذي يتوخّى الانساق، والاقتصاد في القواعد؛ لتحقيق للنظرية قوتها، وتماسكها أمام فوضى الظواهر، وتشتتها دون أن يعتقّد أن افتراضاته لها تحقّق في السلوك اللغوي للأفراد، بل ينصّ على كونه خارجاً عن الاستعمال اللغوي بعبارات من قبيل: «وهذا تمثيل لا يُتكلّم به». كتاب سيبويه ٨٣/١.

الاحتجاج، وقد حدث التحوّل في المرحلة التي انتهت فيها عصور الفصاحة؛ فشاعت العبارات المعيارية الصارخة، وأصبحت الدراسة اللغوية تردّ إلى الأحكام المنطقية؛ ليحدث تجاوز استخراج قاعدة من نصّ إلى فرض مقياس منطقيّ على اللغة ودراساتها، ويمثّل لهذا الخروج بما قدّته النحويون في قضايا العمل للحروف أنّ (لا) النافية للجنس على سبيل الاستغراق محتّصة بالاسم؛ لأنّ قصد الاستغراق على سبيل التنقيص يستلزم وجود (من) لفظاً، أو معنى، ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النكرات؛ فوجب لـ(لا) عند ذلك القصد عملٌ في ما يليها.<sup>(١)</sup>

يبدو جلياً في ما تبناه تمام حسن تأثر هذه الرؤية المنهجية في الدراسة اللغوية بمبادئ الاتجاه البنيوي الوصفي؛ إذ إنّه اتجاّه ينطلق من اعتقاد أنّ الأنحاء القديمة أنحاء معيارية، قائمة على المنطق، ومهمّتها الاهتمام بالحكم المعياريّ؛ الصواب أو الخطأ.<sup>(٢)</sup> لذلك نجد أنّ من المحدثين من ينطلق في دراسته من هذا الاعتقاد الذي ساد في مراجعات الغربيين لأنحاءهم القديمة؛ فيصير هذا الاعتقاد مسلّمة من مسلمات مراجعته للنحو العربي، فقد ذكر إبراهيم أنيس أنّ من عيوب التراث اللغوي العربي عدم الفصل فيه بين الدراسة اللغوية والدراسة المنطقية؛ لذلك آل الأمر بالبحث اللغوي إلى أقيسة ونتائج لا تمت للبحث اللغوي بصلة.<sup>(٣)</sup> وذهب تمام حسن أيضاً إلى أنّ النحو العربي متأثر بالمنطق من وجوه مختلفة، منها:

- اللجوء إلى القياس: وهذا محلّ ضعف في الدراسة العلميّة، ولا ينبغي الوثوق به؛ لأنه لا يمنع تعارض النتائج التي يصل إليها الباحثون.
- الاهتمام بالتعليل: وليس العلم من مهامّه تجاوز سؤاله المحدّد له بـ(كيف) إلى أسئلة تقتضي الدّخول في الحدس والتخمين من قبيل: لماذا.<sup>(٤)</sup>

١ - انظر: تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص ٢٧-٢٩.

٢ - انظر: عبد الحميد عبد الواحد، بين النحو العربي واللسانيات الحديثة، ص ١١. بحث منشور ضمن مجلة العدد الرابع (ديسمبر ٢٠١٤م) من مجلة جيل للدراسات الأدبية والفكرية.

٣ - انظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص ١١٤.

٤ - انظر: تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص ٤٩-٥٠.

وإضافة إلى ما وصّحته الدراسة آنفاً أنّ في هذا القول تجاوزاً للموضوعية المتوخاة في سياق بحث الوصفين عن الموضوعية نعتقد أنّ خطوة البحث والتقيب والمناقشة في إثبات تأثر النحو العربي بالفلسفة اليونانية والمنطق الأرسطي، وأنّ كونه نحواً غير أصيل النشأة، محاولة لإبقاء القيمة المعرفية في نقدهم الذي وجهوه للنحو العربي في صلب منهجه؛ لأنّ القول بأصالة النحو العربي، وإسقاط فكرة التأثير عنه يُعدّ خلخلة في عمق أصولهم التي يستندون إليها في هذا النقد؛ لأنه ردٌّ يؤول إلى نفي المساواة بين الأنحاء الغربية والنحو العربي، ويبلغ منتهاه في دحض قيمة النقود الموجهة للتراث في هذا الجانب بكون التراث النحوي العربي ذا طبيعة مختلفة عن الأنحاء الغربية؛ فلا يبقى للنقد الموجه لمنهج القدماء العرب قبولاً معرفياً.

وقد بدا في نقد البنيويين التراث النحوي العربي أنه نقد يأخذ سمة التعميم في موضوعات مختلفة للعلم يجب فيها الفصل والتفريق؛ لأنّ كلّ اتجاه هو موضوع علم مختلف عن غيره، ويطلب معايير وضوابط في العلم محددة تُعين الباحث فيه على الوصول إلى النتائج التي يتوخاها. إنّ اللغة المستعملة عند قوم في زمن محدد تعدّ معياراً مهماً ضمن معايير مختلفة في سبيل الكشف عن الحالة الحضارية عن ذلك المجتمع، ولا سبيل للباحث في هذا الحقل أن يرفض استعمالاً من الاستعمالات اللغوية، أو لفظاً من الألفاظ المعجمية؛ لأنها هي المادّة التي تعينه على ضبط حالة المجتمع في جانبها الحضاري، أو الاجتماعي ونحوهما. ولكن في الوقت نفسه نقع في الخلط بين موضوعات مختلفة للعلم، لكل واحد منها منهجه الملائم له إذا نحن ألزمت الباحث الذي يروم بناء وصف نظري للسان العربي الفصيح باتباع المنهج الوصفي وحده بحجة أنّ هذا يُفوّت الكشف عن حالة المجتمع، وتطوّره التاريخي.<sup>(١)</sup> لأنّ النحوي يروم بناء نظرياً يفسّر هذا النظام المتخفي خلف ظواهر العربية التي حددها لنفسه بعصور الاحتجاج. وأما ما أُشير إليه فموضوع له خصوصيته التي تحتم على الباحث أن يكون واصفاً لهذه الظواهر؛ ليحقق الأهداف المتوخاة، وقد اتّضحت الحدود بين هذه العلوم في العصور الحديثة؛ إذ صارت تدرس ضمن سياقات اللسانيات الاجتماعية، أو النقد الثقافي، أو تحليل الخطاب.

١ - قال تمام حسان: «وكان أحدهم إذا بصر في موضوع إنشاء بكلمة لم يكن واثقاً من ورودها بالمعجم عرضها، ثم عرض بها، ثم عارضها، وأعرض عنها، وجعل يشيد بمراعاة مطابقة المعجم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. والمعجم دراسة للغة، لا معايير للاستعمال، فهي من عمل الباحث، وتنتج إلى وصف عمل المجتمع» اللغة بين المعيارية والوصفية، ص ٢٧.

## ٢, ٣, ١, ٣- تجاوز التقسيم الثلاثي للكلم بزيادة أصناف قادرة على ضبط الوحدات اللغوية المُشكِلة:

لقد اقترن الاتجاه الوصفي البنيوي بالاعتقاد أنَّ التقسيم الثلاثي للكلم الذي ساد النظرية النحوية التراثية تقسيمٌ لا تبدو فيه الكفاية الوصفية لأصناف الكلم في العربية بحجة أنَّ هذا تقسيمٌ دخیلٌ على الثقافة العربية؛ فهو مأخوذ عن الثقافة اليونانية، ولهذا الاعتقاد أسس أخرى سوف نتوسّع فيها في الفصل الثاني من هذا البحث. وما نكتفي به في هذا السياق أنَّ الإطار النظريّ البنيوي كان يعدُّ الظاهرة اللغوية أصنافاً منفصلة، تقوم بينها حدود صارمة لا يتداخل بعض أفرادها في بعض؛ لأنَّ خاصية النظام اللغوي التي افترضها البنيويون قائمة على التخالّف والانفصال.<sup>(١)</sup> وهذه النظرة قائمة على أساس منطق أرسطو الذي ظلت له السيادة قرونًا عديدة، وتقوم النظرة الأرسطية في التصنيف على أسس ثلاثة:

- الحدود الصارمة بين الأصناف.
  - خضوع انتماء فرد من الأفراد إلى أحد الأصناف لمعيار الصواب والخطأ تبعاً لاستيفائه الشروط الضرورية والكافية المستحقة للصنف.
  - تساوي الأفراد داخل كل صنف.<sup>(٢)</sup>
- ويبدو أنَّ هذه الرؤية البنيوية في التصنيف لها خلفيات من وجهات متعددة، منها:
- الخلفية البنيوية التي ظلَّ البنيويون يصرّحون بها لتحقيق شرط العلم، وهي توخّي الموضوعية؛ لأنَّ وجود وحدات لغوية مخالفة في حقيقتها الواقعية للوحدات الأخرى المتّحدة معها في الصنف نفسه يُحدِّثُ التباساً في الاعتقاد بسلامة التصنيف، وموضوعيته؛ لذلك لجؤوا إلى استحداث أصناف أخرى يمكن أن تحتوي تلك الوحدات اللغوية المُشكِلة.
  - التأثير بسيادة المنطق الأرسطيّ النظريّات العلميّة التي حاولت بناء نظريّات تفسّر الظواهر في العلوم المختلفة؛ إذ إنّ النظرية المنطقية الأرسطية كانت قائمة

١- انظر: عز الدين المجذوب، مفهوم المسترسل، ضمن ندوة المعنى وتشكّله ١٩٩٩م، ص ٧٦١.

٢- انظر: جورج كليبر، علم دلالة الأنموذج، ص ٤١، ترجمة: ريتا خاطر، المنظمة العربية للترجمة.

على مبدأ منهجيّ ثنائي القيمة، وهو ما عرف بمبدأ الثالث المرفوع<sup>(١)</sup> الذي كان له أثر في تصوّر الباحثين في العلوم المختلفة للظواهر التي يباشرونها في دراستهم، ومحاولتهم الوصول إلى قراءة تفسيرية تنتظم فيها ظواهرهم التي يدرسونها. فقد كان ثمة آثار لهذا المنطق في مسيرة البحث في الفيزياء حتّى أصبح التصرّور الأرسطيّ يمثل عائقاً إبستمولوجياً بحسب ما يوظفه غاستون باشلار (G.Bachelard) في قراءته لمسيرة المعرفة في الحضارة الإنسانية، إذ يعدّ جملة من التصرّورات الفلسفيّة التي سادت في مراحل تاريخية مختلفة ذات تأثير في عدم تفسير ظواهر في الواقع حتّى وقع تعديل تلك التصرّورات، وتجاوزها بما يعدّل مسار التصرّور السائد، ويؤسس نسقاً جديداً قادراً على استيعاب المعطيات المستجدّة.<sup>(٢)</sup>

وقد كان من آثار هذا التصرّور في قضايا الحرف في سياق دراسة الوصفين لأقسام الكلم أنّ ثمة ظواهر لغوية ليس لها توغلّ ورسوخ قدم في أحد الأقسام الثلاثة؛ الاسم، والفعل، والحرف قد لقيت اعتراضاً من الوصفين لإدراجها ضمن الأقسام الثلاثة، والاعتقاد بضرورة استقلالها في قسم آخر غير هذه الأقسام الثلاثة. وقد قال فاضل الساقى معتقداً معاندة بعض الظواهر اللغوية القسمة الثلاثية التراثية: «ما قرّره النحاة بشأن عدد من المسائل التي تناولوها في دراساتهم لتقسيم الكلام ينبغي ألا يؤخذ من وجهة نظر الدراسات الحديثة على أنه من الأمور المسلّم بها. بل ينبغي أن يعاد النظر فيه، ويخضع لدراسة جادة فاحصة في إطار وصف الظواهر اللغوية بعيداً عن التأويل والتعليل، بعيداً عن كل ما من شأنه أن يفلسف القضايا النحوية ويضعها في غير إطارها الصحيح».<sup>(٣)</sup> لذلك كان جل اهتمام الباحثين المتأثرين بالمبادئ البنيوية منحصرًا في

١ - تلخّص فكرة هذا المبدأ في افتراض أنّ قيمة الأشياء ثنائية، صارمة؛ إذ إنّ النقيضين لا يمكن أن يرتفعا معاً عن الشيء، فالقضية (س) محكوم عليها إما بالصدق وإما بالكذب، ولا خيار ثالث غيرهما يمكن أن يصدق عليها، قال روبر بلانشي عن هذا المبدأ: «يترتب على ذلك إذا كانت إحداها مغلوطة تكون الأخرى صحيحة ... وأما مبدأ الثالث المرفوع، وإذا لم يفصح عنه بجلاء، فعلى الأقل سيكون مطبقاً باستمرار؛ وبالتالي سيكون مقبولا ضمناً في كل القياس المنطقي وتاريخه من أرسطو حتّى راسل، ترجمة خليل أحمد خليل، ص ٥٨.

٢ - انظر: الطيب بوعزة، أثر الفيزياء المعاصرة في تطوير المنطق، مقال منشور في صحيفة الشرق الأوسط، عدد ١٣٥٠٥، يوم الخميس ١٤٣٧/٢/٧هـ.

٣ - فاضل الساقى، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص ١٩.

قضايا التصنيف، والانهاء إلى تصنيف له كفايته الوصفية دون إدخال بحوثهم في قضايا دلالية ربما بعثت الإشكالات المعرفية لموضوع دراستهم، وأفسدت عليهم الشروط التي يرومون الوفاء بها. لذلك نجد أن أقسام الكلم عند تمام حسان وصلت إلى أقسام سبعة، وكذلك عند فاضل الساقى، هي:

- الاسم.
- والصفة.
- والفعل.
- والضمير.
- والخالفة.
- والظرف.
- والأداة.<sup>(١)</sup>

ويمكن أن نحيل هذا التعدد التصنيفي للكلم إلى الاعتقاد -الذي أشرنا إليه سابقاً، وسوف نتوسّع فيه في الفصل الثاني- بأنّ الحدود بين الأصناف حدودٌ صارمةٌ قطعيةٌ، لا تقبل أن يكون بينها علاقات تأثّر وتأثير، أو إمكانية التداخل بين الأصناف لعلّة المشابهة بينهما في جانب شكليّ أو دلاليّ؛ لذلك شكّلت الوحدات اللغوية المُشكِلة معالم كثير من الأصناف الجديدة المستحدثة، ولعلّ هذا شكّل عائقاً معرفياً لدى الناقدين في تمثّل منطق القدماء في التقسيم. ونجد تحقّقاً لهذا الاعتقاد المسير لبحوثهم في قول فاضل الساقى حين أراد عرض موقف الزجاجي من الحرف: «ذكر الزجاجي أن الحرف مادّ على معنى في غيره ... وقد اعتبر (مهما، وحيثما، وكيف ...) حروفاً ... وعندما تحدث عن المبني من الأسماء ذكر منها المبني على الفتح، وأورد لذلك: أين، وكيف وأيان، وثم. وفي تصوري أنّ الزجاجي عندما عمد إلى الخلط بين هذه الكلمات كان يدرك معنى التعليق الذي تؤدّيه هذه الكلمات ... ولكنه لم يجرؤ على إدراجها في قسم آخر مغاير

---

١- انظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٩٠-١٣٢. فاضل الساقى، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص ١٦٥-٢٠٣.

لأقسام الكلم المعهودة حتى لا يقع في الخطأ المتوهم من جراء ذلك في خروجه عن التقسيم الثلاثي الذي جرى عليه شيوخه من النحاة»<sup>(١)</sup>.

ويبدو كذلك في قوله بعد إيراده علامات الحرف التي نقلها ابن فارس عن الأخفش<sup>(٢)</sup>: «وفي تصوري أن غالبية هذه العلامات تنطبق على الفعل أيضاً، وأن هناك كلمات اعتبرها النحاة أفعالاً ولكنها لا تخضع لجدول تصنيفي. إنه نموذج عن عجز النحاة في معالجة تقسيم الكلم وفق أسس واضحة محددة تضع حداً لفوضى التقسيم، وتحرّر من قيوده التي فرضوها على أنفسهم دون أن يفرضها عليهم أحد»<sup>(٣)</sup>.

ومن شواهد الحيرة في تحديد ماهية بعض الكلمات، وضبطها تصنيفياً أن تمام حسان قد استعار مصطلح (الخالفة) الذي استعمل في التراث مقصوداً به اسم الفعل بحسب ما نقل عن أبي جعفر بن صابر<sup>(٤)</sup>؛ إذ إن تمام حسان قد صنّف التعجب، والمدح والذم ضمن صنف مستقل سمّاه (الخوالف)، وفي هذا الاختيار المصطلحيّ إيماء باستشكال ماهية تلك الكلمات، وتصنيفها. ويجد القارئ في الفصل الثاني من هذه الدراسة توسّعاً في المنطلقات التي كانت تدفعهم نحو هذه الآراء ومناقشتها.

## ٢، ٤ - الدراسات المتأثرة بالفرضيات السائدة في اللسانيات التوليدية:

### ٢، ٤، ١ - مراجعات مبادئ اللسانيات البنيوية وتعديلها:

لاشك أن اللسانيات البنيوية أثمرت نتائج عملية مهمة في وصف الألسنة البشرية، وأبدعت فرضيات ما زال لها القبول في اللسانيات المعاصرة، وبنت عليها مناويل إجرائية ناجعة في الدراسة اللغوية حتى عدّ منوال الصوتم (Phoneme) الذي أسسه نيكولاي تروبتسكي (N.Trubetzkoy) بواسطة الاتكاء على فرضيات دي سوسير من أهم الإنجازات التي حقّقها علم اللغة، وعدّ اكتشافاً في مجال التفكير اللغوي يعادل

١ - فاضل الساقى، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص ٦٥.

٢ - ذكر ابن فارس أن الأخفش قد ذكر للحرف علامات، منها: ما لم يحسن له الفعل، ولا الصفة، ولا التثنية ولا الجمع، ولم يجر أن يتصرف. انظر: الصاحبى في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ص ٩٥.

٣ - فاضل الساقى، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص ٦٦.

٤ - انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ص ٢٣.

اكتشاف الطاقة النووية في العلوم التقنية؛ لقوته الوصفية الإجرائية، ونجاعته في دراسة الألسنة البشرية.<sup>(١)</sup>

ولا يعني هذا سلامة الأسس الإستمولوجية التي قامت عليها اللسانيات البنيوية من النقد، وصمودها أمامه لاسيما مع التطورات التي تحدث في العلوم المجاورة، كالرياضيات والفيزياء وغيرهما. ولا يعني كذلك قدرتها في دراسة ظواهر الألسنة البشرية كلها، وكفائتها الوصفية في استيعاب مظاهر الكلام، وأشكاله؛ إذ إنّ جملة من الإشكالات الإستمولوجية، والإجرائية قد أثّرت حول أسس اللسانيات البنيوية، وفرضياتها، ومناويلها. وتحاول الدراسة أن تعرضها في مسارين؛ الإشكالات الإستمولوجية، ثم الإشكالات الإجرائية.

## ٢، ٤، ١، ١ - الإشكالات الإستمولوجية في اللسانيات البنيوية:

لابدّ من الإشارة إلى أنّ ثمة روافد مختلفة أسهمت في مراجعة مبادئ الاتجاه البنيوي وتعديلها ضمن الاهتمامات اللسانية المختلفة، ويعدّ تشومسكي (A.N.Chomsky) من أشهر من ناهض المنطلقات التي تأسست عليها اللسانيات البنيوية في اتجاهها السلوكي بسبب نقده اللاذع للاتجاه الذي يعتمد مبادئ علم النفس السلوكي في دراسة الظاهرة اللغوية، وقد اشتهر بمساجلاته العلمية في جوانب تجاوزت تفاصيل القضايا اللسانية إلى كليّات المعرفة البشرية، حيث إنّّه قد أعاد الاعتبار للمذهب العقلاني بإثارته جملة من وجوه القصور المعرفي التجريبي الذي ظلّ عقوداً طويلةً هو النموذج السائد في العلوم المختلفة.

ولابدّ من التنبيه إلى أنّ تشومسكي بطرحه الإستمولوجي يتبنّى تحولات مهمّة في فلسفة العلم عامّة؛ لأنّه يتجاوز فلسفة علم اللغة وحدها إلى فلسفة العلم في صورتها الكلية، ومن أهمّ ما عدّله تشومسكي:

- توجيهه نقداً قوياً إلى تقديس المدونة (أو المتن اللغوي) الذي يتبنّاه البنيويون؛ لأنّ هذه المدونة التي قد جمعها الباحث لا تعدو أن تكون مدونة صغيرة الحجم مهما حاول استقصاءها؛ لذلك لا يمكن لهذه المدونة أن تعطي الباحث تصوّراً

١ - انظر: أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص ١٦٦.

عن نظام اللغة بشكل كافٍ. ويبلغ هذا الاعتراض الإجرائي في ظاهره مداه بتنزيله منزلة النقد الإستمولوجي حين يقرر أنّ العلوم جميعها لا تمتلك الآليات والوسائل الموصلة إلى حقيقة العلم، إنما هم ينشئون في الواقع فرضياتهم العلميّة، ثم يختبرونها بعد ذلك بعرضها على الوقائع؛ فهم يملكون أدوات تقويم فرضياتهم، ولا يملكون أدوات توصلهم للحقيقة.<sup>(١)</sup>

• توجيهه نقدًا إستمولوجيًا للنزعة التجريبية المقدّسة عند البنيويين القائمة على ملاحظة الوقائع؛ لأنها تؤوّل إلى كونها نزعة نفعيّة بحسب ما نادى به فرانسيس بيكون (F.Bacon) تروم السيطرة على الطبيعة وإخضاعها للأغراض العمليّة<sup>(٢)</sup>؛ لذلك يتعاطى التجريبيون مع الوقائع التجريبية بوصفه مناهج الحقيقة، فمعيار صحة النظريّة بحسب مبدئهم استجابتها للوقائع المعطى لا الوقائع المبنية. وأما تصوّر النظريّ الذي يتبنّاه تشومسكي فيعتقد أنّ النظرية بناء يتجسّد بعيدًا عن الوقائع التجريبية؛ لأنّ من طبيعة الوقائع التجريبية افتقاره للانسجام، وسيادة الفوضى فيه؛ لذلك نجد أنّ اللساني التوليدي كاتز (Katz) يواصل احتذاء التوليديين بعلم الفيزياء محاولاً مساجلة البنيويين بواسطته، إذ يردّ اتهام البنيويين للاتجاه التوليدي بأنّه اتجاه ميتافيزيقي بقوله: عندما نعتقد أنّ الأفكار لا يمكن ملاحظتها مباشرة فإننا نعني بذلك ما يعنيه الفيزيائيون بقولهم: إنّ هناك أجساماً دقيقة لا يمكن ملاحظتها. ولسنا في هذه الحالة أقلّ منهم ميتافيزيقيّة، أو أكثر. إنّ ما يمنح استدلالهم محتوى تجريبيّاً هو أنّ نظرياتهم

١ - انظر: جون سيرل، تشومسكي والثورة اللغوية، ص ١٢٧. ضمن مجلة الفكر العربيّ، معهد الإنماء العربيّ، لبنان، عدد ٨-٩، مارس ١٩٧٩ م.

٢ - يحيل الدارسون الحفاوة التي وجدتها البنيويّة بنموذجها السلوكي في الحضارة الأمريكيّة إلى خلفيات مختلفة. وربما تكون إحدى هذه الخلفيات هي الالتقاء التوافقيّ مع الحضارة الأمريكيّة المتّسمة بالتفكير السياسي القائم على المبدأ البراغماتي (Pragmatism) (هو مبدأ تُحدّد فيه قيمة الصدق والنجاحة بفائدته العمليّة. انظر: روزنتال ويودين، الموسوعة الفلسفية، ترجمة سمير كرم، ص ٢١٧) إذ إنّ المبدأ البراغماتي يفي بطبيعة الولايات المتحدة الأمريكيّة في اتجاهها الوجوديّ والسياسيّ؛ فتكوين الحضارة الأمريكيّة طارئ في بقعة جغرافيّة توجد فيها عدّة من الشعوب المتحدّثة بعدد من الألسنة المختلفة؛ لذلك كانت تروم أتباع منهج عمليّ يمكن من وصف هذه الألسنة لفهم ثقافة تلك الشعوب. إضافة إلى هذا نجاعة هذا المنهج العمليّ في السياسة الإمبرياليّة الأمريكيّة (Imperialism) التي تقوم على أركان متنوّعة منها الجانب الاستخباريّ الذي يهتم بدراسة النسيج الثقافي والاجتماعي للبلدان المراد الهيمنة عليها؛ لذلك كان للمنهج البنيوي ذي الطابع العمليّ هذه الخطوة المهمّة.

ترتبط الوجود المفترض لهذه الأجسام ببعض الظواهر الملاحظة، وذلك عن طريق سلسلة من العلاقات الاستنباطية. فالمنهج العلمي إذن يمنحنا طريقة مباشرة لافتراض وجود كيانات أو أحداث غير قابلة للملاحظة، لكن ليس هناك سبب مشروع لإقصائها من اللسانيات.<sup>(١)</sup> لذلك وُجد تحوّل في موضوع اللسانيات من الاهتمام بإيجاد طريقة عملية تمكّن من اكتشاف الألسنة البشرية بحسب ما كان يتوخّاه البنيويون إلى ضرورة الاهتمام بخصائص الأنحاء دون أن يعني هذا الاختيار النظريّ الخطّ من قيمة الإجراءات المساعدة على الاكتشاف، لكنّ هذه القيمة لا تغني اللغوي عن اللجوء إلى الحدس، فمعرفة اللغويّ باللغات الطبيعية تجعله أقدر على وصف لغة طبيعية أخرى؛ لذلك حدّد موضوع اللسانيات مع تشومسكي بمعرفة المتكلّمين الفطريّين لخصائص لغتهم الصوريّة.<sup>(٢)</sup>

## ٢، ٤، ١، ٢- الإشكالات الإجرائية في اللسانيات البنيوية:

وأما القصور المعرفيّ الإجرائي في دراسة البنيويين فقد بدا في وجوه مختلفة، وقد امتدّت بعض جوانب القصور التي سنشير إليها في بعض الاتجاهات اللسانية اللاحقة، وحاولت في الوقت نفسه بعض الاتجاهات اللاحقة الأخرى أن تتجاوزها. ولن نتوسّع في هذا الجانب، ولكن نكتفي بالإشارة إلى بعض جوانب القصور في الدراسة البنيوية:

- كونها غير قادرة على تفسير سلوك قسم رئيس من الوحدات اللغوية لا يستغني عنها لسان من الألسنة تسمى بالمشيريات المقامية التي تتضمن جملة من الوحدات اللغوية، كالضمائر، وأسماء الإشارة.<sup>(٣)</sup>
- كونها غير قادرة على ضبط مقاصد المتكلّم ودراستها ضمن البنية اللغوية؛ لأنّها قضايا يعود ضبطها إلى مراعاة سياقات الكلام ومقام القول اللذين يندرجان

١- انظر: محمد العمري، الأسس الإستمولوجية للنظرية اللسانية والتوليدية، ص ١٤٠-١٤٥.

٢- انظر: عبد القادر القاسبي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ١/ ٦٤-٦٥.

٣- انظر: عز الدين المجذوب، تقديمه لكتاب منصور مبارك ميغري (نظام القول في العربية: الخصائص التركيبية والدلالية والتداولية).

ضمن الجانب البلاغي أو الأسلوبي بحسب المنطلقات النظرية البنوية، ولا يقعان داخل اهتمام الدراسة اللسانية للبنية اللغوية.

وقد كانت هذه الاختيارات الإجرائية لها خلفياتها المنهجية في اللسانيات البنوية، إذ إن التزامهم بفرضية استقلال البنية اللغوية المتمثلة في قول دي سوسير: «يجب أن نحصر اهتمامنا في ميدان اللغة فقط»<sup>(١)</sup> قد ترتب عنه حصر موضوع العلم في الكشف عن النظام الداخلي الذي يضبط اللغة؛ لذلك أقصي الاستعمال اللغوي من دراسة البنيويين الذي ترتب عنه إبعاد المتكلم، ودوره من الدراسة البنوية. ويبدو القصور حينئذ في عدم القدرة على استيعاب قصد المتكلم، وإيجاد آليات تمكّن المخاطب من تفسير مقاصد المتكلمين في أقوالهم. ويضاف إلى هذا أيضًا أن هذا الاختيار الإجرائي مدفوع بما اختاره الاتجاه البنيوي نظريًا أن يكون تعريف الوحدات اللغوية وتحديد هويتها بالنظر إلى الخصائص البنوية، لا بما تدلّ عليه؛ لصعوبة ضبط المعنى والسيطرة عليه<sup>(٢)</sup>؛ لذلك أهملت دراسة قضايا المشيرات، ومقاصد المتكلم؛ لأنها وحدات يؤول ضبطها إلى مراعاة الجوانب الدلالية من اللغة، وهذا ما تخرز منه الدراسة البنوية توحياً للموضوعية في العلم.

• كونها غير قادرة على إدراك حقيقة تراكيب مختلفة من قبيل:

١. زيدٌ أَكَلَ الطعامَ.

٢. الطعامُ أَكَلَ من قِبَل زيدٍ.

٣. أَكَلَ زيدٌ الطعامَ.

فهي تراكيب مختلفة تركيبياً، ولكنها في الوقت نفسه متّحدة دلاليًا، ولا يفني الوصف البنيوي بيان هذا الملحظ؛ لأنّه يتعامل معها بوصفها بنيات تركيبية مختلفة.

كما أنّه غير قادر على اكتشاف اللبس في بعض التراكيب، نحو:

نقدُ هاريس لاذعٌ.

١ - دروس في الألسنية العامة، ترجمة القرمادي وزميله، ص ٢٩.

٢ - انظر: عز الدين المجذوب، مقدمة إطلاالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين، ص ٩.

لأنّه يحتمل دلاليًا بناءين:

١. نقد هاريس غيره نقدً لاذعٌ. (من إضافة المصدر إلى فاعله)

٢. نقد هاريس غيره نقدً لاذعٌ. (من إضافة المصدر إلى مفعوله)

لذلك وجد تشومسكي في هذا السياق ضرورة افتراض البنية السطحية، والبنية العميقة؛ ليتحقّق له الوصول إلى وصف تفسيريّ لهذه الإشكالات التي تواجه واصف هذه الوقائع اللغوية.<sup>(١)</sup>

## ٢، ٤، ٢- التحوّل المعرفي مع الاتجاه التوليديّ في ضبط مفهوم علم اللسانيّات:

تُعَدُّ التوليديّة من الثورات العلميّة المهمّة في خارطة العلوم المختلفة في العصر الحديث؛ لأنها دخلت بما طرحه تشومسكي في سجال مهمّ مع الاتجاه البنيويّ الذي كانت له سلطة لا تحفى في علم اللسانيّات بما حقّقه من قيمة إجرائيّة في وصف الألسنة المختلفة. ولا تعني هذه المقدّمة افتراض كون التوليديّة قدّمت قطعة تامّة مع المبادئ البنيويّة، بل الأمر خلاف هذه الفرضيّة، فقد بنت التوليديّة فرضياتها على أنقاض بعض المبادئ البنيويّة، نحو: نسقيّة اللسان، وإمكانية عزله عن أنساق كلاميّة أخرى، والتميز بين اللغة واللسان. ولكنّها تتجاوز البنيويّة في تصوّر حقيقة اللغة، وعملية الاكتساب والإبداع اللغويّ، والاهتمام بالكليّات، وبأولويّة اللغة على اللسان؛ ليؤوّل التصرّو إلى الاعتقاد بأنّ اللغة معرفة ذات أساس بيولوجيّ، ويمكن دراستها بالوسائل والأدوات نفسها التي تدرس بها الظواهر البيولوجيّة. وقد ترتّب على هذا أنّ الاختلاف والتجاوز بين التوليديّة والبنيويّة متعلّق بالأسس الإبستمولوجيّة، وليست في الجزئيات والتفاصيل؛ لذلك وقع تحوير مهمّ في النظر إلى الظواهر اللغويّة، إذ إنّ البنيويين قد كانوا ينظرون إلى المعطيات اللغويّة نظرة قبلية؛ لأنّهم يكتشفون النحو بالانطلاق منها بعد تحليلها، وأمّا التوليديّون فقد تحوّل النظر الإبستمولوجيّ عندهم؛ فلم تبقَ

١- لا بدّ أن نذكّر بصعوبة ضبط الاتجاه التوليدي في منوال واحد؛ لأنّه اتّجه تطوّرت مناويله طوال السنوات التي تلت ظهوره في منتصف القرن العشرين. ونجد أنّ كثيرًا من المبادئ التي يعتنقها أصحاب هذا الاتجاه في أحد مناويلهم يتمّ التخلّي عنها وتعويضها بمبادئ أخرى في مناويل لاحقة لاعتبارات مختلفة، منها تحقيق الاقتصاد في القواعد. ونحيل القارئ للتوسّع في هذا الجانب إلى: مصطفى غلفان وزميليه، اللسانيّات التوليديّة: من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنويّ.

للمعطيات اللغوية مركزيتهما عندهم، وإنما صار موضوع علم اللسانيات هو اكتشاف معرفة المتكلم التي تقف وراء إنتاج الجمل المختلفة، وما المعطيات اللغوية إلا معايير من ضمن المعايير المختلفة التي تختبر فيها الفرضيات العلمية التي تهتم بتفسير معرفة المتكلم.<sup>(١)</sup> ويدقق تشومسكي هذا التصور بوقوفه عند مفهوم العلم وآليات تطوره، فقد عدّ هذا التطور يسير عبر مرحلتين:

- مرحلة أولى يقوم فيها المنهج على جمع المعطيات، وتصنيف نتائجها.
- مرحلة ثانية يعدّها مرحلة النضج في العلم تتلخّص في بناء مناويل نظريّة تقوم على فرضيات تتطوّر من أجل الوصول إلى المناويل القادرة على تفسير الظواهر اللغوية الموجودة، والتنبؤ بالظواهر الممكنة الوجود في المستقبل في الألسنة البشرية، وليس في لسان مخصوص.<sup>(٢)</sup>

وفي هذا السياق يمكن القول إنّ اللسانيات مع الاتجاه التوليديّ تحوّلت من كونها لسانيات تصنيفيّة تروم الوصول إلى وصف موضوعيّ للألسنة البشريّة، إلى كونها لسانيات تقوم على فرضيات محدّدة قابلة للمراجعة والتعديل بحسب التعامل الذي يكون بينها وبين الوقائع اللغوية<sup>(٣)</sup>؛ للوصول إلى نظريّة نحويّة تدرك المبادئ الكلية للألسنة البشريّة، وقد بيّن هذا رفيق بن حمّودة في حديثه عن تعامل تشومسكي مع اللغة بوصفها عضواً ذهنياً حين قال: «والمهمّ في ذلك هو أنّه بهذا التصوّر قد تجاوز الفكر السوسيريّ بجعله اللغة (Le langage) مجالاً قابلاً للتحديد والدراسة».<sup>(٤)</sup>

١- انظر: محمد العمري، الأسس الإستمولوجية للنظرية اللسانية، ص ١٤٦-١٥٠.

٢- انظر: رفيق بن حمّودة، الوصفية: مفهومها ونظامها في النظريات اللسانية، ص ٤٤.

٣- أفاد تشومسكي هذا التصوّر مما طرحه كارل بوبر في تصوّره لخصائص النظريات العلميّة في سياق محاولته ترسيم حدود بين العلم واللاعلم، إذ إنّ من أهمّ خصائص العلم عند كارل بوبر قابليته للدحض والتفنيد، وكلّ طرح غير قابل لهذا الاختبار فهو خارج حدود العلم. انظر: كارل بوبر، منطق البحث العلمي، ص ٧٥. محمد العمري، الأسس الإستمولوجية للنظرية اللسانية، ص ١٤٨.

٤- رفيق بن حمّودة، الوصفية: مفهومها ونظامها في النظريات اللسانية، ص ١٠٧.

## ٢, ٤, ٣- البحوث العربية التي تجاوزت المسلمات البنيوية في قراءتها للتراث:

لا بدّ من التذكير بتعدد النماذج التوليدية في صورتها النظرية سواء تلك النماذج التي وضعها تشومسكي وامتدّ نظره فيها وتطويرها مدّة نصف قرن تقريباً مستفيداً من النقود التي كانت توجّه إليه ومحاولاً تجاوزها، أو تلك النماذج التي قدّمت بوصفها نماذج توليدية تخالف بعض الأسس التي وضعها تشومسكي، وليست الغاية في هذه الدراسة أن نقف عند هذه التطوّرات، وأثرها في البحوث العربية. ولكن نظراً في نماذج ممثلة من الدراسات العربية التي احتذت بعضاً من مبادئ اللسانيات التوليدية، ويمكن أن نبوّب الجهود العربية التي قدّمت مشروعات علمية تتجاوز مسلمات البنيوية مبتدئة بنقودها التي وجّهتها إلى دراسات الوصفين العرب في اتجاهين:

- **الاتجاه الأول:** اتجه قد دعا إلى مراجعة منطلقاتهم، ونتائجهم مدفوعاً بمنطلقات لسانية منهجية خالصة دون إقرار منه بقيمة المفاهيم والأصول العلمية المبثوثة في التراث النحوي العربي، ويمثل هذا الاتجاه عدد من الباحثين العرب، منهم: عبد القادر الفاسي الفهري في كتابه «اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية»، أو يقرّ بقيمة ما قدّم في التراث دون أن ينطلق من مفاهيمهم وبنائهم لإعادة قراءة هذا التنظير، ولكن يكتفي بإجراءات تطبيقية للأدوات الحديثة على التراكيب العربية، والتناول الخارجي للتراث في إشارات وتحليلاته، ويمثّل هذا الاتجاه مازن الوعر في أطروحته للدكتوراه التي نشرها في كتاب عنوانه «نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية».
- **الاتجاه الثاني:** اتجه قد دعا إلى مراجعة منطلقات الوصفين ونتائجهم مُعيداً الاعتبار إلى المفاهيم والأصول العلمية في النحو العربي، ومقرراً بقيمتها، وداعياً إلى إعادة قراءتها واكتشافها، وقد كتبت بحوث كثيرة في هذا المسار، منها على سبيل التمثيل: بحوث عبد الرحمن الحاج صالح، وكتاب النحو العربي والدرس الحديث لعبده الراجحي، وكتاب الشرط والإنشاء النحوي للكون لمحمد صلاح الدين الشريف، وكتاب المنوال النحوي العربي لعز الدين المجدوب، وغيرها. ويجد القارئ عرضاً لأحدها في مطلع الفصل الثالث من هذه الدراسة؛ لما له من أهمية في موضوع الدراسة بكونه أسس منوالاً نظرياً

يعتمد محلات ثلاثة إعرابية يكون ملؤها بالحروف في أصل الوضع. وأما في هذا الموضوع فسوف نكتفي بعرض نموذجين ممثلين لأصحاب الاتجاه الأول.

## ٢، ٤، ٣، ١ - الجهود التي قدّمها عبد القادر الفاسي الفهري:

لقد تعدّدت البحوث التي نشرها الفهري في قراءته للغة العربيّة، وقد وسم حافظ إسماعيلي علويّ هذه الجهود بالمحاولات التوليدية الشمولية؛ لأنه -بحسب رأيه- كان ذا محاولات متّصلة في طرح قضايا تجدد في الأسئلة التي يفرزها البحث التوليديّ الغربيّ، إضافة إلى منطلقاته الكاشفة عن وعي إبستمولوجيّ يحركه في البحث، ويدفعه إلى تقديم أطروحاته اللسانية تقديماً واعياً بالقضايا النظرية المهمة من ضرورة الفصل بين نوعين من اللسانيات؛ لسانيات الظواهر، ولسانيات المحاور؛ إذ إنّ لسانيات الظواهر تفرز خصائص أنحاء الألسنة الطبيعية، وأما لسانيات المحاور فتؤرّخ لمنجزات الدرس النحويّ القديم بتوظيف آليات نظرية تعيد طرح قضايا تناوّلها القدماء بجهاز استدلايّ جديد تستوفي فيه شروط النظرية العلمية الكامنة في التنظير اللسانيّ الحديث<sup>(١)</sup> ولاشكّ أنّ قارئ بحوث عبد القادر الفاسي الفهري يلحظ تأثره بالمبادئ التوليدية، وطموحه في إيجاد نموذج صوريّ يعتمد أسس التوليدية ليسهم بمشروعه في خدمة المشروع التوليدي الذي يتوخّى اكتشاف خصائص الألسنة الكلية التي تحكم ما سمّاه تشومسكي بـ(القدرة اللغوية) بواسطة دراسة الألسنة البشرية المختلفة وملاحظة ظواهرها المختلفة من وقائع الألسنة البشرية، وتجاوزه إلى حصر ما لا يمكن أن يلاحظ منها. لذلك لا يمكن تجاوز مشروع الفهري دون الإشادة بالقيمة النظرية في طرحه، وقدرته على تمثّل آلية بناء النماذج العلمية التفسيرية للظواهر والمعطيات في الواقع؛ لذلك نجده في حالة جدل في مؤلفاته بين نماذجه النظرية والمعطيات اللغوية التي توفرها له المدونة اللغوية حتّى صرّح بأهميّة باب الاشتغال وقيّمته رغم الدعوات التي جاءت في ظروف تاريخية إلى إهمال هذا الباب؛ لما يخترنه من معطيات لغوية مهمّة لفهم بنية اللغة العربية، ومعرفة خصائص الابتداء والتقديم فيها عند الفهري.<sup>(٢)</sup> ويدلّ هذا الطرح المُلحّ على أهميّة

١ - انظر: حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، ص ٢٨٢.

٢ - انظر: الفهري، اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية، ١ / ١١٠.

التعامل الجدلي بين النظرية والوقائع المحصلة في الظاهرة على وعي عميق بأسس بناء النظرية العلمية، وأثر المعطيات في اختبار الفرضيات التي قامت عليها النظرية لاعتمادها أو تعديلها.

ولابد في الوقت نفسه من الإشارة إلى الخلفيات المسبقة التي كان ينطلق منها الفهري، فقد كان داعياً إلى القطيعة مع التراث النحوي العربي في فرضياته المنهجية وأقواله الإجرائية، من هذا قوله: «لا ضرورة منهجية ولا منطقية تفرض الرجوع إلى فكر الماضي وتصنيفاته ومفاهيمه لمعالجة مادة معينة. وقد أدى هذا ببعضهم إلى تبني مواقف غريبة تخلط بين وصف اللغة العربية وقراءة التراث النحوي العربي، كما أدى ببعض آخر إلى أن يعرف منهجه سلبياً فقط بموضعته بالنسبة لما قاله القدماء، وألا يقترح تصوراً جديداً للظاهرة اللغوية، أو نحواً بديلاً لنسق قواعد القدماء»<sup>(١)</sup>، وقوله في موضع آخر: «بناء نحو اللغة القديمة مثلاً لا محتاج، ضرورة، إلى المعطيات الموجودة في النحو القديم، بل يمكن أن يستغني عنها باستعمال النصوص القديمة. وعلى كل حال لا يمكن أن يكتفى بها، علاوة على أنه يجب استعمال المنهج النقدي لغربة ما هو معطى فعلي وما هو متحلل... وقد بينّا في عدة مناسبات... أن الآلة الواصفة الموجودة عند القدماء ليس لها أي امتياز في وصف العربية، بل هي غير لائقة في كثير من الأحوال»<sup>(٢)</sup> وقد عدّ الفهري ادعاء العلمية والمنهجية من أصعب أزمت البحث اللساني العربي؛ لأنها تصدر بحسب رأيه عن تصوّر خطأ للعلم، وللافتراضات العلمية؛ لأنّ النظرية العلمية يجب أن ترقى إلى مستوى تفسيريّ متجاوزة الملاحظة الخارجية، فادعاء العلمية في الخطاب اللساني العربي لا يعني ضرورة أن الخطاب علميٌّ بالفعل.<sup>(٣)</sup>

ويمكن أن نقف على نموذج من جهوده في دراسة قضايا الحرف في النظام العربي بواسطة النموذج التحويلي في القضايا الآتية:

١- الفهري، اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية، ٥٢/١.

٢- الفهري، اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية، ٦١-٦٠/١.

٣- انظر: الفهري، اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية، ٥٨/١.

## الانشداد إلى النموذج التحويلي في دراسة الرتبة في العربية:

«يأتي اهتمام التوليديين بقضية الرتبة ضمن قضايا أخرى؛ ذلك أن فهم هذه الظاهرة التركيبية يشكل مفتاحاً، ومدخلاً لفهم مجموعة من الظواهر التركيبية الأخرى».<sup>(١)</sup> وانطلق الفهري في رأيه الأول<sup>(٢)</sup> من فرضية أن النظام الرئيس للغة العربية تتكوّن فيه الجملة من: فعل وفاعل ومفعول.

وفي ضوء تقويته لهذا الاختيار النظريّ يستعين الفهري ببعض المعطيات اللغوية ليدعم بها فرضيته في أصل ترتيب الجملة العربية، منها استدلاله ببعض القيود على الإضمار، فالنحاة يذكرون أن مفسّر الضمير يجب أن يقع قبله في اللفظ أو الرتبة؛ لذلك يدعم هذا القيد فرضيته حين يُنظر إليه في شواهد من قبيل:

• قول الله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ [البقرة: ١٢٤]

• دخل مكتبه زيد.

وقد عمّم ما تقول به نظرية -س التي تقوم على فرضية كون المركبات في الألسنة الطبيعية لها بنية داخلية متشابهة مكوّنة من رأس يطلب مخصّصاً قبله ويتلوه متمم مع التنبيه على أن الألسنة الطبيعية تختلف بالنظر إلى موقع الرأس بالنسبة للمكوّنات الأخرى داخل المركّب، فيكون الرأس في الصدر كما نجده في العربية، ويكون الرأس في الآخر بحسب طبيعة السنة أخرى كاليابانية.<sup>(٣)</sup> وتكون الجملة بهذا تصوّر بنية هرمية نازعة إلى المحور الذي يمثله الرأس، أي تلتفّ مكونات المركّب الداخلية حول الرأس، وليست بنية مسطّحة تقع كلّ مكوّناتها في المستوى نفسه.<sup>(٤)</sup>

١ - حافظ إساعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، ص ٢٨٤.

٢ - يميل الفهري في رأي لاحق إلى أن ترتيب الجملة في العربية موافق لما نملّحه عليه المبادئ التوليدية في تصوّرها لبنية الجملة في الألسنة الطبيعية، فهي -أي الجملة العربية- مكوّنة عنده من: فاعل وفعل ومفعول. ولا شك أن هذا تصوّر ملائم لخصائص الإنجليزية التي كان التوليديون ينطلقون منه ابتداءً، ولكنه تصوّر لا يلائم خصائص العربية في استعمالها إلا بعد تأويل حاول الفهريّ وغيره الوصول إليه انطلاقاً من مبادئ محدّدة كالنقل وغيرها التي أملاها عليهم الاتجاه التوليديّ. انظر: الفهري، المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي، ص ٢٢. وسمية المكّي، الكفاية التفسيرية للنحو العربي والنحو التوليديّ، ص ٢٣٧.

٣ - انظر: الفهري، البناء الموازي: نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، ص ٢٣.

٤ - انظر: سمية المكّي، الكفاية التفسيرية للنحو العربي والنحو التوليديّ، ص ٢١٤.

ويرد الاسم رأساً في صدر المركبات الاسمية في العربية، والحرف رأساً في صدر المركبات الحرفية، والصفة رأساً في صدر المركبات الوصفية. وقد عمّم الفهرّي هذا المبدأ ليشمل الجملة مفترضاً أنّ الفعل هو صدر الجملة العربية في أصل الرتبة ورأسها، فيكون عنده الرأس في صدر الجملة.<sup>(١)</sup> وقد أظهرت الدراسة هذا الاختيار النظري للفهرّي رغم ابتعاده عن معالجة قضايا الحرف؛ لأنّ له أهميّة في فهم قراءات أخرى سوف يكون لها حظٌّ من الإظهار لاحقاً تعتقد أنّ الصدارة توسم بالحرف في الأصل، ولعلّ المنطلقات بين الاتجاهين لها أثرٌ في النتائج المحصّلة فيهما؛ إذ إنّ سطوة النموذج اللساني التوليديّ الذي يوسم الرأس فيه بالفعل هي الموجه لما قاله الفهرّي، وللقراءة الأخرى وقوعٌ تحت سلطة النصوص التراثية في منطلقاتها التي ألحّت على وسم الصدارة بالحرف. وقد أظهر الفهرّي في هذا السياق اعتراضه على مسلّمة تراثية ملخصها أنّ حروف الاستفهام وأسماءها الصادرة في الكلام؛ إذ إنّ الفهرّي يعتقد أنّ هذا غير صحيح في جميع الأحوال مستدلاً بما سمّاه الاستفهام الصدى، والاستفهام المتعدد نحو:

جاء مَنْ؟

مَنْ ضرب مَنْ بماذا؟

فورود هذه الأمثلة دليل عنده على أنّ المركبات الحرفية أو الاسمية الاستفهامية موضعها في الأصل داخل البنية الجمالية، ثم نُقلت إلى ما سمّاه التحويون صدر الكلام. ويُسمّي الفهرّي هذا الموضع بـ(المصدرّي) الذي تُولّد فيه الحروف المصدرية، أو الحروف الناسخة، ويقع هذا الموضع خارج الجملة، ولا تخلو الجمل الاستفهامية من هذا الموضع غالباً، وأما الجمل الخبرية فتخلو منه دائماً.<sup>(٢)</sup> ولعلّ الفهرّي في هذا الاختيار النظريّ قد وقع تحت تأثير تعميم النموذج اللساني التوليديّ الذي يفترض وقوع الفعل في صدارة الكلام معبراً في هذا الموضع عن مقاصد المتكلّم بالانطلاق من خصائص الإنجليزية، وهذا ما عبّر عنه بفرضية روس (Ross) الإنجازيّة التي تتلخّص في إسناد محمول إنجازي في البنية العميقة للجمل من أجل بيان قيمتها التداوليّة.<sup>(٣)</sup>

١- انظر: الفهرّي، اللسانيات واللغة العربية، ١٠٨/١.

٢- انظر: الفهرّي، اللسانيات واللغة العربية، ١٠٧-١١١.

٣- انظر: مصطفى غلفان ومحمد المالاخ وحافظ إسعيلي علوي، اللسانيات التوليدية: من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة، ص ١٩٦.

٢, ٤, ٣, ٢- الانشداد إلى النموذج التحويلي في دراسة نظام اللغة العربية في جهود  
مازن الوعر:

يمكن أن نعدّ المشروع الذي قدّمه مازن الوعر في أطروحته للدكتوراه ذا خصيصة مختلفة عن مشروع عبد القادر الفاسي الفهري بوصفه باحثاً ينطلق من مبدأ يُسلّم فيه بقيمة ما ورثناه عن علمائنا القدماء، وإمكانية البناء على هذا التراث النحويّ العربيّ في تقديم وصف للغة العربية يفيد مما قدّمته اللسانيّات الحديثة، ولاسيّما الاتجاه التوليديّ منها. نجد هذا في ما صرّح به الوعر في مقدّمة عمله حين قال: «يستمدُّ هذا العمل إطاره النظري من ثلاثة مصادر:

المصدر الأول نظريّة القواعد التوليديّة والتحويليّة التي وضعها عالم اللسانيّات الأمريكي نوم تشومسكي. والمصدر الثاني النظريّة الدلاليّة التي وضعها عالم اللسانيّات الأمريكي ولتركوك. والمصدر الثالث النظريّة العربيّة اللغويّة التي وضعها العرب القدماء في القرن الثامن الميلادي».<sup>(١)</sup>

ثم بيّن فصول عمله موضّحاً أنّ طموحه في الفصل الثالث من دراسته تقديم إطارٍ لسانيّ حديث، دقيق، مضبوطٍ معتمداً على نظريّة النحو التوليديّ والتحويليّ، وعلى النظريّة الدلاليّة، ثم على نظريّة النحو العربي من أجل وصف التراكيب العربيّة، وشرحها نحويّاً، ودلاليّاً، جاعلاً اهتمامه التطبيقي في التراكيب العربيّة متوجّهاً إلى:

١. التراكيب الاسميّة.

٢. التراكيب الفعلية.

٣. التراكيب الاستفهاميّة.<sup>(٢)</sup>

ويّضح تأثر الباحث بالنموذج التوليديّ في تفسيره لتراكيب العربيّة المتنوّعة في إلحاحه على التفسير التركيبيّ التحويليّ، ومحاولته تمييز الحركات التحويليّة الحرّة للوحدات اللغويّة داخل التركيب عن الحركات التحويليّة المقيدة لها. وقد قدّم الوعر تصوّره للجملة العربيّة بكونها مكوّنة من ثلاثة أركان؛ المسند، والمسند إليه، والفضلة.

١- مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص ١٣-١٤.

٢- انظر: مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص ١٦-١٧.

وثمة ركنٌ آخر سَمَّاهُ (الأداة) يمكنه أن يحوّل التركيب الأساسي إلى تراكيب مشتقة جديدة، نحو: أدوات الاستفهام، أو أدوات الشرط، أو أدوات النفي. وقد اختزل التراكيب الأساسية العربية في ثنائية الأداة، والإسناد؛ إذ إنّ الإسناد حيّز يحكم العلاقات بين أجزائه (المسند، والمسند إليه، والفضلة)، وأمّا الأداة فحيّز واقع خارج الحيّز الإسنادي؛ لذلك لا تُحكّم الأداة من قبل الإسناد الذي يحكم التركيب المكوّن من المسند، والمسند إليه، والفضلة.<sup>(١)</sup> وقد جعل المستوى اللساني الذي يحكم التراكيب المنجزة هو مستوى الكلام، ويفترض انتظامه في البنية العميقة التي تحكم شتات البنى المنجزة المتنوّعة في مستويين لسانيين بينهما فصل منهجي، هما:

١. مستوى الأداة.

٢. مستوى الإسناد.

ولمّا كان الوعر مُشدّاً في طرحه النظريّ إلى النموذج التحويلي حاول أن يقدم تصوّره للبنية الأساسية في التراكيب العربية، والبنى المشتقة عنها تحويليّاً. وقد بيّن في هذا السياق فائدة إجرائيّة من فصله المفترض بين المكوّنين للكلام: الأداة، والإسناد، فقد حدّد الوعر الإمكانيات التحويليّة في المكوّن الإسنادي من التراكيب العربيّة وحده؛ لأنّ الأدوار الدلالية لمكوّنات الإسناد، والحركات الإعرابيّة تبقى محتفظة بما كان لها في التركيب الأساسي حين يحدث في التركيب المشتقّ تقديم، أو تأخير بين المكونات بعضها مع بعض. وتكون بهذا الإمكانيات التحويليّة غير ممكنة في التركيب العربي كلّ مع قيود نصّ عليها ليس هذا مجال بسط الحديث فيها<sup>(٢)</sup>؛ لأنّ مكوّن الأداة غير قابل أن يتقدّم عليه أحد مكوّنات الإسناد. وقد ألح الوعر على أنّ ثمة قيوداً دلالية لها سلطة في تحديد مسار الحركة التحويليّة، من ذلك عدم إمكانيّة تقدّم الفضلة في نحو:

مَنْ يَعْمَلْ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ.

فلا يستقيم أن يقال:

١ - انظر: مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ٩٤-٩٩.

٢ - من هذا، القيد في عدم إمكانيّة التقدّم بين الفعل وفاعله رغم وقوعها ضمن مكوّن الإسناد؛ لأنها يُعدّان وحدة لسانية واحدة لا يمكن تجزئتها. انظر: مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص ١٠٧-١٠٨.

صالحاً مَنْ يعملُ فلنفسه.

ويجعل الوعر هذا التركيب مناظراً لتركيب أخرى تتحد معها في صفة التعقيد، نحو عدم إمكانية تقدّم الفضلة على الفعل في نحو:  
أراد زيدٌ أن يضربَ عمرًا.

لأنّ الحرف المصدريّ لا يمكن أن يدخل بينه وبين الفعل أيّ ركن لغوي.<sup>(١)</sup> ويلحظ عند قراءة هذا الجهد الذي قدّمه الوعر أنّه جهد يحاول ردّ شتات التراكيب العربيّة المختلفة إلى تأويلات تحويليّة تحقّق مبدأ الاقتصاد في صياغة القواعد النظرية بحسب ما تروم تحقيقه اللسانيّات التوليدية؛ لذلك افترض أنّ للأداة موقعاً خارجاً عن موقع الإسناد في الجملة، وهذا توجيهٌ له ما يؤيّد في نصوص التراث النحوي العربيّ، من هذا قول الرضي: «كلّ ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وكان حرفاً، فمرتبته الصدر، كحروف النفي».<sup>(٢)</sup> فالفصل النظريّ بين موضعي الصدارة، والإسناد في الجملة العربيّة له أهميته، ونجاعته التفسيرية، ولكنّ الوعر لم يوظّفه في إبراز الجانب التفسيريّ فيه رغم إلحاحه على كون الموضع الأول هو موضع الأداة؛ إذ إنّ عدم إمكانية تقدّم الفضلة على اسم الشرط الواقع مبتدأ في نحو:

مَنْ يعملُ صالحاً فلنفسه.

عائداً إلى كون (مَنْ) الشرطيّة فيها رائحة الحرف المستحقّ لصدارة الكلام، أو موضع الأداة بحسب تعبير الوعر؛ لذلك جاءت مبنية، وقد كان للنحويين تأويلات طريفة في مثل هذه الأمثلة تحاول تحقيق الاقتصاد في الأصول النظرية الضابطة لتركيب الجملة العربيّة، من ذلك افتراضهم أنّ حرف الشرط (أَنْ) منويٌّ في (مَنْ) ونحوها من أسماء الشرط<sup>(٣)</sup>، فهي واقعة في محلّ حرفي في البنية التركيبية؛ لذلك ألزم فيها الوقوع في صدارة الكلام، وعدم إمكانية تقدّم شيء من مكونات الجملة عليها.

١ - انظر: مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربيّة، ص ١١٩-١٢٠.

٢ - الرضيّ، شرح الكافية، ٤/ ٣٣٦.

٣ - قال أبو سعيد السيرافيّ مُفسِّراً جواز سبق أسماء الشرط بحروف الجر: «(من) و(ما) و(أيهم) قد تضمّنت الأسماء، وحرف الجزاء، والأفعال التي بعدهنّ أفعال تتعدّى بحروف الجرّ، وحروف الجرّ لا تكون إلا قبل الأسماء، متّصلاً بها» شرح كتاب سيبويه ٨١/ ١٠.

يُلاحظ في ما قدّمه الوعر في دراسته النظرية للتراكيب العربية تقيده بالمبادئ النظرية في الاتجاه التوليدي؛ إذ إنَّ جلَّ اهتمامه في البحث عن التحويلات التي تحكم التراكيب العربية سواء منها ما كان تحويلاً حرّاً، أو تحويلاً مُقيّداً، ولم يُبدِ اهتماماً تفسيرياً واضحاً في ما قدّمه القدماء بما يكسبه اتّساقاً نظريّاً، أو تعديلاً يقومّه.

## ٢، ٥- الدراسات المتأثرة بالفرضيات السائدة في النحو الوظيفي:

وُجدت بدايات الاتجاه الوظيفي في اللسانيّات الحديثة منذ الجهود اللسانية التي قامت بها حلقة براغ<sup>(١)</sup>، والبنويّة الوظيفيّة مع مارتينيه (A.Martinet)، والمدرسة السياقية مع فيرث (J.R.Firth)؛ إذ إنّ هذه الجهود المتنوّعة ضمن الاتجاه البنويّ يجمعها تأثرها الواضح بالمنحى الوظيفيّ في التحليل رغم كونها منطلقة من فرضيات دي سوسير حول اللغة. وقد كان لهذه الجهود اللسانية انعكاس في بحوث بعض المحدثين، منهم: تمام حسان<sup>(٢)</sup>، وعبد الرحمن أيوب، ونهاد الموسى، وغيرهم غير أنّه تأثر جزئي لم يقدّم فيه أصحابه نظريّات متكاملة تحتذي مبادئ الاتجاه الوظيفي؛ لذلك اختزلت الدراسة النظر في جهود أحمد المتوكّل وحده في سياق الاتجاه الوظيفي؛ لأنّه أظهر من قدّم مشروعاً نظريّاً تحتذي مبادئ الاتجاه الوظيفي في وصف التراكيب اللغويّة، ويتّبع ما جدّ في سياق النظرية الوظيفيّة، ويتجاوز توظيف النظرية إلى النظر في إمكانيّة تجاوز بعض إشكالات النظرية، والتعديل عليها في ضوء اشتغاله عليها في دراسة التراكيب اللغوية في اللسان العربي<sup>(٣)</sup>. وقد أظهر مصطفى غلفان عدداً من الأسباب التي تجعله

---

١- أسّس اللساني ماتزيوس (W.Mathesius) هذه الحلقة في جامعة براغ سنة ١٩٢٦م، وقد ضمّت هذه الحلقة نخبة من اللسانيين التشيكيين والروس والألمان، وتعدّ هذه الحلقة امتداداً لبنويّة دي سوسير، وقد ألّحت على إيجاد وصف لغوي ينطلق من وظائف اللغة، واشتهرت الحلقة بإنجازاتها الإجرائيّة في مستوى الأصوات من الدراسة اللسانية لاسيّما ما قدّمه نيكولاي بروبستسكوي في منوال الفونيم. انظر: مصطفى غلفان، اللسانيات البنوية: منهجيات واتجاهات، ص ٢١٥-٢١٦.

٢- «ظهرت ملامح هذا التأثير -يعني تأثير الآراء الوظيفية التي قدّدها فيرث في اللسانيين العرب- بشكل خاص عند تمام حسان الذي وظّف ما يُعرف عند فيرث بـ(سياق الحال) ... وأطلق عليه (المقام)، وجعل السياق اللغوي موازياً له، وأطلق عليه (المقال). وعلى الرغم من ادّعاء حسان تبني الاتجاه الوصفي، فإنّ تأثره بنظرية فيرث جعل منهجه وصفيّاً، وظيفيّاً» حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص ٣٤٤.

٣- ميّز حافظ إسماعيلي علوي بين اتجاهات وظيفيّة لم تتمكّن من إيجاد دراسات فيها مقومات الاتجاه الوظيفيّ العربي وبين الوظيفيّة التي قدّمها سيمون ديك، ومثّلت اتجاهاً قائم الذات في البحث اللساني، وكان للثقافة العربية حظّ كبير منه في دراسات أحمد المتوكّل. انظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص ٣٤٥.

يسبق إلى هذا الاختيار بجعله أحمد المتوكل الممثل للاتجاه الوظيفي في البحوث العربية، من هذا:

- تكامل الدراسات التي قدّمها المتوكل، واستيعابها لكثير ممّا في الاتجاه الوظيفي من نماذج صوريّة متنوّعة.
- الثراء النظريّ في ما قدّم في الاتجاه الوظيفي من نماذج صورية قد أثرت البنية العربية في الوصف والتفسير.
- التقيّد الذي طبع النظريّة في منبتها، وكتابات المتوكل كذلك، والصرامة المنهجية التي يتوخّاها العمل العلميّ بتحديد الموضوع، وتوضيح الإطار النظريّ المراد الالتزام به.
- أهميّة اللسانيّات الوظيفيّة التي اشتغل عليها أحمد المتوكل بوصفها نظريّة صوريّة، ووظيفيّة في الوقت نفسه تحاول بذلك أن تتجاوز مظاهر النقص في بعض النظريات اللسانية الأخرى وصفية كانت، أو توليديّة تحويليّة.
- تميّز الكتابة الوظيفيّة التي قدّمها أحمد المتوكل بالمتابعة الدقيقة لتطوّرات نظريّة النحو الوظيفي الذي وضعه سيمون ديك (S.Dik).<sup>(١)</sup>

## ٢, ٥, ١ - النحو الوظيفي في مشروع أحمد المتوكل:

يعدّ نموذج نحو سيمون ديك الوظيفي هو النموذج الوظيفي الذي انطلق منه النحو الوظيفي في صياغته الأولى عام ١٩٧٨م بعد نماذج لغويّة مختلفة في افتراض البنية المجردة للنحو، وتنظيم العلاقات بين مكوناته، وتقاسم رغم هذه الاختلافات جملة من المبادئ النظرية التي تؤسّس وظيفيتها. وتتجسّد هذه المبادئ المشتركة في وظيفة اللسان الطبيعيّ الأساسية، وعلاقة هذه الوظيفة بالبنية ومفهوم القدرة اللغويّة، ومفهوم الكليّات اللغويّة، وعلاقتها بموضوع الوصف اللغوي.<sup>(٢)</sup> وقد أحدث أحمد المتوكل تصنيفاً للنظريات اللسانية مختلفاً عن التمييز السائد في الدرس اللساني؛ إذ إنّ

١ - انظر: مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة: دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، ص ٢٤٥-٢٧٦.

٢ - انظر: أحمد المتوكل، اللسانيّات الوظيفيّة: مدخل نظريّ، ص ٤٩.

السائد هو نمطها تنميطات متنوعة، منها اختزالها في نظريات تصنيفية، ونظريات تفسيرية نظرية. وثمة تنميط آخر يختزلها في نوعين: نظريات صورية، ونظريات وظيفية. وقد تجاوز المتوكل هذا التنميط إلى تنميط آخر يختزل الاتجاهات اللسانية النظرية في قسمين يتلخصان في:

- نظريات وظيفية تعتمد مبدأ إسهام الخصائص الوظيفية للسان الطبيعي في تحديد خصائصه الصورية (الصرفية والتركيبية).
- نظريات غير وظيفية تعتمد مبدأ استقلال بنية اللسان الطبيعي عما يمكن أن يؤديه من وظائف تواصلية في التخاطب البشري.<sup>(١)</sup>
- وتتقاسم النظريات الوظيفية والنظريات غير الوظيفية عددًا من الخصائص داخل الحقل اللساني، ويمكن تلخيصها في النقاط الآتية:
- اللسان الطبيعي هو الموضوع الذي تشتغل فيه كل النظريات وظيفية كانت، أو غير وظيفية، فهي نظريات تروم وصف خصائص الألسنة الطبيعية.
- تتجاوز كل النظريات الوصف الصرف إلى محاولة وصف الظواهر اللغوية وتفسيرها؛ لأنّ المشترك فيها أنها لسانيات نظرية وليست تصنيفية.
- تحاول كلّ النظريات استكشاف خصائص النحو الكلي للألسنة البشرية، ثم تفريع الأنحاء الخاصة عنه لوصف كلّ لسان وحده.
- النماذج الصورية التي تفترضها هذه النظريات جميعها نماذج تحاول وصف (القدرة اللغوية) وتفسيرها، وليست نماذج تصف (الإنجاز الفردي) وتفسره؛ لذلك تصف هذه النماذج القدرة اللغوية الممكنة من الإنجاز الفردي في مواقف تواصلية محدّدة.
- تفرد هذه النظريات مستويات للتمثيل للجوانب التركيبية، والدلالية رغم اختلافها في قوّة كلّ مستوى تمثيليّ منها داخل النموذج نفسه بحسب الخلفيات النظرية التي تنطلق منها كلّ نظرية منها.

١ - انظر: أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، ص ١٣-١٤.

وأما وجوه الاختلاف بين النظريات الوظيفية والنظريات غير الوظيفية فمتعددة من عدة وجوه ومنطلقات، من أهمها:

- تعدّ النظريات الوظيفية اللغة نسقاً رمزياً يؤدي جملة من الوظائف، من أهمها وظيفة التواصل. وأما النظريات غير الوظيفية فتعدّ اللغة نسقاً مجرداً، من أهم وظائفه التعبير عن الفكر، وقد كان تشومسكي يرى هذا الرأي مستدلاً لهذا الرأي بأنّ الإنسان يمكنه أن يستعمل اللغة في الحديث مع الذات الذي يكون مجرداً من أي وظيفة تواصلية.
- تنطلق النظريات الوظيفية من فرضية حتمية الاتحاد بين خصائص بنية اللغات البشرية ووظيفتها التواصلية، ويستحضر سيمون ديك في تثبيت هذه الفرضية مثلاً طريقاً يتلخّص في تنوّع الحلول التي أوجدتها الحضارات الإنسانية لمشكل نقل الماء من مكان إلى آخر بحسب الحضارة التي صنعتها رغم تقاسمها خصائص معينة تمكّنها من حلّ إشكال نقل الماء، فقد كان لكلّ حضارة من الحضارات أدوات خاصة لحلّ الإشكال تختلف عن الأدوات التي صنعتها الحضارات الأخرى رغم اشتراكها في خصائص محدّدة، فالقربة ابتكرت ملائمة للوظيفة التي يطلبها أصحابها المتمثلة في حمل الماء، وأما إذا كانت الوظيفة تتمثّل في تمرير الماء فيلائمها القناة، وليست القربة؛ لذلك صارت الوظيفة في نظرهم محدّداً مهماً لكنينة البنية المؤدية لهذه الوظيفة سواء كانت بنية لغوية، أو غير لغوية.<sup>(١)</sup> وأما النظريات غير الوظيفية فيعتقدون أن اللغة نسق مجرد يمكن وصف خصائصه دون لجوء إلى وظيفته.
- القدرة اللغوية عند الوظيفيين قدرة تواصلية تدخل القواعد التداولية بجانب القواعد التركيبية والقواعد الدلالية والقواعد الصوتية. وأما القدرة عند غير الوظيفيين فهي المعرفة بالقواعد اللغوية وحدها؛ تركيبية، ودلالية، وصوتية.
- يعتقد الوظيفيون أنّ الكليات اللسانية كليّاتٌ صوريّة ووظيفية في الوقت ذاته تربط بين الخصائص الصوريّة للسان الطبيعي ووظيفة التواصل. وأما

١ - انظر: أحمد المتوكل، اللسانيّات الوظيفية: مدخل نظريّ، ص ٥٨-٥٩.

غير الوظيفيين فالكليّات اللسانية في تصوّرهم كليّات صوريّة صرف بكونها مجموعة من المبادئ العامة المتعلقة بالخصائص التركيبية والدلالية والصوتية للسان الطبيعيّ التي فُطِرَ الطُفْلُ عليها.<sup>(١)</sup>

٢, ٥, ٢- موضوع علم اللسانيّات في فرضيّات النحو الوظيفي، وأثره في تناولهم لقضايا الحرف:

يقيم أحمد المتوكّل مقارنات مطّردة بين الاتجاه الوظيفي في اللسانيات والاتجاه غير الوظيفي ممثلاً بالاتجاه التوليديّ في سياق إعلان المبادئ النظرية التي يحتذيها أصحاب النحو الوظيفي، ولعلّ هذا عائداً إلى كون الاتجاه التوليديّ هو الاتجاه اللسانيّ الذي يتقاسم مع النحو الوظيفيّ كثيراً من المبادئ النظرية رغم الاختلافات التي لها حضور بين الاتجاهين وقد سبق بيان بعضها، وعائداً كذلك إلى سيادة مبادئ الاتجاه التوليديّ في علم اللسانيّات منذ منوال تشومسكي الأول عام ١٩٥٧م بوصفه النموذج النظريّ الذي له قدرة تفسيرية في دراسة اللغات الطبيعية، ومحاولة أصحابه الوصول به إلى مرحلة متقدّمة في القوّة والتماسك النظريّ بكثرة التعديلات الطارئة على مناويله المتعدّدة.

ويستقيم للدراسة أن تضبط موضوع علم اللسانيّات في تصوّر أصحاب النحو الوظيفي؛ ليكون منطقاً مهماً في استكشاف ماهية التأثير الذي أحدثه النحو الوظيفيّ في تناول قضايا الحرف في العربية. ويمكن أن نعدّ الخيط الناظم للاتجاهات اللسانية الوظيفية منذ وقت مبكر أنها تنطلق من فرضية تبعية البنية للوظيفة رغم أن دقّة التعبير عن هذه الفرضية والتصريح بها تختلف بين اللسانيين، وكذلك نجد اختلافاً بينهم في الاحتفاء بهذه الفرضية وإعطائها منزلة رفيعة في التنظير لاتجاههم اللسانيّ؛<sup>(٢)</sup> لذلك يلحّ الوظيفيون على أنّ التواصل حركة ديناميكية مستمرة تحمل بنية اللغة آثارها الواضحة، فالتحليل الملائم هو التحليل القادر على بيان مقدار هذا الجانب التواصليّ التي تسهم به كلّ جملة.<sup>(٣)</sup>

١- انظر: أحمد المتوكّل، اللسانيّات الوظيفية: مدخل نظريّ، ص ١٤-١٦.

٢- قال ماري آن بافو وجورج إليا سرفاتي: «لقد كانت مبادئ النحو الوظيفي حاضرة منذ ١٩٠٩م في دروس ماتيسوس، وهي معروضة في أطروحات براغ. والفكرة المركزيّة في تلك المبادئ هي أنّ الصورة تابعة للوظيفة» النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الدرائعية، ص ٢٢٦-٢٢٧.

٣- انظر: مصطفى غلفان، اللسانيّات العربية الحديثة: دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، ص ٢٥٣.

ويصرّح أحمد المتوكّل في بيان الفرضيّات النظرية للنحو الوظيفي أنّ الدرس اللسانيّ في اتجاهيه الوظيفي وغير الوظيفي<sup>(١)</sup> يتوخّى وصف معرفة (المتكلّم-المستمع) المثاليّ للغته، وهو ما يعرف بـ(القدرة اللغويّة) عند اللسانيّين، ولكنّ هذا الاتفاق ينتهي حين يروم كلّ اتجاهٍ تحديد طبيعة هذه القدرة اللغويّة؛ فتتضمّن القدرة اللغويّة بحسب التوليديّين القواعد النحويّة المتمثّلة في القواعد الصوتيّة والقواعد الصرفيّة والقواعد التركيبيّة والقواعد الدلاليّة، فاللغة عندهم موضوعٌ للوصف بوصفه طبقة من الأوصاف البنيويّة الصوريّة للجمل بتحديد الوصف البنيوي صوت العبارات اللغويّة ودلالاتها؛ لذلك يُقصي التوليديّون من الوصف الجوانب التي ليس لها أثر بحسب منطلقاتهم النظرية في الربط بين الصوت والدلالة. وأمّا القدرة اللغويّة عند الوظيفيّين فتتضمّن إلى جانب القواعد النحويّة التي ذكرها التوليديّون القواعد التداوليّة الوظيفيّة للغة بوصفها جزءاً من معرفة المتكلّم-السامع المجردة للغته، وليست مجرد ظواهر إنجازيّة. فالقدرة اللغويّة عندهم إذن قدرةٌ صوريّة وظيفيّة، تضيف إلى ما افترضه التوليديّون القواعد التداوليّة المتحكّمة بظواهر كانت مُقصاة في دراسة التوليديّين من قبيل: الاقتضاء، والاستلزام الحواريّ، ونحوهما.<sup>(٢)</sup>

وبعدُ هذا الإلحاح من الوظيفيّين على إدخال القواعد التداوليّة في تحديد طبيعة القدرة اللغويّة إلى الإطار النظريّ المركزيّ الذي يحكم تصوّراتهم، ويسهم في بناء فرضيّاتهم، وتحديد منطلقاتهم؛ إذ إنهم يسلمون بتأثير الجوانب الوظيفيّة في بنية اللغة، وخصائصها، ومكوّناتها. وبناء عليه حدّدوا موضوع علم اللسانيّات في أحد جوانبه برصد الترابط القائم في اللغة بين خصائصها الوظيفيّة التواصليّة وخصائصها البنيويّة، بل إنّ الفرضيّة لا تقف عند تحديد الخصائص البنيويّة وحدها، فقد صارت الوظيفة التواصليّة للغة ذات سيادة في تحديد البنى الصرفيّة، وترتيب المكوّنات داخل الجملة، والتطوّرات التي تطرأ على نسق لسانٍ من الألسنة الطبيعيّة، وغيرها من القضايا التي يدرسها اللسانيّون.

١- يحيل المتوكّل غالباً في إشارته إلى الاتجاه غير الوظيفيّ إلى الاتجاه التوليديّ؛ فهو يعقد مقارنات كثيرة بين مبادئ النحو الوظيفي ومبادئ الاتجاه التوليدي بوصفها اتجاهين نظريّين يرومان تحقيق النتائج الناجعة بمنطلقات مختلفة، وقد سبقَت الإشارة إلى هذا.

٢- انظر: أحمد المتوكّل، اللسانيّات الوظيفيّة: مدخل نظري، ٨٣-٨٨.

ويُعدّ ما قدّمه أحمد المتوكّل<sup>(١)</sup> شاهداً على هذا، فقد أوضح الخطوة التي أعطاها الموظفين للجوانب الوظيفية التواصلية في اللغة والحفاوة بها في نموذجهم التفسيري للغة حتّى عدّوا معيار الوظيفية من أهمّ المعايير المعتمدة في تقويم الأنحاء، والمفاضلة بينها؛ فينتقى من بين مجموعة من الأنحاء النحو الذي يكشف عن ترابط الخصائص البنوية والخصائص الوظيفية في نسق اللسان الذي يدرسه.<sup>(٢)</sup>

ويمكن أن نبين أثر هذا الاتجاه اللساني في تناول قضايا الحرف في النقاط الآتية:

### ٢, ٥, ٣- الاتكاء على الجانب الوظيفي في تفسير الجوانب التركيبية:

ربما تكون الفرضية الرئيسة التي تحكم مبادئ النحو الوظيفي، وتؤول إليه الفرضيات الفرعية الأخرى الكشف عن تبعية البنية اللغوية للجوانب الوظيفية التواصلية فيها بحسب ما فصلته الدراسة آنفاً. وقد أبدى المتوكّل فرضيته في شأن بنية اللغة العربية أنّ المكونات تأخذ حالاتها الإعرابية وفقاً للسلمية الآتية:

الوظائف التركيبية < الوظائف الدلالية < الوظائف التداولية

بناءً على هذا يكون المكوّن الحامل لوظيفة تركيبية آخذاً للحالة الإعرابية رفعاً كانت، أو نصباً بمقتضى وظيفته التركيبية أيّاً كانت وظيفته الدلالية، أو التداولية. وأمّا المكوّن الحامل لوظيفة دلالية، ووظيفة تداولية فيأخذ الحالة الإعرابية التي تقتضيها حالته الدلالية أيّاً كانت وظيفته التداولية، ويُستنتج بناءً على هذا أنّ الوظائف التداولية في اللغة العربية ليس لها أثرٌ في تحديد الحالات الإعرابية إلا في حال كان المكوّن غير حامل لوظيفة تركيبية، أو وظيفة دلالية.<sup>(٣)</sup>

وفي سياق بحث المتوكّل في بناء نظريته التفسيرية لبنية اللغة العربية في ضوء الوظائف التي تجسدها هذه البنية تناول التراكيب التي ترد فيها حروف الجرّ الزائدة من قبيل:

هل زارني من صديق إذ كنتُ مريضاً؟!

١- نخصّ من بين كتبه كتاب: اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري.

٢- انظر: أحمد المتوكّل، اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، ص ٩٠.

٣- انظر: أحمد المتوكّل، اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، ص ٦٤.

وقد أورد هذا التركيب شاهداً على كون القوة الإنجازية في الجملة لها أثر في تحديد خصائص الجملة التركيبية؛ فظهور حرف الجر الزائد (من) له ارتباط وثيق بالقوة الإنجازية التي تسم الجملة، ومهم هنا أن نشير إلى انشداد المتوكل إلى النموذج الوظيفي والتداولي الذي يعتمد نظرياً التمييز بين المعنى الحرفي، والمعنى المستلزم؛ لذلك يرى أن حرف الجر الزائد مرتبط بمعنى النفي الذي يسود الجملة سواء كان مُعبّراً عنه تعبيراً حرفياً، أو مُعبّراً عنه تعبيراً ضمناً، نحو أن يكون التركيب استفهامياً في بنيته الحرفية، منفياً في بنيته الضمنية، نحو مثالنا السالف، ونجسد هذا التأثير في قول المتوكل: «بهذا المعنى يمكن إعادة صياغة القاعدة النحوية القديمة القاضية بأن الحرف (من) يظهر في سياق النفي، أو شبهه - أي الاستفهام - على أساس أن هذا الحرف ملازم ظهوره للقوة الإنجازية النفي سواء أكانت هذه القوة الإنجازية حرفية كما في:

ما زارني من صديق إذ كنت مريضاً.

أم كانت مستلزمة كما في:

هل زارني من صديق إذ كنت مريضاً».<sup>(١)</sup>

يبدو في هذا التحليل أن ثمة ربطاً مهماً مفترضاً يحاول المتوكل توحيه في تفسير التوزيعات التركيبية للجملة العربية منطلقاً في هذا من الفرضيات التي يحتذيها أصحاب النحو الوظيفي؛ لذلك أبدى تفسيره بتحكم المعنى الذي يسود الجملة في توزيع حرف الجر الزائد (من) في التراكيب العربية حضوراً، أو غياباً في ضوء هذا التأثير النظري.

## ٢، ٥، ٤ - الاستدلال بالكليات اللغوية في تفسير ظاهرة العطف:

بيّنت الدراسة بعضاً من وجوه الاتفاق والافتراق بين الاتجاه الوظيفي والاتجاهات اللسانية غير الوظيفية ممثلة بالاتجاه التوليدي، وقد كان من وجوه الاتفاق بينها أن الغاية الأساسية التي يروم الدرس اللساني الوصول إليها لتحقيق علميته المتوخاة هي رصد الخصائص التي تتقاسمها اللغات الطبيعية رغم الخصوصية التي تحتفظ بها كل لغة.<sup>(٢)</sup> وقد تعددت الشواهد التي أوردها المتوكل التي تؤكد توحي الوظيفيين تحقيق

١ - أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، ص ٦٥.

٢ - انظر: أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، ص ٨٦.

الكليات اللغوية في بنائهم التفسيريّ لبنية اللغة حتّى أصبحت موجّهًا من الموجّهات إلى اختياراتهم النظرية، ومن أمثلة هذا:

- أنّ الجملة في النحو الوظيفي تنقسم إلى: اسميّة، وفعلية، ورابطية<sup>(١)</sup>، وندائية. على أنّ هناك أنماطاً أخرى من الجمل تقع تحت هذه القائمة وفق الوظيفة، والتكوين، والتبئير. وقد بيّن المتوكّل أهمية هذا التنميط، وكفايته الوصفية بكونه تصنيفاً يصدق على اللغة العربية، وعلى غيرها من اللغات الطبيعية<sup>(٢)</sup>.
- تعقّب أحمد المتوكّل سيمون ديك في تحديد الوظائف التداولية؛ فأضاف إلى الوظائف الأربع التداولية المقترحة في النحو الوظيفي<sup>(٣)</sup> وظيفة خامسة هي وظيفة المنادى، تكون ثالثة في الوظائف التداولية الواقعة خارج الحمل، وقد دعم المتوكّل إضافته بكون وظيفة المنادى وظيفةً واردةً في وصف اللغات الطبيعية جميعها، فقال: «ويزكي اقتراحنا إضافة هذه الوظيفة أنّ الوصف اللغويّ الساعي إلى الكفاية لا يمكن أن يغفل المكوّن المنادى؛ لوروده في سائر اللغات الطبيعية، ولغنى خصائصه في بعضها، كاللغة العربية، على سبيل المثال»<sup>(٤)</sup>.

وقد وسّع سيمون ديك حدود موضوع النحو الوظيفي في نموذج النظرية الذي قدّمه سنة ١٩٩٧م بفرضيته التي تتلخّص في كون بنية النصّ تشاكل إلى حدّ بعيد بنية الجملة، وأنّ العلاقات التي تحكم بنية النصّ تماثل العلاقات التي تحكم بنية الجملة، وتعدّ هذه الفرضية امتداداً لفرضيات سابقة قدّمها غيره من اللسانيين بأنّ بنية الكلمة، وبنية المركّب لها شبه ببنية الجملة، والدافع في هذا محاولة تحقيق شرط الاقتصاد، وشرط البساطة في النظرية العلمية<sup>(٥)</sup>.

١- الجملة الرابطية هي المشتملة على الرابط (كان)، أو إحدى أخواتها.

٢- انظر: عبد الفتّاح الحموز، نحو اللغة العربية الوظيفي في مقارنة أحمد المتوكّل، ص ٥٣.

٣- اقترح الوظيفيون أربع وظائف تداولية؛ اثنتين منها واقعتين داخل الحمل، هما: البؤرة، والمحور. واثنتين واقعتين خارجه، هما: المبتدأ، والدّلّيل.

٤- أحمد المتوكّل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص ١٦٠.

٥- انظر: أحمد المتوكّل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النصّ، ص ٩-١٠.

وقد قدّم أحمد المتوكّل في هذا السياق محاولة تروم المقاربة بين جهد القدماء في الثقافة العربيّة ومعالجة نحو الخطاب الوظيفيّ لعدد من الظواهر اللغويّة العربيّة مقارنةً بمُمكن من الانتهاء إلى إطار نظريّ قادر على وصف ظواهر لغويّة في ألسنة مختلفة، وتفسيرها.<sup>(١)</sup> وقد كان من ضمن ما اهتمّ به المتوكّل في دراسته لبنية الخطاب في اللغة العربيّة ظاهرةً العطف مُحاولاً وضع جملة من الشروط التي تُسهّم في بناء إطار نظريّ ضابط لهذه الظاهرة. فقد وضع المتوكّل من ضمن ما وَصَعَ في القيود قيدَ التناظر، ويشمل هذا التناظر مستوياتٍ متعدّدة؛ فهو يقتضي التناظر في المقولة<sup>(٢)</sup>، والتناظر في الوظيفة<sup>(٣)</sup>، والتناظر في المضمون القضوي<sup>(٤)</sup>، والتناظر في القوة الإنجازيّة.<sup>(٥)</sup>

ويهمّنا في هذا السياق أن تُبيّن الدراسة تأثير هذا في تناول قضايا الحرف، فقد أفرد المتوكّل حيناً للتناظر في ما يمكن أن تُبنى عليه الجملة من قوى إنجازيّة تحدّد معنى الكلام الذي يسودها؛ لذلك يشرح المتوكّل هذه القضية بإيراد نوعين من الجمل المقبولة، والجمل اللاحنة، نحو:

الجمل المقبولة:

١. دخل خالد وخرجت هند.

٢. هل دخل خالد وهل خرجت هند؟

٣. قِفْ وسلّم على أبيك.

الجمل اللاحنة:

١. \* دخل خالد وهل خرجت هند؟

٢. \* قِفْ وهل سلّمَ على أبيك؟

٣. \* سلّمَ على أبيك وقِفْ.

١- انظر: أحمد المتوكّل، مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي، تصدير الكتاب.

٢- يكون عطف محمول على محمول، أو مركّب اسمي على مركّب اسمي، أو جملة على جملة.

٣- يكون ثمة اتحاد في الوظيفة الدلاليّة والتركيبيّة والتداوليّة في طرفي العطف.

٤- يكون العطف بين طرفين حاملين لقضيتين تعودان إلى حقل دلاليّ واحد.

٥- انظر: أحمد المتوكّل، مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي، ص ٢٦.

ويحاول المتوكّل إعطاء قاعدته الضابطة لظاهرة العطف أهميّة ومثانة علميّة بحسب الحالة الراهنة لعلم اللسانيّات؛ فيذكر أنّ شرط اتّحاد الجملتين في القوّة الإنجازيّة في علاقة العطف الرابطة بين الجملتين ظاهرة موجودة في الألسنة الطبيعيّة، ويجب تحقيق مضمون هذا الشرط فيها، فقال: «مّا لوحظ بالنسبة لظاهرة العطف في اللغات الطبيعيّة أنّ الجملتين المتعاطفتين يجب أن تواكبهما قوّتان إنجازيّتان متماثلتان، بالإضافة إلى شروط العطف الأخرى».<sup>(١)</sup>

إنّ الرأي الذي أظهره المتوكّل في ضرورة اتّحاد الجملتين المتعاطفتين في القوة الإنجازيّة بحسب الاختيار النظريّ والمصطلحيّ للنحو الوظيفيّ يؤوّل إجرائيّاً إلى تحقيق النتائج التي توخّاها النحاة القدماء بحسب مبادئهم النظريّة، قال سيبويه: «واعلم أنّه لا يجوز: من عبد الله؟ وهذا زيد الرجلين الصالحين، رفعت أو نصبت؛ لأنّك لا تثني إلّا على مَنْ أثبته وعلمته، ولا يجوز أن تخلطَ مَنْ تعلم ومن لا تعلم فتجعلها بمنزلة واحدة، وإنما الصفة علّمَ فيمن قد علمته».<sup>(٢)</sup> وقد أشار ابن هشام إلى مسألة عطف الخبر على الإنشاء، وعطف الإنشاء على الخبر، وأورد نصّ سيبويه الذي استشهد به الصّفّار على جواز التخالف بين المتعاطفين خبراً، وإنشاء؛ لأنّ سيبويه منع التركيب من جهة النعت فعلم بحسب ما رآه الصّفّار أنّ زوال النعت يُصحّحها. ولم يرتضِ ابن هشام هذا الاحتجاج بقوله: «ولا حجة في ما ذكر الصّفّار، إذ قد يكون للشيء مانعان ويقتصر على ذكر أحدهما؛ لأنه الذي اقتضاه المقام. والله أعلم».<sup>(٣)</sup>

يظهر في منهج التناول للقضية نفسها - وليست الدراسة في هذا السياق مهمّة بتتبع الآراء، وما تقتضيه، وما يبدو فيها من نتائج بحدّ ذاتها - بين القدماء والمتوكّل أنّ الأثر اللسانيّ جليٌّ في ما طرحه المتوكّل بتقويته اختياره النظريّ بكون هذا الاختيار أحد الكليات اللغويّة في الألسنة البشريّة، وهو التناظر في القوة الإنجازيّة بين الجملتين. ويقتضي هذا في خصائص اللسان العربي أن يكون ثمة تناظر في الحروف الواسمة

١ - أحمد المتوكّل، اللسانيّات الوظيفيّة، مدخل نظريّ، ص ٦٦.

٢ - سيبويه، كتاب سيبويه، ٦٠ / ٢.

٣ - ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ١٤٤ / ٢. وقد توسّع الدماميني في تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب في إظهار آراء النحويين والبلاغيين في المسألة. انظر: قسم التركيب من الكتاب، ٣٤٨ - ٣٥٤.

لجمال الواقع بينها علاقة عطف، وقد عبّر عن هذا في التراث بعطف الخبر على الإنشاء أو العكس.

## خاتمة الفصل الأول

نختم هذا الفصل الذي قد قُسم إلى مبحثين؛ تناول الأول منها المحدّدات النظرية الموجهة للقدمات في قضايا الحرف، وقد انتهت الدراسة فيه إلى أنّ ثمة صعوبة منهجية قد كانت الدراسة واعية بها في ضبط محدّدات القدمات؛ لأنّنا إذا تتبعنا قضايا الحرف في التراث النحوي فإنّنا لا نكاد نعثّر على غير ممارسات إجرائية في تحليل ظواهر اللغة ومحاولة تفسيرها. وقد أسلم هذا الإشكال إلى تعدّد القراءات النظرية لهذا التراث نتيجةً لكون هذا التراث قابلاً لهذه التعددية بكون منطلقاته مضمرة في أذهان النحويين، غير معلنة بحسب حالة العلم في زمانهم.

وقد نظرت الدراسة في ما قدّمه القدمات في قضايا الحرف من جانبيين؛ الجانب الأول هو الملامح والتصورات النظرية في بناء معالم الحرف وقضاياها في التراث النحوي العربي، وقد تجسّدت هذه الملامح بحسب ما أظهرته الدراسة في ثلاثة ملامح:

١. سيادة الرؤية التجريدية للظاهرة اللغوية: يتمثل هذا في رؤية القدمات التجريدية للوقائع اللغوية التي تكاد تتصف بالفوضى، إذ إنهم قد جعلوا البناء النظري لما شاع واطّرد من هذه الوقائع، ثم محاولة ضبط ما ندّ عنه من الوقائع اللغوية، ورده إلى هذا البناء النظري بالالتكاء على الجانب العقلي التجريدي كما نجده في مناقشتهم قضايا تعدّي الأفعال بحروف الجرّ، أو ضبطهم بنية الحرف الشكلية.
٢. سيادة الرؤية الطرازية للظاهرة اللغوية: يتمثل هذا في تصوّرهم أنّ الوقائع اللغوية ليست في درجة واحدة في قوّة انتمائها إلى ظاهرة الحرف، بل إنّ تصوّرهم قائم على أنّها بناءً سلميًّا، تراتبيًّا؛ لذلك نجد مفاهيم كثيرة في التراث من قبيل: أم الباب، ورسوخ القدم، ونحوها.

٣. سيادة الرؤية القياسية في البناء النظري للظاهرة اللغوية: يتمثل هذا في حضور العقل القياسي في بناء النحويين نظريّتهم في الحرف، من ذلك تحليلهم نصب (إنّ) وأخواتها الاسم بعدها رغم اختصاصها به، ويقتضي هذا في ضوء ما بنوه

من قواعد كَلِيَّة أن يكون عملها الجرّ؛ لأنّه الحالة الإعرابِيَّة الخاصّة بالأسماء. ولكنّ النحويّين قد لجؤوا إلى قياس الشبه لتفسير هذه الظواهر اللغويّة التي يبدو فيها المخالفة للأصل بافتراضهم أنّ بين هذه الأحرف والأفعال وجوهاً من الشبه اقتضت بسببها أن تعمل النصب دون الجرّ.

وأما الجانب الثاني الذي اهتمّت به الدراسة في ما قدّمه القدماء في قضايا الحرف فهو المؤثرات التي أسهمت في توجيه معالم البناء النظريّ للحرف في التراث النحويّ العربيّ، ولا شكّ أنّ هذا الجانب يتعدّد فيه الحسم وفصل القول؛ لأسباب أُوضحت في سياقها داخل المبحث، ولكن حاولت الدراسة تقديم نماذج ممثلة لهذه المؤثرات دون ادّعاء استقصائها، أو استقصاء شواهدا في موضوع الدراسة. وقد اكتفت الدراسة بتناول الأثر الذي تركه علم المنطق والفلسفة، ثم بيان الأثر الذي تركه علم الكلام والفقه في قضايا الحرف المختلفة.

وأما المبحث الثاني من مبحثي هذا الفصل فقد درس المحدّدات النظرية الموجهة للمحدثين في قضايا الحرف، وقد اكتفت الدراسة كذلك بنماذج ممثلة لما تراه صالحاً للاستشهاد به على تأثير الاتجاهات الحديثة في بناء تصوّر محدّد للحرف وإشكالاته، ونجمل هذه الاتجاهات التي تعرّضت لها الدراسة في خمسة مطالب:

١. الدراسات المصنّفة ضمن سياق عصر النهضة، وهو سياق يمكن تنزيهه ضمن دعوات تيسير النحو العربيّ.
٢. الدراسات المتأثرة بالفرضيّات السائدة في اللسانيّات التاريخيّة.
٣. الدراسات المتأثرة بالفرضيّات السائدة في اللسانيّات البنيويّة.
٤. الدراسات المتأثرة بالفرضيّات السائدة في اللسانيّات التوليديّة، وقد درست فيه جهود عبد القادر الفاسي الفهري، وجهود مازن الوعر.
٥. الدراسات المتأثرة بالفرضيّات السائدة في النحو الوظيفي، وقد درست فيه جهود أحمد المتوكّل في مشروعه الوظيفي.

الفصل الثاني  
منزلة الحرف الطرازيّة ضمن  
نظريّة أقسام الكلم التراثيّة

## مقدمة الفصل الثاني

يناقش هذا الفصل منزلة الحرف ضمن نظرية أقسام الكلم بحسب ما بناها النحويون القدماء في تراثهم النحوي مبتدئاً بالإطار النظري التفسيري الذي تروم الدراسة انتظام المادة المدروسة الخاصة بالحرف ضمنه.

فقد عقدت الدراسة المبحث الأول لعرض أهمّ الفرضيات العلميّة، والمبادئ النظرية التي سوف تعتمد عليها الدراسة في دراسة قضايا الحرف ضمن نظرية أقسام الكلم، وعلاقتها بقسيميه الاسم، والفعل، ومحاولة ضبطها ضبطاً نظرياً يردّ شتات الظواهر، وما يبدو فيها شاذاً، أو ذا قصورٍ نظريٍّ إلى إطارٍ نظريٍّ محدّد يلمّ تفرّقها وشتاتها.

ثم أبرزت الدراسة في المبحث الثاني أهمّ الاعتراضات التي وُجّهت إلى القسمة التراثية الثلاثية للكلم ابتداءً من مراحل مبكّرة في التفكير النحويّ العربيّ مع ابن فارس، وأبي عليّ الفارسيّ، وغيرهما. ثم انتقلت الدراسة إلى بيان أهمّ النقود التي وُجّهها المحدثون إلى هذه القسمة الثلاثية، وإبراز آرائهم في هذه القضية، ومحاولة ردّها إلى محدّداتها النظرية التي كانت دافعاً لهم لتبني آرائهم.

ثم ناقشت الدراسة في المبحث الثالث هذه النقود الموجهة إلى ما استقرّ في التراث النحويّ العربيّ من قسمة ثلاثية للكلم سواء على مستوى النقد التراثي، أو على مستوى نقد المحدثين وفق الإطار النظريّ الذي اعتمدته هذه الدراسة، ووضّحته في المبحث الأوّل من هذا الفصل.

### ١ - مدخل نظريّ:

لقد تعدّدت النظريات العلميّة التي تناولت اللغة البشريّة، وحاولت فهم نظامها، وإيجاد تفسير لشتات ظواهرها؛ لأنّ كلّ نظرية لا يمكن أن تقدّم غير وصف جزئيٍّ للغة، وتعلن صراحة تحليها عن جملة من الظواهر، وهذا عائد إلى عجز النموذج العلميّ عن تفسير هذه الظواهر، فتقع تلك الظواهر خارج حدود العلم، ويصرّحون باستبعادها من مجال دراستهم في تلك المرحلة التاريخيّة. لذلك فإنّنا «لا نضع نظرية غير علميّة في

مواجهة نظرية علمية، وإنما نضع نظريتين تستعملان العلم بطريقتين مختلفتين»<sup>(١)</sup>، وقد دقق محمد صلاح الدين الشريف هذا التصور والتعامل مع النظريات العلمية المتنوعة لدراسة ظاهرة واحدة بقوله: «الأمر لا يتعلق باتجاه لسانيّ جديد مجاوز لقديم، ولا بما هو أكثر تطوراً أو أقل قيمة، ولا بنظرية لسانية أحسن، ولا بنظرية أسوأ. إنّما الأمر أنّ اللغة لتعقدها، وصعوبات حصرها تحتاج إلى مقاربات مختلفة. وهي مقاربات وإن ألحّت على وجوه اختلافها، فكثيراً ما انتهت إلى ترسيخ أفكار مشتركة بينها، تعبر أكثر من غيرها على تقدّم الإنسانية في فهم اللغة»<sup>(٢)</sup>.

إنّ التصريح بهذا التصور لطبيعة العلم ومنطقه الذي يسير ضمنه يعين على تجاوز عدد من التصورات التي تعيب على النظريات تجددّها، وتعدّد مبادئها، وفرضيّاتها حدّ التناقض في بعض الأحيان. إنّ تطوّر يسير وفق منطق العلم الذي لا يدّعي الإجابة عن الأسئلة المطروحة على هامش الظاهرة جميعها، ولا يدّعي تقديم الظاهرة في شكل نظريّ يطابق الظاهرة في حقيقتها وجوهرها. إنّ العلم هو إعادة بناء للواقع في حقيقته بما يضيفي على ظواهره الاتساق، وبما يتوخّى في النظرية الواصفة الجودة والتماسك والاتساق، قال الخليل بن أحمد: «إنّ العرب نطقت على سجيّتها وطباعها. وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم يُنقل ذلك عنها. واعتلت أنا بما عندي أنّه علة لما علّته منه. فإن أكن أصبّت العلة فهو الذي التمسّت. وإن لم تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحّت عنده حكمة بانيتها بالخبر الصادق، أو البراهين الواضحة، والحجج اللائحة. فكلّما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنّما فعل هكذا لعله كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا. سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة إلّا أنّ ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك. فإن سنح لغيري علة لما علّته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها»<sup>(٣)</sup>.

١ - كلود فاندولواز، استقلال اللغة والعرفان، ضمن كتاب إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين، ١/ ٣٦٦.

٢ - محمد صلاح الدين الشريف، نحو معرفة العرفان، من مقدّمة كتاب مدخل إلى النحو العرفاني، لعبد المجيد بن غريّة، ص ٩.

٣ - الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص ٦٥-٦٦.

يفتح الخليل بن أحمد هذا النصّ الباب أمام القراءات المتنوّعة للظاهرة اللغويّة العربيّة، ويجعل هذا الاختلاف مشروعاً؛ لأنّه ينطلق من تعدّد المنطلقات النظريّة التي يُفسّر بها النحويّ الظاهرة الواحدة. ونحن نعتقد أنّ هذا النصّ المهمّ تشرّع مآلاته للاختلاف والتنوّع الذي نراه في نتائج الدراسات اللسانيّة للظاهرة اللغوية، أو التراث النحويّ العربيّ؛ لأنّ كل مرحلة من مراحل اللسانيّات لها منطلقاتها النظريّة، وفرضيّاتها العلميّة التي تختلف فيها عن غيرها من النظريّات اللسانية الأخرى بالتطوّر الذي يقع في فلسفة العلم عامّة. وهذا هو منطق العلم الذي يجب أن ننزله منزلة المسلّمات. قال بوانكاريه: «يبدو من الوهلة الأولى أنّ النظريّات لا تدوم إلا يوماً واحداً، وأنّ الأنقاض تتراكم فوق الأنقاض. تنشأ النظريّات ذات يوم، وتصبح موضوعة في اليوم التالي، ثمّ تصير كلاسيكيّة في اليوم الذي يليه، بالية في اليوم الثالث، منسيّة في اليوم الرابع. ولكن عندما ننظر إلى الأمر عن قرب نجد أنّ الذي يتهاوى بهذا الشكل هو النظريّات بمعنى الكلمة للنظريّة، أي تلك التي تزعم أنّها تكشف لنا عن ماهيّة الأشياء. ومع ذلك فهناك في النظريّات شيء يبقى في الغالب حيّاً. فإذا كشفت لنا إحدى النظريّات عن علاقة حقيقيّة فإنّ هذه العلاقة تصبح مكسباً بصفة نهائيّة، وسنجدها بثوب جديد في النظريّات الأخرى التي ستحلّ محلّ تلك النظريّة».<sup>(١)</sup>

يلحّ بوانكاريه على أنّ ثمة ثابتاً ومتغيّراً في شأن الظواهر والعلم يجب التمييز بينهما تمييزاً واضحاً، إذ إنّ معرفتنا بالظواهر متغيّرة، والنظريّات العلميّة متجدّدة باستمرار تبعاً لذلك. وأمّا الثابت القارّ قراراً موضوعياً فهو العلاقات بين ظواهر الطبيعة. تكون إذن الأسماء التي نمناها ظواهر الطبيعة، والتصورات التي ننشئها عنها وحدها هي المتغيّرة، وأمّا العلاقات الموضوعيّة القائمة بينها فهي قارّة ثابتة.<sup>(٢)</sup>

وثمة نصّ مهمّ لعبد القادر المهيري في هذا السياق نورد له قيمته النظريّة المتمثلة في قوله: «وما يمكن أن يستخلصه الفاحص لهذه النظريّات أمران:

- أولهما أنّها لا تقوم على أنقاض بعضها البعض، فكلّ واحدة تسعى أن تستفيد إيجاباً وسلباً من الأخرى.

١ - محمد عابد الجابري، مدخل إلى فلسفة العلوم العقلانيّة المعاصرة وتطوّر الفكر العلميّ، ٤٥٨.

٢ - انظر: محمد عابد الجابري، مدخل إلى فلسفة العلوم العقلانيّة المعاصرة وتطوّر الفكر العلميّ، ص ٤٥٤.

• وثانيهما أن تعاقبها وتجاوز بعضها لبعض دليل على نسبيتها، دليل على أنه لا يمكن أن تمثل إحداها القول الفصل. وهذا ما يدفعنا إلى القول بأنه بقدر ما يجب على دارس اللغة أن يستفيد من الاطلاع على مختلف النظريات، يجب عليه ألا ينسى ما تتسم به من نسبية، فلا إفراط ولا تفريط، لا تفريط في هذه النظريات باعتبارها تمثل تقدماً في مجال دراسة اللغة، وضعها مفكرون أفذاذ يسعون إلى التحكم في ما يبدو مستعصياً عن التحكم المطلق، وعن التسييج تسييجاً نهائياً. ولا إفراط بتقديس إحدى النظريات المعنية مما يؤدي إلى نوع من الدغمائية في مجال لا مجال للقول الفصل فيه»<sup>(١)</sup>.

وانطلاقاً من هذه المقدمة النظرية المختزلة المهمة التي تحاول تقديم تفسير مقبول، ووجهة علمية للتعدد الذي ربما وجدناه في تفسير ظاهرة واحدة، أو قراءة تراثنا العربي، نبتدئ بتنزيل الإطار النظري الذي تعتمد الدراسة في قراءة موضوع البحث منزلته ضمن تطورات علم اللسانيات في مراحل المختلفة.

## ١، ١ - منزلة المبادئ العرفانية ضمن النظريات اللسانية:

أعتقد أن القيمة المعرفية للنظريات العلمية يتحقق إدراكها بتنزيلها ضمن السياق التطوري للنظريات في الحقل المعرفي ذاته؛ لذلك لا يمكن لنا أن نشمّن مبادئ النحو العرفاني وفرضياته ما لم نضعها في السياق الذي كانت تسير فيه مبادئ اللسانيات وتطور. يُعدُّ النحو العرفاني نظرية دلالية شاملة قد جاءت رافضة لكثير من المبادئ والفرضيات اللسانية السائدة في المراحل اللسانية السابقة، ووضعت كثيراً منها موضع الشك بعد أن كانت مبادئ مُسلماً بها، وسوف يأتي لهذا التحول والمراجعة بيان وإيضاح. وقد كانت هذه المبادئ العرفانية مبادئ مخصوصة بالدلالة عامة، وبلاستعارة خاصة، ولا ضير في العلوم والنظريات أن تنتقل مبادئها بين الحقول المعرفية، «وذلك كائن بوظيفتين أساسيتين في البحث وعند الباحث: نقل المعرفة، وإنتاجها»<sup>(٢)</sup>. بل لعل هذا

١ - عبد القادر المهيري، تقديم كتاب الاسم والاسمية والإساء في اللغة العربية لتوفيق قريرة، ص ٧.

٢ - الأزهري الزناد، نظريات لسانية عرفانية، ص ١١. وقد ذكر الزناد أن البلاد العربية متأخرة في مجال الدراسات العرفانية تأخراً صارخاً، وأن ما وُجد منها يكاد يكون محصوراً بقضايا الاستعارة، ويدعو الباحث بذلك إلى إنشاء دراسات عرفانية عامة لا تقتصر على جانب الاستعارة وحده. انظر: ص ٣١.

من الضروري اللازم أن تُستعار الفرضيات وتُسقط المبادئ من حقل معرفي أثبتت فيها هذه الفرضيات نجاعةً وقدرةً في تفسير ظاهرةٍ ما لحقلٍ معرفيٍّ آخرٍ في سياق محاولات تفسير ظواهره وفهمها.

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ التطوّر اللسانيّ هذا وثيق الصلة بالتطوّر المعرفي بشكل عامّ في روافد متنوّعة من العلوم الأخرى، فهو حصيلة توظيف اكتشاف ذهن البشري في عدد من العلوم، نحو: علم الأعصاب، وعلم النفس، وعلم اللسانيّات، وعلم الحاسوب، وعلوم الاقتصاد، وتكنولوجيا الصواريخ، ونحوها. إنّهُ اتّجاه يضع دراسته نصب الذكاء البشريّ، وأرضيته البيولوجيّة التي تحمله، وتهتمّ بتجليّاته النفسيّة، واللغويّة، والأنثروبولوجيّة.<sup>(١)</sup> ويُعدّ امتدادًا لعلاقة اللسانيّات بالعلوم المختلفة؛ لذلك نجد اللسانيّات في هذه المرحلة تدخل ضمن تيّار علميٍّ يركّز على معالجة ذهن البشريّ للمعلومات العرفانيّة.<sup>(٢)</sup>

إنّ هذا التطوّر في العلوم يواصل مسيرته الحثيثة في محاولات الكونيّة في تفسير الظواهر نفسها بأدوات معرفيّة متجدّدة؛ لذلك نجد أنّ هذه الأدوات الجديدة إمّا أنّها تقرّ ما وصلت إليه الأدوات والفرضيات السابقة، وإمّا أنّها تبدّدّها، وتقترح تفسيرات جديدة بتعديل الأدوات والفرضيات السابقة أو تجاوزها. وقد وُجدت بذور هذا الاتّجاه في مرحلة مبكّرة في علم النفس العرفانيّ مع كوهلر (Kohler) في نهاية الربع الأول من القرن العشرين تقريبًا بإدراكه القصور في التفسير السلوكيّ الذي كانت له حظوة ومكانة في العلوم في تلك المرحلة التاريخيّة، فنجده يؤكّد أنّنا لكي نصل إلى فهم سلوك الحيوان ينبغي ألاّ نكتفي بوصف طبيعة المثيرات التي يخضع لها الحيوان فحسب، بل يجب كذلك أن نعرف الكيفيّة التي يدرك بها الحيوان محيطه. ولكنّ المهتمّين بضبط التطوّر التاريخيّ للمبادئ العرفانيّة يرون أنّ المرحلة الحاسمة التي يمكن عدّها البداية الحقيقيّة لهذا الاتّجاه هو العام ١٩٥٦م تقريبًا مع تشومسكي، وهربرت سيمون (Herbert Simon)، وغيرهما.<sup>(٣)</sup>

١ - الأزهر الزنّاد، نظريات لسانية عرفانية، ص ١٥.

٢ - انظر: توفيق قريرة، الاسم والاسميّة والأسماء في اللغة العربيّة: مقارنة نحويّة عرفانيّة، ص ١٠.

٣ - انظر: عبد الرزّاق عمّار، العرفانيّة وبناء المعرفة، ص ١٥.

ومن أهمّ المبادئ اللسانية التي راجعتها اللسانيّات العرفانيّة ما يأتي:

#### ١, ١, ١ - تعديل فرضيّة استقلال البنية اللغويّة، وإعادة صياغتها:

يتنكبّ العرفانيّون إحدى أهمّ المصادر التي ينطلق منها البنيويّون والتوليديّون كذلك، وهي القول باستقلاليّة اللسان، واستقلال منظوماته الصرفيّة والتركيبيّة والدلاليّة، فقد نصّ لانغاكر على ضرورة تنكّب الاعتقاد السائد في الفصل بين التركيب والدلالة، وأنّ التركيب مكوّن شكليّ قائم بذاته؛ لأنّ هذا يجعل النظرية اللسانية مختصة بمظهر واحد من مظاهر اللغة، ويؤول هذا إلى تكاثر النظريّات الجزئيّة، والمُعَوَّل عليه في النظريّات بحسب ما وُضّحه لانغاكر أن تُقدّم النظرية اللسانية وصفاً شاملاً يجمع بين مختلف المظاهر في البنية اللغويّة.<sup>(١)</sup> فيصرّح أصحاب النحو العرفانيّ أنّهم امتدادٌ لدي سوسير في جزئية الاعتقاد بالاسترسال بين الأصوات والصرف والتركيب، مخالفين في هذا النحو التوليديّ الذي يرى في هذه المجالات منظومات مستقلة.<sup>(٢)</sup>

لقد كان قول البنيويّين باستقلال البنية اللغويّة مبنياً على مبدئهم المُتلخّص في حذرهم المنهجيّ من المعنى؛ لأنّهم يتبعون المثل الأعلى العلميّ في بداية القرن العشرين الذي يلحّ على إقصاء الحدوس والتخمينات غير المنظّمة، ويتوخّى الأخذ بالمقاييس الشكلية البعيدة عن مظاهر الحدس والاستبطان. ولم يكن البنيويّون يرون في الفكر إلا كتلة لا شكل لها غير قابلة للمعالجة الصارمة؛ ولذلك أُقصيت من دراستهم كلّ مقارنة غير خلافيّة للمعنى.

إنّ هذا الاختيار المنهجيّ قد كانت له أهميّة معرفيّة، ونجاعته الإجرائيّة في مستوى الدراسات الصوتيّة، والتحليل التوزيعي للتركيب، ولكنّه كان كشفاً لبعض مظاهر سلوك اللغة، ولم يكن كشفاً لجميع مظاهرها. إنّ جانب المعنى قد ظلّ في هذه الحقبة كياناً مجهولاً.

١ - انظر: الأزهر الزنّاد، نظريّات لسانية عرفيّة، ص ٩٨.

٢ - انظر: كلود فاندولواز، استقلال اللغة والعرفان، ضمن كتاب إطلاّلات على النظريّات اللسانية والدلاليّة في النصف الثاني من القرن العشرين.

ويقدم العرفانيون جملة من الإشكالات المعرفية التي يقتضيها قول البنيويين باستقلال البنية اللغوية؛ ليبدد العرفانيون بذلك تصوّر البنيويين في استقلال البنية اللغوية، ومن الإشكالات التي يقتضيها هذا الاعتقاد أنه اعتقاد قد أدّى ببعضهم إلى القول بأسبقية اللغة على الفكر، والفكرة عندهم تأتي حين نتكلّم. وقد تبنّى بعضهم هذا القول بحسب ما يعتقد كلود فاندولواز (Claud Vandeloise) لضمان القول باستقلال اللغة، ثم يقول مُقرّاً بصعوبة حسم إشكالية العلاقة بين اللغة والفكر بسبب الدائرية التي تحفّ تعريف هذين المجالين ويلفتُ النظر إلى موضع دقيق في نقده لمن اتخذ موقفاً من البنيويين بأسبقية اللغة على الفكر: «فإننا لا يمكن إلا أن نعجب من الثقة الكبيرة التي لاءم بها البنيويون الواقع مع حاجاتهم المنهجية».<sup>(١)</sup>

إنّ هذا النقد الذي وجهه العرفانيون نقد إبستمولوجي؛ لأنّه يناقش المقدمات التي بُنيت عليها النتيجة العلمية التي وصلوا إليها، ولم تكن مناقشتهم في صميم النتيجة نفسها التي انتهوا إليها؛ لأنّهم يرون أنّ البنيويين قد تجاوزوا حدود المنهج العلمي الذي يقوم على تعديل الفرضيات والمبادئ بالنظر إلى ما تملّيه أحداث الواقع ومعطياته، وهذا ما تجاوزه البنيويون -بحسب رأي العرفانيين- في قولهم باستقلال البنية اللغوية، حيث قدّموا مبادئهم المنهجية على الواقع بأحداثه ومعطياته. وأمّا العرفانيون فيخالفون هذا التصوّر إذ يعتقدون أنّ العالم ليس له حدود متفاصلة، وإنّما الأنظمة الذهنية هي التي تضفي على هذا العالم هذه الحدود؛ لذلك يعتقد العرفانيون أنّ هذه الحدود وهمية؛ لأنّها حدود صنعناها أنظمتنا الذهنية ولا وجود لها في الواقع.<sup>(٢)</sup>

إنّ الرؤية العرفانية بتصورات أصحابها الجديدة تُعيد صياغة الفرضيات والمبادئ اللسانية بما يحقق الاتّساق بينها وبين تصوّراتهم عن اللغة وعلاقتها بالفكر والعالم الخارجي، يوضّح الأزهر الزّناد هذا في قوله: «ولعلّ أحسن ما به يمكن ختم هذا العرض الأوّلٍ لأسس اللسانيات العرفانية»<sup>(٣)</sup> عدد من النقاط تحتل ما عليه ثار، وما عليه

١- انظر: كلود فاندولواز، استقلال اللغة والعرفان، ضمن إطلاعات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين، ص ٣٥٥.

٢- انظر: محيي الدين محسّب، الإدراكات: أبعاد إبستمولوجية وجهات تطبيقية، ص ١٧١.

٣- تعدّدت المقابلات العربية لـ (cognitive linguistics)، من ذلك: اللسانيات العرفانية، واللسانيات المعرفية، واللسانيات العرفنية، واللسانيات الإدراكية. وليس هذا مكان التوسّع في خلفيات كلّ اختيار وأسبابه.

قام هذا التوجّه الذي استوى موجةً فتياراً فمدرسةً متكاملة الأسس في الدرس اللغويّ بلغ أثرها الدرس العرفنيّ نفسه ... ونظفر بخصائص الأنحاء العرفيّة في الأغلب في ما يعبر عنه أصحاب النظريّات في كتاباتهم لتأسيس مواقفهم وبيان الخروج عن السابق من أنماط الوصف والتحليل، ومنها دراسة اللغة من زاوية وظائفية عامّة، ومن زاوية وظائفية نفسية عرفيّة في إطار اجتماعيّ، والمعتمد في ذلك على كلّ الملكات، أو الآليّات من قبيل: الإدراك، والانتباه، والمفهمة، والمعنى، والمقولة، والخطاطات، وزوايا النظر، ومقام التخاطب في إطار التفاعل الاجتماعيّ والغايات التواصلية من حيث قيامها على المقاصد، والتخطيط، والتذكّر وما إليها. ومنها العناية الأساسية بالدلالة، ومفهمتها، ومنها كون اللغة ملكة من ملكات عرفيّة تستوجب دراستها وصلّتها بها، فلا هي مكتفية بذاتها، ولا هي معزولة عنها؛ ولذلك وجب أن تُدرس في إطار عرفنيّ متكامل فيه جميع الأبعاد الجسديّة، والبيئية، والثقافية الجماعية<sup>(١)</sup>.

يؤكد هذا النصّ أنّ العرفانيّين لا يقرّون باستقلال اللغة، ولذلك لا يرون أنّ الدراسات التي تهتمّ بالجوانب الشكلية القابلة للرصد والضبط ذات كفاية في دراسة اللغات البشرية، ولكنهم بمقتضى التطوّرات الواقعة في مستوى العلوم أصبحوا يتصوّنون اللغة جزءاً من النظام العرفانيّ، فوق تحوّل مهمّ في النظر إلى اللغة من كونه نظراً إليها بوصفها كياناً مستقلاً له نظامه المنعزل عن بقيّة الأنظمة الأخرى إلى كونه نظراً إليها بوصفها مكوناً متميّماً إلى القدرات العرفانية؛ ليكون النّظر إلى اللغة نظرة شاملة ضمن سائر المكونات الذهنيّة، والعناية بالدلالة في جميع مظاهرها بوصفها جزءاً من التّصورات العرفانية العامّة. فاللغة إذاً مرتبطة بالذهن في مستوى معالجته لمختلف الأنشطة البشرية.

## ١، ٢ - إعادة النظر في فرضيتي اعتباريّة العلاقة بين الدالّ والمدلول، والفصل بين النحو والدلالة:

يعتقد دي سوسير أنّ الدليل اللغويّ هو موضوع الدراسة اللسانية، وأنّ هذا الدليل اللغويّ ذو وجهين؛ هما: الدالّ (الصورة الأكوستيكية)، والمدلول (المتصوّر الذهنيّ). وهذان العنصران مُلتحمان التحاماً شديداً يستدعي أحدهما وجود الآخر. ويعتقد دي

١ - الأزهر الزنّاد، نظريّات لسانية عرفيّة، ٣١-٣٢.

سوسير أنّ من أهمّ خصائص هذا الدليل اللغويّ افتراض أنّ العلاقة بين طرفي هذا الدليل اللغويّ علاقة اعتباطيّة، فإنّ المتصوّر الذهنيّ (أخت) لا تربطه أيّة علاقة داخلية بتتابع أصوات: الهمزة والضمة والحاء والتاء والتنوين الذي يقوم له دالاً، ومن الممكن أن تُمثله أيّة مجموعة أخرى من الأصوات، ويؤيّد ذلك ما يوجد بين اللغات من فوارق في تسمية الأشياء.<sup>(١)</sup>

وقد تمثّل النقد الذي وجّهه العرفانيّون لهذه الفرضيّة في الصرامة والمبالغة فيها بما اصطلحوا على وصفه بالسوسيريّة الصارمة، فإن كانت هذه الفرضيّة صائبة فإنّه لا ينبغي أن يكون هذا صارماً صرامة يمكن معها الجزم بأنّ كلّ دليل لغويّ له علاقة ثنائية بين الدالّ والمدلول. ويرون أنّ المعطيات والوقائع تعاند هذه الصرامة والمبالغة في تبني هذه الفرضيّة؛ لأنّ ثمة كثيراً من الكلم لا تقتضي أن يوجد فيها ثنائيّ دالّ ومدلول بحيث يترابط فيه كلّ طرف مع غيره بشكل متزاوج، ويُمثّلون لهذا بنحو: أسد، في العربيّة الدالّة على الجمع. فهذا اللفظ لا نجد فيه دالاً على الجمع يمكن أن يقال إنّه يحيل على مدلول الجمع في الاسم بقدر ما نجد فيه ضرباً من الاستقلال بين البنيتين الفنولوجيّة والدلاليّة اللتين ترتبطان بعلاقة رمزيّة. ويترتب عن هذا أنّ البنى الثلاث في النحو العرفانيّ هي:

- البنية الفنولوجيّة: البنية الماديّة للوحدة اللغويّة.
- البنية الدلاليّة: محمول الوحدة اللغويّة.
- البنية الرمزيّة: الرابط بين البنيتين في اتّجاهين ممّا يعني أنّ كلّ واحدٍ من القطبين يحدث الآخر.

ويفضي هذا تصوّر إلى أنّ البنية الرمزيّة هي حصيلة تزاوج بين المكوّن الفونولوجيّ والمكوّن الدلاليّ، وأنّ ممّا يترتب على هذا أنّ الفصل بين النحو والدلالة فصل غير مسلّم به. بل النحو والدلالة يؤلّفان مسترسلاً واحداً، ويندجان على أنّهما كيان واحد، وأنّ أيّ بناء نحويّ صحيح ينبغي أن يكون ذا دلالة.<sup>(٢)</sup>

١- انظر: دي سوسير، دروس في الألسنيّة العامّة، ص ١٠٩-١١١.

٢- انظر: توفيق قريرة، الاسم والاسميّة والإسماء في اللغة العربيّة: مقارنة نحويّة عرفانيّة، ص ١٨-٢٠.

يُعدُّ هذا التصدُّور للعلاقة بين النحو والدلالة مراجعة مهمّة للتيارات اللسانية التقليدية التي كانت مهتمة بالجانب المادي الملموس، وبالصيغ والبنى الصرفية، دون اللجوء إلى الجانب الدلالي إلا في حالات ضيقة ألجأتهم إليها الضرورة لاعتبارات منهجية - قد أُشير إلى بعض منها في مواضع سابقة من هذه الدراسة - مع افتراضهم منهجياً أن ثمة فصلاً بين المستويات اللغوية المختلفة؛ المستوى الصوتي، والمستوى الصرفي، والمستوى التركيبي، والمستوى الدلالي. وكذلك الفصل بين هذه المستويات والمعارف التي يمتلكها المتكلّم والمخاطب سواء ما كان منها له علاقة بالثقافة والمعتقدات، أو ما له علاقة بما يعرفه عن العالم الخارجي الذي يعيش فيه.

وأفضى هذا التصدُّور إلى أن الاهتمام الذي كانت توليه الاتجاهات اللسانية السابقة للتركيب حتى أصبح التركيب هو قطب الرّحى الذي تدور حوله التنظيرات اللسانية، وتقام حوله الفرضيات والمبادئ، قد تحوّل للعمليات الذهنية التي تُعدُّ مؤسّسة لمختلف التراكيب النحوية؛ لذلك أصبحت هذه العمليات الذهنية مدار اهتمام اللغويين مادام النظر العلمي أصبح ينظر إلى هذه العمليات الذهنية بوصفها عمليات منتظمة لا تخصّ اللغة وحدها؛ لذلك أسهم هذا التصدُّور المعرفي في إعادة النظر في منزلة التركيب وصيغ القواعد في الدراسة اللسانية، وإعادة إلى منزلة هامشيّة. ويمتدّ هذا التصدُّور إلى إعادة الاعتبار للمعنى والدلالة ووضعها في المنزلة الأولى بما سيؤدّي إلى النظر في النحو بوصفه قائمة من الأبنية الاصطلاحية التي تسمح بتصنيف المعاني والدلالات، لا بوصفه مجموعة من الآليات التي تسمح بإنتاج تراكيب سليمة كما كان سائداً في الاتجاهات اللسانية السابقة.

وقد أفصح العرفانيون عن تصوّرهم للنحو بأنّه قائمة منظمّة من الأبنية اللغوية التي تواضع عليها المتكلّمون باللغة، وتمثّل هذه الأبنية اللغوية المعرفة المشتركة التي لكلّ منهم بشأن اصطلاح لغويّ قائم متفق عليه. وقد صرّح في هذا السياق بالتخلّي عن أولويّة التركيب ومركزيّته، وأنّ التصدُّور الجديد الذي يتبنّونه يتلخّص في أنّ الصرف والتركيب والدلالة ليست إلا مظاهر متّصلة بعضها ببعض تخدم الغاية نفسها، وتسهم في صياغة المعنى وتشكيله؛ لأنها تمثّل مستويات يصعب معها ضبط الحدود الفاصلة بينها.<sup>(١)</sup>

١ - انظر: عبد الجبار بن غريبة، مدخل إلى النحو العرفاني، ص ١٨-٣٢.

## ١, ٢- الأسس النظرية العرفانية في نظرية الطراز (prototype)<sup>(١)</sup>:

تعددت الأسس النظرية والمفاهيم التي يقوم عليها النحو العرفاني، وليست الدراسة في هذا السياق تروم بيانها، وإيضاح اتجاهاتها، والكشف عن مبادئ كل اتجاه، والوجه التي يفتقر بها عن غيره، ونحو ذلك. إنما تروم الدراسة الكشف عن الاتجاه النظري الذي تُنزل مادتها العلمية فيه، وتحاول إعادة عرض هذه المادة العلمية والإشكالات التي تكتنفها وفق مبادئ نظرية الطراز وفرضياتها.

تُعَدُّ نظرية الطراز نظرية أساسية تلتقي في فرضياتها ومبادئها مع الأطروحات العرفانية؛ لأنها تقوم على تصوّرات تقترح إجابات جديدة عن أسئلة قديمة همّ الفهم والذكاء البشريين كانت تشغل الإنسان من قبيل:

- ما الإدراك العقلي؟
- كيف نعمد إلى تنظيم تجربتنا؟
- ما النظام التصوري وكيف يكون تنظيمه؟
- هل يستعمل الجميع النظام التصوري نفسه؟
- إن كان الجواب بـ(نعم)، فما هذا النظام؟
- وإن كان الجواب بـ(لا)، فما القاسم المشترك بين طريقة تفكير مختلف الكائنات البشرية؟<sup>(٢)</sup>

---

١- تعددت المقابلات العربية لهذا المفهوم في البحوث العربية في شكل ربما يوقع القارئ في اللبس والحيرة، فقد كان أول دخول لهذا المفهوم في البحوث العربية -بحسب اطلاعي- مع رفيق بن حمودة عام ١٩٩٩م في دراسته (الاسمية الفعلية في التراث النحوي: خصائصها ودلالاتها، ضمن ندوة المعنى وتشكله، كلية الآداب في منوبة) وكان استعمل مصطلح (النموذج) مقابلًا للمصطلح الأجنبي. ثم نشر عبد الله صولة دراستين في عامي ٢٠٠١ / ٢٠٠٢م في حوليات الجامعة التونسية في عددتين متواليتين ٤٥ / ٤٦ وسمهما بـ(أثر نظرية الطراز الأصلية في دراسة المعنى)، و(المقولة في نظرية الطراز الأصلية)، ونلاحظ في العنوانين أنّ صولة قد اختار مصطلح (الطراز). ثم نجد أنّ في عام ٢٠١٠م استعمل عبد الجبار بن غربية مصطلح (النموذج النمطي) في كتابه (مدخل إلى النحو العرفاني). ثم ظهرت في عام ٢٠١٣م ترجمة ريتا خاطر لكتاب جورج كليبر (علم دلالة الأنموذج: الفئات والمعنى المعجمي)، ونلاحظ في العنوان أنّ الباحثة قد اختارت مصطلح (الأنموذج).

٢- انظر: جورج كليبر، علم دلالة الأنموذج: الفئات والمعنى المعجمي، ص ٢٦.

ولا شكّ أنّ هذه الإجابات التي تقترحها نظريّة الطراز ما دامت إجاباتٍ جديدةً لأسئلة قديمة، لها إجابات تقليديّة مدفوعة بمنطلقات وتصوّرات محدّدة تدفع إليها؛ لذلك لا يستقيم إدراك قيمة هذه النظريّة وقيمة ما تقوم عليه من مبادئ ما لم ندرك المحددات النظريّة التي كانت دافعاً في الإجابات القديمة، ونتمثّل القصور الذي يعترّيها في الكفاية الوصفية والتفسيرية.

#### ١، ٢، ١ - سيادة تصوّر الأرسطيّ المتمثّل في منوال الشروط الضرورية والكافية:

ظلّ الفكر الإنسانيّ حتى عصور متأخرة من تاريخ البشريّة محكوماً بالتصوّرات الأرسطيّة التي بناها أرسطو ضمن منظومة التراث اليونانيّ المؤثّر في الحضارات الإنسانية المتنوّعة بعده، ومن ضمنها الدراسات اللسانية في العصر الحديث.

وقد جاءت الإجابة عن هذه الأسئلة القديمة محكومة بهذه التصوّرات الأرسطيّة التقليديّة، وقد بيّن لاكوف (Lakoff) أنّ لهذه الإجابات جملة من الفرضيّات والتصوّرات التي كانت تحكم أصحابها الذين سّماهم بـ(التيار الموضوعيّ)، ويمكن أن نلخص أهمّ هذه الفرضيّات والتصوّرات في النقاط الآتية:

- أنّ العقل مجرد، ليست له علاقة بالجسد، ولا بما هو مادّي ملموس.
- أنّ عمليّة التفكير تتّصل بمجموعة من القضايا التي يمكن وصفها موضوعياً بالصدق، أو بالكذب.
- أنّ الفكر منطقيّ بالمعنى الذي حدّده الفلاسفة والمناطق لهذه الصفة؛ لذلك يمكن تحديد خصائصه باستعمال أنظمة من نوع الأنظمة الرياضيّة.
- أنّ الفكر يعكس الطبيعة بما أنّه يستعمل رموزاً مجردة خاصّة تُعدّ تمثيلاً داخليّاً للحقيقة الخارجيّة.

ثم وُجد تطوّر نتيجة الالتقاء المعرفيّ بين عدد من العلوم، منها: علم النفس، واللسانيّات، والفلسفة، وغيرها، قد أثمر اتّجهاً سُمّي بـ(الواقعيّة التجريبيّة) التي تقترح إجابات مختلفة عن الإجابات التقليديّة، ويمكن أن نعدّ هذه الإجابات المختلفة ثمرة تصوّرات ينطلق منها أصحابها، ونلخصها في النقاط الآتية:

- أنّ أبنية الإنسان التصوّريّة امتداد لتجربته الجسديّة الماديّة، فلا تكتسب هذه الأبنية التصوّريّة قيمتها ومعناها إلا بعلاقتها بتجارب الإنسان الماديّة، وإدراكه إدراكًا حسيًّا لما حوله.
- تولى الواقعيّة التجريبيّة مكانة أساسيّة لكلّ ما هو خيال واستعارة وصور ذهنيّة في نظامنا التصوّريّ.
- تتخلّى الواقعيّة التجريبيّة عن الرؤية المنطقيّة للفكر والتفكير، وتنظر إلى الفكر بوصفه يشتغل باستعمال صور كليّة شاملة، لا بجمع مكوّنات جزئيّة أو ضمّها لتشكيل صورة مركّبة.
- ولابدّ من الإشارة إلى أنّ هاتين النظريّتين تتّفقان في الاعتراف بوجود عالم واقعيّ، وبوجود معرفة قارّة لهذا العالم. وتختلفان في معالجة قضية تصنيف الأشياء، وإدراجها ضمن مقولات بطريقتين متباينتين.<sup>(١)</sup>

## ١, ٢, ٢- عمليّة التصنيف بين التصوّرين الأرسطيّ والعرفانيّ:

لا شك أنّ عمليّة التصنيف عمليّة أساسيّة في العقل البشريّ، فهو يقوم بها في كلّ شؤون حياته وتفصيلها سواء كان واعياً بهذا أو غير واعٍ في كثير من المواقف. ولا بدّ منها لبناء منظومة المعارف والعلوم؛ لأنّها تعيد المعطيات المتفرّقة إلى أصناف محدّدة نسميها المقولات<sup>(٢)</sup> بما يلبي الحاجة في العلوم إلى ردّ الخاصّ إلى العامّ.

ولكنّ السؤال المهمّ في هذا السياق يتمثّل في آليّة التصنيف: هل تسير هذه الآلية في طريق واحدة؟ أو هي آلية تسير بطرق مختلفة بحسب المبادئ التي تنطلق منها؟

ونعدّ هذا السؤال مركزياً في هذه الدراسة؛ لأنّه سؤال يسمح بمقاربة إشكالات كثيرة تحفّ بهذه الدراسة التي لها تداخل كبير في مبحث مهمّ من مباحث التراث،

١- انظر: عبد الجبار بن غريّة، مدخل إلى النحو العرفانيّ، ص ٦٢-٦٣. جورج كليبر، علم دلالة الأنموذج: الفئات والمعنى المعجميّ، ص ٢٦-٢٧.

٢- عرّف إلينور روش المَقُولَة بأنّها تعني وجود عدد من الأشياء تكون متماثلة. وتكون المقولات عادةً موسومة بأسماء من قبيل: كلب، حيوان. لذلك تتجسّد المَقُولَة في أن نضع في خانة واحدة أشياء تجمع بينها روابط معيّنة؛ فهي نشاط ذهنيّ يكون في معظم الأحيان عن غير وعي من الإنسان. فكلّما تراءى للإنسان شيء على هيئة شيء آخر عدّ ذلك منه مقولة. انظر: عبد الله صولة، المقولة في نظريّة الطراز الأصليّة، حوليات الجامعة التونسية، ٢٠٠٢م، عدد ٤٦.

هو مبحث أقسام الكلم؛ فقد أقيم هذا الباب على فرضيّات كانت تضمّرها عقولهم، ودارت حول هذا الباب نقود كثيرة في القديم والحديث؛ لذلك يكون هذا السؤال المهمّ والإجابة عنه مركزياً؛ لأنّه يسمح بإعادة تبويب النقود الموجهة، والقدرة على تحليل التنظير التراثي، وكشف مبادئه ضمن إطار نظريّ محدّد.

نجيب عن هذا السؤال بالعودة إلى الاتجاهين اللذين ذكرناهما آنفاً؛ التيار الموضوعيّ الذي ننزل ضمنه تصوّر الأرسطيّ المتمثّل بمنوال الشروط الضروريّة والكافية، والتيار الواقعيّ التجريبيّ الذي ننزل ضمنه المنوال الطرازيّ الذي سيكون له حظٌّ من بيان فرضيّاته وأهمّ مبادئه.

#### ١، ٢، ٢، ١ - التصنيف في منوال الشروط الضروريّة والكافية:

يذهب أصحاب التيار الموضوعيّ إلى أنّ التصنيف إلى مقولات يقوم على أساس الخصائص المشتركة، فهم يرون أنّ هذه المقولات مقولاتٌ منطقيةٌ تتحدّد بالنظر إلى قائمة من الشروط الضروريّة والكافية، ويقوم هذا تصوّر المنطلق من الرؤية الأرسطية التقليدية الموسوم بمنوال الشروط الضرورية والكافية على جملة من الفرضيّات، أهمّها:

- أنّ المتصورّات والمقولات وحدات تفصل بينها حدود صريحة واضحة.
- أنّ انتهاء فرد معيّن من المعطيات المدروسة إلى هذه المقولة أو تلك يستجيب لمقتضيات نظام قائم على المقابلة بين الصدق والكذب، والإيجاب والسلب. فهذا الفرد المراد تصنيفه إمّا أن يكون مُنتمياً إلى مقولة الحروف على سبيل التمثيل وإمّا أن يكون غير مُنتمٍ إليها بحسب ما إذا توفّرت فيه هذه الشروط الضروريّة والكافية للانتماء إلى مقولة الحروف، أو لم تتوفر.
- أنّ الأفراد التي تنتمي إلى مقولة ما يفترض أن تكون متساوية في مدى انتمائها إلى تلك المقولة ما دام لكلّ فرد منها الخصائص والسمات نفسها التي يقتضيها حدّ المقولة، وأنّ ثمة حدوداً بين هذه الخصائص والسمات فلا يكون بينها علاقة وتداخل.<sup>(١)</sup>

١ - انظر: جورج كليبر، علم دلالة الأنموذج: الفئات والمعنى المعجميّ، ص ٢٩. عبد الله صولة، المقولة في نظرية الطراز الأصلية، ص ٣٧١، حوليات الجامعة التونسية، ٢٠٠٢م، عدد ٤٦. عبد الجبار بن غربيّة، مدخل إلى النحو العرفانيّ، ص ٦٥.

لذلك عُدَّ منوال الشروط الضرورية والكافية منوالاً منطقيّاً تحليليّاً يحلّل الأشياء في العالم على أساس ما لها من أبعاد تُدرك حسيّاً، ويُنظر إلى خصائصها نظرة تفكيكيّة لا تأليفيّة.

غير أنّ هذا الاتجاه المبنيّ على هذه الفرضيّات قد تهدّدته جملة من الإشكالات الإبستمولوجيّة والمنهجيّة والإجرائيّة، ونجمل أهمّ هذه الإشكالات في النقاط الآتية:

- أنّ التطوّرات الحاصلة في العلوم العرفانيّة تنكّبت هذا المنطق التحليليّ في مقولة الأشياء؛ لأنها توصّلت بالتجربة إلى أنّ الإدراك الحسيّ عند الطفل لا يتحقّق تحليليّاً باعتدّاد خصائص الشيء المُدرّك، كلّ خصيصة منها منفردة عن الأخرى مستقلاً بعضها عن بعض، بل يتحقّق الإدراك بالتقاط الشيء في صورته الكلّيّة بوصف هذه الصورة سلسلة من الصفات الآخذ بعضها برقاب بعض دون أن تكون قائمة من السمات التي لا رابطة بينها.

- أنّ الصرامة التي تعتمدّها تصوّرات هذا الاتجاه في التصنيف غير مُمكنة التحقّق في الجانب الإجرائيّ؛ لأنّها تصوّرات تؤوّل إلى خرق شرطين من أهمّ شروط النظرية العلميّة، هما: الاتّساق، والشمول. لأنّ الصرامة في وضع الحدود بين المقولات، والصرامة كذلك في مسائل التصنيف إمّا أنها سوف توقع الدارس في خرق شرط الاتّساق بكون الأفراد المنتمية إلى مقولة ما ليست بدرجة واحدة في تضمّنها خصائص المقولة، وظواهر الطبيعة برهان واضح لهذا النقد؛ لأنّ ما هو منتم إلى مقولة الطير على سبيل المثال متفاوت في امتلاكه خصائص المقولة، وإمّا أنّها سوف توقع الدارس في خرق شرط الشمول بإخراجه كثيراً من الأفراد التي يمكن انتماءها إلى مقولة ما بحجة عدم اكتمال الخصائص فيها لتُمثّل مقولة أخرى بحدّ ذاتها، وهذا أمر يؤوّل إلى جعل المقولات بحجم عدد أفراد الظاهرة المُراد تصنيفها من حيث العدد.

- أنّه منوال يعتمد السمات الضرورية والكافية، ويترتّب على هذا أنّه يستبعد السمات العرضيّة ويهملها. ولكنّ هذا متعذّر التحقّق في بعض الظواهر، من ذلك الألوان التي لا يمكن إخضاعها إلى تحليل يعتمد السمات الضرورية المشتركة؛ لأنّه لا يمكن في الألوان أن نفرز سماتها إلى سمات ضروريّة وسمات

غير ضرورية. وما دام هذا متعذرًا في هذه الظواهر فلا شك أنه سوف يكون متعذرًا في غيرها من الظواهر؛ لذلك تجب مراجعته وتعديله.

- أن اعتماد السمات الضرورية والكافية وإهمال السمات الطارئة العرضية يسهم في عدم القدرة على تفسير انتهاء بعض الأفراد إلى مقولاتها؛ لأن الشروط الضرورية والكافية لا تتحقق إلا في الطراز المُمثل للمقولة، وأما بقية الأفراد الواقعة خارج المركز فتمثل إشكالًا حقيقيًا لأمرين؛ أن منوال الشروط الضرورية والكافية يفترض انتهاء أفراد المقولة جميعها إلى المقولة بالدرجة نفسها، وأن هذا المنوال يعتمد الشروط الضرورية والكافية ويهمل السمات العرضية. ولا شك أن هذا يوقع في الإشكال عند مباشرة الوقائع والمعطيات المراد دراستها؛ لأنها وقائع لا تتسق وهاتين الفرضيتين.<sup>(١)</sup>

وقد أظهر جورج كليبر (G.Kleiber) رأيًا يحاول فيه تفسير الحفاوة التي لقيها هذا المنوال بين الباحثين مدة طويلة رغم العيوب التي تحفه بقوله: «تتطابق صيغة الشروط الضرورية والكافية مع حدس مزدوج. أولًا: مع الحدس القاضي بأن المعنى الذي تنطوي عليه الكلمة يكون عبارة عن شيء يمكننا تحديده بدرجات متفاوتة من الدقة. وثمة اعتقاد سائد عامة مفاده أنه ثمة معنى دقيق لكل كلمة ... وهو اعتقاد يصحبه الاستنتاج الاجتماعي الذي يعبر عنه مبدأ توزيع العمل، ألا وهو إن كنا نجهل ما هو بالضبط معنى الكلمة، يستطيع شخص متعلم أكثر منّا - يكون هذا دوره الاجتماعي - أن يعلمنا به (راجع الثقة التي نوليها للمعاجم). وثانيًا: مع الحدس القاضي بأن الفئات تشكل كيانات معنوية منفصلة تتمايز إحداها عن الأخرى بوضوح ... وقد نشأ هذا الحدس بحسب لا يكوف من وجود نظرية تصنيف شعبية لدى الكائنات البشرية تخوّلهم معرفة أن الأشياء تتوزع على أجناس محدّدة بدقّة، وأن هذه الأجناس تتميز بخصائص مشتركة، وأن ثمة صنفًا صحيحة للأجناس».<sup>(٢)</sup>

١ - انظر: جورج كليبر، علم دلالة الأنموذج: الفئات والمعنى المعجمي، ص ٥٤. عبد الله صولة، المقولة في نظرية الطراز الأصلية، ص ٣٧٢-٣٧٣، حوليات الجامعة التونسية، ٢٠٠٢م، عدد ٤٦. عبد الجبار بن غريّة، مدخل إلى النحو العرفاني، ص ٦٦-٦٧.

٢ - جورج كليبر، علم دلالة الأنموذج: الفئات والمعنى المعجمي، ص ٥٠.

## ١، ٢، ٢- التصنيف في المنوال الطرازي:

لقد أثمرت النقود التي وُجّهت إلى منوال الشروط الضرورية والكافية اتّجاهًا في التصنيف يبني فرضيّاته على ما جدّ في فلسفة العلم نتيجة تطوّر علوم الإدراك، محاولًا تجاوز القصور الذي يعترى منوال الشروط الضرورية والكافية.

وتُعَدُّ بداية هذا التحوّل المهمّ مع البحوث التي قدّمتها إلينور روش وأصحابها العاملون ضمن فريقها البحثي في سبعينيات القرن الماضي ضمن حقل علم النفس وعلم الأجناس، ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ جهودهم أثمرت نظريتين بينهما اختلاف يأتي بيانه لاحقًا:

- نظريّة الطراز الأصليّة.
- نظريّة الطراز الموسّعة.

ولقد قامت نظريّة الطراز على مبدأين مهمّين متلازمين:

- مبدأ الإدراك الحسيّ: ويتلخّص هذا المبدأ في أنّ العالم المُدرَك يقوم على الارتباطات مثلما يقوم على الانقطاعات، فالتسليم بأنّ ثمة انقطاعات في هذا العالم المدرك تُمكننا من تمييز الإنسان عن الحيوان أو تمييز اللون الأسود عن اللون الأبيض، لا يعني ضرورةً نفيَ الارتباطات التي يفترضها العرفانيون حاضرة في العالم المُدرَك. ولهم في هذا شواهد ماثلة في الطبيعة تؤوّل إلى إثبات حضور الارتباطات في هذا العالم، «فالحيوان الذي له ريش أو أجنحة يحتمل فيه أن يكون قادرًا على الطيران، وإذا كان لهذا الحيوان منقار فإنّه من المحتمل أن يكون له ريش. إنّ الأشياء في الواقع المحسوس ذات بنية ترابطيّة قويّة على صعيد المقولات المختلفة».<sup>(١)</sup>
- مبدأ الاقتصاد: ويتلخّص هذا المبدأ وأهميّته في كونه يُمكن من رصد عدد كبير من الوقائع والمعطيات بأقلّ ما يمكن من الجهد الذهني، «فنحن إذ نُمَقِّول شيئًا ما مقولةً طرازيّة فإنّنا ننجز أمرين مختلفين بضربة واحدة: نماثل بينه وبين سائر عناصر مقولته من ناحية، ونميّز بينه وبين العناصر غير المنتمية إلى مقولته

١ - عبد الله صولة، المقولة في نظريّة الطراز الأصليّة، حوليات الجامعة التونسية، ٢٠٠٢م، عدد ٤٦، ص ٣٧٤.

من ناحية أخرى. ومبدأ الاقتصاد هذا الذي نجده في المَقُولَة على طريقة روش لا نجده في المَقُولَة على طريقة أرسطو وداخل التقاليد الأرسطية في علم الدلالة ذات منوال الشروط الضرورية والكافية»<sup>(١)</sup>.

وتتلخّص فكرة هذه البحوث في أنّ ثمة نموذجًا طرازياً يعدُّ مثالاً مركزياً، أي هو أفضل ممثّل للمَقُولَة، أو أكثر العناصر المنتمية إليها تمثيلاً لهذه المقولة. وتؤوّل هذه الفكرة إلى أنّ ثمة فرضية يُسلّم بها أصحاب هذا الاتجاه تتلخّص في أنّ المقولات لا تشتمل على عناصر متساوية في تمثيلها للمقولة، وإنّما تكون بعض العناصر التي تنتمي إلى نفس المقولة ممثلة تمثيلاً أفضل للمقولة من تمثيل بعضها الآخر لها.

ولا بدّ من التنبيه إلى أنّ المنظرين في هذا الحقل المعرفي يقيمون صلة وثيقة بين مفهوم الطراز منذ نشأته بالأشخاص؛ لذلك يعدّون الطراز هو المثال الذي تواضع عليه متكلمو لغة من اللغات، أو الأشخاص المتتمون إلى ثقافة محدّدة، فلا يكون الطراز إذن في العادة مُشترَكًا بين الثقافات أو الأجناس المختلفة<sup>(٢)</sup>.

ويذهب بنا هذا التدقيق إلى أنّ المُعتَبَر في الجانب النظريّ من منوال الطراز هو الاتّساق التنظيريّ في المرتبة الأولى بعيداً عن اقترابه من الجانب الواقعيّ الماديّ المحسوس أو ابتعاده عنه؛ لأنّه يبنّي تصوّراته بالانطلاق من الحدود الثقافية والحضارية لكلّ مجتمع وفق الجانب الإدراكيّ لهم، ولا شكّ أنّ هذا من أبعد ما يكون عن الأشياء في جانبها الماديّ، فهو جانبٌ متحرّك غير قارّ.

ولقد ألحّ العرفانيّون في جانب التصنيف على أنّ التحوّل المهمّ يتمثّل في الانتقال من تصوّر ضرورة استكمال الشروط الضرورية والكافية للقول بانتهاء هذه الوقائع والمعطيات لهذه المقولة أو تلك إلى تصوّر التصنيف من جانب المشابهة؛ فما يسمح بجعل هذه الوقائع منتمية إلى مقولة ما بحسب منوال الطراز إنّما هو مدى مشابته للنموذج الذي يعدّ قلب المقولة<sup>(٣)</sup>؛ ليؤوّل هذا الافتراض إلى أنّ الوقائع المنتمية لمقولة ما ليست

١ - عبد الله صولة، المَقُولَة في نظرية الطراز الأصلية، حوليات الجامعة التونسية، ٢٠٠٢م، عدد ٤٦، ص ٣٧٥.

٢ - انظر: عبد الجبار بن غريبة، مدخل إلى النحو العرفانيّ، ص ٦٩.

٣ - ثمة تدقيق مهمّ يأتي بيانه لاحقاً في تصوّر النموذج في المقولات بين نظرية الطراز الأصلية ونظرية الطراز الموسعة.

في درجة متساوية في انتماؤها إلى المقولة.<sup>(١)</sup> ونفترض بناء على هذا في موضوع الدراسة أنّ الوحدات اللغوية ليست متساوية في انتماؤها إلى مقولة الحرفية، فمنها ما هو أمكن من غيرها في باب الحرفية بما له من خصائص تركيبية ودلالية رغم أنّ الوحدات المختلفة في جانبها التركيبي والدلالي تشترك في انتماؤها إلى الحرفية بما بينها من شبه إجمالي من جهة الصورة الكلية مع نموذج المقولة وطرزها، وليس المقصود بنموذج المقولة الذات المفردة بشكل محدد، وإنّما المقصود المتصور، وسوف يأتي بيان هذا لاحقاً.

### ١، ٢، ٣- فرضيات التصنيف المقولي في المنوال الطرازي:

- ينطلق المنوال الطرازي في تصنيفه المقولي من عدد من الفرضيات، من أهمّها:
- أنّ للمقولة بنيةً داخلية، من أهمّ سماتها أنّها بنية سُلّمية، تقوم على مراتب تمثيل المقولة.
- يحتلّ النموذج الطرازيّ الموقع المركز في المقولة، ويؤول هذا إلى أنّ العناصر الممثّلة لهذه المقولة تكون ممثّلة للمقولة تمثيلاً قوياً، أو ضعيفاً بمقتضى اقترابها من خصائص النموذج الطرازيّ وابتعادها عنه؛ لتكون واقعة في مناطق مركز المقولة، أو في هامشها. وبما أنّ هذه الفرضية تنتكّب التساوي في الأفراد المنتمية إلى مقولة واحدة وتقرّر بكون بعض هذه العناصر واقعاً في مركز المقولة وبعضها الآخر واقعاً في هامشها فإنه يترتب عنها الفرضية الآتية:
- أنّ الحدود بين المقولات حدود رخوة ضبابية غير صارمة.
- أنّ العلاقة التي تربط بين عناصر المقولة الواحدة وتوحد بينها ليست مجموعة من الشروط التي يتحقّق بها للأفراد المُصنّفة هذا الانتماء، بل يتحقّق هذا بنوع من الشبه العائليّ كما قدّمه لودفيغ فتنغشتاين (L. Wittgenstein)، فكلّ فرد من أفراد المقولة له على الأقلّ سمة يشترك فيها مع عنصر آخر أو مع مجموعة من العناصر؛ فيكون حينئذٍ ما يجمع بين هذه الأفراد المختلفة إنّما هو ضروب من الشبه متقاطعة.<sup>(٢)</sup>

١- انظر: عبد الله صولة، المقولة في نظرية الطراز الأصلية، حوليات الجامعة التونسية، ٢٠٠٢م، عدد ٤٦، ص ٣٧٤.

٢- انظر: عبد الجبار بن غريبة، مدخل إلى النحو العرفاني، ص ٧٠-٧٢.

### ١, ٢, ٣- الفرضيات المُعتمدة في الدراسة:

تناول هذه الدراسة موضوع البحث وقضاياها انطلاقاً من منظور عرفانيّ يعيد النظر في كثير من الفرضيات البنيوية التي سادت البحث اللسانيّ، ووجّهت كثيراً من البحوث العربيّة التي تعاملت مع التراث النحويّ العربيّ حتى الثلث الأخير من القرن الماضي تقريباً، ومن أهمّ الفرضيات التي بدت مسلّمة في اللسانيّات البنيويّة أنّ النظام اللغويّ له خاصيّة تقوم على الانفصال والتخالف؛ ولذلك عُدَّت الظاهرة اللغويّة أصنافاً منفصلة، تقوم بينها حدود صارمة لا يتداخل بعض أفرادها في بعض.<sup>(١)</sup> وتعدّ هذه النظرة امتداداً لمنطق أرسطو وقائمة على أساسه الذي ظلّت له السيادة قروناً عديدة، وهي نظرة تقوم في التصنيف على أسس ثلاثة:

- الحدود الصارمة بين الأصناف.
- خضوع انتهاء فرد من الأفراد إلى أحد الأصناف لمعيار الصواب والخطأ تبعاً لاستيفائه الشروط الضرورية والكافية المستحقة للصنف.
- تساوي الأفراد داخل كل صنف.<sup>(٢)</sup>

وفي حدود التطوّرات العلميّة التي حدثت منذ منتصف سبعينيّات القرن الماضي، وقد أبرزتها الدراسة في موضع سابق أقصيت سلطة مبادئ منطق أرسطو على الفرضيات اللسانية، واعتمد مفهوم الاسترسال اعتماداً صريحاً سمةً أساسيّةً من سمات النظام اللغويّ؛ لأنّهم يعلنون «أنّ القوانين اللغويّة قوانين نسبيّة لا مطلقة، تتخلّف في بعض الأحيان، وتقبل بوجود الشاذّ باعتباره من خصائص الظاهرة المدروسة».<sup>(٣)</sup>

ونعتقد أنّ هذا التصرّو النظريّ والفرضيات التي يقوم عليها هذا الاتجاه العرفانيّ يمكن أن تحقّق نتائج مثمرة في هذه الدراسة لا سيّما في مبحث الحرف وعلاقته بالاسم والفعل في مبحث أقسام الكلم وتجسّدات هذه العلاقة في الظواهر النحويّة المختلفة؛ لأنّ هذا التصرّو يتفق والمنطق الذي بُني عليه التنظير النحويّ في التراث العربيّ

١- انظر: عز الدين المجدوب، مفهوم المسترسل، ضمن ندوة المعنى وتشكّله، ١٩٩٩م، ص ٧٦١.

٢- انظر: جورج كليبر، علم دلالة الأنموذج، ص ٤١، ترجمة: ريتا خاطر، المنظمة العربية للترجمة.

٣- عزّ الدين المجدوب، مفهوم المسترسل، ضمن ندوة المعنى وتشكّله، ١٩٩٩م، ص ٧٨٧.

بحسب ما تذهب إليه هذه الدراسة، فنجد أن مبحث أقسام الكلم قد بُني على مبدأ المشابهة بين الأقسام الثلاثة الاسم والفعل والحرف، والتداخل بين أقسامها، بعيداً عن منطق التخالف والانفصال الذي يقول به البنيويون المُسهم في توجيه بحوث عددٍ من المحدثين بما أثمر -خلافًا للنتائج المهمة التي وصلوا إليها- نقدًا شديدًا للتراث النحوي العربي في ضبط أعلامه أقسام الكلم والعلاقة بينها. ولا نشك أن هذا التصور قد كان المُسيرًّ للقدمات في بناء نظريّتهم النحويّة في شتى تفاصيلها؛ لأنّ في هذا تحقيقًا للتجريد الذي كانوا يتوخّونه في تنظيراتهم برّد شتات الظواهر وما يبدو منها فوضويًا إلى قواعد محدّدة تنظم فيها، وهذه المذاهب الإجرائيّة مراعاة عفويّة لما سُمّي بشرط الاقتصاد في صياغة القواعد الضابطة للظواهر المتعدّدة.

وانطلاقًا من هذا التصور العرفانيّ نعلن الفرضيّات التي تعتمد عليها هذه الدراسة وتستند إليها في تحليل قضايا الحرف، ونعيد في ضوئها قراءة النصوص النحويّة التراثيّة ونحاكم إليها المحدثين الذين عابوا على النحو العربي شيئًا من مفاهيمه النظرية، أو إجراءاته التحليليّة، وتمثّل هذه الفرضيّات في النقاط الآتية:

١. أن الحرف مقولة دلاليّة لا يمكن أن نضبطها وفق معايير شكلية صارمة؛ لأنّ لهذه المقولات الدلاليّة تجسيدًا شكليًا في الظاهرة اللغويّة يتجاوز هذا الفصل الصارم بما يكون لها من سمات تسترسل بين هذه المقولات الدلاليّة الثلاث؛ الحرف، والفعل، والاسم.

٢. أن النموذج الطرازيّ للحرف ليس له تحقّق مادّي فرديّ، ولكنّه يتمثّل في متصوّر ذهنيّ معيّن من مجموع الوحدات اللغويّة التي تعدّ تمثيلات لهذه المقولة.<sup>(١)</sup> ونعتقد أن افتراض كون مقولة الحرف مقولةً مجردة ليس لها تحقّق مادّي يكون ممثلاً طرازيًا لها أكثر نجاعة إجرائيّة في دراسة هذه القضايا؛ لأنّها تُمكن من استيعاب كثير من النصوص والتحليلات النحويّة عند القدماء، وتنزيلها ضمن هذا الاختيار النظريّ. ونجد هذا التّشمين لهذا الاختيار في ما بيّنه المنظّرون علميًا لهذه النظرية في نسختها التوسّعية الثانية، فقد ذكر جورج كليبر أن التصوّر المجرد الذي يمثّل جوهر النسخة التوسّعية الثانية من النظرية يحاول

١ - انظر: جورج كليبر، علم دلالة الأنموذج: الفئات والمعنى المعجميّ، ص ٢٣٠.

أن يتجاوز الإشكالات النظرية والإجرائية في النسخة القياسية التي تفترض مثلاً طرازياً مادياً لكل مقولة تكون بمقتضى مشابهة بقية الأفراد له منتمية إلى المقولة نفسها الممثل لها، لذلك تسمح النسخة الثانية بهذا الموقف بتفسير إشكالية عدم إيجاد الخصائص الجوهرية التي تعدّ مميزة للطراز الممثل للمقولة في مختلف الأمثلة التي تواجهها وتكون في نظرنا منتمية إلى المقولة نفسها.<sup>(١)</sup> ويقتضي هذا الإشكال إذا أقررنا به إشكالاً آخر يسبقه، ألا وهو المعايير التي بموجبها نحدّد الخصائص الجوهرية لمقولة ما، إذ إنّ هذا الإجراء يحيط به عدد من الاختلافات؛ لكونه إجراء نظرياً محضاً تتعدّد فيه النتائج تبعاً للاختلاف في وجهات النظر التي ننطلق منها بما للباحثين من إدراكات للعالم وظواهره متفاوتة بتفاوت تكوينهم المعرفي والثقافي، وكذلك تفاوت منطلقاتهم النظرية الحاضرة في وعيهم.

٣. أنّ انتماء مجموعة من الوحدات اللغوية إلى مقولة الحرف لا يمكن أن تختبرها بمقتضى درجة تماثلها مع النموذج الطرازي، ولكنّ الفرضية المفسّرة لهذا الانتماء هي فكرة الشبه العائلي بالنظر إلى ما يمكن أن ينعقد بين أفراد المقولة من علاقات شبه بينها دون أن نبحت عن سمات جوهرية يجب أن تكون ممثلة في أفراد المقولة جميعها.<sup>(٢)</sup> ونبيّن في الفرضيات اللاحقة أهمّ السمات التي نعتقد أنّها جوهرية في الحروف دلاليّاً، أو تصرّيفياً.

٤. أنّ الحرف مقولة دلالية مجردة يمكن أن تتحقّق لفظياً تحقّقات مختلفة، وتنعقد بينه وبين قسيميه الاسم والفعل علاقات تداخل واسترسال بمقتضى ما يمليه علينا منطق التنظير التراثي، قال ابن جنّي: «فقد علمت - بما قدّمناه وهضّبنا<sup>(٣)</sup> فيه - قوة تداخل هذه الأصول الثلاثة: الاسم والفعل والحرف، وتمازجها، وتقدّم بعضها على بعض تارة، وتأخرها عنه أخرى»<sup>(٤)</sup>؛ لذلك لا سبيل إلى ضبط هذه

١- انظر: جورج كليبر، علم دلالة النموذج: الفئات والمعنى المعجمي، ص ٢٢٥.

٢- انظر: جورج كليبر، علم دلالة الأنموذج: الفئات والمعنى المعجمي، ص ٢٣١.

٣- «يقال: هضّب في الحديث وأهضّب إذا اندفع فيه» لسان العرب، مادة (هضّب).

٤- ابن جنّي، الخصائص، ٤٢/٢.

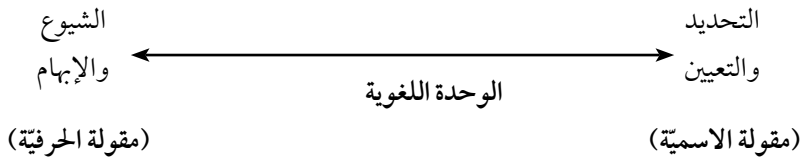
المقولة بالحدّ الصارم، أو العلامات الفاصلة بينه وبين الأقسام الأخرى، بل هو مفهوم دلاليّ مجرد تقوم أفراده بالمتئمة إليه على علاقات الشبه العائليّ بينها، أو الشبه مع طراز هذه المقولة المجرد، دون أن تنقطع ضرورة علاقة هذه الأفراد انقطاعاً باتّاء مع القسمين الآخرين الاسم، والفعل. وحين تعتمد الدراسة هذا التصرّو النظريّ فإنه موقف ليس اعتباطيّاً، بل هو تصوّر اعتمدته الدراسة وفق ما بدا لنا من اتّساق بينه وبين إجراءات القدماء التحليليّة لأقسام الكلم عامّة، وقضايا الحرف خاصّة. إنّ القدماء في قسمتهم الثلاثيّة قد كانوا يعالجون قضايا الحرف وينون تصوّراتهم النظرية عنه وفي أذهانهم قسيما الاسم والفعل، إذ لم يكن نظرهم إلى الحرف نظراً محضاً في معزل عن القسمين الآخرين؛ فما هو منتم إلى الحرف من وحدات لغويّة يقع بينها في أذهان النحويّين تفاوت في قوّة الالتئاء إلى الحرف، أو كونه متباعداً عنه، وذا صلة بالقسمين الآخرين الاسم والفعل صلة تأثير أو تأثر، سواء كانت آثار هذه الصلة آثاراً شكلية، أو آثاراً دلالية، وقد كانت أقوال القدماء صريحة في هذا التصرّو، إذ قال ابن الخشّاب: «والحروف كلّها مبنية، باقية على أصولها في الوضع، تجذب إليها ما يشبهها من القسمين -، أعني الاسم والفعل -، ولا تنجذب إلى شيء منهما، وهي باقية على نوعها كما بقيّ ذاك مع شبهها».<sup>(١)</sup> وأمّا التصرّو الطرازيّ الذي كان يحكم أذهان النحويّين فمن مظاهره البيّنة ما قاله ابن الخشّاب في تنظيره للحرفين الدالّين على معنى الاستقبال إذا دخلا على الفعل المضارع السين وسوف: «وتتصل (السين) بالفعل اتّصالاً أشدّ من اتّصال (سوف) به، وذلك ظاهر لأنّها -، أعني السين - على حرف واحد، فهي أشبه بما عليه غالب الحروف في اللفظ، وسوف على ثلاثة أحرف، فهي قريبة الشبه من صيغ الأساء... ولذلك ساغ دخول اللام على سوف في مثل قوله عزّ وجلّ: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَرَضِي﴾ [الصّحى: ٥] ولم يجز دخولها في السين، فلا تقول مثلاً: ولسأكرمك»<sup>(٢)</sup>، إذ إنّ هذا النصّ يبيّن التصرّو الطرازيّ في قوّة انتفاء حرفين إلى قسم الحروف وتفاوتها فيه، وذلك بالنظر إليهما في علاقتهما بالقسم الآخر (الاسم) وليس

١- ابن الخشّاب، المرتجل، ص ٣٥.

٢- ابن الخشّاب، المرتجل، ص ١٦.

نظراً طرازياً محضاً من داخل قسم الحرف وحده.

٥. أن الحرف مقولة دلالية في غاية الشيوع والإبهام، قال الرضي: «فالْحَرْفُ وحده لا معنى له أصلاً، إذ هو كالْعَلَمِ المنصوب بجنب شيء ليدلَّ على أنَّ في ذلك الشيء فائدة، فإذا انفرد عن ذلك الشيء بقي غير دالٍّ على معنى أصلاً»<sup>(١)</sup>؛ لذلك نفترض أنَّ الحرف واقع في النقيض من الأسماء المتمكِّنة، إذ إنَّ الوحدات اللغوية متى ما تحدَّدت وتعيَّنت دلاليًّا اقتربت من مقولة الاسمية وابتعدت عن الحرفية، ومتى أبهمت وشاعت اقتربت من مقولة الحرفية وابتعدت عن الاسمية، وبحسب هذه العلاقة الجدلية بين مقولتي الاسم والحرف يكون موقع الوحدة اللغوية اقتراباً من الحرفية، أو ابتعاداً عنها. ونمثِّل هذا بالرسم الآتي:



ونعتقد أنّ هذا المذهب في تفسير الظاهرة اللغوية إذا أردنا قراءة أقسام الكلم في ضوءه يتيح لنا تجاوز عدد من الصعوبات والإشكالات التي أثارها كثير من المحدثين لا سيما الوصفيين منهم، والداعين إلى تيسير النحو وتذليل صعوباته، إذ إنّ القول بمعيّار المشابهة والتداخل بين الأقسام يحقّق شرطاً من أهمّ شروط النظميّة العلميّة، هو شرط الاقتصاد في صياغة القواعد النظميّة؛ لأنّه تصوّر فيه «يمكن جمع الاسم والصفة والضمير والظرف والخالفة في قسم واحد مع مراعاة التدرّج والاختلاف في ما يرجع إلى الاسميّة»<sup>(٢)</sup>، ويكون هذا التدرّج والاختلاف بحسب ما يعتري الكلمة الخارجة في بعض سماتها عن سمات الكلمات الراسخة في الاسميّة من علاقات التداخل والمشاركة مع قسم آخر، كما نجد في الضمير - على سبيل التمثيل - الذي يفقد بعضاً

١- الرضى، شرح الكافية، ١/ ٣٧.

٢- المنصف عاشور، دروس في أصول النظرية النحوية العربية: من السهات إلى المقولات أو لولبية الوسم الموضوعي، ص٤٧.

من خصائص الاسم بما له من تداخل ومشابهة مع قسم الحرف. وانطلاقاً من التسليم بأن الحرف مقولة يتحقق فيها الإبهام والشيوع، والاسم مقولة يتحقق فيها قوة التعيين والتحديد، وأنّ بين هاتين المقولتين علاقة تأثير وتأثر نفترض أنّ الاسم متى فقد شيئاً من قوّته في التعيين اقترب من الحرفيّة في عدد من سماتها وخصائصها، من ذلك سمة البناء وفقد الإعراب، وأنّ هذه الأفراد اللغويّة التي اقتربت من الحرفيّة تختلف في قوّة انتمائها للحرف وخرجها عن الاسميّة بما يكون متحقّقاً لها في مستوى تجسّدها اللفظي والتركيبّي.

٦. أنّ الحرف مقولة يتحقّق فيها الجمود وعدم التصرّف وانتفاؤها عن الدلالة على الحدث، والفعل مقولة يتحقّق فيها التصرّف والدلالة على الحدث، وتقوم بين هاتين المقولتين علاقة تأثير وتأثر؛ فمتى فقد الفعل شيئاً من دلالاته على الحدث اقترب من الحرفيّة في عدد من سماتها وخصائصها، من ذلك سمة الجمود وعدم التصرّف، وأنّ هذه الأفراد اللغويّة التي اقتربت من الحرفيّة تختلف في قوّة انتمائها للحرف وخرجها عن الفعلية بما يكون متحقّقاً لها في مستوى تجسّدها اللفظي والتركيبّي.

## ٢- القسمة الثلاثية للكلم وموقف القدماء والمحدثين من ضبط حدود الحرف ضمنها:

استقرّ التنظير النحويّ التراثي على أنّ الكلمة في العربيّة لا تخلو أن تكون أحد ثلاثة أصناف؛ إمّا اسم، وإمّا فعل، وإمّا حرف. قال سيبويه: «هذا باب علم ما الكلم من العربيّة. فالكلم: اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل. فالاسم: رجل، وفرس، وحائط. وأمّا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائنٌ لم ينقطع ... وأمّا ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو: ثمّ، وسوف، وواو القسم، ولام الإضافة، ونحوها»<sup>(١)</sup>.

١- سيبويه، كتاب سيبويه، ١/ ١٢.

وقد وقعت هذه القضية موقعاً مهماً في التراث النحويّ العربيّ قديماً وحديثاً، إذ إنّ المحدّثين أطالوا الوقوف مع هذه المسألة في التراث بين ناقلين لها، أو داعين لتجديدها، أو مقومين ما يعدّونه عيوباً فيها، أو مُثمّنين مفاهيمها وإجراءاتها في دراسة ظواهرها، وأمّا هذه القضية عند القدماء فقد كانت ذات أهميّة بالغة سواء داخل حقل علم النحو كما سيأتي بيانه لاحقاً، أو في سياق النظر بين مناهج العلوم عند القدماء، ويبدو هذا في النقد الذي وجهه أبو الحسن الأشعريّ لعلم النحو في هذه القضية بوصف الأشعريّ ممثلاً لعلم الجدل يعيب صناعة النحو، فقد كان من ضمن ما انتقد به صناعة النحو أنّ من الأسماء ما لا يدلّ على معنى في نفسه من قبيل: مَنْ وأَيّ. وهذا يوجد في مقاييس النحويّين في الحرف لا الاسم، فلم لا تُلحق هذه بالحروف دون الأسماء بحسب ما ذهب إليه الأشعريّ؟<sup>(١)</sup>

وقد بقيت هذه القسمة الثلاثيّة مُسلّماً بها في التراث النحويّ العربيّ حتى قرون متأخرة في التّأليف رغم أنّ النحويّين نقلوا عن بعضهم أنّ ثمة قسمًا رابعاً، هو الخالفة<sup>(٢)</sup>، قال المراديّ: «والنحويّون مجمعون على أنّ أقسام الكلم ثلاثة إلّا من لا يعتدّ بخلافه»<sup>(٣)</sup>، واستدلّ بعضهم على أنّ القسمة ثلاثيّة لا رابع لها بأنهم قد وجدوا هذه الأقسام الثلاثة يعبرُ بها عن جميع ما يخطر بالبال، ويتوهّم في الخيال، ولو بقي ثمة قسم رابع لكان في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه يكون بإزاء ما سقط من أقسام الكلم؛ فلمّا عبّر بهذه الأقسام الثلاثة عن الأشياء جميعها دلّ على أنّه ليس ثمة قسم غير هذه الأقسام الثلاثة<sup>(٤)</sup>؛ «لأنّ العبارات دوالّ على المعاني التي تحتها، والمعاني منقسمة إلى ثلاثة أقسام؛ فوجب أن تكون الألفاظ الدالّة عليها ثلاثة لا أقلّ ولا أكثر. والمعاني ذاتٌ يُخبر عنها وهي الاسم، وخبر عن تلك الذات وهو الفعل، وواسطة بينهما، إمّا لإثبات الخبر للمخبر عنه، أو لنفيه عنه، أو لغير ذلك من المعاني وذلك هو الحرف»<sup>(٥)</sup>.

١- أورد البطلوسيّ هذه الاعتراضات وردود صاحب الأشعريّ عليها في كتابه: الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، ص ٧٧-٧٩.

٢- قال السيوطيّ عن أسماء الأفعال: «وزعمها الكوفيّة أفعالاً؛ لدالتها على الحدث والزمان. وزعمها ابن صابر قسمًا رابعاً زائداً على أقسام الكلمة الثلاثة سيّاه الخالفة» همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ٥/ ١٢١.

٣- المراديّ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك، ١/ ٢٧١.

٤- انظر: الأنباري، أسرار العربيّة، ص ٤.

٥- ابن الحشّاب، المرتجل، ص ٥-٦.

ولكنّ هذا الاتفاق الذي نقله المراديّ وغيره عن النحويّين في القسمة الثلاثيّة للكلم في العربيّة لا يعني اتّفاقهم في تحديد القوائم التي تندرج ضمن الأقسام الثلاثة، ويبدو هذا الاختلاف جليّاً في تصنيف عددٍ من الكلمات المُشكلة داخل كلّ قسم من الأقسام الثلاثة، وما يميّننا في موضوع هذه الدراسة تلك الوحدات اللغويّة التي تُجسّد الحيرة والتردّد تجاهها في التصنيف ضمن قسم الحرف إمّا بوقوعها ضمنه، أو بوقوعها خارجه مع جوانب من المشابهة والتأثير بالحرف ضمن ما يرد من بيان سماتها الدلاليّة وسلوكها التركيبيّ.

## ٢، ١ - موقف القدماء من ضبط حدود الحرف ضمن القسمة الثلاثيّة:

### ٢، ١، ١ - موقف أحمد ابن فارس:

ربّما يُعَدُّ أحمد بن فارس من أوائل العلماء الأوائل الذين وقفوا طويلاً أمام القسمة الثلاثيّة للكلم محاولاً مناقشة حدودها، وما يمكن أن ينبني عليها في ضبط قوائم الكلمات العربيّة التي تندرج ضمن هذه الأقسام الثلاثة. وقد استهلّ ابن فارس بحثه هذه القضية بنقل الإجماع والتسليم بالقسمة الثلاثيّة للكلم، فقال: «أجمع أهل العلم أنّ الكلام ثلاثة: اسم، وفعل، وحرف»<sup>(١)</sup>، ثم حاول تتبّع ما قاله النحويّون في حدودهم ومعاييرهم الدلاليّة والشكليّة لأقسام الكلم الثلاثة، ثم إيراد ما يمكن أن تعدّ خارجةً عن هذه الحدود والمعايير، وسوف نقف في هذه الدراسة عند ما يهّم الحرف بوصفه مقولة دلاليّة، فيكون النظر في ما كان من قائمة الحروف، أو ما كان مشبّهاً بالحروف، ومحمولاً عليها من القسمين الباقيين.

اعترض ابن فارس على تصنيف بعض أسماء الاستفهام من قبيل: كيف، وأين، وكذلك الاسم الموصول (الذي) ضمن قائمة الأسماء، وقد استدلّ لاعتراضه بأنّها خارجة عن بعض المقاييس التي ذكرها النحويّون في ضبط حدود الاسم، ونوضّحها في النقاط الآتية:

١ - ابن فارس، الصاحب في فقه اللغة العربيّة وسنن العرب في كلامها، ص ٨٩.

- نسب إلى النحويين أنهم يرون أن الاسم هو المُحدَثُ عنه. وقد اعترض عليه ابن فارس بأن (كيف) قد صَنَّفوها ضمن قائمة الأسماء رغم أنها كلمة لا يجوز أن يُحدَثَ عنها.
  - ونسب كذلك إلى النحويين أنهم قد ضبطوا الاسم بأنه ما صلح أن يكون فاعلاً. وقد اعترض ابن فارس عليه بأن (كيف، وأين) أسماء في تصنيف النحويين رغم أنها كلمات لا تصلح أن تكون فاعلة.
  - وقد اعترض كذلك بهما -أعني بـ(كيف، وأين)- على الضابط المنسوب إلى الكسائي أن الاسم هو ما وُصِف. وقد كان منطلق اعتراضه أن هذين الاسمين لا يُنعتان.
  - وأما ما نسبته إلى الفراء أن الاسم هو ما احتمل التنوين، أو الإضافة، أو الألف واللام، فهو مُعترض عليه عند ابن فارس بالاسم الموصول (الذي)؛ لأنَّه لا يقبل هذه الثلاثة -التنوين، والإضافة، والألف واللام-<sup>(١)</sup>.
- ثمَّ اعترض ابن فارس على سيبويه في باب الفعل الذي قال فيه: «أما الفعل فأمثلة أُخِذَتْ من لفظ أحداث الأسماء، وبُنِيَتْ لما مضى، وما يكون ولم يقع، وما هو كائنٌ لم ينقطع»<sup>(٢)</sup> بقوله: «فيقال لسيبويه: ذكرتَ هذا في أول كتابك، وزعمتَ بعدُ أن (ليس، وعسى، ونعم، وبئس) أفعال. ومعلوم أنَّها لم تؤخذ من مصادر»<sup>(٣)</sup>.

## ٢, ١, ٢- موقف أبي عليّ الفارسيّ:

لا يعني الابتداء بابن فارس في إظهار مواقف القدماء من القسمة الثلاثية أنَّه هو أول من راجع الحدود والضوابط التي وضعها مَنْ قبله من النحويين إيجاباً، فقد سبقه إلى هذا غيره من النحويين كأبي عليّ الفارسيّ وغيره، ولكنَّ ابن فارس قد أفرد قضية أقسام الكلم بباب منفرد؛ لذلك كان الابتداء به في هذا الموضع من الدراسة.

١- انظر: ابن فارس، الصاحبيّ في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ص ٨٩-٩٢.

٢- سيبويه، كتاب سيبويه، ١/ ١٢.

٣- ابن فارس، الصاحبيّ في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ص ٩٣.

وأما المراجعات الإجرائية لأفراد الوحدات اللغوية التي أدرجت ضمن الحرف، أو مُحِلَّت عليه وشابته فنجدها ظاهرة عند أبي عليّ الفارسيّ في تصنيف (ليس) ضمن أقسام الكلم الثلاثة، وبيان حقيقتها الدلالية، وسلوكها التركيبيّ، وتصنيفها الصرفيّ.

فقد اختلف النحويّون في تصنيف (ليس) ضمن أقسام الكلم الثلاثة، وقد أشار أبو حيّان إلى هذا قائلاً: «وكُلّها أفعال - يعني الأفعال التي ترفع الاسم وتنصب الخبر - بلا خلاف إلا (ليس)، فمذهب أبي بكر بن شقير، وأبي عليّ الفارسيّ في أحد قوليه، وجماعة من أصحابه أنّها حرف، ولم يجعلوا اتّصال الضمائر المرفوعة بها، وتاء التانيث دليلاً على فعليّتها؛ لأنّ حدّ الفعل لا ينطبق عليها. ومذهب الجمهور أنّها فعلٌ»<sup>(١)</sup>، وقد نسب المراديّ إلى ابن السراج أنّه يرى تصنيفها ضمن الحروف<sup>(٢)</sup>، وقد أثبت خلافه في مؤلّفات ابن السراج إذ قال: «وجدت الأشياء التي ترتفع بها الأسماء ارتفاع الفاعل ستة أشياء: فعل متصرّف، وفعل غير متصرّف ... والثاني: وهو الفعل الذي هو غير متصرّف نحو: ليس، وعسى، وفعل التعجب، ونعم وبئس، لا تقول منه يفعل ولا فاعل، ولا يزول عن بناء واحد»<sup>(٣)</sup>، وقد استدللّ ابن السراج نفسه لفعلية (ليس) بقوله: «فأما (ليس) فالدليل على أنّها فعلٌ وإن كانت لا تتصرّف تصرّف الفعل قولك: لست، كما تقول: ضربت»<sup>(٤)</sup>، وقد تضافرت آراء ابن السراج وتقعيداته على فعلية (ليس)؛ لأننا نجد في مواضع متعدّدة ينظر الحروف بالأفعال في إجرائها مجراها، نحو: إجراء (ما) مجرى (ليس)<sup>(٥)</sup>، والشبه الذي يعقده بين (لات) و(ليس)<sup>(٦)</sup>. والعجيب أنّ محقّق كتاب ابن السراج رغم هذه النصوص التي نقلناها قد ذكر مسائل تفرد بها ابن السراج، وعدّ من بينها أنّ (ليس) عنده حرف لا فعل<sup>(٧)</sup>.

١- أبو حيّان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ١١٧/٤.

٢- انظر: المراديّ، الجنى الدانيّ في حروف المعاني، ص ٤٩٤.

٣- ابن السراج، الأصول في النحو، ٧٥-٧٦/١.

٤- ابن السراج، لأصول في النحو، ٨٢/١.

٥- انظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ٩٢/١.

٦- انظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ٩٥/١.

٧- انظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ٢٧/١. تحقيق: عبد الحسين الفتلي. فقد قال المحقّق في الصفحة نفسها: «ذهب ابن السراج إلى أنّ (ليس) حرف؛ لأنّها لا تتصرّف ... بينما كان جمهور البصريّين يذهب إلى أنّ (ليس) فعل ناقص؛ لاتّصالها بالضمائر»

وأما أبو عليّ الفارسيّ فنلاحظ انطلاقاً من نصّ أبي حيّان السالف أنّه قد أظهر اعتراضاً على تصنيف (ليس) ضمن الأفعال بحسب ما ذهب إليه جمهور النحويّين، وقد كان له نقاش طويل في بيان حقيقة (ليس)، ومدى اقترابها من أحد أقسام الكلم الثلاثة وابتعادها عنه، ويمكن إظهار أهمّ ما يراه فيها في النقاط الآتية:

- أن (ليس) في حقيقتها غير داخلية ضمن الأفعال؛ لأنّ الفعل لا يخلو أن يكون دالّاً على حدث وزمان، نحو: ذهب وأكرم، أو يكون دالّاً على زمان دون حدث، نحو: كان، فإذا لم يخلُ الفعل من أحد هذين القسمين، ولم تكن (ليس) من واحد منهما؛ لأنّها لا تدلّ على أحد الأزمنة الثلاثة الماضي، والحاضر، والآتي ثبت أنّها ليست من الأفعال الحقيقيّة التي لا بدّ أن تكون فيها دلالة الزمن؛ فلمّا كانت هذه حقيقتها ثبت أنها ليست بفعلٍ وإن كان فيها بعض الشبه منه، وإنّما دلالتها نفْيُ الحال فتكون كدلالة (ما) التي لا إشكال في حرفيّتها.<sup>(١)</sup>
- أنّ اتصال الضمائر بـ(ليس) لا يدلّ دلالة قاطعة على فعليّتها، ويستدلّ الفارسيّ لهذا الرأي بجملة من المعطيات اللغويّة التي قبلت اتّصال الضمائر بها رغم خروجها من دائرة الفعل في التصنيف، من هذا اتّصالها بأسماء الأفعال، نحو: هاء، وهاؤوا، وهائي. وقد حاول تفسير قبول اسم الفعل هنا الضمير بأنّه يمكن عدّه من الحمل على الضدّ، إذ إنّ اسم الفعل قد لحقته الضمائر حملاً على الفعل المضادّ له في الدلالة (هات)؛ لذلك انتهى الفارسيّ إلى أنّ رائر الإضمار ليس حاسماً في تحديد صنف الكلمة فلا نحتجّ به للقول بفعلية (ليس).<sup>(٢)</sup>
- أن (ليس) لا تقبل أن تدخل عليها (ما) كما تدخل على الأفعال فتكون (ما) مع الأفعال مقدّرة بالمصدر، نحو: ما أحسن ما كان زيدٌ ذاكرًا. فلمّا لم يوصَلْ بها كما لم يوصَلْ بـ(ما) دلّ ذلك على أنّ (ليس) أجريت مجرى ما ينفي به مما ليس بفعل.<sup>(٣)</sup>

١ - انظر: الفارسيّ، المسائل الحليّات، ص ٢١٠، ٢٢٢. والمسائل المثورة، ص ٢٠٨.

٢ - انظر: الفارسيّ، المسائل الحليّات، ص ٢١١-٢١٩.

٣ - انظر: الفارسيّ، المسائل الحليّات، ص ٢١٩.

- أنّ عدم اتّصال نون الوقاية بـ(ليس) إذا لحقها ضمير المتكلّم دليلٌ على أنّها ليست كالأفعال، فقد جاء في الشعر:

عددتُ قومي كعديد الطيسِ      إذ ذهبَ القومُ الكرامُ ليسِي<sup>(١)</sup>

لأنّ النون لا تحذف مع الضمير المنصوب إلا من الحرف للضرورة، كما حذفت إذا لحقت ياء المتكلّم الحرف (ليت)، نحو قول الشاعر:

كُمْنِيّة جابرٍ إذ قالَ لَيْتِي      أصادفُهُ، وأفقدُ بعضَ مالي<sup>(٢)</sup>

وأما الفعل فلا تحذف معه هذه النون في الاختيار، ولا في الضرورة إلا أن تكون هذه النون في تضعيف<sup>(٣)</sup>؛ «فحذفهم له من (ليس) كحذفهم له من (ليت) دلالة على أنّه جارٍ عندهم مجرى ما ليس بفعل، كما أنّ (ليت) كذلك»<sup>(٤)</sup>، فلمّا كانت هذه حالة (ليس) في سلوكها اللغويّ إذا اتّصلت بها ضمائر النصب ذهب الفارسيّ إلى أنّ هذه الشواهد تعدّ وقائع لغويّة تعاند التنظير النحويّ الذي عليه جمهور النحويّين الذي قد صُنِّفَتْ فيه (ليس) ضمن الأفعال.

- أنّ (ليس) مُباينة للأفعال في دلالتها - كما تبين آنفاً -، وإنّما أُجريت مجرى الأفعال في اللفظ، وليس هذا بغريب في تنظير النحويّين بحسب ما بيّنه الفارسيّ؛ إذ إنّ النحويّين قد أجروا (إنّ وأخواتها) مجرى الأفعال، وكما أجروا النون في (لنّ غدوةً) في نصبها ما بعدها مجرى نون التثنية في (ضارب) ونحوها من الأسماء العاملة عمل الفعل إذا نصبت الأسماء بعدها.<sup>(٥)</sup>

- أنّ (ليس) رغم مباينتها الأفعال بحسب تعبير أبي عليّ الفارسيّ قادرةٌ على نصب الاسم في نحو: ليسَ الطيبُ إلّا المسك. والحرف الدالّ على النفي (ما)

١- من الرجز، لرؤبة، وهو في ديوانه ص ١٧٥، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٥١/٩، وابن هشام، تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد، ٩٩/١.

٢- من الوافر، لزيد الخيل، وهو في ديوانه ص ١٣٧، والزنجشيري، الفصل، ص ١٣٥، والبغدادى، خزانة الأدب، ٣٧٥/٥.

٣- انظر: الفارسيّ، المسائل الحليّات، ص ٢٢١.

٤- الفارسيّ، المسائل الحليّات، ص ٢٢٢.

٥- انظر: الفارسيّ، المسائل الحليّات، ص ٢٢٣.

ليست لديه القدرة على نصب الاسم إذا كان نفيه مُتَقَضًّا بـ(إلا)، نحو قول الله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَحْدَةً كَلَمَحَ بِالْبَصْرِ﴾ [القمر: ٥٠] وتفسير هذا عند أبي عليّ الفارسيّ أنّ (ليس) تختلف عن (ما) في خصائص متعدّدة رغم أنّها تدلّ على النفي مثلها، وقد صنّفها الفارسيّ خارج حدود الفعل حين حكم عليها بمباينة الأفعال ومشابهة الحروف، ووجه هذا الاختلاف أنّ لـ(ليس) وجوهاً في الشبه بالأفعال ليست لغيرها ممّا يدلّ على معنى النفي، من هذا أنّها على وزن من أوزان الفعل المحض ومثال من أمثلته، نحو: صَيَدَ البعير، فإذا خَفَّفُوا على قول من قال: عَلِمَ زيدٌ، قالوا: صَيَدَ البعيرُ، فكان (لَيْسَ) على وزنه ومثاله، ولا حجة في عدم ورود (ليس) محرّكة عينها في شاهد مسموع؛ لأنّ أبا عليّ الفارسيّ قد حمل هذا على كونه من الأصول المتروكة، فهم قد يرفضون الأصول في أشياء كثيرة، نحو رفضهم الإعلال في (قَوْدٍ)، ويُحمّل ترك تحريك عين (ليس) على هذا لاسيّما أنّه مشبّه (ليت) في الامتناع من التصرّف، «وشبّه ألفاظ الكلم في كلامهم بالفعل ممّا يجريها مجراه، ويجذبها إلى أحكامه ... فإذا كان موافقة وزن الفعل لها من جذب ما كان منه ذلك إلى حكم الفعل، وكان في قولنا (ليس) فيه ما ذكرنا، وطأاً ذلك إعماله عمل الفعل، وأجراه مجراه»، ومن وجوه شبه (ليس) بالفعل كذلك أنّ آخرها مفتوحٌ، وأنّ آخرها يُسَكَّنُ إذا اتّصل بها ضمير المتكلّم أو المخاطب، نحو: لَسْتُ، ولَسْتَ. وهذا ممّا يختصّ به الفعل دون غيره.<sup>(١)</sup>

ويبدو للمتأمل في تحقيق أبي عليّ الفارسيّ تصنيفَ (ليس) ضمن أقسام الكلم الثلاثة أنّ ثمة تردّداً عند الفارسيّ في تصنيفها، وحيرةٌ كانت تعتريه إزاء حقيقة انتمائها إلى أحد الأقسام الثلاثة، يدلّ على هذا عدّة أمور، أحدها أنّ التعبيرات التي قد استعملها الفارسيّ في مناقشته إشكالات (ليس) توحى بهذه الحيرة؛ لذلك نجده يقول عن (ليس): «من حيث كانت حرفاً، أو مشبهة للحرف».<sup>(٢)</sup>

وقد ترتّب عن هذا كذلك اختلاف النحويّين الذين جاؤوا بعد أبي عليّ الفارسيّ في ضبط موقف الفارسيّ وتحديدّه إزاء تصنيف (ليس)، من ذلك ما قاله ابن بابشاذ في

١- الفارسيّ، المسائل الحليّات، ص ٢٢٥.

٢- الفارسيّ، المسائل الحليّات، ص ٢٢٤.

سياق حديثه عن (ليس): «وقد ذُكرت مع الأفعال التي لا تتصرّف، وهو فعل مُشكّل. قال أبو بكر رحمه الله: أقمتُ أربعين سنة أقول إنّ (ليس) فعل تقليدًا. وكان أبو عليّ يعتقد فيها الفعلية تارة، والحرفية أخرى»<sup>(١)</sup>.

ومّا يدلّ على هذه الحيرة التي تهبها تحليلات أبي عليّ وألفاظه محاولة الجرجانيّ إظهار موقف الفارسيّ من تصنيف (ليس) وبيان نوعها حين قال: «وإذا كان (ليس) أضعف تصرّفًا من (كان)، وأقوى أمرًا من (ما) وجب أن يكون لها مرتبةٌ بينهما. فلا يجوز فيها تقديم المنصوب عليها نفسها نحو: منطلقًا ليس زيدٌ، كما يجوز: منطلقًا كان زيدٌ، لتنحطّ درجة عن (كان)، ويجوز تقديم المنصوب على المرفوع نحو: ليس منطلقًا زيدٌ، كقوله عزّ وجلّ: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولَّوْا وُجُوهَكُمْ﴾»<sup>(٢)</sup> [البقرة: ١٧٧] وإن لم يحز تقديم ذلك في نحو: ما منطلقًا زيدٌ؛ ليرتفع درجة عن (ما) لأتّها أقوى، فقد أخذ (ليس) شبهًا من (كان)، وشبهًا من (ما)، وصار لها منزلة بين المنزلتين، فاعرفه فإنّه مذهب قد بلغ النهاية في السداد، وهو اختيار شيخنا رحمه الله، وهذا الذي ذكرته هو معنى كلامه وعين ترتيبه»<sup>(٣)</sup>.

## ٢، ١، ٣- موقف البطليوسي:

ابتدأ البطليوسيّ بالتسليم أنّ القسمة الثلاثية للكلم صحيحة لا اعتراض فيها لمُعترِض، ثم تتبّع أقوال كثير من النحويّين قبله في محاولاتهم ضبط حدود كلّ قسم من الأقسام الثلاثة، وما يهمنّا في سياق حديثه عن قسمي الاسم والفعل أنّه قد أورد عددًا من الكلمات التي ترد في تصنيف النحويّين ضمن قسم الاسم أو الفعل معترضًا بها على ما ذكر من حدود لهما، نجد هذا حين اعترض على قول الزّجاجيّ: إنّ الاسم هو ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً أو دخل عليه حرفٌ من حروف الخفض، بأنّ هذا الحدّ غير جامع؛ لأنّ بعض ما صنّفه النحويّون ضمن قائمة الأسماء لا يصح أن يقع فاعلاً، نحو: أسماء الاستفهام، وأسماء الشرط.<sup>(٤)</sup>

١- ابن بابشاذ، شرح المقدّمة المُحسّبة، ص ٣٥٠.

٢- قال ابن مجاهد: «واختلفوا في قوله: (ليس البرّ أن تولّوا) في رفع الرأى ونصبها. فقرأ حمزة وحده: (ليس البرّ أن تولّوا) وقرأ الباقيون: (ليس البرّ أن تولّوا) وروى حفص عن عاصم: (ليس البرّ) مثل حمزة، وروى هُبيرة عن حفص عن عاصم الوجّهين بالرفع والنصب» السبعة في القراءات، ص ١٧٦.

٣- الجرجاني، المقتصد، ١/ ٤٠٨-٤٠٩.

٤- انظر: البطليوسي، الحلّ في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، ص ٦٠.

وقد ذكر اعتراض من اعترض على سيبويه في سياق حديثه عن وصفه للفعل أنّه أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، بأنّ ثمة أفعالا لا مصادر لها، وهي: ليس، وعسى، ونعم وبئس. وقد أجاب البطلوسي عنها أنّ المراد ما كان لها مصادر معنوية، وليست مصادر لفظية، فكان سيبويه قد قال: ما أخذ من لفظ أحداث الأسماء لفظاً أو تقديراً. وهذا في رأيه مثل قول النحويين عن الإعراب أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً.<sup>(١)</sup>

ثم اعترض على حدّ الزجاجي للحرف الذي قال فيه: «الحرف ما دلّ على معنى في غيره نحو: من، وإلى، وثم، وما أشبه ذلك» بأنّ هذا الحدّ غير صحيح عند متأمله حتى يزداد فيه: ولم يكن أحد جزأي الجملة المفيدة؛ لأنّ من الأسماء ما معناه في غيره، نحو: أسماء الاستفهام، وأسماء الشرط، والأسماء الموصولة؛ لأنّ الموصولات ليست معانيها في أنفسها، إنّما معانيها في صلاتها التي تكون بعدها.<sup>(٢)</sup> وما يظهر من هذه الاعتراضات التي أوردها البطلوسي أنّها اعتراضات لا تزيد عمّا ذكره ابن فارس قبله غير أنّه كانت له معرفة بالمنطق، فكان يستحضر بعض حدودهم وأقوالهم، فقد قال: «وقال أبو نصر الفارابي في تحديد الحرف: الأداة لفظ يدلّ على معنى مفرد لا يمكن أن يفهم بنفسه وحده دون أن يُقرن باسم أو كلمة».<sup>(٣)</sup> وهذا تحديد صحيح، وهو نحو ما قاله سيبويه: إنّ جاء لمعنى في غيره ليس باسم ولا فعل. ونحو ما قلناه: إنّ ما لم يكن أحد جزئي الجملة المفيدة.<sup>(٤)</sup>

وقد ختم البطلوسي إيراده طعون أبي الحسن الأشعري<sup>(٥)</sup> في قسمة النحويين للكلم بقوله: «وهذا الذي قاله الأشعري لا يجب به الطعن على صناعة النحو؛ لأنّ في كلّ علم المتقدّم والمتأخّر والقويّ والضعيف. ولو ناظر في ذلك رجلاً له نظر بصناعة النحو لكان

١ - انظر: البطلوسي، الخلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، ص ٧١.

٢ - انظر: البطلوسي، الخلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، ص ٧٤.

٣ - يطلق المناطق مصطلح (الكلمة) ويريدون به (الفعل) عند النحويين.

٤ - البطلوسي، الخلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، ص ٧٧.

٥ - ذهب أبو الحسن الأشعري إلى أنّ حدود النحويين وضبطهم لأقسام الكلم الثلاثة تفنّد الصرامة، فقد يوجد في الأسماء ما له خصيصة الحرف، نحو كون دلالة أسماء الاستفهام في غيرها، والواجب حينئذٍ بحسب رأي الأشعري أن تلحق بالحروف. انظر: البطلوسي، الخلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، ص ٧٩.

الأشعريّ هو المنقطع دونه؛ لأنّ صناعة النحو ليست من صناعة الجدل وإن كان بين الصناعتين مناسبة من بعض الجهات، ولكنّ الأشعريّة تعترض في كلّ صناعة بما أمكن من حقّ وباطل». <sup>(١)</sup> فكأنّ البطليوسيّ يرى أنّ هذه النقود أقرب ما تكون إلى السفسطة التي تتلاعب بالمبادئ الاستدلالية لإفحام الخصم وإسكاته حين ذكر أنّ الأشعريّة تعترض في كلّ صناعة بما أمكن من حقّ وباطل، وهذا ظاهر في استدلالات الأشعريّ حين أراد إلزام مخالفه بأن تكون الأفعال حروفًا إذا كان مخالفه قد اعتمد تنوين (أيّ) في نفيها الدخول في قائمة الحروف، وإدخالها الأسماء؛ فلمّا كان هذا هو المُعتمد وجب أن تكون الأفعال حروفًا حينئذٍ -بحسب ما يريد الأشعريّ أن يُلزم مخالفه به- لأنّ التنوين لا يدخلها. <sup>(٢)</sup>

## ٢, ٢- موقف المحدثين من ضبط حدود الحرف ضمن القسمة الثلاثية:

لقد بيّنت هذه الدراسة في فصلها الأوّل بعضًا من مواقف المحدثين تجاه أقسام الكلم أو بعض جزئياتها المُشكِلة في سياق إظهارها المحدّدات النظرية التي كانت موجّهة للمحدثين في تناوّلهم قضايا الحرف وإشكالاته، وسوف يكون البحث في هذا المبحث مُفصّلًا لهذه القضايا والإشكالات.

## ٢, ٢, ١- موقف إبراهيم أنيس:

يُعَدُّ إبراهيم أنيس من أوائل المحدثين الذين أعادوا النظر بشكل صريح في القسمة التراثية للكلم، وقد كان منطلقًا في اجتهاده من فرضيّة تأثّر النحو العربيّ بالفلسفة والمنطق، فقال في بداية حديثه عن أقسام الكلم: «فَنَعَ اللُّغَوِيُّونَ القَدَمَاءَ بِذَلِكَ التَّقْسِيمِ الثَّلَاثِيِّ مِنْ اسْمٍ وَفِعْلٍ وَحَرْفٍ، مُتَّبِعِينَ فِي هَذَا مَا جَرَى عَلَيْهِ فَلَاسِفَةُ الْيُونَانِ وَأَهْلُ الْمَنْطِقِ مِنْ جَعَلِ أَجْزَاءَ الْكَلَامِ ثَلَاثَةً سَمَّوْهَا: الْاسْمَ، وَالْكَلِمَةَ، وَالْأَدَاةَ». <sup>(٣)</sup>

١- البطليوسيّ، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، ص ٧٩.

٢- انظر: البطليوسيّ، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، ص ٧٨-٧٩.

٣- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص ٢٣٨.

ويعتقد إبراهيم أنيس أن النحويين حين أرادوا ضبط حدود هذه الأقسام الثلاثة شقّ عليهم هذا الأمر وواجهوا إشكالات متعدّدة بسبب القصور في المطابقة بين التعريفات التي وضعوها لكل قسم والكلمات التي تندرج ضمنها حتى أوقعهم هذا في نواحي من التضارب وما يشبه التناقض. وقد قال في حديثه عن الإشكالات التي تهدّد معالجات القدماء في كلّ قسم: «أمّا علاجهم للحروف فأمره عجبٌ، وذلك لأنّهم يكادون يجردونها من المعاني، وينسبون معناها لغيرها من الأسماء والأفعال»<sup>(١)</sup>.

وقد قدح في المعايير التي بنى النحويون عليها هذا التصنيف حتى جعلوا (في) حرفاً و(داخل) اسماً، وجعلوا (على) حرفاً و(فوق) اسماً، وجعلوا (إلى) حرفاً و(نحو) اسماً. بل نفى وجود أسس واضحة في أذهانهم تؤوّل إلى هذا التمييز فقال: «يتّضح من هذه الإشارات السريعة أنّ فكرة الحرفيّة كانت غامضة في أذهان النحاة، وأنّ تعاريفهم للأسماء والأفعال ليست جامعة مانعة، ولعلّهم أحسّوا بشيء من هذا حين لجؤوا إلى ما سمّوه علامات الأسماء ... وعلامات الأفعال ...»<sup>(٢)</sup>.

ولا ريب أنّ هذا الاعتراض الذي قدّمه إبراهيم أنيس لقارئه على سلامة القسمة الثلاثيّة ومحاولته بيان القصور فيها في جانب ضبط حدود الحرف باعتقاده أنّ ثمة اتّحاداً بين عدد من الوحدات اللغويّة يستلزم أن تكون في قسم واحد من قبيل: (على، وفوق) ونحوهما، أقول لا ريب أنّه اعتراض غير مسلّم به؛ لأنّه قد اعترض على التصنيف في الجانب الدلاليّ، وبينهما فرقٌ بيّنٌ، إذ إنّ دلالة (فوق) على العلوّ دلالة معجميّة، وأمّا دلالة (على) عليها فدلالة نحويّة، ويجب الفصل بين هاتين الدالتين والتمييز بينهما.

ويُظهر إبراهيم أنيس اجتهاده في هذه القضية مظهرًا مختلفًا عن جهود المحدثين الذين سبقوه، فقد قال بعد بيانه الإشكالات التي تهدّد سلامة تقسيم القدماء الثلاثيّ: «لا نريد بعد هذا أن ننساق إلى ذلك الجدل العقيم الذي ثار بين القدماء والمحدثين في تحديد أجزاء الكلام، وتعريف كلّ منها، فما ينطبق على لغة قد لا ينطبق على أخرى»<sup>(٣)</sup>، ويبدو لقارئ هذا النصّ أنّ إبراهيم أنيس يريد أن يُظهر فضل دراسته على الجهود التي سبقته

١- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص ٢٣٨-٢٣٩.

٢- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص ٢٣٩.

٣- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص ٢٣٩.

في هذه القضية بكونها دراسة تتجاوز الأخطاء المنهجية السابقة التي تُسقط خصائص أحد الألسنة على ألسنة أخرى، وقد بيّن الدرس اللسانيّ في تلك المرحلة التاريخية أنّ هذا خلل علميٍّ يؤوّل إلى الوقوع في الخطأ عند وصف الألسنة البشرية ومحاولة بيان خصائصها؛ لذلك ألحّ إبراهيم أنيس على خصوصية كلّ اللسان العربيّ عن غيره من الألسنة البشرية.

وقد صرّح إبراهيم أنيس بالأسس التي سوف يبنى عليها تحديده أقسام الكلم وتعريفها، وهي أسس ثلاثة:

١. المعنى.

٢. الصيغة.

٣. وظيفة اللفظ في الكلام.

«ولا يصحّ الاكتفاء بأساس واحد من هذه الأسس، وذلك لأنّ مراعاة المعنى وحده قد يجعلنا نعدّ بعض الأوصاف مثل: قائل وسامع ومذيع، أسماء وأفعالاً في وقت واحد ... ومراعاة الصيغة وحدها قد يلبس الأمر علينا حين نفرّق بين الأفعال وبين تلك الأسماء والأوصاف التي وردت في اللغة على وزن الفعل مثل: أحمد ويثرب ... بل حتى وظيفة الكلام في الاستعمال لا تكفي وحدها للفرقة بين الاسم والفعل، فقد نجد اسماً مستعملاً في كلام ما استعمال المسند مثل: النخيل نبات، ففي هذه الجملة استعملت كلمة نبات مسنداً، أي كما تستعمل الأفعال والأوصاف. فإذا رُوّعت تلك الأسس الثلاثة معاً أمكن إلى حدّ كبير التمييز بين أجزاء الكلام»<sup>(١)</sup>.

وقد بنى على هذه الأسس الثلاثة تقسيماً للكلم رباعياً نسبة إلى المحدثين رغم أنّ المحدثين ينسبونه إلى إبراهيم أنيس بحسب رأي عزّ الدين المجذوب؛ لذلك يرى عزّ الدين المجذوب أنّ هذا التقسيم الذي نسبته إبراهيم أنيس إلى المحدثين مقتبس من محاضرات المستشرق الألمانيّ براجشتراسر<sup>(٢)</sup>؛ لأنّ براجشتراسر قد أفرد الضمائر وما جانسها من أسماء الإشارة، والموصولات، وأسماء الاستفهام بباب مستقلّ جعله قسيماً

١- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص ٢٣٩-٢٤٠.

٢- انظر: عزّ الدين المجذوب، المنوال النحوي العربي: قراءة لسانيّة جديدة، ص ١٨٥.

للأسماء والأفعال، وأمّا الحروف فقد تناول شيئاً منها في مبحث حروف الجرّ وأدواته، وتناول بعضها الآخر في مبحث أنواع الجمل في باب الاستفهام والنفي والاستثناء.<sup>(١)</sup>

وقد وصف إبراهيم أنيس هذه القسمة الرباعية بالضبط والدقّة التي تتوفّر له أكثر من القسمة الثلاثيّة عند القدماء، وقد جعل تحت كلّ قسم رئيس من هذه الأقسام الأربعة أقساماً فرعيّة تدرج تحتها، نوّضحها في الجدول الآتي:

| أقسام الكلم عند إبراهيم أنيس   |                                       |       |        |
|--------------------------------|---------------------------------------|-------|--------|
| الاسم                          | الضمير                                | الفعل | الأداة |
| الاسم العام<br>- العلم - الصفة | الضمائر - ألفاظ الإشارة -<br>الموصلات | -     | -      |

وقد قال حين تحدّث عن القسم الرابع (الأداة): «هذا هو الجزء الأخير لأجزاء الكلام، يتضمّن ما بقي من ألفاظ اللغة، ومنها ما يسمّى عند النحاة بالحروف، سواء كانت للجرّ كما يقولون، أو للنفي أو للاستفهام أو للتعجب، ومنها ما يسمّى بالظروف زمنيّة كانت أو مكانيّة، مثل: فوق وتحت وقبل وبعد ونحو ذلك».<sup>(٢)</sup>

إنّ ما نلاحظه في هذا التقسيم الذي قدّمه إبراهيم أنيس أنّه قد استعمل مصطلح الأداة بوصفه بديلاً لمصطلح الحرف، وليس رديفاً له؛ لأنّنا أمام عموم وخصوص، فمصطلح الأداة الذي استعمله إبراهيم أنيس أعمّ من مصطلح الحرف المستعمل في التراث النحويّ عند القدماء؛ لأنّه متضمّن الحرف، ومتضمّن غيره كالظروف التي مثل بها إبراهيم أنيس -بحسب ما صرّح به في النصّ السابق-.

وكما أدخل إبراهيم أنيس عدداً من الأصناف التي كان القدماء قد صنّفوها خارج حدود الحرف من قبيل الظروف نجد أنّه -أعني إبراهيم أنيس- قد أفرد عدداً من الأصناف في قسم خاصّ بها رغم أنّ القدماء قد كانوا أدرجوها ضمن الأقسام الثلاثة، وكانت في تفسيرهم ذات ارتباط بالحرف في جانب الشبه به والحمل عليه، من ذلك ما

١- انظر: براجشتراسر، التّطور النحويّ للغة العربيّة، ٨٥-٨٧، ١٦٠-١٧٦.

٢- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص ٢٥٠.

ذكره في القسم الثاني (الضمير)، حيث أدرج ضمنه: الضمائر، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة. وتندرج بعض أفراد هذا القسم ضمن ما سماها سيبويه بـ (المُبهمات).<sup>(١)</sup>

وتحت تأثير مبادئ الاتجاه البنيويّ وجّه محمد حماسة عبد اللطيف نقده لما قدّمه إبراهيم أنيس المتمثّل في أنّ الأسس التي وضعها أسس جملة، قد ترتّب عليها تداخل بعض الأقسام في بعضها الآخر؛ لذلك يرى محمد حماسة عبد اللطيف أنّ إدراج الظروف ضمن قسم الأداة رغم كونها من الأسماء مظهر من مظاهر هذا الإجمال في الأسس والتداخل في الأقسام.<sup>(٢)</sup> ونعدّ هذا النقد مدفوعاً بالتصورات التي كانت تحكم الاتجاه البنيويّ المتمثّل في ضرورة وجود حدود صارمة بين الأقسام، وعدم إمكانية التداخل بينها.

٢, ٢, ٢- موقف تَمّام حَسّان:

٢, ٢, ٢, ١- المحاولة الأولى في كتابه (مناهج البحث في اللغة):

قدّم تَمّام حَسّان اجتهادين في قضية أقسام الكلم في مرحلتين مختلفتين من مراحل التأليف عنده، أحدهما في كتابه مناهج البحث في اللغة، والآخر في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها. ويتّضح للقارئ عند تأمل ما كتبه تَمّام حَسّان في المرحلة الأولى أنّ ما طرحه يمثل تبنيّاً صريحاً لمبادئ الاتجاه اللسانيّ البنيويّ لذلك نجده يبني عمله في كتابه على أهمّ الأطروحات التي كان لها انتشار في عصر النهضة، وما كانت تطرحه من برم بتعقيد الدرس اللغويّ وصعوبته وافتقاره إلى منهج تجديديّ، وقد قال تَمّام حَسّان في هذا السياق: «ولقد مُنيت الدراسات اللغوية العربية مدّة طويلة بسمعة الصعوبة وأحياناً بسمعة التعقيد ... ولعلّ نعت الدراسات العربية هذه النعوت إنّما جاءها لعدم التجديد في منهجها، فما ورثناه عن آبائنا من خلط في التفكير اللغويّ لا يزال كما هو لسببين: أولهما الاعتقاد بأنّ الأوائل قد أتوا بما لا يمكن أن يزيد عليه الأواخر...

١- قال سيبويه: «المعرفة خمسة أشياء: الأسماء التي هي أعلام خاصّة، والمضاف إلى المعرفة إذا لم ترد معنى التنوين، والألف واللام، والأسماء المبهمة، والإضمار ... وأمّا الأسماء المبهمة فنحو: هذا، وهذه، وهذان، وهاتان، وهؤلاء، وذلك، وتلك، وذانك، وتانك، وأولئك، وما أشبه ذلك. وإنّما صارت معرفة لأنّها صارت أسماء إشارة إلى شيء دون سائر أمته» الكتاب ٢/ ٥.

٢- انظر: محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص ٧٢.

والسبب الثاني ضيق النظرة إلى اللغة العربية واعتبارها مرتبطة بالقرآن احتراماً أو امتهاً؛ وقد أدى ذلك إلى قطع الصلة بينها وبين اللهجات العربيّة الأخرى القديمة والمعاصرة<sup>(١)</sup>. ولا ينكر تمام حسان الجهود التي سبقته قديماً أو حديثاً في تجديد النحو ومحاولات تذليل صعوباته أو أهميّة تلك الجهود، ولكنّه يحاول أن ينزّل اجتهاده الذي يروم تقديمه في كتابه ضمن مسيرة تلك الجهود السابقة بافتراض أنّ ما سبقته من جهود لا تعدو أن تكون اجتهادات عفويّة ليس لها منهج صارم تستند إليه، فقال: «على أنّ هذه المحاولات قامت دائماً على الذكاء والاجتهاد الشخصيّين ولم تقم على فلسفة لها عمقها في فهم اللغة. ولست أدّعي لنفسي قسماً من الذكاء الشخصي أكبر من حظّ هؤلاء الذين قاموا بهذه المحاولات ... ولكنني لا أستطيع أن أغمط حقّ النظرية التي بنيت عليها هذه الدراسة، وهي نظرية جاءت نتيجة تجارب القرون في الغرب. فهيكلها غربيّ وتطبيقها على اللغة العربيّة هو القسط الذي أنا مسؤول عنه في هذا الكتاب»<sup>(٢)</sup>. فنلاحظ أنّ تمام حسان في هذا النصّ يشير بهذه المنهجية اللسانية الصارمة التي سوف يوظّفها لتحقيق الغاية نفسها التي كان يرومها السابقون، غاية تجديد الدرس اللغويّ ومحاوله تجاوز صعوباته ومواطن تعقيداته. ولا يفوتنا أنّ نلحّ على أنّ تمام حسان قد أخذ النظرية اللسانية (آلياتها وأدواتها) وأخذ معها السياقات الحضارية التي نشأت في حضنها عند الغرب، فقد انطلق من مسلمّات تقول بأنّ قارئ الدرس اللغويّ القديم «يجد نفسه أمام أمشاج من الأفكار غير المتناسبة يأتي بعضها من المنطق، وبعضها الآخر من الميافيزيقا، وبعض ثالث من الأساطير، ورابع من الدين ... ومن هنا كانت الرغبة ملحة إلى تخلص منهج اللغة من هذه العدوى، حتّى يسلم لقارئ اللغة نصّ في اللغة وللغة فحسب، غير معتمد على أسس من خارجها»<sup>(٣)</sup>.

يظهر في هذا النصّ أنّ تمام حسان انطلق في عمله مُسلماً بتأثير التراث النحويّ العربيّ بمؤثرات جاءت من خارج الدرس اللغويّ، بل من خارج الحضارة العربيّة؛ لذلك يعتقد ويلجّ على ضرورة تخلص هذا التراث من تلك المؤثرات التي شوّهت نتائجه.

١- تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص ١٢.

٢- تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص ١٣.

٣- تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص ١٣-١٤.

ولا شكّ أنّ هذا ما كانت تدعو إليه اللسانيّات البنيويّة حين كانت تلجّ على ضرورة دراسة اللغة في ذاتها ولذاتها.

ويرى تمام حسن أنّ النحاة القدماء قد قسّموا الكلمات العربيّة على أسس لم يفصّحوا عنها، وأنّ هذا التقسيم إذا نُظر إليه في ضوء الدرس اللسانيّ الحديث أمكن نقد هذا التقسيم التراثيّ بناءً على أسس يمكن اعتمادها في تقسيم الكلمات العربيّة جديد<sup>(١)</sup>. وقد جعل هذه الأسس خمسة، توسّع في شرح تطبيق كلّ منها في التقسيم، وقد جاءت هذه الأسس على النحو الآتي:

١. الشكل الإملائيّ المكتوب.

٢. التوزيع الصرفيّ.

٣. الأسس السياقيّة.

٤. المعنى الوظيفيّ.

٥. الوظيفة الاجتماعيّة.<sup>(٢)</sup>

وليس بسبيل لهذه الدراسة التوسّع في بيان هذه الأسس التي اعتمدها تمام حسن والآليات التي بيّنها لتطبيقها، ولكننا نكتفي أنّ هذه الأسس الخمسة قد آلت عنده إجرائياً إلى قسمة رباعيّة للكلم:

١. الاسم.

٢. الفعل.

٣. الضمير.

٤. الأداة.<sup>(٣)</sup>

---

١- تمام حسن، مناهج البحث في اللغة، ص ٢٣٠.

٢- تمام حسن، مناهج البحث في اللغة، ص ٢٣٠-٢٣٥.

٣- تمام حسن، مناهج البحث في اللغة، ص ٢٣٧.

ولم يتوسّع تمام حسان في ضبط هذه الأقسام الأربعة، أو يتوسّع في اختبار كفايتها الوصفية والتفسيرية للكلمات العربية بتقديم عدد كبير من المعطيات اللغوية وعرضها على هذا التقسيم الرباعي، بل إن محمد حماسة عبد اللطيف قد عدّ ما قدّمه تمام حسان في هذا التقسيم هو ذات التقسيم الذي سبقه إليه إبراهيم أنيس. وحين نتأمل ما قدّمه إبراهيم أنيس نجد أنّه قد توسّع في شرح الأسس التي يرى ضرورة اعتمادها وبيان آليات تطبيقها أكثر من اختبار التقسيم الذي اقترحه. ولا نتجاوز ما ذكره تمام حسان في هذا السياق دون أن نخرج منه ببعض الملاحظات التي تهم هذه الدراسة، ونلخصها في النقاط الآتية:

- الإقرار بالتداخل بين الأقسام الأربعة التي ذكرها تمام حسان وعدم الفصل الصارم بينها، نجد هذا واضحاً في قوله: «ويشترك الضمير مع الاسم في أنّه يدلّ دلالة غير معيّنة على ما يدلّ عليه الاسم دلالة معيّنة، ويشترك مع الأداة في أنّه يخرج عن القاعدة العامة القائلة: إنّ للكلمة أصولاً ثلاثة، وفي أنّه لا يقبل العلامات المميّزة للاسم جميعها، فلا تدخل عليه (أل) مثلاً»<sup>(١)</sup>.
- أنّه أظهر في بعض المعالجات الجزئية معطيات لغوية لها صفة الإشكال في التصنيف الذي قدّمه القدماء، من ذلك: الأفعال الناقصة، وأفعال المقاربة. وقد عدّها تمام حسان مصنّفة ضمن قسم الأدوات، وقد قدّم هذا بوصفه اختياراً نظرياً له ما يسوّغه، ولا ينفي هذا الرأي في التصنيف عن تلك المعطيات الإشكالية الذي يهدّد تصنيفها بحسب ما ألحّ عليه تمام حسان. نجد هذا ظاهراً في قوله: «ويلاحظ هنا أنّنا نعتبر النواقص والمقاربات أدوات لا أفعالاً، برغم إمكان دخولها في جدول تصنيفي؛ لدخولها على الجملة المفيدة بنفسها، وإفادتها وظيفة نحوية قريبة من وظائف الأدوات، من مثل: إنّ، ولا»<sup>(٢)</sup>.
- أنّه قد أفصح عن بعض المعايير التي قد اعتمدها ووظّفها في عمله الإجرائي حين باشر بعض المعطيات اللغوية ورغب في تصنيفها، نجد أنّه قد صنّف الأفعال الناقصة ضمن الأدوات كما بيّنا آنفاً، ولم يترك هذا الاختيار النظري

١- تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص ٢٣٧.

٢- تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص ٢٤٣.

عارياً عن التعليل، فقال مظهرًا المعيار الذي أسلمه إلى هذا الاختيار: «ومن التعبيرات الشكلية عن الجهة: كان يضرب، وظلّ يضرب، وأصبح يضرب، ما زال يضرب، إنّه يضرب، ما فتى يضرب ... وإتيان هذه النواسخ لأداء وظيفة التعبير عن الجهة هو الذي دعانا فيها سبق إلى اعتبارها أدوات»<sup>(١)</sup>، ولعلّ هذا الإظهار لمستندات اختياراته النظرية محاولة منه لتجاوز ما أبداه من عيوب قد اعترت التصوّر التراثي لأقسام الكلم، إذ إنّ النحويين بحسب ما ذكره تمام حسان قد قسّموا الكلمات على أسس لم يذكروها لنا، وإنّما جابهونا بنتيجة هذا التقسيم إلى اسم، وفعل، وحرف.<sup>(٢)</sup>

## ٢، ٢، ٢، ٢ - المحاولة الأخرى في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها):

وقد قدّم تمام حسان في مرحلة تالية من مراحل مسيرته التأليفية اجتهادًا آخر في قضية أقسام الكلم، وقد كان لهذا التقسيم عنده حظٌّ من النظر في بيان الأسس التي قام عليها، ومحاولة إظهار حدود كلّ قسم وضوابطه. فقد ابتدأ عمله بتلخيص الأسس التي ذكرها القدماء في قسمتهم الثلاثية، وذكر أنّها تراعي جانبي الشكل والوظيفة، أو المبنى والمعنى، ورأى أنّ هذا صنيع راشد، إذ إنّ أيّ محاولة تنطلق من مراعاة أحدهما، أو مراعاة أسس سواهما محاولة غير مثالية.<sup>(٣)</sup> ثم يعود إلى نقد القسمة الثلاثية رغم إقراره بسلامة ما استند القدماء إليه في هذين الأساسين، فهو يقدّم نقده للجانب الإجرائي في التقسيم قائلاً: «نجد التقسيم الذي جاء به النحاة بحاجة إلى إعادة النظر، ومحاولة التعديل بإنشاء تقسيم آخر جديد مبنيّ على استخدام أكثر دقة لاعتباري المبنى والمعنى».<sup>(٤)</sup>

لقد توخّى تمام حسان في عمله هذا وضع الحدود الصارمة بين كلّ قسم من أقسام الكلم والأقسام الأخرى، فهو منطلق في عمله الإجرائي من هذا التصوّر الأولي في العلاقة بين الأقسام، وبنى على هذا نقده للقسمة الثلاثية حاكمًا عليها بمقتضى تصوّره الشخصي، لا بمقتضى ما كان يملّيه المنطق الذي كان ينطلق منه تصوّر القدماء، وسوف

١ - تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص ٢٤٨.

٢ - انظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص ٢٣٠.

٣ - انظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٨٧.

٤ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٨٨.

نتوسّع فيه في موضع لاحق من هذا الفصل. لذلك انتهى تمام حسان إلى قسمة سباعيّة للكلم جاءت على النحو الآتي:

١. الاسم.

٢. الصفة.

٣. الفعل.

٤. الضمير.

٥. الخالفة.

٦. الظرف.

٧. الأداة.<sup>(١)</sup>

وقد بنى هذه القسمة على أساسي المبنى (الصورة الإعرابيّة أو الرتبة أو الصيغة أو الجدول أو الإلصاق أو التضامّ أو الرسم الإملائيّ) والمعنى (التسمية أو الحدث أو الزمن أو التعليق أو المعنى الجمليّ) مُفترضًا وجود قيم خلافيّة على هذين المستويين بين كلّ قسم من هذه الأقسام وسواه منها، «على أنّه ينبغي لنا أن ننّه قبل كلّ شيء إلى أنّه ليس معنى إيراد هذه المباني والمعاني جميعًا أنّ كلّ قسم من الكلم لابدّ أن يتميّز من قسمه من هذه النواحي جميعًا، إذ يكفي أن يختلف القسم عن القسم في بعض هذه المباني والمعاني».<sup>(٢)</sup>

وما يهّمنا في سياق هذه الدراسة أنّه قد رام تقديم فهم مختلف للأدوات بتقسيم الحروف إلى أدوات أصليّة، وأدوات محوّلّة كالظروف التي تتصدّر جملة الشرط أو الاستفهام، وكالأسماء النكرات التي تستعمل لإبهامها استعمال الحروف، وكالنواسخ التي جاءت على صورة الأفعال ولكنها تستعمل لنقصها استعمال الحروف، أو الضمائر كنقل (منّ، وما، وأيّ) إلى معاني الشرط والاستفهام والمصدريّة الظرفيّة والتعجب.<sup>(٣)</sup>

١ - انظر: تمام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص ٩٠.

٢ - تمام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص ٩٠.

٣ - انظر: تمام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص ٨٩، ١٢٣.

وقد أجمل تمام حسان في معالجته لقسم (الأداة) القول بأن الأدوات لا تدلّ على معان معجميّة، ولكنها تدلّ على معنى وظيفيّ عامّ هو التعليق، ثمّ تختصّ كلّ طائفة منها تحت هذا العنوان العامّ بوظيفة خاصّة من قبيل: النفي، والتوكيد، ونحوها.<sup>(١)</sup>

ونعيد التنبيه إلى أنّ تمام حسان قد ألحّ في تقسيمه السباعيّ هذا على القيم الخلافية القائمة بين الأقسام في جهتي المبنى والمعنى، ولذلك نجده قد حاول بيان السمات المميزة للأدوات عن بقية أقسام الكلم من حيث المبنى ومن حيث المعنى، وقد جاءت هذه السمات على النحو الآتي:

١. من حيث الرتبة: تكون رتبة الأدوات في الصدارة بحسب مدخولها؛ فأدوات الجمل تقع في صدارة الجمل، وحروف الجرّ تصدرّ المجرور، وحروف العطف تصدرّ المعطوف. لذلك ينزل تمام حسان وفق أدواته النظرية الرتبة منزلة القرينة اللفظية التي تعين على تحديد المعنى المقصود بالأداة؛ لأنها تكون المحدّد في بعض المواضع لبيان المعنى الوظيفيّ المراد باللفظ في الجملة، نحو: أزورك متى أهّل رمضان. فالظرف هنا إذا تعدّد معناه الوظيفيّ فأصبح أداة شرط لزم الصدارة في الجملة، فيقال: متى أهّل رمضان أزرك. نلاحظ هنا أنّ قرينة الرتبة هي المحدّد للمعنى الوظيفيّ، إذ ميّزت الأداة عن الظرف وعن غيره من أقسام الكلم.<sup>(٢)</sup>

٢. من حيث التضام: تفتقر الأدوات إلى الضمائم، إذ لا يكتمل معناها إلا بها.

٣. من حيث الرسم الإملائيّ: إذا كانت الأداة حرفاً واحداً اتّصلت بما بعدها، نحو: لمحمد، وبالبيت. وإذا جاءت على حرفين أو أكثر انفصلت عمّا بعدها، نحو: عن محمد.<sup>(٣)</sup>

٤. من حيث التعليق: تؤدّي الأدوات نوعاً من التعبير عن علاقات في السياق، والتعبير عن العلاقات معنى وظيفيّ لا معجميّ؛ فلا بيئة للأدوات خارج

١ - انظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٢٥.

٢ - انظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٢٥.

٣ - انظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٢٦.

السياق؛ لأنها ذات افتقار متأصل إلى الضمائم ليكتمل معناها. فقد ألحّ تمام حسان على أن التعبير عن العلاقة هو جوهر الجانب الدلالي في الأداة، إذ لا يُعبّر عنها بواسطة الاسم، ولا الصفة، ولا الفعل، ولا الخالفة. إضافة إلى أن الأداة من الكلمات التي يُعبّر بها عن المعاني العامة إمّا مباشرة، أو بصورة غير مباشرة، كالضمائر المتصلة التي تفيد المطابقة، وكالظروف التي تفيد الاقتران الزماني والمكاني.<sup>(١)</sup>

٥. من حيث المعنى الجملي: للأداة وظيفة مهمّة هي وسم المعنى الجملي سواء كان وسمًا إيجابيًا، كدلالة (لا) على النفي، أو (ليت) على التمني، أو كان وسمًا سلبيًا بعدمها، كأن يقوم السياق، أو التنغيم الصوتي مقام الأداة في أدائها المعنى الذي يقصده المتكلم.<sup>(٢)</sup> ويقصد تمام حسان في هذا النص أن الأدوات كما عبّر عنها، أو الحروف كما عبّر عنها القدماء لها الأصالة في أداء معاني الكلام في العربية، ويمكن أن يكون هذا الوسم إيجابيًا كما مثل، أو سلبيًا كما في قول النحويين بعامل الابتداء، وليس كما مثل بما حُذفت منه الأداة لقيام قرائن صوتية، أو مقامية مقامه؛ لأنّ هذا لا يعدّ وسمًا سلبيًا، بل هو محذوف لقريضة أخرى، وأمّا وسمه فهو إيجابي لأداء المعنى المراد منه.

يتبيّن لنا حين نتأمّل هذا الاجتهاد الذي قدّمه تمام حسان في محاولته ضبط أقسام الكلم في العربية وفي جانب معالجته لقسم (الأداة) بوصفه القسم الذي يهّم هذه الدراسة أن هذا الاجتهاد في جانبه التطبيقي يخالف المبادئ التي أقام عليها تمام حسان نقده للقسم الثلاثي للكلم عند القدماء، من ذلك قوله عن الدراسة اللغوية عند القدماء: «اتّسمت الدراسات اللغوية العربية بسمة الاتجاه إلى المبنى أساسًا، ولم يكن قصدها إلى المعنى إلا تبعًا لذلك وعلى استحياء»<sup>(٣)</sup>، وقال في موضع آخر من الكتاب حين ناقش منهج القدماء في دراسة النحو: «والمعروف أن هذا الجانب التحليلي من دراسة النحو لا يمس معنى الجملة في عمومها لا من الناحية الوظيفية العامة، كالأثبت والنفي والشرط

١ - انظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٢٧.

٢ - انظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٢٨.

٣ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٢.

والتأكيد والاستفهام والتمني»<sup>(١)</sup>، ثم حين قدّم تمام حسان معالجته لقسم (الأداة) نجد أنّه لمّا ذكر تقسيمه للأداة إلى أداة أصلية، وأداة محوّلّة، بيّن أنّ الأداة المحوّلّة عنده تطلق على الكلمات التي كانت تؤدّي معاني غير معنى الأداة ثم نُقلت في دلالتها إلى أداء معنى الأداة بكونها قد أصبحت دالّة على معنى وظيفي، قد استحضر في هذا السياق قول النحويين القدماء في هذه المواضع إنّها «معانٍ حقّها أن تؤدّي بالحرف»<sup>(٢)</sup>، وهذا النصّ المنقول عن النحويّين مخالف لما ابتدأ فيه كتابه حين أقام اجتهاده على كون النحويّين قد أغفلوا جانب المعنى في دراستهم، وأنّ اعتمادهم كان على جانب المبنى، إذ إنّ النصّ يبيّن أنّ نظرة النحويّين لم تكن تغفل جانب المعنى بكون التأسيس في هذا النصّ يبدأ من المعنى إلى اللفظ. وندقق هذا أنّ ثمة معاني كان حقّها أن تؤدّي في النظام النحويّ بالحروف، ولكنّها جاءت في مستوى الكلام مُعبّراً عنها بالأفعال، أو الأسماء، من ذلك: أفعال المدح والذم، وفعل التعجب، وأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط، ونحوها. لذلك جاءت هذه الكلمات مشابهة للحروف في جهات مختلفة -بيّنا هذا في موضع لاحق-، وندخل من هذا إلى مخالفة تطبيق تمام حسان الثانية لتنظيره.

وقد ألحّ تمام حسان على مراعاته جانبي المعنى والمبنى في تقسيمه السباعي الذي اقترحه، وأظهر محاسن تقسيمه بقوله: «وسنجد في التقسيم الجديد مكاناً مستقلاً لقسم جديد هو الصفة يمكن له أن يقف جنباً إلى جنب مع الاسم والفعل دون أن يكون جزءاً من أولهما، ولا متّحداً مع ثانيهما. وسنرى أنّ الصفة تختلف مبنى ومعنى عن الأسماء على رغم ما رآه النحاة من أنّها منها كما تختلف على الأساس نفسه عن الأفعال»<sup>(٣)</sup>، ونلاحظ أنّ هذا النصّ يتوخّى جانباً كان قد رآه تمام حسان قصوراً في التنظير التراثي، وهو احتواء الأقسام الثلاثة للكلم (الاسم، والفعل، والحرف) على وحدات لغويّة لا تحتوي السمات نفسها سواء كانت هذه السمات تركيبية، أو دلالية؛ لذلك شقّق تمام حسان هذه الأقسام الثلاثة وأوصلها إلى سبعة أقسام رغبة منه في تجاوز هذا التداخل وإيجاد حدود واضحة بين أقسام الكلم، وهذا ما كان يرغب في تحقيقه نظريّاً، ولاشكّ أنّ هذا

١ - تمام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص ١٦.

٢ - النصّ في حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، وهو بتأمله: «الإشارة من المعاني التي حقّها أن تؤدّي بالحرف» ١/ ١٨١.

٣ - تمام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص ٨٨-٨٩.

هو ما يتوخّاه الاتجاه النبويّ الذي يقدّم تمام حسن عمله ضمنه. ولكن عند تححيص الإجراءات التطبيقية التي قدّمها تمام حسن في عمله نجد أنّه عمل يقول بالتداخل بين أقسام الكلم إجرائياً ليتجاوز جملة من الصعوبات التي واجهته عند مباشرته المعطيات اللغوية المختلفة، ونجد هذا متحقّقاً حين حاول استيعاب جملة من المعطيات بتقسيمه الأداة إلى أداة أصلية، وأداة محوّل<sup>(١)</sup>؛ لأنّ قوله بـ(النقل أو التحويل) هو محاولة منه لتجاوز صعوبات تواجهه عند التطبيق، واستيعاب معطيات لغوية بدت له معاندة لتقسيمه الذي ارتضاه؛ لذلك لجأ إلى (النقل أو التحويل) بوصفه وسيلة من وسائل تحقيق الاتساق في قسمته التي قدّمها، وشمول المعطيات اللغوية؛ لكي لا يضطرّ حينها إلى تشقيق تقسيمه إلى أقسام أخرى يستوعب بها المعطيات المُشكِلة؛ لأنّ هذا فيه خرق لشرط البساطة التي يجب أن يتوخّاها كلّ من يروم تقديم نظرية علمية<sup>(٢)</sup>. وقد أدرج ضمن الأداة المحوّل عدداً من المعطيات اللغوية التي قال عنها القدماء إنها مشبّهة بالحرف، أو محمولة عليه. وهذا قول يبدو لنا في مظهر من مظاهره أنّه يقرّ بالتداخل والاسترسال بين قسم الأداة وغيرها من الأقسام الأخرى، ولكنه تداخل ينطلق من المعنى؛ لأنّه قد أدرج ضمن الأداة الأسماء النكرات التي تستعمل لإبهامها استعمال الحرف<sup>(٣)</sup>، ولهذا القول الذي قدّمه تمام حسن مظهر آخر يتلخّص في الإقرار بعدم تساوي الوقائع اللغوية في درجة انتمائها إلى قسم من الأقسام؛ لأنّ القول بتقسيم الأداة إلى أصلية ومحوّل يؤوّل إلى جعل الأدوات المحوّل في درجة أدنى من الأدوات الأصلية في قوّة انتمائها إلى قسم الأداة. ومن مظاهر قوله بالتداخل ما نجده عند تمام حسن في تفسيره النواسخ التي جاء كثير منها في صورة الأفعال دون أن تكون مساوية للأفعال الحقيقية من قبيل: كتب، وباع، وأكرم. فقد ذهب تمام حسن إلى أنّ هذه النواسخ أدوات بعضها محوّل عن الفعلية؛ لذلك نجد أنّ بعضها ما زال محتفظاً بصورته بين الأفعال التامة، نحو: كان، ودام. وأنّ هذه الأفعال حين أصبحت بين النواسخ زال

١- انظر: تمام حسن، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٨٩.

٢- نحيل في هذا إلى شروط صياغة النظرية العلمية الثلاثة التي تميّزها عن التأمل الفلسفيّ العفويّ في بناء أية نظرية: أن يكون الوصف غير متناقض، شاملاً، وأبسط ما يكون. ويعلو شرط عدم التناقض على شرط الوصف الشامل، كما يعلو شرط الوصف الشامل على شرط البساطة. انظر: عزّ الدين المجذوب، المتوال النحويّ العربي: قراءة لسانية جديدة، ص ٥٣-٥٤.

٣- انظر: تمام حسن، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٨٩.

عنها معنى الحدث الذي يمثل سمة جوهريّة في الأفعال التامة، واتّخذ بدلاً عن معنى الحدث في بعض الحالات معنى آخر من معاني الجهة، واكتفى في بعضه بمعنى الزمن دون غيره<sup>(١)</sup>، ثم توسّع في بيان الفروق التي تميّز هذه النواسخ المحوّلة من الأفعال عن غيرها من الأفعال الحقيقيّة، ومما ذكر من هذه الفروقات:

١. فرق في جانب المبني، إذ إنّ الفعل الحقيقيّ يكون على صيغة صرفيّة معيّنة، وأمّا بعض هذه النواسخ فليس على إحدى هذه الصيغ، نحو: ليس؛ لذلك تكون هذه النواسخ خارجة عن الأفعال الحقيقيّة بعدم مجيئها على صورة الفعل.

٢. أنّ بعض هذه النواسخ لا تملك خصيصة التصرّف، نحو: ليس، وما دام، ونحوهما. ومعلوم أنّ التصرّف خصيصة أصيلة في الأفعال الحقيقيّة، وثمة نواسخ لها بعض التصرّف، نحو: بات، وأمسى، وأصبح، وكان. ولكنّ تصرّفها ناقص؛ لأنّه لا يأتي منها المصدر إلا (كان) بسبب كون هذه الأفعال غير دالّة على الحدث.

٣. فرق في جانب التركيب، إذ إنّ الأفعال الحقيقيّة لا تدخل على الأفعال، وأمّا هذه النواسخ فإنّها تأتي في التركيب داخلة على الأفعال، نحو: كان يفعل، وليس يفعل. وهذا يقرّبها من الحروف التي يجوز دخولها على الأفعال، نحو: سوف يفعل، وأن يفعل.

٤. فرق في جانب الوظيفة، إذ إنّ هذه النواسخ وظيفتها في الجملة تختلف عن وظيفة الأفعال الحقيقيّة؛ لأنّ الوظيفة الأساسيّة التي تؤدّيها هذه النواسخ هي النسخ، وقد بيّن هذه الوظيفة بأنّ الجملة الاسميّة فيها إسناد لا على معنى الزمن، فهي نسبة الخبر إلى المبتدأ بطريق الوصف، فإذا أراد المتكلّم أن يشرب الجملة الاسميّة معنى خالصاً من دون الحدث فإنّ السبيل إلى هذا أن يدخل الناسخ عليها؛ ليُزيل عنها طابعها الأصليّ، وهو الخلوّ عن الزمن، ومع خلوّ الجملة الاسميّة حينئذٍ من معنى الحدث فإنّ الناسخ قد يعطيها معنى جهيّاً من جهات الفهم.

١ - انظر: تمام حسن، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص ١٢٩-١٣٠.

٥. أنَّ السلوك التركيبي لهذه النواسخ بعيد عن سلوك الأفعال في التركيب من حيث الإسناد، والتعدي واللزوم؛ لذلك لا يصح وصف هذه الأدوات بالتعدي أو اللزوم.<sup>(١)</sup>

## ٢, ٢, ٣- موقف عبد الرحمن أيوب:

قدّم عبد الرحمن أيوب كتابه (دراسات نقدية في النحو العربي) بوصفه مقدّمة لكتاب آخر كان يرجو أن يتحقّق يوماً ما.<sup>(٢)</sup> وقد ابتدأ عبد الرحمن أيوب عمله بعرض ما كان يقوله النحويّون في أقسام الكلم؛ ليكون عرضه قضايا هذه القسمة وإشكاليّاتها في ضوء النسق التقليديّ التراثيّ دون أن يعني هذا عنده التسليم بما وصلوا إليه، أو موافقتهم على إجراءاتهم العمليّة في التقسيم.<sup>(٣)</sup> وقد تعقّب عبد الرحمن أيوب القدماء في دراستهم للحرف حين ذهبوا إلى أنّ الحرف غير دالّ على معنى في نفسه، حيث قال في سياق حديثه عن مثال مثل به: ذهب الولد إلى عليّ: «والنحاة قد أخطأوا الصواب؛ فكلمة (إلى) قد دلّت على معنى في نفسها، هو المعنى الذي تضيفها على الكلمة التي تشير للحدث، والكلمة التي تشير للذات في المثال السابق. ولو كانت هذه العلاقة موجودة في هاتين الكلمتين لأدّت المعنى دون الحاجة إلى وجود الكلمة (إلى)، وكان من الممكن أن نقول: ذهب الولد إلى. لنفيد المعنى الذي يستفاد من الجملة: ذهب الولد إلى عليّ».<sup>(٤)</sup>

ويحيل عبد الرحمن أيوب هذا الاعتقاد الذي تبناه القدماء إلى تأثرهم بالفلسفة اليونانيّة عن الموجودات أكثر من مراعاتهم الخصائص اللغوية في الألفاظ لذاتها، فهذا الاعتقاد بحسب رأيه منظرٌ لما تبناه أفلاطون في إشكالية الوجود والعدم؛ إذ إنّ قد رأى أن الموجودات نوعان:

• ذوات.

• وأحداث.

١ - انظر: تمام حسن، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص ١٣٠-١٣١.

٢ - انظر: مقدّمة المؤلّف.

٣ - انظر: عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربيّ، ص ٧.

٤ - عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربيّ، ص ٩.

فالذوات هي الأمور المادّية، نحو: كرسي، أو المعنويّة، نحو: الكرم. وأما الأحداث فهي الأفعال الواقعة في زمن خاصّ، نحو: الضرب، الذي لا بدّ أن يقع في زمن ما. ولا بدّ من وجود علاقة بين الأحداث والذوات بعضها ببعض، وللأحداث والذوات وجود واقعيّ، وأما العلاقة والارتباط فأمرٌ ذهنيّ. وقد بنى أفلاطون رؤيته للألفاظ في اللسان اليوناني بناء على هذا تصوّر الأفلاطونيّ للموجودات، حيث إنّّه قد ذهب إلى قسمة ثلاثيّة للألفاظ في اللسان اليوناني:

- اسم.
- وفعل.
- وعلاقة.

ورأى عبد الرحمن أيوب أنّ الجامع بين التصرّ الأفلاطوني والتصرّ النحوي العربي لأقسام الكلم في اللسانين اليوناني والعربي هو الاتكاء على الدلالة في التقسيم والتعريف. ورأى أنّ هذا مقبول في التصرّ الأفلاطوني؛ لأنّه منطلقٌ من مشاغله الفلسفيّة، وتعدّ رؤيته اللغويّة مكملّة لرؤيته الفلسفيّة، تابعة لها. وأما النحويون فقد أسقطوا نظرية أفلاطون للموجودات على قسمتهم الثلاثية للكلمة إسقاطاً أعمى؛ لذلك ندّت بعض الكلمات عن هذه القسمة الحاصرة، نحو: أسماء الأفعال. وكان يجدر بالنحويين أن يُنحُوا الدلالة في محاولتهم ضبط أقسام الكلم، وأن يعتمدوا مبادئ المدرسة اللغوية التحليلية<sup>(١)</sup> التي تجعل السيادة في التقسيم للشكل بدراسة مقاطعها، وأجزائها، وموقعها بين غيرها من الكلمات.<sup>(٢)</sup>

نعيد في هذا السياق ما أشارت الدراسة إليه في الفصل الأوّل أنّ هذا الطرح يعدّ إسقاطاً غير علميٍّ للظروف التي نشأت فيها الأنحاء التقليديّة الغربيّة على النشأة التي كان فيها النحو العربيّ، وليس هذا بسبيل للموضوعيّة التي كان يلجّ عليها منتقدو النحو العربيّ في هذا السياق، ويحاولون بها تمييز ما يرومون تقديمه عمّا قدّمه القدماء في التراث النحويّ العربيّ، وهذا ما نجده صريحاً في قوله: «وثمة عيب آخر في النحو التقليديّ، ذلك أنّه لا يخلص إلى قاعدته من مادّته، بل إنّ بني القاعدة على أساس من

١ - يقصد عبد الرحمن أيوب المدرسة التي سمّيت بـ(المدرسة التوزيعيّة) مع بلومفيلد، وتلميذه هاريس.

٢ - انظر: عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص ٩-١١.

اعتبارات عقلية أخرى، ثم يعمد إلى المادة فيفرض عليها القاعدة التي يقول بها. وهذا النوع من التفكير الذي يسميه الغربيون (a priori) لا يمكن أن يوصف بأنه تفكير علمي بالمعنى الحديث<sup>(١)</sup>.

ويتمثل هذا الإسقاط الذي وقع فيه عبد الرحمن أيوب في إلحاحه على أن القسمة الثلاثية مأخوذة من تقسيم أفلاطون للموجودات حتى أصبح هذا التصور المبدئي عند عبد الرحمن أيوب هو الموجه له في مناقشة قضايا هذا التقسيم وإشكالياته، وهو موقف في حقيقته يخالف ما ألح عليه عبد الرحمن أيوب في نقده للتراث النحوي بكونه نحوًا قد بنى نظريته على أحكام عقلية تنافي المنهج العلمي الذي يرى ضرورة تمحيص الدراسة اللغوية للمعطيات المحسوسة، وتجاوز الأحكام العنوية التي لا تستمد حقيقتها من الوقائع، إذ إن قول عبد الرحمن أيوب بانعكاس التصور الأفلاطوني على القسمة الثلاثية للكلم في التراث النحوي قول لا نجد له أية مستندات مادية تدعمه وتقويه، بل هي فرضية قد أملاها عليه ما صرح به اللسانيون الغربيون في بيانهم عيوب الأنحاء التقليدية في حضارتهم الغربية، ولا شك أن هذا الموقف مناقضة صريحة للجانب النظري الذي ألح عليه عبد الرحمن أيوب في ضرورة تخليص الدراسة اللغوية العلمية من الأحكام القبلية.

وقد وقف عبد الرحمن أيوب عند المعايير التي اتبعتها القدماء في تصنيفهم للكلمات العربية، وقد انتهى إلى أن التعريفات التي ذكرها القدماء كانت تراعي الجانب الدلالي، ثم عاندتهم بعض الوحدات اللغوية في هذا الجانب فلجأوا إلى العلامات، لذلك نجده يقول: «قلنا من قبل إن تعريف النحاة للأسماء والأفعال والحروف قد قام على أساس الدلالة المجردة، وقلنا أيضًا إن هذه التعريفات لا تتصف بالكمال لأنها وحدها لا تكفي لخصر جميع الأفراد التي يجب أن تدخل في نطاقها، ولا لنفي جميع ما عداها من الدخول فيه»<sup>(٢)</sup>، وقد مثل لهذا الإشكال بـ(ليس) التي تعد أحد النماذج التي تظهر هذا الإشكال بكونها غير دالة على الحدث، ويعدّها النحويون رغم هذا مُصنّفة ضمن الأفعال الماضية. ويُفسّر عبد الرحمن أيوب هذا التصنيف عند القدماء بكونها تقبل علامة الفعل الماضي،

١- عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، مقدّمة المؤلف.

٢- عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص ٢٠.

إذ يصحُّ أن تدخل عليها تاء التأنيث الساكنة، وتاء الفاعل، نحو: ليست، ولست<sup>(١)</sup>، ويبنى على مثل هذه الإشكالات التصنيفية رأيه بضرورة بناء التقسيم على العلامات، واعتمادها أركاناً لتعريف أقسام الكلم، فقد قال: «وهذا يبيّن أنّ التعريف الذي ذكره النحاة للفعل لا يصلح تعريفاً بالنسبة إلى كلمة (ليس)، وأنّ الذي يُثبت أنها فعل ماضٍ هو العلامة التي هي دخول تاء التأنيث ... ونحن بناءً على ذلك نخلص إلى أنّ:

١. التعريفات الدلالية التي ذكرها النحاة لا تصلح وذلك لانتقاض شروط التعريف فيها.

٢. العلامات التي ذكرها النحاة هي وحدها التي تدخل الفعل أو الاسم أو الحرف في نطاق الأسماء والأفعال والحروف، وتخرج ما سوى كلّ منها عن النطاق الخاصّ به.

٣. لمّا كانت العلامات هي التي تميّز بين الأنواع وتحصرها فإنّها هي التي يمكن أن يطلق عليها أنّها جامعة ومانعة. وبالتالي يجب أن تكون العلامات هي أركان التعريف<sup>(٢)</sup>، ثم يختم عبد الرحمن أيوب هذه المبادئ الإجرائية التي صرح بها في النصّ السابق، ورآها ناجعة في ضبط أقسام الكلم بكشف الخلفيات المعرفية التي انطلقت منها في هذا الرأي، إذ قال: «هذا يفضي بنا في النهاية إلى رأي المدرسة الشكلية في الدراسات اللغوية الذي يحتم أن تدرس اللغة لا باعتبار دلالة الألفاظ، بل باعتبار أشكالها، كعدد الحروف فيها، أو ترتيبها، أو غير ذلك من الأمور المادية»<sup>(٣)</sup>.

وما زال عبد الرحمن أيوب يستحضر نظرية أفلاطون في الموجودات ليسقطها على بناء النحويين نظريتهم كما قدّمها القدماء، فقد ذهب إلى أنّ قول النحويين ببناء الحروف جميعها له صلة بما سبقهم إليه أفلاطون أنّ الحرف لا يدلّ على موجود؛ لذلك صار عنده ضعيفاً. والنحويون بحسب رأيه اقتفوا أثره حين اعتقدوا أنّ البناء علامةٌ ضعيفٌ؛ لذلك لزم البناء الحرف من أقسام الكلم الثلاثة في كلّ حالاته؛ لضعفه<sup>(٤)</sup>.

١ - انظر: عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص ٢١.

٢ - عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص ٢١.

٣ - عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص ٢١.

٤ - انظر: عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص ٢٩.

ولم يكتفِ عبد الرحمن أيوب بهذا، بل ذهب إلى أن هذا المذهب في التعليل مما يجب تركه والتخلي عنه؛ لأنها تعليلات مبنية على مجرد اعتبارات منطقية. ويعتقد أن القول بقوة الكلمات المعربة، وضعف الكلمات المبنية كما ذكر بعض القدماء أمرٌ يخالف حقيقة اللغة في نشأتها؛ لأنه يؤول إلى افتراض أن اللغة قد وُضعت وضعا صناعيا فخصص واضعها صيغا ثابتة للأسماء، وأخرى للأفعال، وثالثة للحروف. رغم أن الثابت أن اللغة لم توضع، ولكنها نشأت، ثم تطورت، وأن هذا التطور قد يجعل بعض الصيغ التي كانت في مرحلة معينة تستعمل استعمال الأسماء تتبدل في مرحلة تاريخية من مراحلها لتأخذ شيئا من سمات الحروف، أو ربما أُستعملت استعمالها. وذهب إلى أن افتراض القوة في الأسماء والضعف في الحروف أمرٌ غير مقبول؛ لأن الكلمات جميعها تتكون من مجموعة من الأصوات، ولا مجال لافتراض قوة أو ضعف فيها.<sup>(١)</sup>

نلاحظ أن عبد الرحمن أيوب يريد برفضه هذه التعليلات التي قال بها القدماء في بنائهم النظري للمقسمة الثلاثية للكلم أن يجعل التعليلات النحوية تعليلات مستمدة من واقع اللغة، وهذا مذهب سبقه إليه ابن مضاء في القرن السادس الهجري<sup>(٢)</sup>، ثم وجد سيادته في العصر الحديث بتأثير قوي من المبادئ البنيوية التي ترى أن الدراسة العلمية للغة هي دراستها في ذاتها ولذاتها، وقد بذل محمد عيد جهده لنصرة هذا الرأي وإظهاره.<sup>(٣)</sup>

١- انظر: عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص ٣٠-٣١.

٢- دعا ابن مضاء القرطبي إلى إلغاء العلل الثواني والثالث، وقد بين التمييز بين مستويات العلل في قوله: «والفرق بين العلل الأول والعلل الثواني أن العلل الأول بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المُدرَك منّا بالنظر، والعلل الثواني هي المستغنى عنها في ذلك، ولا تفيدنا إلا أن العرب أمة حكيمة» الرد على النحاة، ص ١٣١.

٣- قال محمد عيد: «إن كتب النحو المتأخرة اختفت فيها العلل التي يعرف بها كلام العرب تحت ركام هائل من المجادلات والمساجلات في العلل، ومن أمثلة ذلك: في علة الأولى ... أن الحرف إذا كان منطوقاً به أمكن أن يستغنى به عن الاسم، وأما إذا لم يكن الحرف منطوقاً به فإنه لا يمكن أن يستغنى به عن الاسم بحال من الأحوال، فإذا بُني الاسم لتضمّن معنى الحرف وقيامه مقامه عن طريق الجواز، فلأن يبنى لذلك عن طريق الوجوب كان ذلك من طريق الأولى، فعلة الأولى هنا لم تبق على حالتها التي يعرف بها كلام العرب، بل وردت أولاً بأن الاسم المتضمّن معنى حرف غير منطوق به أولى بالبناء مما تضمّن ما ينطق به» أصول النحو العربي، ص ١٢٣. ثم يبيّن سمات المنهج العلمي في دراسة اللغة بحسب منطلقاته النظرية قائلاً: «هناك حقيقة أصبحت معروفة في مناهج البحث العلمي الحديث هي أن المنطق الصوري -منطق أرسطو- لم يعد منهجاً صالحاً للبحث، إذ حل محله (الاستقراء) منذ فطن (بيكون) إلى التقدّم الكبير الذي أحرزته العلوم الطبيعية بتطبيقها المنهج التجريبي في دراستها ... فالتعليل المنطقي إذن لا يصلح وسيلة عملية في اللغة وبخاصة وفي الظواهر الاجتماعية بعمامة» أصول النحو العربي، ص ١٤١.

فما نلاحظه أنّ عبد الرحمن أيوب يميل إلى التفسير التاريخي في تفسيره للكلمات التي تقع خارج مركز الاسم، أو الفعل بكونها داخلية في قسم آخر كالحرف بالحمل عليه، أو الشبه به؛ لذلك لا يسلم بما بناه القدماء في نظريّتهم النحويّة أنّ الاسم ربّما ضعف في باب الاسم لشبهه بالحرف، كأسماء الإشارة، أو الأسماء الموصولة، أو غيرها. بل يعتقد أنّ مثل هذه الانزياحات الشكلية أو الدلالية التي توجد في بعض الكلمات عن الألفاظ الممثلة للقسم في حيّز المركز منه مظهر من مظاهر تطوّر تاريخيّ معيّن، إذ إنّ هذا اللفظ المختلف في شكله أو دلّالته يمثل مرحلة معيّنة من تاريخ الكلمة. ولا شك أنّ هذا منزع تاريخيّ له صلة بالفرضيات التي كانت سائدة في مرحلة اللسانيّات التاريخيّة، وقد أُشير إلى شيء من هذا في الفصل الأول حين ناقشت الدراسة المحدّات النظرية في تناول المحدثين لقضايا الحرف.

ولا شك أنّ ما فهمه بعض المحدثين من مثل هذه النصوص والتأسيّسات النظرية مخالفٌ لما أَرادَه القدماء بهذه الأقوال والتنظيرات، إذ إنّ التنظير بقوة بعض الكلمات، وضعف بعضها الآخر، أو أصالة بعض الاستعمالات، وفرعية بعضها الآخر، أو أسبقية بعضها وتأخر بعضها الآخر أمرٌ مرادٌّ منه الجانب التفسيريّ للظاهرة بما يضيف على مظاهرها اتّساقاً نظريّاً دون أن نعتقد أنّهم بهذه النصوص والتفسيرات يتوخّون حقيقة الظاهرة في جانبها الواقعيّ والتاريخيّ. ونجد أبا القاسم الزجاجيّ يحدس بمثل هذه الإشكالات التي ربّما علقت في الأذهان بعد قراءة مثل هذه التنظيرات؛ لذلك قال موضّحاً إيّاها: «قد عرّفناك أنّ الأشياء تستحقّ المرتبة والتقديم والتأخير على ضروب، فنحكم لكلّ واحد منها بما يستحقّه، وإن كانت لم توجد إلاّ مجتمعة. ألا ترى أنّا نقول: إنّ السواد عرض في الأسود، والجسم أقدم من العرض بالطبع والاستحقاق، وأنّ العرض قد يجوز أن يتوهّم منفصلاً عن الجسم والجسم باقٍ، فنقول: إنّ الجسم الأسود قبل السواد، ونحن لم نر الجسم الأسود خالياً من السواد الذي هو فيه، ولا رأينا السواد قطّ عارياً من الجسم، بل لا تجوز رؤيته؛ لأنّ المرئيات إنّما هي الأجسام الملوّنة، ولا تُدرَك الألوان خالية من الأجسام ولا الأجسام غير ملوّنة ... ونظير ذلك أنّا نقول: إنّ الأسماء قبل الأفعال؛ لأنّ الأفعال أحداث للأسماء، ولم توجد الأسماء زماناً ينطق بها ثم نطق بالأفعال بعدها، بل نطق بهما معاً، ولكلّ حقّه ومرتبته»<sup>(١)</sup>.

١ - الزجاجيّ، الإيضاح في علل النحو، ص ٦٨.

وقد ناقش حسن الملمخ مثل هذه القضايا حين بسط أقوال القدماء في دعوى تركيب بعض الحروف، من هذا قول ابن يعيش: «ولا يجيء من الحروف ما هو على أربعة أحرف، إلا وأن يكون الرابع حرف لين، نحو: حتّى، وإلّا، وأمّا. لأنّ حرف اللين يجري مجرى الحركة والزيادة للإطلاق. كأنّ ذلك لنقص الحروف عن درجة الأفعال، كما نقصت الأفعال عن درجة الأسماء»<sup>(١)</sup>، ثم قول ابن يعيش مُفسّراً مجيء (كأنّ، ولعلّ، لكنّ) على أكثر من ثلاثة أحرف دون أن يكون فيها حرف لين: «أمّا (كأنّ) فمرّكبة، وأصلها (إنّ) دخلت عليها كاف التشبيه، وركبت معها كما ركبت مع (ذا) و(أيّ) في (كذا، وكأيّ)... وأمّا (لعلّ) فهي (علّ) زيدت عليها اللام»<sup>(٢)</sup>، فقد بيّن حسن الملمخ تصوّره عن قول القدماء بتركيب بعض الحروف، أو بساطتها في قوله: «ودعوى التركيب فيها خلافٌ إذا أُخذت على أنّها حقيقة تاريخيّة؛ لأنّ النحاة في قولهم بالتركيب كانوا يستجيبون للأصل الذي عمّموه في الحرف، فالقصد التفسير لا تحرّي الحقيقة التاريخيّة»<sup>(٣)</sup>.

ونجد هذا تصوّر صريحاً في نصوص القدماء في مراحل مبكّرة من التأليف النحويّ، إذ قال ابن السراج عن مثل هذه النظريات: «واعتلالات النحويّين على ضربين: ضرب منها هو المؤدّي إلى كلام العرب، كقولنا: كلّ فاعل مرفوع. وضرب آخر يسمّى علّة العلّة، مثل أن يقولوا: لِمَ صار الفاعل مرفوعاً والمفعول به منصوباً؟ ولِمَ إذا تحرّكت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحاً قلبتا ألفاً، وهذا ليس يكسبنا أن نتكلّم كما تكلّمت العرب، وإنّما نستخرج منه حكمتهما في الأصول التي وضعتها»<sup>(٤)</sup>.

وقد ألحّ حسن الملمخ على أنّ دراسة النحويّين لم تكن معنيّة بالظاهرة في جانبها التاريخيّ، إذ قال عن تععيد النحويّين بعض الحروف بكونها أمّ الباب أو الأصل فيه: «وهذا تصوّر لا يعني أنّ أصل الباب هو الأقدم تاريخيّاً؛ لأنّهم لم يؤرّخوا لتاريخ أدوات الباب النحويّ، وإنّما يعني أنّ منهجهم في الدرس النحويّ يقوم على ردّ كل مجموعة متشابهة إلى أصل واحد»<sup>(٥)</sup>.

١- ابن يعيش، شرح التصريف الملوّكي، ص ٣٣.

٢- ابن يعيش، شرح التصريف الملوّكي، ص ٣٣.

٣- حسن الملمخ، التفكير العلميّ في النحو العربيّ، ص ١٨٥.

٤- ابن السراج، الأصول في النحو، ٣٥ / ١.

٥- حسن الملمخ، نظريّة الأصل والفرع في النحو العربيّ، ص ٩٨.

وزهد نهاد الموسى إلى أن الإشارات التاريخية في قراءة الظاهرة اللغوية التي نفع عليها في التراث النحوي من قبيل ما ذكره أبو عليّ الفارسيّ عن (كان) أن دلالة الحدث قد خُلِعت عنها<sup>(١)</sup> إنما هي وسيلة من وسائل القدماء في تحليل الظواهر النحوية، وليست دراسة للجانب التاريخي التطوري للظاهرة اللغوية.<sup>(٢)</sup>

وأما القول بأصالة بعض الظواهر وفرعية بعضها، وما يُبنى عليه من قوة هذه في بابها وضعف الأخرى فهو مظهر من مظاهر بناء النظرية التي تروم تفسير الظواهر المدروسة لا بيان حقائقها الواقعية أو التاريخية، إذ إن «أصل الوضع تجريد قام به النحاة ليصلوا بواسطته إلى الاقتصاد العلمي بتجنب الخوض في أوابد المفردات»<sup>(٣)</sup>، فهذه المفاهيم والتفسيرات حاضرة في ذهن النحويّ المُفسّر للظاهرة، وليست كذلك في أذهان المتكلمين بالسليقة.

## ٢, ٢, ٤ - موقف فاضل الساقى:

تُعدّ الدراسة التي قدّمها فاضل الساقى الدراسة الأولى التي حاولت استيفاء مبحث أقسام الكلم، والجهود التي قدّمت فيه قديماً وحديثاً، والنقود التي وُجّهت إلى هذه الاجتهادات، ثم تقديم اجتهاده الذاتي الذي قد أفاد فيه كثيراً مما قدّمه أستاذه تمام حسان في القسمة السباعية التي عُرِضت آنفاً، فقد قال الساقى عن تقسيمه وتقسيم تمام حسان وما يبدو بين المحاولتين من اقتراب: «التقسيم الذي وضعه الأستاذ تمام يعتبر أنجح

---

١ - قال الفارسيّ: «وتلك الأمثلة (كان) وأخواتها ممّا يدخل على الابتداء والخبر، فتتصبّب الخبر، فمن ثمّ لزمها الأخبار المنتصبة، وكان الكلام غير مستقلّ بها؛ لتوازي الجملة بلزوم هذا الخبر له الجملة المركبة من الأمثلة التي لم تخلع عنها دلالة الحدث، ألا ترى أنّها لو لم تلزم الأخبار لانتقصت عنها ولم توازها، فكان تجريدهم هذه الأمثلة لهذه الأزمنة، وخلعهم دلالة الحدث عنها كتجريدهم من بعض الكلم التي هي أسماء الخطاب، وخلعهم معنى الاسم عنه، وذلك قولهم (ذلك) ... فكما أنّ الغالب والأعمّ في هذا النحو معنى الحرف، بدلالة بنائهم له قبل خلع معنى الاسم عنه، كذلك يعلم أنّ القصد والغرض في هذه الأمثلة إنّما هو دلالة الزمان، فمن ثمّ جاز أن يُخلع عنها معنى الحدث، فتتجرّد دلالتها على الزمان، وجرى ذلك مجرى ردّ الشيء إلى أصله، نحو: القود، والقُصوى؛ ليعلم به الأصل، فتكون أمارة له ليعلم، وإن كان في الأكثر غيره، والمطرّد سواه. ويدلّ على ذلك أنّه ليس مثال من هذه الأمثلة التي تنزع عنها دلالتها على الحدث إلّا وجائز أن ينزع ذلك عنه، فيستقلّ بفاعله استقلال سائر الأمثلة بفاعلها، والأصل الثابت في هذه الأمثلة هو ما لا ينفك من دلالتها عليه» المسائل الحليّيات، ص ٢٢٢-٢٢٣.

٢ - انظر: نهاد الموسى، في تاريخ العربية: أبحاث في الصورة التاريخية للنحو العربي، ص ١٩٢.

٣ - تمام حسان، الأصول: دراسة إبستمولوجية للفكر اللغويّ عند العرب، ص ١٢٧.

محاولة بذلت بهذا الصدد؛ لأنّه مطابق للتقسيم السباعي الذي استخلصناه، ولأنّه منطوق من أفكار المنهج الوصفي في دراسة اللغة وظواهرها<sup>(١)</sup>.

نُلخّص أهمّ ما قاله في موضوع هذه الدراسة، ونختم بمحاولته رغم تعدّد الاجتهادات التي كُتبت عرضاً ضمن مؤلّفات بعض المحدثين لاسيّما الدراسات التي كانت تتوخّى تيسير النحو وتذليل صعوباته. ولن نقف عندها تفصيلياً في هذا السياق؛ لعدم تقديمها شيئاً ذا بال يختصّ بموضوع الدراسة، ولكون بعضهم قد سُبِقوا إلى أهمّ ما قالوه.

كان فاضل الساقبي امتداداً للمحدثين قبله الذين مهّدوا لنقدهم بالتسليم بتأثير النحو العربي في بنائه النظريّ بالرؤية الفلسفيّة المنطقيّة، فقد قال الساقبي: إنّ «الطوق الفلسفيّ الذي فرض على النحو زمنًا طويلاً لا بدّ له أن ينكسر؛ لينطلق النحو من أسر الفلسفة، وليعود إلى معانيه الحقيقيّة المستمدّة من واقع استعمال اللغة»<sup>(٢)</sup>، وقد انتهى فاضل الساقبي إلى التقسيم السباعي نفسه الذي ذكره أستاذه تمام حسّان، فيكون ما يهّمنا في سياق موضوع الدراسة ما تحدّث به عن القسم الأخير (الأداة) الذي عدّه الساقبي مصطلحاً استعمله الكوفيون للمغايرة بينه وبين لفظ (الحرف) الذي يحيل إلى حروف الهجاء، في حين أنّ (الأداة) لفظ يحيل إلى حروف المعاني؛ فصار في رأيه استعمال الكوفيّين أدقّ من البصريّين في هذا المصطلح؛ لأنّ الأداة مبنى تقسمي يدلّ على معنى وظيفي عامّ هو التعليق<sup>(٣)</sup>.

ويمكن أن نلخص أهمّ ما يراه في القسم الأخير الذي يهّمنا في هذه الدراسة (قسم الأداة) في ضوء ركني الشكل والوظيفة اللذين ارتضاهما الساقبي أساسين لتقسيمه والأفراد التي تنضوي تحت هذا التقسيم في كون الأداة عنده «كلمة تؤدّي وظيفة نحويّة عامّة، وهذه الوظيفة تتّضح بالتعبير عن المعنى النحويّ العامّ للجمل والأساليب»<sup>(٤)</sup>، فللأداة أثرها المهمّ في وسم المعاني المتعدّدة من قبيل: النفي، والاستفهام، والشرط.

١- فاضل الساقبي، أقسام الكلام العربيّ من حيث الشكل والوظيفة، ص ١٤١.

٢- أقسام الكلام العربيّ من حيث الشكل والوظيفة، ص ١٣٥.

٣- انظر: فاضل الساقبي، أقسام الكلام العربيّ من حيث الشكل والوظيفة، ص ١٣٦-١٣٧.

٤- فاضل الساقبي، أقسام الكلام العربيّ من حيث الشكل والوظيفة، ص ١٩٩.

وبذلك يكون إدراك هذه المعاني متوقفاً على ذكر أدواتها. وقد ميّز فاضل الساقى الأداة في تقسيمه عن الاسم والفعل وغيرها من الأقسام التي ذكرها بتفريغها من مضمونها الدلالي، إذ قال: «وإذا كان الاسم يدلّ على المسمّى، والفعل يدلّ على حدث وزمن، والضمير يدلّ على عموم الحاضر أو الغائب أو على الإضمار، والظرف يدلّ على الظرفيّة، وإذا كانت الصفة تدلّ على الموصوف بالحدث، والخالفة تدلّ على الإفصاح عن معنى تأثريّ، فإنّ الأداة لا تدلّ على شيء من هذا وذاك على الإطلاق، ذلك أنّ وظيفتها العامّة في الكلام هي التعليق، وأتّها إذ تقوم بهذه الوظيفة النحويّة العامّة تقوم أيضاً بوظيفة خاصّة هي وظيفة الربط بين الأجزاء المفردة للجملة الواحدة، أو الربط بين الجمل المتعدّدة ... وإذا كانت الأداة بشكل عامّ تؤدّي وظيفة عامّة هي التعليق فإنّ كلّ طائفة منها تؤدّي وظيفة خاصّة أيضاً تُسمّى الأدوات باسمها، فالنفي والتأكيد والشرط ... وظائف خاصّة تقوم بها أدوات النفي والتأكيد والشرط»<sup>(١)</sup>.

وقد بيّن فاضل الساقى جوهر الأداة الذي يميّزها عن بقيّة أقسام الكلم الأخرى بقوله: «بهذا الفهم لطبيعة الأداة ودورها في الكلام نستطيع القول أنّ كلّ مبنى يؤدّي وظيفة التعليق هو من قسم الأداة التي تنفرد عن بقيّة الأقسام شكلاً ووظيفة»<sup>(٢)</sup>، وقد بنى على هذا التأسيس أنّ الأداة في العربيّة تتضمّن:

١. حروف المعاني، نحو: همزة الاستفهام، وإن الشرطيّة، وحروف الجرّ، ونحوها.
٢. أدوات الاستفهام التي يعدّها القدماء أسماء، نحو: مَنْ، ومتى، وكيف، ونحوها.
٣. أدوات الشرط التي يعدّها القدماء أسماء، نحو: مَنْ، وأنى، ومهما، ونحوها.
٤. كان وأخواتها، وكاد وأخواتها.
٥. أداة التعجّب (ما)، و(كم) الخبريّة التي تفيد التكثير.

وقد خالف الساقى أستاذه تمام حسّان في عدم إقراره بما ذهب إليه في تقسيم الأداة إلى أداة أصليّة وأداة محوّلّة؛ لأنّ الساقى يرى أنّ هذا مُستغنى عنه حين نُسلّم بإمكانية تعدّد

١ - فاضل الساقى، أقسام الكلام العربيّ من حيث الشكل والوظيفة، ص ١٩٩.

٢ - فاضل الساقى، أقسام الكلام العربيّ من حيث الشكل والوظيفة، ص ٢٠٠.

المعنى الوظيفي للمبنى الواحد؛ فنقول تبعًا لهذا الأصل: إنَّ (ما) تستعمل أداة للنفي، وأداة للشرط، وأداة للتعجب، وأداة للاستفهام، وهذه استعمالات وظيفية متعدّدة رغم بقائها في قسم الأداة. ويمكن أيضًا أن تُستعمل ضميرًا موصولًا فتكون ممثلة لقسم آخر عنده، هو قسم الضمير. كما أنَّ (كان) إذا أُستعملت تامّة تكون منتمية إلى قسم الفعل، وإذا أُستعملت ناقصة تكون منتمية إلى قسم الأداة. لذلك يرى الساقى خطورة الاعتماد على الجانب الشكليّ وحده وإهمال الوظائف التي تؤدّيها الكلمات في الاستعمال اللغوي؛ لذلك يرى أن الخلل الواضح في محاولات القدماء في قسمتهم الثلاثية عجزها عن وضع حدود واضحة بين هذه الأقسام بما جعل هذه المحاولات تؤل إلى اضطراب في التصنيف.<sup>(١)</sup>

ويظهر في هذا النقد الذي وجهه فاضل الساقى لتّمّام حسن أنّه نقدٌ منزعه وصفيّ رغم أنّ كليهما متفقان في ضرورة الوفاء بما تملّيه مبادئ هذا المنهج في خلق تقسيم للكلم ملائم لطبيعة اللغة ووحداتها، ولكنّ التطبيق عندهما يبيّن هذه الفروقات؛ لأنّ في القول بالتحويل في قسم الأداة تنكّبًا للوصفية التي يشتركان في توخّي مبادئها، إذ إنّ قول يؤول إلى نتيجتين مهمّتين لا أعتقد أنّ الوصفيين يقولون بهما في الجانب النظريّ على الأقلّ:

١. أنّ الحدود بين أقسام الكلم ليست حدودًا صارمة بمقتضى ما يقوله لنا مبدأ التحويل في قسم الأداة بإمكانية خروج بعض الكلمات عن أقسامها الأصلية إلى قسم الأداة بما تؤدّيه من وظائف في الاستعمال اللغويّ.
٢. أنّ ثمة أصولًا نفترضها يمكن أن نردّها إليها بعض الظواهر اللغوية في الاستعمال التي جاءت منتقلة عنه.

ونلفت النظر في هذا السياق إلى تدقيق ذكره حسن حمزة إذ وصف طريقة القدماء بالشجرية وطريقة المحدثين بالخطية، وبيّن أنّ الطريقة الشجرية أفضل وأكثر مرونة، وذكر أن القسمة الثلاثية موضع اتفاق النحويين؛ إذ لم يعترض عليها من يُعتدّ برأيه، حسب تعبير ابن هشام، وقال: «وفي هذا الأمر ما فيه من الدلالة على وحدة الأصول في

١ - انظر: فاضل الساقى، أقسام الكلام العربيّ من حيث الشكل والوظيفة، ص ٢٠٢.

النظرية النحوية العربية. أما قسمة عضد الدين الإيجي للكلام إلى تسعة أقسام فلا تخرج في حقيقتها عن القسمة الثلاثية؛ لأن الفعل والحرف فيها باقيا على حالهما، والأقسام الأخرى إنما هي تصنيف داخلي للاسم<sup>(١)</sup>.

### ٣- الحرف وعلاقته بالاسم والفعل في التفكير النحوي العربي في ضوء منوال الطراز:

نعتقد أنّ النظريّات التي تحكم أنظار الباحثين في مختلف العلوم لتفسير الظواهر المختلفة التي يرومون دراستها تختلف في ما بينها في مستوى القوّة والنجاعة في تفسير ظاهرة دون أخرى، أو قدرتها في بيان قيمة نظريّات سابقة ونقدها؛ لذلك ربّما أوقع توظيف إحدى النظريّات الباحث في مزالق علميّة لكون النظرية التي استعان بها الباحث رغم أهميّتها ونجاعتها في تفسير ظواهر معيّنة تكون في الوقت نفسه غير صالحة لتفسير ظاهرة أخرى؛ لكونها نظريّة غير متّسقة مع طبيعة الظاهرة المراد دراستها، أو منطق النظرية السابقة المراد محاكمتها، وبيان وجوه قوّتها أو ضعفها.

ونظنّ -بناء على هذه المقدّمة- أنّ كثيرًا من المزالق التي وقع فيها بعض الناقدين للقسمة الثلاثيّة، وتحديدًا القسم الثالث منها الحرف، وبيان حدوده، وعلاقته بالاسم والفعل كان عائداً إلى طبيعة تصوّراتهم الذهنيّة لهذا التقسيم، وطبيعة كلّ قسم من هذه الأقسام الثلاثة، وطبيعة العلاقة التي يمكن أن تتعقد بينها. ولعلّ هذا تصوّر الذي كان يحكم تصوّرات المحدثين يبدو لنا في إلحاحهم على ضرورة إيجاد حدود صارمة بين الأقسام الثلاثة، وضرورة الاتفاق على حدود جامعة مانعة يمكن أن تُمثّل قائمة للشروط الضروريّة والكافية لانتماء هذه الكلمات إلى قسم الحرف، وقد أشار عزّ الدين المجذوب إلى هذا في قوله: «نلاحظ أنّ المحدثين وإن اشترطوا على القدماء صياغة حدود جامعة مانعة، وتعقّبوا المفردات التي لم تطرّد فيها شرائط الحدّ، لم يتفقوا على تحديد الإجراءات الموفية بتصنيف الكلم»<sup>(٢)</sup>.

١- حمزة حسن، الخلاف النحويّ ووحدة النظرية العربيّة، ص ٧٧، ضمن مؤتمر (تقاليد الاختلاف في الثقافة العربية) في

كلية الآداب بجامعة الكويت في الفترة من ٣٠ مارس - أبريل عام ٢٠٠٢ م.

٢- عزّ الدين المجذوب، المنوال النحويّ العربيّ: قراءة لسانیّة جديدة، ص ٢٢٠.

وإذا أردنا النظر في قضية الحرف ضمن القسمة الثلاثية للكلم كما قدّمها القدماء فإنّ السبيل إلى ضبطها والقدرة على تفسيرها أن ننظر إليها من وجهة نظر تتفق والمنطق العقليّ الذي قدّمها فيه النحويّون القدماء، وهو أنّ الأقسام الثلاثة بينها تداخل واسترسال، وتقوم معايير التصنيف فيه والانتماء إلى أحد هذه الأقسام على مبدأ المشابهة لا على مجموعة من الشروط الضرورية والكافية التي تجعل أفراد كلّ قسم من الأقسام في درجة واحدة؛ لذلك نجد أنّ النحويّين يقرّون بتفاوت قوّة انتماء أفراد كلّ قسم من الأقسام الثلاثة إليه، ودليل هذا عباراتهم الدالّة عليه من قبيل: التام والنقصان، وكذلك رسوخ القدم، والتمكّن، والتوغلّ، والمحض، ونحوها. كما أنّهم يُلحّون على أنّ في بعض الظواهر اللغويّة سواء كانت في المستوى الصرفيّ، أو المستوى التركيبيّ، أو المستوى المعجميّ سمات تنتمي إلى صنف الحروف وسمات تنتمي إلى صنف الأسماء أو الأفعال في الوقت نفسه؛ لذلك لا يصحّ أن نتوخّى -إذ نبحت في هذه الظواهر- الصرامة في الانتماء والوضوح في التصنيف في الظواهر كلّها؛ لأنّه بحث عن نتائج مخالفة للمنطق النظريّ الذي قام عليها النحو العربيّ، وقد قال محمّد صلاح الدين الشريف في مناقشته لتعقيدات التصنيف في التركيب الشرطيّ حين تحدّث عن (ما) المتصدّرة التركيب الشرطيّ: «قد يرى القارئ أنّ الموقف البسيط هو أن نرضى بالتقسيم المدرسيّ التقليديّ المميّز تصنيفيّاً بين (ما) الحرفيّة، و(ما) الاسميّة. إلا أنّ هذا الموقف لا يستجيب إلى حقيقة اللغة. فالدلالة مسترسلة غير منقسمة، وعلينا أن نفترض أنّ هذه الخاصيّة موجودة في الأبنية النحويّة كلّها. ونحن لا نعتقد أنّه من الممكن تصنيف المفردات في أقسام واضحة المعالم وغير متداخلة. وكذلك لا نعتقد أنّ اللغة كانت تعجز عن إيجاد لفظين مختلفين لو أرادت تمييز (ما) الاسميّة عن الحرفيّة».<sup>(١)</sup>

نلاحظ أنّ الشريف في هذا النصّ يعمّم مبدأ دلاليّاً على الأبنية النحويّة جميعها، إذ إنّ الدلالات لا تتسم بالانفصال والانقسام الواضح؛ لأنّها دلالات تتكوّن في الذهن، ولا يستقيم لها أن تكون مشابهة للألفاظ داخل التركيب في بنيتها الخطيّة؛ لأنّ لكلّ واحد منها منطقها الخاصّ به، فـ «منطق التركيب خطيّ متّصل بالإنجاز الزمنيّ للسلسلة

١ - محمّد صلاح الدين الشريف، الشرط والإنشاء النحويّ للكون: بحث في الأسس البسيطة المولّدة للأبنية والدلالات،

الكلامية، في حين يخرج منطق الدلالة عن ذلك المعيار؛ لأنه متّصل بالفكر، فليس هو ممّا يُعرَض على الإدراك بالتتابع والتوالي الزمنيّين، وإنّما يتصوّرهُ الذهن في كليّته»<sup>(١)</sup>.

إنّ هذا تصوّر لتكوّن الدلالة في الذهن يمكن تعميمه بحسب الشريف على الأبنية النحويّة جميعها<sup>(٢)</sup>، لذلك يستقيم أن نتصوّر أنّ الأبنية جميعها تتسم بالاسترسال والتداخل، ومنها المبحث التصنيفيّ للكلم في العربيّة بما يكون له من علاقات مع البنية التركيبيّة والبنية الدلاليّة.

### ٣، ١ - علاقة الحرف بالاسم وتأثيره فيه:

لن نقف الدراسة كثيرًا عند الوحدات اللغويّة الممثّلة للحرف تمثيلاً راسخاً؛ لأنّ هذه الوحدات لا تمثّل إشكالاً تصنيفيّاً أمام الباحثين ولا عائناً في طريق سلامة تقسيمهم أو إجراءاتهم التحليليّة، ولا تثير مشكلات نظريّة في أذهانهم نظراً لكونها تمتلك من الخصائص الجوهريّة الظاهرة ما يجعل الباحثين يصنّفونها ضمن قائمة الحروف دون تردّد. ولكنّ الإشكالات تظهر في تلك الوحدات اللغويّة التي لا تمتلك خصائص ظاهرة تمكّنها من التصنيف ضمن قائمة الحروف، أو الأسماء، أو الأفعال؛ لأنها ذات خصائص متعدّدة تكون بها منتمية إلى أكثر من قسم بما لها من سمات شكلية أو دلاليّة منتمية إلى الأسماء ومنتمية إلى الحروف فهي تقسم هذه المظاهر والسمات الحرفيّة والاسميّة، ويكون هذا مظهرًا من مظاهر الاسترسال والتداخل بين أقسام الكلم الثلاثة، ويقوم بينها علاقات من قبيل المشابهة، والدخول، والتطفّل، والتمام والنقصان، والعراقة والعدول كما عبّر القدماء عن ذلك ممّا سيأتي بيانه -إن شاء الله-؛ لذلك نهتمّ في هذا السياق بالمظاهر التي أثر فيها الحرف على وحدات لغويّة مصنّفة ضمن الأسماء بحسب ما تناوله النحويّون القدماء في تحليلاتهم.

١ - سلوى النجّار، التعجّب بين التركيب والدلالة، ص ٢٨.

٢ - لا بدّ هنا أن ندرك أنّ استعمال مصطلح (النحو) هنا يختلف عن استعماله في ما شاع في المؤلفات، فهو يستعمل النحو بوصفه بنية تحتزل الأبنية جميعها كالبنية الصرفيّة والبنية التركيبيّة والبنية الدلاليّة والبنية التداوليّة. وربّما تبادر إلى الذهن أن المراد بالأبنية النحوية الأبنية التركيبيّة بحسب ما يستعمل مصطلح (النحو) في مقابل مصطلح (الصرف)، وهذا مدفوعٌ بما بيّناه آنفًا.

ونعيد في هذا السياق نصًّا لابن الخشّاب لأنّه نصٌّ تأسيسيّ مهمٌّ يمكن البناء عليه في قضية العلاقة التي يمكن أن تنعقد بين الحرف وقسيميه الاسم والفعل، إذ قال: «والحروف كلّها مبنية، باقية على أصولها في الوضع، تجذب إليها ما يشبهها من القسمين - أعني الاسم والفعل -، ولا تنجذب إلى شيء منها، وهي باقية على نوعها كما بقي ذانك مع شبهها».<sup>(١)</sup>

فهذا النصُّ يؤكّد أنّ علاقة الحرف مع قسيميه الاسم والفعل علاقة تأثير فيهما دون أن يكون الاسم والفعل مؤثّرَيْن في الحرف - وهذه فرضيّة قال بها ابن الخشّاب وللدراسة مراجعة لها في موضع لاحق من هذا المبحث بحسب ما نجده من وقائع لغويّة نعيد بها النظر في هذه الفرضيّة - ولا تخلو الكلمة العربيّة أن تكون معربة، أو مبنية بحسب ما لها من سمات وخصائص، فقد «اعتبر النحاة الإعراب والبناء طرفين من مفهوم نحويّ واحد يقوم على الاختلاف، ودرجات في القوّة والضعف والنقصان في التمكن ... وأفضى تحديد دائرة الإعراب والبناء إلى تصنيف الأسماء بحسب شدة التمكن أو نقصانه. فقد قسّم النحاة الاسم إلى معرب تامّ الإعراب، ومعرب ممنوع من الصرف ناقص التغيير، ومبنيّ عرضيّ البناء، ومبنيّ ثابت البناء ... وقد بيّن النحاة الوسم بأسباب تتحكّم في تمام السمة، أو نقصانها في الكلمة الموسومة. وتصور مصطلحات (تمكّن أمكن) و(تمكّن غير أمكن) و(غير متمكّن) مراتب يسلكها الإعراب بوجوده أو انعدامه. وكان أهمّ سبب يسيّر هذا التدرّج النحويّ هو المشابهة واحتمالات الاشتراك الدلاليّ بين مختلف أقسام الكلام وتقاطع مجالات بعضها ببعض ... ويقوم النقل من صنف إلى صنف آخر على خطّ التمكن التامّ في الإعراب والتدرّج في ذلك. ويتقلّص في هذا الخطّ المتواصل الاستقلال الدلاليّ شيئًا فشيئًا ليلبغ الاسم مرتبة المبنيّ المحتاج إلى غيره لتتام معناه نظرًا إلى مشابته الحرفيّة».<sup>(٢)</sup>

لذلك تنعقد بين الحرف والاسم علاقة دلاليّة نجد أثرها في البناء الذي يكون عارضًا في الأسماء؛ لكونها وحدات لغويّة يجب أن تكون معربة في الأصل؛ لأنّها تحمل الدلالات النحويّة المختلفة في الأصل من فاعليّة، أو مفعوليّة، أو إضافة؛

١ - ابن الخشّاب، المرجل، ص ٣٥.

٢ - المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحويّ: بحث في مقولة الاسم بين التمام والنقصان، ص ٢٧٢-٢٧٤.

لتكون علامات الإعراب فيها دلائل على هذه المعاني المختلفة. ثم يعرض لهذه الأسماء ما يخرجها عن العراقة في الاسمية إلى غيرها، وقد بين السيرافي هذا بقوله: «اعلم أن الأسماء المبنية كلها لا يخرج بناؤها من أن يكون لمشابهة الحروف ومضارعتها، أو للتعلق بها وملابستها، أو لوقوع المبنى موقع فعل مبنٍ، أو لخروجه عما عليه نظائره وخلافه لباب أشكاله»<sup>(١)</sup>، وما يهتُنّا في هذا السياق ما بُني من الأسماء إمّا لشبهه بالحرف، وإمّا لكونه متضمّنًا معناه، لأنّ الكلام فيه يكون كلامًا في ما بُني من الأسماء بأصل الوضع بحسب تعبير ابن أبي الربيع.<sup>(٢)</sup> وأمّا شبه الأسماء بالأفعال فلا يصرفها إلى البناء مهما بلغ توغل تلك الأسماء في الفعلية رغم أنّ من النحويين من ذهب إلى هذا في تحليلهم بناء صيغة (فعال) إذا كانت بمعنى المصدر لاجتماع التأنيث والتعريف فيها، وهاتان العلتان كافيتان لمنعها الصرف، ثم ازدادت ابتعادًا عن الاسمية - في نظرهم - بكونها معدولة فزادها العدل ثقلًا فلم يبقَ بعد منع الصرف إلا البناء، ولكن السيرافي بعد إيراد هذا الرأي ونسبته إلى المبرّد<sup>(٣)</sup> قد ردّه، وقال عنه: «وهذا قول مدخول من قبل أن الشيء إذا اجتمع فيه علتان يمنعان الصرف أو ثلاث أو أربع كانت القصة واحدة في منع الصرف حسب، فلا يجاوز به اجتماع العلل إلى البناء؛ لأنّ البناء يقع بمشاكله الحروف ومناسبتها والوقوع موقعها».<sup>(٤)</sup>

وما يهتُنّا في هذا السياق أن نفترض أن تأثير الحرف في صنف الأسماء تأثيرٌ متدرّج وليس تأثيرًا واحدًا وشبه الأسماء بالحروف ليس شبهًا في درجة واحدة، إذ ليست المبنيات جميعها في درجة واحدة من الابتعاد عن الاسمية والوقوع تحت تأثير الحرفية، قال الشاطبي: «حقيقة الاسمية إنّما تظهر غالبًا في الأسماء المُعرّبة، وأمّا الأسماء المبنية فليست بأسماء حقيقة إلا القليل منها، بل هي أشبه بالحروف منها بالأسماء، وإنّما قيل فيها أسماء لوجود بعض أحكام الأسماء فيها».<sup>(٥)</sup>

١ - السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ١٠٦/١.

٢ - انظر: ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزّجاجي، ١٧٤/١.

٣ - قال المبرّد: «ولمّا كان المؤنث معدولًا عما لا ينصرف عدل إلى ما لا يُعرّب؛ لأنّه ليس بعد ما لا ينصرف إذ كان ناقصًا منه التنوين إلا ما ينزع منه الإعراب؛ لأنّ الحركة والتنوين حقّ الأسماء، فإذا أذهب العدل التنوين لعلّة، أذهب الحركة لعلتين» المقتضب، ٣/٣٧٤.

٤ - السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ١٢٧/١.

٥ - الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ٩٣/١.

ويجعلنا هذا الافتراض نفترض أنَّ علامات البناء في الأسماء ليست علامات بناء قد تمخض عريبًا عن الدلالة، منطلقين في هذه الفرضية من نصوص القدماء، فقد قال ابن الخشاب عن الأسماء المبنية ولزومها إياه: «وإنَّما يُبنى على الحركة ما يُبنى منها لعلَّة تخرجه عن أن يَسْكُن آخره»<sup>(١)</sup>، ولا شك أنَّ إحدى هذه العلل تحريك الساكنين، وهذه علَّة صوتية ليست داخلية ضمن هذه الدراسة؛ لأنَّ العلل الصوتية ليست لها مضامين دلالية، وإنَّما جيء بها للتخفيف.

ولكن ثمة علل أخرى قد أشار إليها القدماء نراها جديدة بأن نقف عندها، وأن نبني عليها فرضية أخرى تتلخص في افتراض أنَّ ثمة مساوقة تسري في الأسماء بين الإبهام والشيوع في دلالتها وبين خاصية البناء فيها؛ فكلَّما كان الشيع والإبهام عريبًا في الاسم كان البناء فيه راسخًا، ويكون الاسم في هذه الحالة أكثر ابتعادًا عن الاسمية واقتربًا من الحرفية من نظائره في قائمة الأسماء.

ونستدلُّ على أنَّ حركات البناء في الأسماء حاملة للدلالة بما قاله المبرد: «وكلُّ مبنيٍّ مُسْكَنٌ آخره إن ولي حرفًا متحرِّكًا؛ لأنَّ الحركات إنَّما هي في الأصل للإعراب، فإن سكن ما قبل آخره فلا بدَّ من تحريك آخره؛ لئلا يلتقي ساكنان. فهذه حال المبنية إلَّا ما ضارِع منها المتمكِّنة، أو جعل في موضع لعلَّة بمنزلة غير المتمكِّنة»<sup>(٢)</sup>.

وكذلك قال السيرافي: «المبنيَّات على ضريين: ضرب لا ملابسة بينه وبين المتمكَّن ولا تعلق له به، وضرب يلا بسة ويتعلَّق به. فإذا كان كذلك فلا بدَّ من ترتبهما في البناء فيجعل لكل واحد منهما مرتبة غير مرتبة صاحبه، فلمَّا كان السكون أنقص من الحركة بنينا عليه كلُّ مبنيٍّ لم يتعلَّق بالمتمكَّن ولم نلا بسة، وجعلنا المبنيَّ الملابس للمتمكَّن مبنيًّا على حركة؛ ليكون له بذلك فضيلة على المبنيِّ الآخر لفضل الحركة على السكون»<sup>(٣)</sup>.

وليست هذه الإشارات غائبة في كتاب سيبويه، بل نجدها مبثوثة في ثنايا تحليلاته النحوية دون أن يكون قد اعتمدها اعتمادًا صريحًا كما نجد في نص السيرافي السالف، من ذلك قوله: «وجزمت (لذن) ولم تجعل كـ (عند) لأنَّها لا تمكَّن في الكلام تمكَّن (عند) ولا

١- ابن الخشاب، المرتجل، ص ١٠١.

٢- المبرد، المقتضب، ٣/ ١٧٣.

٣- السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ١/ ١٣١.

تقع في جميع مواقعه، فجُعِلَ بمنزلة (قطّ)؛ لأنّها غير متمكّنة»<sup>(١)</sup>، وقال كذلك: «وسألتُ الخليل عن: مَنْ عَلَ، هَلَّا جُزِمَتْ اللام؟ فقال: لأنّهم قالوا: مِنْ عَلَ، فجعلوها بمنزلة المتمكّن، فأشبهه عندهم: مَنْ مُعَالٍ، فلمّا أرادوا أن يُجعل بمنزلة قبلُ وبعدُ حرّكوه كما حرّكوا أوّل فقالوا: ابدأ بهذا أوّل، وكما قالوا: يا حكمُ أقبل، في النداء؛ لأنّها لمّا كانت أسماء متمكّنة كرهوا أن يجعلوها بمنزلة غير المتمكّنة، فلهذه الأسماء من التمكن ما ليس لغيرها، فلم يجعلوها في الإسكان بمنزلة غيرها وكَرِهوا أن يُخلّوا بها»<sup>(٢)</sup>.

وقد دقّق الرضّي هذه التعبيرات بقوله عن الأسماء المبنية: «فليُطلب لكل واحد منها -يعني الأسماء المبنية- علّة البناء؛ لأنّ الأصل في الأسماء الإعراب كما مرّ في أوّل الكتاب. وإن كان مبنياً على الحركة فليُطلب مع ذلك علّتان أُخريان: إحداها للبناء على الحركة؛ فإنّ أصل البناء السكون؛ لأنّه ضدّ الإعراب، وأصله الحركة. وأخرى للحركة المعيّنة، ولم أُختيرت دون الباقيتين»<sup>(٣)</sup>، إذ جعل لانتقال الاسم من أصله في الإعراب إلى حالته الطارئة في البناء علّة تفسّره، ثم ذكر أنّنا يجب أن نتلمّس علّة أخرى تُفسّر خروج البناء عن السكون إلى الحركة، ثم نتلمّس علّة ثالثة تُفسّر الحركة المحددة دون أختيها الباقيتين.

إنّ هذه النصوص جديرة بالتأمل والاهتمام والنظر؛ لأنّها تتجاوز التسليم بشئائيّة التمام والنقصان وحدها في البناء النظريّ للنحو العربيّ إلى الاعتقاد بالبناء التراتبيّ المتدرّج في مستويات الظاهرة اللغويّة بما يكون لها من مظاهر شكلية تتّصل بحركات البناء تكون دالّة على مدى توغلّها في الشبه بالحرف، أو ابتعادها عنه ورسوخها في الاسميّة، فلسنا نكتفي بنقصان هذه الأسماء في باب الاسميّة على سبيل التمثيل، بل نحدّد موقعها في هذا النقصان بحكم ما لها من إمكانات دلاليّة وتركيبية دون أن نلزم أنفسنا بتتبع المبنيات جميعها ومحاولة إعادة عرضها وفق المبادئ النظرية لهذه الدراسة، ولكننا نأخذ نماذج من المبنيات تكون ممثلة لإظهار هذه الفرضيات في الظواهر المبنية، ونستحضر في هذا السياق عبارة المبرّد التي قال فيها: «المبنيات كثيرة، وفيما ذكرنا دليل على ما تركنا»<sup>(٤)</sup>.

١ - سيبويه، كتاب سيبويه، ٢٨٦/٣.

٢ - سيبويه، كتاب سيبويه، ٢٨٧/٣ - ٢٨٨.

٣ - الرضّي، شرح الكافية، ٣٩٩/٢ - ٤٠٠.

٤ - المبرّد، المقتضب، ١٧٩/٣.

ولا بدّ من التدقيق في دلالة هذه الحركات، إذ إنّنا لا نفترض أنّ هذه الحركات دالة على ما تدلّ عليه الحركات في آخر الأسماء المعربة، فدلالة الحركات في الأسماء المعربة دلالات نحويّة على معاني الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة، وأمّا حركات البناء فدلائل على مدى توغلّ الاسم في شبه الحرف واقترابه منه؛ لذلك لا نعتقد أنّ دلالات هذه الحركات مناظرة لدلالات الحركات في الأسماء المعربة، قال ابن الخشّاب: «وحركة الإعراب في الأصل لمعنى، وحركة البناء لغير معنى، أي غير دالة على معنى في المبنيّ كدلالة حركة الإعراب على معنى في المعرب»<sup>(١)</sup>، وقد ذكر ابن الخشّاب في موضع آخر من كتابه أيضًا أنّ المانع من ظهور الإعراب في المبنيّات منع من حيث المعنى لا اللفظ، إذ إنّهُ يتضمّن معنى ما لا حظّ له في الإعراب.<sup>(٢)</sup> فثمة تمييز نلاحظه في دلالة الحركتين - أعني حركة البناء وحركة الإعراب - دون أن نعتقد أنّ حركة البناء عارية عن الدلالة مطلقًا، ولكنّها عارية عن حمل دلالة الإعراب خاصّة؛ لذلك حصر ابن الخشّاب هذا النفي بحمل الدلالة وقصره على دلالة الإعراب حين تحدّث عن ظاهرة ترخيم العلم المنادى وكون ظاهرة الترخيم مقصورة على ما كان مبنياً في النداء فقال: «وقيل في شرط الاسم المرخّم ما كان متوهّنًا بالبناء في النداء؛ لأنّ توهينه بالبناء وإخراجه عن أصله في التمكنّ تغييرٌ، فطرّق عليه التغييرُ التغير، وليس ذلك بانتهاك له؛ لأنّ أحد التغيرين مخالف للآخر، إذ كان البناء يثقله، والترخيم يخفّفه، ولأنّ حركة البنائيّة غير دالة على معنى دلالة الإعراب؛ فلم تقع المحافظة عليها»<sup>(٣)</sup>، فتكون حركة البناء إذن حاملة لدلالة أخرى - بحسب ما افترضناه أنّها انطلاقة من تدقيقات القدماء ونصوصهم - تتمثّل في كونها مظهرًا يعبر عن مدى توغلّ الاسم في الاسميّة ورسوخه فيها، أو ابتعاده عنها واقترابه من الحرفيّة ودخوله فيها، وأمّا حركات الإعراب فدلائل على المعاني النحويّة من فاعليّة، أو مفعوليّة، أو إضافة، إذ إنّ: «المعاني التي وُضع الإعراب عليها ثلاثة: الفاعليّة، والمفعوليّة، والإضافة»<sup>(٤)</sup>، ولا ننظر إليها بوصفها مظهرًا يعبر عن مدى توغلّ الاسم في الاسميّة أو عدمه. وأمّا الأسماء المبنية فتكشف دلالتها النحويّة في المواضع التي تشغلها من التركيب.<sup>(٥)</sup>

١- ابن الخشّاب، المرجل، ص ١٩٧.

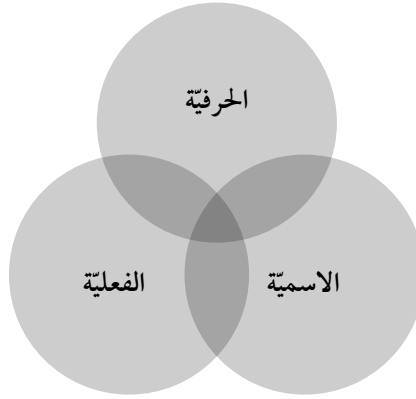
٢- انظر: ابن الخشّاب، المرجل، ص ٤٦.

٣- ابن الخشّاب، المرجل، ص ٢٠١.

٤- ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ١/ ١٨٢.

٥- انظر: المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحويّ: بحث في مقولة الاسميّة بين التام والنقصان، ص ٢٥٧.

وبناء على هذا نعتقد أنّ العلاقات التي تنعقد بين الحرف والاسم من جهة، أو الحرف والفعل من جهة أخرى، أو العلاقة الممكنة بين هذه الأقسام الثلاثة بشكل عام علاقةٌ فيها تداخل واسترسال، ونمثّل لها بالرسم الآتي:



ونفسّر ما قاله النحويّون في النصوص السالفة التي تفسّر بعض مظاهر البناء في الأسماء بمدى الاقتراب من الحرفيّة أو الابتعاد عنها؛ فتكون بعض مظاهر البناء على الحركة في الأسماء في المناطق المظلّلة بين الحرف والاسم، وهي واقعة في أسفل هذه المنطقة لتكون أكثر اقتراباً من الاسميّة وابتعاداً عن الحرفيّة، وأمّا بعض ما بني منها على السكون فهي واقعة بحسب تفسيرات النحويّين في المنطقة المظلّلة نفسها بين الحرف والاسم ولكنّها واقعة في أعلى هذه المنطقة لتكون أكثر اقتراباً إلى الحرفيّة وابتعاداً عن الاسميّة.

وفي ضوء هذا تصوّر الطرازيّ لقسم الحرف الذي تبدو فيه الظاهرة اللغويّة متجسّدة تجسّدات مختلفة، ومتدرّجة في تمثيلها للحرفيّة، مع بقاء الحدود ضبابيّة وغامضة بين ما يمكن أن نحيله بصرامة إلى تمثيلات حرفيّة، أو تمثيلات اسميّة، أو فعليّة، بل هي أوضاع لغويّة بدا للنحويّ المفسّر للظاهرة اللغويّة خروجها عن التمثيل النموذجيّ لأحد هذه الأقسام الثلاثة مع احتوائها على تمثيلات مختلفة للحرف مع غيره، وهذه علل تفسيريّة للظاهرة لا يستقيم لنا أن نعرضها على واقع اللغة، وقد أظهر القدماء هذا الملمح وأبرزوه، إذ قال الزركشيّ: «فقد اعترض على تعليلهم بناء الأسماء بشبه الحرف، فقيل: هذه العلة تقتضي وضع الحرف قبل وضع الاسم المبنيّ؛ لأنّه لو لم يقدم وضعه لما تحقّقت علة البناء في المبنيّ؛ لعدم تصوّره أوّلاً قبل تصوّر الاسم الذي بُني لأجله؛

لأنّه من أوّل وضعه مبنيّ، فلا بدّ من نظر الواضع إليهما حتى يضعه على البناء. وأجاب صاحب البسيط: بأنّ تقدّم وضع الحرف على الاسم المبنيّ لأجله لا يلزم، بجواز أنّ الواضع تصوّره في الذهن، ووضعه في الخارج على عين ما تصوّره في الذهن، وكلام ابن مالك في تعليل بناء اسم الإشارة يقتضيه أيضًا، حيث قال: إنّ تضمّن معنى الحرف لا يشترط أن يكون ذلك المعنى وُضع له حرف»<sup>(١)</sup>.

وبناء على هذا نحاول إظهار هذه التصورات التي كانت سائدة في النظرية النحوية العربية لتفسير ظواهرها المختلفة، ونعتقد أنّ أدنى درجات الشبه والتأثير بين الحرف والاسم تتمثّل في كلا وكلتا، وسوف تُبيّن هذا في ما يأتي.

### ٣، ١، ١ - (كلا وكلتا) وشبههما بالحرف:

ربّما استقام لنا أن نجعل أدنى درجات دخول الحرف في الأسماء وتأثيرها فيها تأثيرًا لا تفقد معه الأسماء خاصيّة الإعراب، ونجد هذا مُتمثّلًا في الشبه النظريّ الذي يعقده القدماء بين (كلا وكلتا) والحروف. ولا شكّ أنّ في (كلا وكلتا) إشكالات تهدّد سلامة تصنيفها، والاطمئنان إلى ما يؤول إليه هذا التصنيف؛ لذلك استشكلها الفراء، وتوقّف في نسبتها إلى أحد الأقسام الثلاثة؛ الاسم، والفعل، والحرف.<sup>(٢)</sup>

وقد اختلف النحويّون في حقيقة (كلا وكلتا)؛ إذ ذهب الكوفيّون إلى أنّ فيها تثنية لفظيّة ومعنويّة، فأصل (كلا) عندهم (كلّ)، ثم حُفِّضت اللام، وزيدت الألف للتثنية، وزيدت التاء في (كلتا) للتأنيث، فتكون الألف عندهم للتثنية كالألف في (الزيدان) وقد لزم حذف النون حينئذٍ للزومها الإضافة. وأمّا البصريّون فقد ذهبوا إلى أنّ فيها تثنية معنويّة، وإفرادًا لفظيًّا، وتكون الألف عندهم كالألف في (عصا).<sup>(٣)</sup>

ولا تعنى هذه الدراسة بتفاصيل هذا الخلاف، وأدلة الفريقين في تقوية مذاهبهما في هذه المسألة، ولكننا نهتمّ بالقضايا التفسيرية التي بيّنها القدماء في تفسير هذه الظاهرة

١ - الزركشي، تأصيل البناء في تعليل البناء، ص ٣٣-٣٤.

٢ - انظر: الأزهرّي، التصريح بمضمون التوضيح، ١٧/١.

٣ - انظر: الفراء، معاني القرآن، ١٤٢/٢. والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٢٩٠/٥ (طبعة دار الكتب العلمية). والأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٣٥٩/٢.

اللغويّة، وإظهار الصلة بينها وبين موضوع هذه الدراسة في ضوء الشبه التفسيريّ بينها وبين الحرف وبيان مدى توغلّ هذا الشبه بينهما.

ذهب سيبويه إلى أنّ من الأسماء ما يتغيّر إذا أضفته إلى الاسم إذا جعلتَ هذا الاسم المضاف علماً لرجل أو امرأة، نحو: لدى، وإلى، وعلى -إذا صرن أسماء لرجال أو نساء، فتقول في إضافتها بعد التسمية بها: هذا لداك، وهذا علاك، وهذا إلّاك. وذكر أنّ علة قلب الألف ياء في غير التسمية للفرقة بينها وبين الأسماء المتمكّنة، فتقول: لديك، وعليك، وإليك. ثم بيّن أنّ الخليل قد علّل بقاء الألف في (كلا وكلتا) إذا أضيفتا إلى المظهر، فتقول: رأيت كلا الرجلين، وقلّبتها إذا أضيفتا إلى المضمّر، فتقول: رأيت الرجلين كليهما، ويكون هذا في حال نصبهما، أو جرّهما، بأنّ العرب قد جعلت (كلا وكلتا) بمنزلة (عليك ولديك) في الجرّ والنصب؛ لأنّهما ظرفان يستعملان في الكلام مجرورين، ومنصوبين.<sup>(١)</sup>

ونصر ابن يعيش مذهب البصريّين في اختيارهم أنّ الألف في (كلا) لام الكلمة وليست زائدة؛ لأنّ يبقى الاسم الظاهر على حرفين، وليس ذلك في كلام العرب أصلاً.<sup>(٢)</sup> وقد بيّن عددًا من الوجوه التي تجمعها بـ(عليك، ولديك، وإليك):

١. أنّ آخرها ألف.

٢. ملازمتها الإضافة.

٣. ليس لها تصرّف غيرها مما يستعمل مفردًا ومضافًا.

لذلك جرّت عنده مجرى الأدوات، نحو: على، وإلى، والظروف غير المتمكّنة، نحو: لدى؛ فقلّبوا ألفها لذلك ياءً كما قلّبوا الألف في عليك وإليك ولديك، وإنّما لم تُقلب ألف (كلا) ياءً في حالة الرفع؛ لأنّها بُعدت برفعها عن شبه (عليك، وإليك، ولديك)، إذ كنّ لا حظّ لهنّ في الرفع.<sup>(٣)</sup>

١ - انظر: سيبويه، كتاب سيبويه، ٣/ ٤١٢-٤١٣.

٢ - انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ١/ ١٤٤.

٣ - انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ١/ ١٤٥.

ونجد ابن الحشّاب من أدقّ من وقفت عليه الدراسة من النحويّين في تثبيت هذه الظاهرة اللغويّة ضمن الإطار النظريّ الذي فسّروا به ما خرج من الاسميّة المحضة إلى الشبه بالحرف وما يعترى هذه الأسماء بهذا من خروج عن الإعراب إلى البناء، فقد دقّق هذا في قوله: «وإنّما شُبِّهَتْ (كلا وكلتا) بـ(على وإلى) فجرى عليهما حكمهما؛ لأنّ الإضافة تلزم هاتين - أعني كلا وكلتا - كما أنّ (على وإلى) تلزمان اسمًا تدخلان عليه ولا تنفردان بأنفسهما؛ فقلبتُ ألفاهما مع الضمير كما قلبتُ ألفا الحرفين - أعني على وإلى - . وخصّ هذا القلب بالجرّ والنصب دون الرفع لأنّ (على وإلى) لا حظّ لهما في الرفع، فلم يكن لهما في الرفع حال فتحمل عليهما حال (كلا وكلتا) في الرفع، فتغيّرا لذلك، فبقيتُ ألفهما على أصل ما ينبغي أن تكون عليه، فلم تُغيّر. وليس هذا التغير بإعراب، بل هو تغيير طارئ على الكلمتين للشبه الذي عرض لهما بالحرف في الحالتين المذكورتين، وهو شبه لا يقتضي إجراءه مجرى الحرف في البناء»<sup>(١)</sup>.

إنّ الملاحظ في نصوص النحويّين ولا سيّما ما ذكره ابن الحشّاب أنّ بين (كلا وكلتا) والحرف شبهًا لم تصل درجته إلى انتقالها من حيّز المعربات إلى حيّز المبنيات، فهو شبه ضئيل بالحرف، إذ إنّها ما تزال محتفظة بعراققتها في قسم الأسماء رغم ما عرض فيها من مشابهة للحروف؛ فهو شبه لا يقتضي إجراءه مجرى الحرف في البناء بحسب تعبير ابن الحشّاب. ويبدو لنا شبه آخر لـ(كلا وكلتا) بالحروف، وهذا شبه دلاليّ؛ إذ إنّها مفتقرة إلى ما بعدها بلزومها الإضافة إلى ما بعدها ليتّم معناها، وكذلك الحروف المفتقرة إلى ما بعدها ليتّم معناها كذلك، فلا يمكننا أن ندرك المعنى الإحالي لـ(كلا وكلتا) إلا بمعرفة الاسم الذي سوف يُضافان إليه، إضافة إلى أنّهما مفتقران إلى ما بعدهما افتقارًا تركيبياً بلزومهما الإضافة إلى ما بعدهما كذلك، ويتحقّق لها بهذا شبهها بالحروف في ما ذكره الشاطبيّ أنّ «الحروف أعراض تعترض في الأشياء كلّها»<sup>(٢)</sup>؛ لأنّ مدلولها عرضٌ يُعترض به في الأشياء كلّها. ويؤوّل هذا إلى أن نعدّ أنّ في (كلا وكلتا) إبهامًا قد جعلها تقترب من الحرفيّة دون أن تفارق اسميّتها مفارقة تسلبها خصيصة الإعراب؛ لذلك جاز فيها الإمالة

١ - ابن الحشّاب، المرتجل، ص ٦٨-٦٩.

٢ - الشاطبيّ، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ١/ ٨٨.

وقد نسب ابن يعيش هذا القول لسيبويه<sup>(١)</sup>، وهذا دليل على عمقها في الاسمية، إذ إنّ الحروف من خصائصها أنّ الإمالة لا تقع فيها، قال ابن يعيش: «القياس يأبى الإمالة في الحروف؛ لأنّ الحروف أدوات جوامد غير متصرّفة، والإمالة ضرب من التصرف؛ لأنّه تغيير»<sup>(٢)</sup>، ويعطينا هذا حقيقة تصوّر الذي كان يحكم أذهان النحويين للظاهرة اللغوية في انتماؤها إلى أحد الأقسام الثلاثة وإمكانية خروجها عنه إلى قسم آخر، فهو تصوّر يقوم على السلمية والتدرّج بحكم عراققتها في الإبهام أو ابتعادها عنه؛ لذلك تمثّل (كلا وكلتا) إحدى الصور التي تضاعف فيها أثر الحرف رغم تحقّق الشبه في بعض مظاهرها.

ويمتدّ هذا البناء النظريّ في النحو العربيّ لظاهرة الأسماء المبنية على النسق ذاته، لنجده قائماً على أساس تراتبيّ متدرّج باقترابها من الحرفيّة أو ابتعادها عنه في ضوء دراسة القدماء لظواهر مختلفة من المبنيات؛ لذلك نجد ابن الحشّاب يقول: «والبناء في الأسماء يكون لازماً، نحو: مَنْ، وكيف، وعارضاً... اللازم من البناء ما أُستعمل مبنياً في كلّ تصرّفاته وأحواله المختلفة على صفة واحدة ولم يستعمل مُعرّباً بتّةً، والعارض ما أُستعمل مبنياً في حالٍ لمعنى أوجب له البناء، فإذا زال ذلك المعنى عاد إلى حكمه الأصليّ من الإعراب»<sup>(٣)</sup>.

إنّ هذا التقسيم للمبنيات إلى ما كان بناؤها بناءً لازماً، وما كان بناؤها بناءً عارضاً يوصلنا إلى إظهار هذه الفروقات بين هذه المبنيات، وإظهار معالم الحرفيّة فيها، والتمييز بينها تمييزاً يدقّق مدى موقعها من الحرفيّة ومن الاسميّة.

### ٣، ١، ٢- البناء في الموصولات وتفاوت أفرادها بين الحرفيّة والاسميّة:

لقد تدرّج نمط التفسير عند النحاة في معالجة تأثير الحرف في الأسماء بمشابهتها إياه، أو حملها عليه من قوّة التأثير بتوغّلها في شبه الحرف واحتياجها إلى التعلّق التركيبيّ إلى إمكان زوال السبب البنائيّ وعودة هذه الأسماء إلى التمكن في الاختلاف الإعرابيّ بزوال المشابهة؛ لتخرج من دائرة البناء والنقصان إلى دائرة التمام في الإعراب.<sup>(٤)</sup>

١- قال ابن يعيش: «قال سيبويه: لو سمّيت بك (كلا) وثبّنت لقلب الألف ياء؛ لأنّه قد سمع فيها الإمالة» شرح المفصل، ١/ ١٤٤.

٢- ابن يعيش، شرح المفصل، ٩/ ١٠٦.

٣- ابن الحشّاب، المرتجل، ص ١٠٦.

٤- انظر: المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحويّ: بحث في مقولة الاسميّة بين التمام والنقصان، ص ٢٨٨.

### ٣، ١، ٢، ١- (أَيّ) ومشايتها الحرف:

ضبط ابن يعيش الموصولات بقوله: «معنى الموصول أن لا يتمّ بنفسه، ويفتقر إلى كلام بعده تصله به ليتّم اسماً، فإذا تمّ بما بعده كان حكمه حكم سائر الأسماء التامة»<sup>(١)</sup>، ويُظهر لنا هذا النصّ أنّ الموصولات تغشاها صفة النقصان بالنظر إلى انتمائها لقسم الأسماء؛ لأنها مفتقرة إلى صلاتها لتؤدّي وظائفها الاسميّة في التراكيب بوقوعها في حيّز الفاعل، أو المفعول، ونحوهما. وقد خرجت الأسماء الموصولة عن أصلها الذي تستحقّه الأسماء وهو الإعراب، إذ إنّ الأسماء الموصولة قد جاءت مبنية بكونها مُشبهة الحروف؛ لأنّ الأسماء الموصولة لا تفيد معانيها بنفسها، بل لا بدّ من كلام بعدها فصارت كالحرف الذي لا يدلّ على معناه في نفسه، إنّما يكون معناه في غيره، ف«الموصولات ضربٌ من المبهمات، وإنّما كانت مبهمة لوقوعها على كلّ شيء من حيوان، وجماد، وغيرهما»<sup>(٢)</sup>؛ لذلك لمّا أُبهمت هذه الأسماء اقتربت من الحرفيّة فأكسبها هذا خصيصة البناء.

ونعتقد أنّ بين الموصولات نفسها اختلافاً في مدى رسوخها في الاسميّة، أو في قدر تطلقها على الحرفيّة، ولا شكّ أنّ هذا مُتفقٌ مع الفرضيّة الطرازيّة التي كانت توجه تحليلات القدماء ومذاهبهم، وهو ما تنطق به نصوصهم، وسوف نبين شيئاً من مظاهر هذا التصرّف بإظهار تصوّرات النحويّين لـ(أَيّ) الموصولة بوصفها ممثلة لمظهر من مظاهر تأثرها العارض بالحرفيّة، وما يمكن أن يؤدّيه هذا التصرّف من إجابات تفسيرية لعدّة تجليات تبدو فيها هذه الظاهرة.

يرى النحويّون أنّ (أَيّ) قد وُضعت وضع الحرف في أحد أمرين:

١. في دلالتها في أصل الوضع على معنى الحرف الذي يكون له في الأصالة، نحو: الشرط، أو الاستفهام.

٢. في افتقارها الأصيل إلى ما بعدها إذا كانت موصولة.<sup>(٣)</sup>

١- ابن يعيش، شرح المفصل، ٥/٤.

٢- ابن يعيش، شرح المفصل، ٦/٤.

٣- انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ٥٠٣/١.

وتكون (أي) بمنزلة (الذي) غير أنّها تفيد تبعيض ما أُضيفت إليه؛ ولذلك لزمّتها الإضافة، نحو: لأضربنَّ أيّهم في الدار، والمعنى: لأضربنَّ الذي في الدار منهم، ولو قلنا: لأضربنَّ الذي في الدار، لم يكن في اللفظ دلالة على أنّه واحد من جماعة كما أفادت ذلك (أي).<sup>(١)</sup>

وقد اختلف النحويّون في (أي) الموصولة من حيث إعرابها وبنائها، وقد كان منطلقهم في كثير من هذه الاختلافات النحويّة قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ [مريم: ٦٩] فقد تعدّدت توجيهات النحويّين وآراؤهم في تفسير الضمّة التي نجدها في الاسم الموصول في هذا الشاهد وأمثاله على أقوال من أشهرها ثلاثة أقوال:<sup>(٢)</sup>

١. ذهب الخليل إلى أنّ القياس في مثل هذه التراكيب النصب<sup>(٣)</sup> فنقول: إضرب أيّهم أفضل. وأمّا الضمّة في ما ورد من شواهد عنده بضمّ الاسم الموصول، نحو ما نسب إلى العرب من قولهم: إضرب أيّهم أفضل.<sup>(٤)</sup> فقد حملها على الحكاية، كأنّه قال: إضرب الذي يقال له أيّهم أفضل.<sup>(٥)</sup>

٢. وأمّا يونس بن حبيب فيرى أنّ الفعل معلق عن العمل في مثل هذه الشواهد، وقال السيرافيّ عن هذا التوجيه: «وأمّا يونس فقوله في تعليق (إضرب)

---

١- انظر: ابن عيش، شرح المفصل، ٤/ ٢٠.

٢- في المسألة أقوال أخرى نجدها مفصّلة عند: أبي البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢/ ٥٨٣ وما بعدها. ابن عيش، شرح المفصل، ٤/ ٢١ وما بعدها. ولكن لم تنتبّع هذه الأقوال والاستدلالات التي تمسّك بها أصحابها؛ لأنّ هذا ليس بسبيل لهذه الدراسة.

٣- نسب سيبويه إلى الكوفيّين قراءتهم هذه الآية بنصب الاسم الموصول (أيّهم)، ووصف هذه اللغة بالجيّدة. انظر: كتاب سيبويه، ٢/ ٣٩٩.

٤- لا يقرّ الكوفيّون بهذا المسموع، بل يعتقدون أنّ (أي) لا ترد إلا منصوبة في مثل هذه الأمثلة، فلا يقولون إلا: لأضربنَّ أيّهم قائم. فقال السيرافيّ عنهم: «ولا يضمّون (أيّهم) إلا في موضع رفع، فخرّجوا الآية على ثلاثة أوجه كلّها يوجب رفع (أيّهم) بالابتداء، و(أشدّ على الرحمن) خبره... ويُقوّي حكاية الكوفيّين ومذهبهم ما روي عن الجرّميّ أنّه قال: خرجت من الخندق -يعني خندق البصرة- حتى صرت إلى مكّة لم أسمع أحداً يقول: إضرب أيّهم أفضل، أي كلّهم ينصب» شرح كتاب سيبويه، ٩/ ١٢٨-١٢٩.

٥- انظر رأي الخليل في: كتاب سيبويه، ٢/ ٣٩٨-٣٩٩. ولم يرتض هذا الرأي سيبويه، إذ قال: «وتفسير الخليل رحمه الله ذلك الأول بعيد، إنّما يجوز في شعر أو في اضطراب. ولو ساغ هذا في الأساء لجاز أن تقول: إضرب الفاسق الخبيث (تريد الذي يقال له الفاسق الخبيث)» كتاب سيبويه، ٢/ ٤٠١.

ضعيفٌ، وإنَّما تُعلّقُ أفعال القلوب عن الاستفهام كقولك: انظرُ أيُّهم في الدار،  
واعرفُ أزيدُ في الدار أم عمرو. وتعليقه: أن يبطل عمله عمّا بعده»<sup>(١)</sup>.

٣. وأمّا سيبويه فيرى أنّ الضمة حركة بناء، إذ قال: «جعلوا هذه الضمة بمنزلة  
الفتحة في خمسة عشر، وبمنزلة الفتحة في (الآن) حين قالوا: من الآن إلى غدٍ.  
ففعّلوا ذلك بـ(أيُّهم) حين جاء مجيئاً لم تجئ أخواته عليه إلا قليلاً، وأُستعمل  
استعمالاً لم تُستعمله أخواته إلا ضعيفاً، وذلك أنّه لا يكاد عربيٌّ يقول: الذي  
أفضل فاضرب، واضرب مَنْ أفضل، حتى يُدخل (هو). ولا يقول: هاتِ ما  
أحسن، حتى يقول: ما هو أحسن. فلمّا كانت أخواته مفارقةً له لا تُستعمل كما  
يُستعمل خالفوا بإعرابها إذا استعملوه على غير ما أُستعملت عليه أخواته إلا  
قليلاً»<sup>(٢)</sup>.

فما نجده في نصّ سيبويه أنّه ينظر إلى (أيّ) الموصولة واستعمالاتها في تنظير يتوخّى  
استعمالات أخواتها الموصولات، ويحاول أن يبيّن في هذا تصوّراً طرازياً في ما يخصّ  
الموصولات من حيث ارتباط هذه الأسماء بخصيصيّة البناء والإعراب؛ لذلك نجده  
يقيس (أيّ) في باب الموصولات على (ليس) في باب الأفعال ويجعلها بإزائها فيقول:  
«وكما أنّ (ليس) لمّا خالفت سائر الفعل ولم تُصَرَّف تُصَرَّف الفعل تُركت على هذه  
الحال»<sup>(٣)</sup>. بحكم أنّ كلا الظاهرتين لهما انتفاء إلى قسمهما مختلف عن انتفاء بقيّة الأفراد  
الأخرى إلى القسم نفسه، وما يمكن أن يتبع هذا من خصائص شكلية، أو دلالية؛ فكان  
لها -أعني ليس وأيّ- أحكام تنفردان بهما عن بقيّة الأفراد في قسمهما، إذن (ليس) قد  
ألزمت التخفيف، ولم تجئ على الأصل فيقال فيها: ليس، كما في بابها من الأفعال، نحو:  
صَيَدَ، ثم يجوز التخفيف فيها، فيقال: صَيَدَ؛ لكون (ليس) قد خالفت في خصائصها  
باب الفعل.

نلاحظُ إذاً أنّ الظاهرة اللغويّة التي واجهت القدماء واحدة، ونقصد بها الأسماء  
المبنية عامّة، والأسماء الموصولات خاصّة وأخصّ فيها التفاوت الذي وجده النحويّون

١- السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ١٣٠/٩.

٢- سيبويه، كتاب سيبويه، ٤٠٠/٢.

٣- سيبويه، كتاب سيبويه، ٤٠٠/٢.

في ظواهرها المختلفة بين ما جاء مبنياً منها على كل حال، وما جاء منها معرباً في بعض مواضعه ومبنياً في مواضع أخرى. ولكن تفسيرهم لهذه الظواهر المختلفة قد تعدّد واختلف بين مَنْ توخّى ردّ المبنيات جميعها من الأسماء إلى الشبه بالحرف والحمل عليه ومَنْ رأى أنّ وجوه بنائها متعدّد<sup>(١)</sup>؛ لما في هذا التعدّد والاختلاف في تجسّد الظاهرة اللغوية إلى درجة من التعقيد يكاد يكون فيها الضبط التفسيري لها متعدّداً حتى إنّ الكسائيّ لمّا سُئل في حلقة يونس عن مسائل مختلفة وإشكالات متعدّدة تحفّ بـ(أيّ) في استعمالها المختلفة، قال: (أيّ) كذا خُلِقَتْ.<sup>(٢)</sup>

وتكشف هذه الإجابة عن مدى التعقيد البالغ المحيط بالظاهرة اللغوية في تشكّلاتها المتنوّعة، ومدى الصعوبات التي تواجه العلماء الذين يرومون تقديم وصف وتفسير ملائمين لهذه الظاهرة.

لقد ذهب الرضيّ إلى أنّ (أيّ) معربة على خلاف الأصل الذي يكون للموصلات، أو أسماء الاستفهام، أو أسماء الشرط، ويعلّل الرضيّ هذا بقوله: «وإنّما ذلك لإلزامهم لها الإضافة المُرجّحة لجانب الاسميّة، وليس كلّ مضاف بمعرب، بل ما هو لازم الإضافة».<sup>(٣)</sup> نلاحظ في هذا النصّ أنّ ما أضعف الخصائص الحرفيّة في (أيّ) هو لزومها الإضافة، وإنّما كانت الإضافة مُضعفَةً؛ لأنّ الإضافة خصيصة من خصائص الأسماء.

وأظنّ أنّ ثمة إشكالاً يجب الوقوف عنده في هذه المسألة نبيّنه في ما يأتي، فقد نصّ القدماء على أنّ (أيّ) إذا كانت استفهاماً، أو شرطاً كانت تامّة؛ لذلك أُعربت فتكون مرفوعة، ومنصوبة، ومجرورة. وأمّا إذا كانت (أيّ) موصولة فإنّها حينئذٍ تكون

١ - ذكر بعض العلماء عدداً من الدواعي التي تكون بها الأسماء مبنية وقد تجاوز فيها شبهها بالحروف، قال الشاطبي: «وقد اختلفت عبارات الناس في عدّ موجبات البناء، فالمحقّقون على أنّ ذلك واحد كما ذكر الناطم، وإياه عضد الشلوّين حتى حمل قول سيبويه: ليس غير، على أنّه يرجع إلى الأسماء غير المتمكّنة... ومنهم من عدّ وجهين، وهما: شبه الحرف وتضمّن معناه... ومنهم من ذكر ثلاثة أوجه فزاد خروج الاسم عن أصله ونظائره، ذكر ذلك ابن خروف وبّه به على بناء (أيّ)... ومنهم من عدّ أربعة أوجه كالسراقي... ومنهم من عدّ خمسة أوجه... وقد عدّت أكثر من ذلك حتّى إنّ بعض تلاميذ شيخنا الأستاذ أبي عبد الله الفخار رحمه الله عليه رفعها إلى اثنين وعشرين وجهاً» المقاصد الشافية، ٩٥/١.

٢ - انظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ٣٢٦/٢.

٣ - الرضيّ، شرح الكافية، ٦٠/٣.

ناقصة، تحتاج إلى وصلها بكلام بعدها لإتمامها.<sup>(١)</sup> ويبدو هذا الإشكال في تعدّد وجوه الاستدلال بمعيار الإضافة، إذ إنّ في أحد وجوهه معياراً لاقترب (أي) من الاسميّة وابتعادها عن الحرفيّة في تفسيرهم مجيئها معربة دون غيرها من الأسماء الموصولة. ثم نجد أنّ معيار الإضافة، ولزومها إياه له وجه آخر يجعل لها اقتراباً من الحرفيّة بكون الاسم اللازم للإضافة ذا شبه بالحرف، إذ إنّ كليهما مفتقر إلى ما بعده ليتّم به معناه؛ لذلك كانت حينئذٍ كالحرف في نقصانها واحتياجها إلى ما بعدها.

ونعتقد أنّ التفسير الذي يربط الظاهرة بالإضافة له وجهان:

١. أنّ الإضافة تُكسب النكرات التعريف أو التخصيص، فتكون الإضافة مخرجة للكلمة من إبهامها إلى درجة من التعيين والتحديد أكثر ممّا كانت عليه. وقد كانت الحروف عريقة في الإبهام، ونجد أصداء هذا في تحليلات النحويّين للتركيب اللغويّة، إذ إنّ الحيزات التركيبية في الجملة منها ما يؤدّي في الأصل بالحروف، من ذلك موضع الصدارة في الجملة التي تكون محطّ تجلّية معاني الكلام وقصد المتكلّم، ثم تنوب عن الحروف في هذا الموضع غيرها من الأسماء أو الأفعال، نحو قول الله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَجَلِدُوهُمَا كُلُّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢]، إذ إنّ الآية هنا بُنيت على معنى الشرط دون أن يكون صدرها موسوماً بحرف الشرط، فقد ناب الاسم عن الحرف في الحيز التركيبيّ الذي له بالأصالة، وقد دقّق القدماء هذه النيابة بشرط أن يكون في الاسم الذي ينوب عن الحرف شيوعاً وعموماً في الأصل، قال الرضي: «والأغلب الأعمّ في الموصول الذي يدخل في خبره الفاء أن يكون عامّاً، وصلته مستقبله ... وكان حقّ الموصول على هذا ألا يكون إلا مبهماً، كأسماء الشرط، نحو: مَنْ وما، الشرطيّتين. وإنّا جاز ألا يكون مبهماً كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ﴾ [البروج: ١٠] لأنّه دخيلٌ في معنى الشرط»<sup>(٢)</sup>؛ لذلك يكون لزوم (أي) الإضافة بهذا التدقيق مُبعداً الكلمة

١- قال ابن يعيش: «فإذا كانت -يعني (أي)- استفهاماً أو جزاءً كانت تامّة لا تحتاج إلى صلة، وتكون مرفوعة ومنصوبة ومجرورة، فرفعها بالابتداء لا غير ونصبها بما بعدها من العوامل ... وإذا كانت موصولة احتاجت إلى وصلها بكلام بعدها يتّمها، وتصير اسماً به، كاحتياج (الذي) و(مَنْ، وما) إذا كانا بمعنى الذي» شرح المفصل، ٤/ ٧٦.

٢- الرضي، شرح الكافية، ١/ ٢٦٨-٢٦٩.

عن الحرفيّة ومقرّباً إياها للاسميّة بما تؤدّيه الإضافة من تحديد وتعيين؛ لذلك فقدت الكلمة شيئاً من شيوعها فابتعدت عن الحرفيّة، ولذلك فقدت البناء وتحوّلت إلى الإعراب في بعض استعمالاتها. وأمّا ابن يعيش فكأنّه فسّر هذا التعليل - أعني إخراج الإضافة لـ (أي) عن البناء - تفسيراً مختلفاً في قوله: «وإنّما أعربت - يعني أيّ - لتمكّنها بلزوم الإضافة لها حملاً لها على نقيضها ونظيرها، وهما (بعض، وكل)».<sup>(١)</sup>

٢. أنّ لزوم الكلمة الإضافة إلى ما بعدها وافتقارها إليه يُكسب الكلمة نقصاً في الدلالة التي تحملها، فتكون بذلك ذات شبه بالحروف التي لا تكتمل دلالتها إلا بدخولها على ما بعدها، وهذا وجه آخر يجعل الإضافة إحدى المعايير التي تُقرب (أي) من الحرف في دلالتها.

ويؤكد هذا التوظيف لمعيار الإضافة في إظهار ما يبدو أنّهما أمران متناقضان أنّ العلاقة بين أقسام الكلم لا تضبطها حدود صارمة، كما أنّ الوحدات اللغويّة في الغالب لا تبدو فيها سمات متمخّضة لهذا القسم أو ذاك؛ لأنّ السمات الداخلة ضمن قسم الحرف على سبيل التمثيل سمات لا تدعمها كيانات ماديّة يمكن الاحتكام إليها في ضبط حدود العلاقة بين الحرف والاسم، أو الحرف والفعل. بل هي سمات يخلقها النحويّ بوصفه مُفسّراً للظاهرة اللغويّة كما تبدو في تجلّياتها المختلفة بما فيها من تعقيدات، ولا شكّ أنّها سمات يخلقها النحويّون بعد أن تواضعوا عليها نظريّاً؛ لذلك تبقى حدود التفسير نظريّة لا يستقيم أن نحاكمها بجميع تفاصيلها إلى الظاهرة اللغويّة كما نراها ونسمعها في الطبيعة.

وقد فسّر الرضيّ ظاهرة البناء في (أي) إذا حُذف منها صدر صلتها بقوله: «فإذا حُذف المبتدأ صار مبنياً كأخواته الموصولة، وذلك أنّ شيئاً إذا فارق أخواته لعارض فهو شديد النزوع إليها، فبأدنى سبب يرجع إليها. وبُني على الضمّ تشبيهاً بـ (قبل، وبعد) لأنّه حُذف منه بعض ما يوضّحه ويبيّنه - أعني الصلة -؛ لأنّها المُبيّنة للموصول كما مرّ، كما حذف من (قبل، وبعد) المضاف إليه المُبيّن للمضاف».<sup>(٢)</sup>

١ - ابن يعيش، شرح المفصل، ٢٠/٤ - ٢١.

٢ - الرضيّ، شرح الكافية، ٦١/٣.

ونجد أن سلطة الحرف في تحوّل ما أشبهه من الأسماء من الإعراب إلى البناء هي التي تحكم تفكير النحويين وتحليلاتهم حتّى لو بدا في الظاهرة اللغويّة بُعداً عن هذا الشبه والتأثير ولكنهم يردّونها إليه بلطف الصنعة والتأويل بحسب عبارة ابن جنّي، من هذا ما قاله الشاطبيّ في عودة (أيّ) إلى البناء بعد أن كانت معربة إعراباً طارئاً، فقد ذهب إلى أنّ (أيّ) تنفرد عن سائر أخواتها من الموصولات بجواز حذف صدر صلتها، فنقول: اضرب أيّهم أفضل. ولا نقول: جاء الذي أفضل، إلّا نادراً. ثم علّلوا انفرادها عن سائر أخواتها بجواز حذف صدر صلتها بكونها لازمة الإضافة إلى ما بعدها، إذ إنّ هذا الحذف لم يجز إلا لتنزيل ما أضيفت إليه بمنزلة ما حذف من صلتها. ويستلزم هذا أن تكون (أيّ) بهذا التأويل في منزلة غير مضاف لفظاً ولا نيةً. فإذا كان هذا هو تفسير الظاهرة ضَعُفَ فيها موجب الإعراب، إذ إنّها قد أُعْرِبَتْ بما لها من خصائص الأسماء وهو الإضافة فابتعدت بذلك عن الشبه بالحروف وحملها عليها كما بيّنا آنفاً، فلمّا جعلناها بمنزلة غير المضاف بتأويل أنّ المضاف إليه تنزّل منزلة ما حذف من الصلة ابتعدت بذلك عن الاسميّة واقتربت من الحرفيّة فعاد إليها حكم الموصولات وهو البناء بما لها من شبه مع الحروف<sup>(١)</sup>، فقد ختم الشاطبيّ تحليله بقوله: «فعلى هذا الوجه موجب بنائها هو شبه الحرف الذي استقرّ لها أولاً، فيرجع إلى الافتقار الأصيل»<sup>(٢)</sup>.

نكون بعد إظهار أهمّ أقوال النحويين وتحليلاتهم في مسألة (أيّ) أمام إحدى الظواهر اللغويّة التي يضعها القدماء في بنائهم النظريّ في منزلة يضعف فيها تمثيل الحرفيّة فتفقد إحدى سمات الشبه بالحرف وهو البناء، ثم يقوى جانب الحرفيّة فيها في استعمالات أخرى لتعود إلى الأصل فيها وهو البناء. ويؤوّل هذا إلى أنّ الظواهر اللغويّة في الموصولات على سبيل التمثيل ليست ذات منزلة واحدة بدخولها في الحرف وتطّلقها عليه، بل نعتقد أنّ الحرفيّة فيها لها تمثيلات متفاوتة بما رأيناه من خروج (أيّ) الموصولة عن أخواتها الموصولات في تمثيلها الاستعماليّ في الواقع اللغويّ وما تبع هذا الخروج من إظهار النحويين الفروقات على مستوى تفسيرهم النظريّ لهذا الاختلاف الاستعماليّ بين (أيّ) وأخواتها الموصولات في تمثيلها للمظاهر الحرفيّة فيها على مستوى

١- انظر: الشاطبيّ، المقاصد الشافية، ١/ ٥٠٤-٥٠٦.

٢- الشاطبيّ، المقاصد الشافية، ١/ ٥٠٦.

الشكل وعلى مستوى المضمون كذلك، ويأتي بيان الاختلاف في تمثيل بقية الموصولات للمظاهر الحرفية فيها، ووعي القدماء به في مستوى النظرية النحوية بها وجدوه من تنوع في مستوى الاستعمال اللغوي.

### ١، ٢، ٢- الرتبة الطرازية في اقتراب الموصولات من الحرف:

علّل النحويون بناء الأسماء الموصولة بكونها تُشبه الحرف بما فيها من عموم وإيهام؛ لذلك سمّيت عندهم بأسماء الصلات؛ «لأنّها تفتقر إلى صلات توضّحها وتبينها؛ لأنّها لم تُفهم معانيها بأنفسها، ألا ترى أنّك لو ذكرتها من غير صلة لم تفهم معناها حتّى تُضمّ إلى شيء بعدها»<sup>(١)</sup>، ولمّا كانت هذه الأسماء لا تُفيد إلا مع كلمتين فصاعداً أشبهت الحروف؛ لأنّها لا تُفيد إلا مع كلمتين فصاعداً؛ فلذلك جاءت مبنية.<sup>(٢)</sup>

ولا يعني هذا أنّ الموصولات جميعها قد كانت في درجة واحدة في اقترابها من الحرفية وابتعادها عن الاسمية، بل كانت نصوص القدماء وتحليلاتهم التي تراقب سلوك هذه الموصولات في التراكيب المختلفة ودلالاتها تلحّ على تفاوت بينها في تأثير الحرف فيها واقترابها من معاني الحرفية، وهذا ما نحاول إظهاره في هذه المسألة.

ونضبط ملامح هذا التحليل في مناقشة النحويين قضايا التصغير المختلفة، قال سيبويه: «إنّما تُحقّر الأسماء؛ لأنّها توصف بما يعظم ويهون».<sup>(٣)</sup> ثم جاء من الأسماء ما يصحّ فيه التحقير، وجاء منه ما لا يصحّ فيه التحقير؛ لذلك جاءت الأسماء المبهمة على سنن تختلف عن سنن التصغير في الأسماء العريقة في الاسمية، إذ جاءت مختلفة عنها في وجوه ثلاثة:

١. أنّ الصدر لا يُضمُّ بل يترك على حاله.

٢. أنّ آخره تلحقه الألف.

٣. أنّ الياء فيه قد تكون ثانية لا ثالثة.

١- الأنباري، أسرار العربية، ص ٣٧٩.

٢- انظر: الأنباري، أسرار العربية، ص ٣٨٤.

٣- سيبويه، كتاب سيبويه، ٣/ ٤٧٨.

«وإنَّما جعلوا هذا النوع على سَنَنٍ آخرٍ جريًّا على أصول كلامهم وتغيير الحكم عند تغيّر الباب، فلمَّا كان ذا وتا وما أشبه ذلك نوعًا على انفراده وخارجًا عن الأسماء المتمكّنة نحو: رجل وفرس وعصًا ورجًا جعلوا له طريقة على الانفراد، ويزيد في حسنه أنّ هذه الأسماء مبنية فجعلوا في آخرها ألفًا ليكون على وجه لا يحتمل الحركة التي هي آلة الإعراب»<sup>(١)</sup>.

وقد نصّ النحويّون على أنّ الحروف لا تُحقَّر ولا ما أشبهها من الأسماء المتضمّنة معناها؛ لأنّها تتضمّن معاني لا يُتصوّر فيها التحقير، فلو قدّرت تحقير (أين) الدالة على سؤال عن المكان كان شيئًا بعيدًا من الالتئام. ونجد أنّ من تجلّيات هذا جواز تحقير (قبل وبعد وفوق وتحت) من الظروف بخلاف (حيثُ) الدالة على مكان مبهم؛ لذلك لم يجوز تحقيرها بما فيها من اقتراب للحرفيّة أكثر من (قبل وبعد وفوق وتحت) -وسياقي بيان هذا في المسألة اللاحقة-.

وقد افترض السيرافي احتجاجًا ربّما اعترض به على قول النحويّين، فقال: «فإن قال قائل: فقد حقّروا المبهات، وهي مبنيات، تجري مجرى الحروف، وفيها ما هو على حرفين، وكذلك (الذي) وتثنيتهما وجمعها ... فإن قال قائل: فقد صغّرتم (الذي) وهي محتاجة إلى إيضاح فهلّا صغّرتم (إذ، وحيث) و(من، وما، وأيّهم) إذا كنّ بمعنى (الذي)»<sup>(٢)</sup>.

ليأتي تفسير القدماء لهذا الاستشكال الذي يتوهم أنّه داخل على تنظير القدماء ومشكل فيه بأنّ لـ (الذي) مزيّة على باقي الموصولات بما لها من سمات تركيبية لا تكون لهذه الموصولات التي لا تحقّر، من ذلك:

١. أنّها تكون وصفًا، وتكون موصوفة، نحو: مررتُ بالرجل الذي كلّمك، ومررت بالذي كلّمك الفاضل. وهذه السمة غير متحقّقة في (من، وما)؛ لخروجها عن شبه الأسماء المتمكّنة، وشبهها بالمضمرات بنقص لفظها، فلمّا بعُدت من الظاهر لم توصف، ولم يوصف بها، وليس كذلك (الذي).

١- الجرجاني، المقتصد في شرح التكملة، ١٠٥١/٢.

٢- السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ١٩٢/١٣-١٩٣.

٢. أنَّ (مَنْ، وما) يخرجان عن الموصوليّة بوقوعهما في الاستفهام والجزاء بخلاف (الذي) المتمحّضة للموصوليّة.<sup>(١)</sup>

ولذلك قال الرضيّ عن الإخبار بـ(الذي): «وإنّما اختاروا الإخبار بـ(الذي) دون (مَنْ، وما، وأي) وسائر الموصولات؛ لأنّها أمّ الباب، وهو أكثر استعمالاً، ولا يكون إلّا موصولاً».<sup>(٢)</sup>

وندقق هذا التفاوت الذي أظهره النحويّون في تطفّل الموصولات على الحرف ودخولها فيه بما نجده في التركيبين النحويّين الآتيين:

١. مَنْ يَأْتِنِي أَكْرَمُهُ.

٢. الذي يَأْتِنِي فله درهم.

إذ إنّ هذين الشاهدين من الواقع اللغويّ يصدّقان ما ذهب إليه النحويّون في جعل (الذي) أقلّ اقتراباً إلى الحرفيّة من (مَنْ، وما)؛ لأنّ الحيز التركيبيّ الذي يعبرّ فيه عن معنى الشرط حيزٌ حرفيّ، ولمّا وُسم لفظيّاً في الشاهدين باسمين مبنيّين وجدنا بينهما تفاوتاً في التعبير عن معنى الشرط بمجيء فعل الشرط مجزوماً في الشاهد الأوّل، ومجيئه مرفوعاً في الشاهد الثاني بما للشاهدين من اختلاف في الرسوخ في معنى الشرط؛ لأنّ (مَنْ) أكثر اقتراباً للحرفيّة من (الذي)، ونجد هذا ظاهراً في تحليل سبويه الذي يرتّب الوحدات اللغويّة في سياق وسم معنى الشرط ترتيباً طرازياً مهمّاً:

الذي يَأْتِنِي فله درهم = استعمالٌ حسنٌ.

زيدٌ فله درهمٌ = استعمال غير جائز.<sup>(٣)</sup>

وقد شرح السيرافيّ هذا الاختلاف بقوله: «والذي أبطل هذا أنّ دخول الفاء لا معنى له هاهنا، فإذا كان اسم موصول لفعل ما، ولم يُقصد به إلى شخص بعينه كان الفعل مُستقبلاً أو في معنى الاستقبال، وإن كان لفظه ماضياً جاز أن تُدخل الفاء في

١ - انظر: السيرافيّ، شرح كتاب سبويه، ١٣/١٩٣. والجرجانيّ، المقتصد في شرح التكملة، ٢/١٠٥٥. وابن يعيش، شرح المفصل، ٤/١٧.

٢ - الرضيّ، شرح الكافية، ٣/٣٩.

٣ - سبويه، كتاب سبويه، ١/١٣٩.

خبره، وتذهب بالاسم الأول مع صلته مذهب المجازاة ... إذا لم يكن قاصداً إلى واحد بعينه، وكان استحقاقه للدرهم بسبب إتيانه، فيصير هذا بمنزلة قولك: مَنْ يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ. لأنَّ الدرهم يُسْتَحَقُّ بالإتيان، فإن قصدتَ به (الذي) وصلته إلى اسم بعينه لم يجز دخول الفاء في خبره، وجرى مجرى (زيد) فقلت: الذي يَأْتِينِي لَهُ دِرْهَمٌ. كأنك أردت: زيد الذي يَأْتِينِي لَهُ دِرْهَمٌ، إذا قَدَّرْتَ أَنَّهُ يَأْتِيكَ أَوْ وَعْدَكَ بِذَلِكَ، وَلَا يَسْتَحَقُّ الدرهم من أجل إتيانه، فيجري مجرى (زيد) إذا قلتَ: زيدٌ لَهُ دِرْهَمٌ.<sup>(١)</sup> وهذا التعدد في الواقع اللغوي ذو صلة وثيقة بتحقيق العموم والإبهام في هذه الأسماء ليكون لها الاقتراب من معنى الحرف، فقد صرح ابن الحاجب بهذا في قوله: «فإنه لو عري عن العموم لزال معنى الشرط منه؛ إذ أسماء الشروط لا بدَّ فيها من ذلك».<sup>(٢)</sup> وإنما لم يُجَزَمْ به (الذي) رغم دخول معنى الشرط في التركيب «لأنه لم يوضع على الجزاء في الأصل، وإنما سرى ذلك فيه بما تضمَّنه من الشيع».<sup>(٣)</sup> ولذلك يجعل الرضي التركيب الدال على معنى الشرط الموسوم بالاسم الموصول (الذي) دخیلاً في معنى الشرط.<sup>(٤)</sup>

يتَّضح لنا بهذا أنَّ النحويين قد قعدوا أداء معنى الشرط بالأسماء تقعيدياً طرازياً بما يكون لها من اقتراب من الحروف وشبه بها، فلا يليق أداء معنى الشرط بالاسم (زيد) بما له من قوَّة في التعيين، وأمَّا الاسم الموصول (الذي) فيؤدِّي معنى الشرط بما له من شبه بالحروف دون أن يكون راسخاً في شبهها؛ لكونه ذا سمات أظهرناها قبلُ تقوي فيه جانب الاسمية، وأمَّا (مَنْ) فأكثر رسوخاً في الشرط؛ لأنَّ له شبهاً أعرق بالحروف واقترباً منها بكونه أكثر إبهاماً من (الذي).

### ٣، ١، ٣- البناء في الظروف بين الحرفية والاسمية:

تأتي الظروف معربة، وتأتي مبنية كذلك؛ «فالمبني فيه ما تضمَّن الحرف، أو أشبهه، وما قُطِعَ عن الإضافة».<sup>(٥)</sup> ونجد أنَّ النحويين من لدن سيويه يسمّون طائفة من الأسماء به (المُبْهَمَات)، ومنها الظروف، قال سيويه: «هذا باب الظروف المُبْهَمَة غير

١- السيرافي، شرح كتاب سيويه، ١٣/٤.

٢- ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، ٥٧٩/٢.

٣- الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ١١١٨/٢.

٤- انظر: الرضي، شرح الكافية، ٢٦٩/١.

٥- ابن أبي الربيع، البسيط في شرح الجمل، ٨٨٠/٢.

المتمكنة. وذلك لأنها لا تُضاف، ولا تصرّفُ تصرّف غيرها، ولا تكون نكرة. وذاك: أين، ومتى، وكيف، وحيث، وإذ، وإذا، وقبل، وبعد. فهذه الحروف وأشباهاها لمّا كانت مبهمة غير متمكنة شُبّهت بالأصوات وبما ليس باسم ولا ظرف. فإذا التقى في شيء منها حرفان ساكنان حرّكوا الآخر منهما. وإن كان الحرف الذي قبل الآخر مُتحرّكًا أسكنوه كما قالوا: هل، وبلى، وأجل، ونعم. وقالوا: جبر، فحرّكوه؛ لئلا يسكن حرفان. فأما ما كان غايةً، نحو: قبل، وبعد، وحيث، فإنهم يحركونه بالضمة. وقد قال بعضهم: حيث، شَبّهوه بـ(أين). ويدلّك أنّ (قبل، وبعد) غيرُ متمكّنين أنّه لا يكون فيهما مُفردين ما يكون فيهما مُضافين<sup>(١)</sup>.

يحتل باب الظروف عند النحويّين بجملة من القضايا والإشكالات المتعدّدة، وما يهّمنا في سياق هذه الدراسة أن نهتمّ بالتنوّع الذي جاءت عليه ظاهرة الظروف في العربيّة واستعمالاتها من حيث الإعراب والبناء، إذ نحاول أن نعيد صياغة تفسيرات القدماء وفق الفرضيّات التي نعتمدها في هذه الدراسة بكون انتقال الكلمة المعربة في الأصل إلى البناء يأتي مساوفاً لاقترابها من الحرفيّة بما لهذه الكلمة في تمثّلها التركيبيّ والتصريفيّ حينئذٍ من إبهام وشيوع، وتضاؤل التعيين والتحديد فيها، ومتى توغّل في الكلمة الإبهام زاد فيها مظاهر التوغّل في البناء وابتعادها عن ظاهرة الإعراب، وبذلك تُكوّن صورة كليّة للظاهرة تكون فيها مرتبة ترتيباً طرازياً بما يضيفي على هذا الشتات في الظاهرة في جانبها الاستعماليّ نوعاً من الضبط والاتّساق.

### ٣، ١، ٣ - الظروف التي يكون البناء فيها عارضاً ومنزلتها بين الحرفيّة والاسميّة:

نبدأ بإظهار القدماء حقيقة تضمينهم هذه الظروف قائمة سمّوها بـ(المبهات)، ولا ريب أنّ تسميتها بالمبهات يشي باختلافها عن الأسماء الراسخة في الاسميّة التي تأخذ خاصيّة التعيين سمة مهمّة فيها؛ لذلك قال ابن أبي الربيع عن المبهات: «فهذان النوعان ينصبهما كلّ فعل، فتقول: جلست خلفك، ومشيت أمامك، وجلست يمينك. فهذا هو المُبهم؛ لأنّه صالح أن يقع على كلّ مكان، ألا ترى أنّ كلّ مكان يصلح أن يُقال فيه: خلف بنسبة، وكذلك كلّ مكان يصلح أن يقع عليه أمام بنسبة، وإنّما يقع الاختصاص

١ - سيبويه، كتاب سيبويه، ٣/ ٢٨٥-٢٨٦.

فيها بالإضافة، أو بالألف واللام، وهذا عارض لا يُعتدُّ به وإنَّما يُعتدُّ بها يُفهم من اللفظ من أصل وضعه قبل طروء الطوارئ عليه»<sup>(١)</sup>.

وربَّما جاءت بعض الظروف مقطوعة عن الإضافة لفظاً، قال الرضي: «اعلم أنَّ المسموع من الظروف المقطوعة عن الإضافة: قبل، وبعد، وتحت، وفوق، وأمام، وقدَّام، ووراء، وخلف، وأسفل، ودون، وأوَّل، ومن علٍّ، ومن علو ... وإنَّما بُنيت هذه الظروف عند قطعها عن المضاف إليه لمشايتها الحرف؛ لاحتياجها إلى معنى ذلك المحذوف. فإن قلت: فهذا الاحتياج حاصل مع وجود المضاف إليه، فهلاً بُنيت معه كالأسماء الموصولة، بُنيت مع وجود ما تحتاج إليه من صلتها؟ قلت: لأنَّ ظهور الإضافة فيها يرجِّح جانب اسميَّتها؛ لاختصاصها بالأسماء. أمَّا (حيث، وإذا) فإنَّها وإن كانت مضافة إلى الجمل الموجودة بعدها، إلا أنَّ إضافتها ليست بظاهرة، إذ الإضافة الحقيقية إلى مصادر تلك الجمل، فكأنَّ المضاف إليه محذوف»<sup>(٢)</sup>.

وقد بين ابن يعيش أنَّ هذه الظروف حقَّها أن تكون مضافة؛ لأنَّها من الأسماء الإضافية التي لا يتحقَّق معناها إلا بالإضافة.<sup>(٣)</sup> ويتبيَّن لنا أنَّ هذه الظروف لها من الإبهام ما يجعلها محتاجة إلى ما بعدها ومفتقرة إليه لبيان معناها. ولكنَّه إبهامٌ لا يجعلها تنتقل إلى البناء بها لها من سمات تبعدها عن الحرفية وتُضعِفُ هذا الجانب فيها وتقرِّبها من الاسمية وتجعل لها من الرسوخ فيها أكثر مما لغيرها من المبهات ضمن قائمة الأسماء، وهو كونها مضافة إلى ما بعدها والإضافة من خصائص الأسماء؛ إذ إنَّ ظهور الإضافة فيها يرجِّح جانب اسميَّتها؛ لاختصاصها بالأسماء بحسب تعبير الرضي. فتكون حينئذٍ أكثر انتماء إلى الاسمية منها إلى الحرفية رغم ما لها من شيوع وإبهام.

وتضعف الاسمية في هذه الأسماء وتزيد درجة انتائها إلى الحرفية بما يكون لها من مظاهر في التركيب تحقِّق هذا الانتاء، ويكون ذلك إذا قُطعت عن الإضافة هذه الأسماء، نحو قول الله تعالى: ﴿لَهُ لَأْمُرٌ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤] ولذلك جاءت هذه الأسماء في هذه الحالات مبنيَّة، ولكنَّها لم تُبنَ على السكون بحسب الأصل الذي يكون للمبنيَّات ما لم يصرفها عن ذلك صارف دلالي، أو صوتي.

١- ابن أبي الربيع، البسيط في شرح الجمل، ١/ ٤٩٢.

٢- الرضي، شرح الكافية، ٣/ ١٦٧.

٣- انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٤/ ١٨٠.

لقد كان القدماء واعين بهذه التشكلات المختلفة للواقع اللغويّ الذي جمعه ضمن دائرة الأسماء المبنية محاولين رصد الدواعي التي تفسّر هذا الاختلاف في التشكل اللفظيّ للمبنيات حتّى ألحّ الرضيّ على أنّ ثمة علّة تُفسّر البناء، ثم هناك علّة تفسّر الخروج عن السكون إلى الحركة، ثم هناك علّة تفسّر اختيار الحركة المحددة دون أخيها.<sup>(١)</sup>

فقد ذكر ابن يعيش أنّها جاءت مبنية على حركة لأنّها أصلًا في التمكن<sup>(٢)</sup>، وقال الرضيّ في هذا السياق: «وبناء الغايات على الحركة ليُعلم أنّ لها عرقًا في الإعراب، وعلى الضمّ جبرًا بأقوى الحركات لما لحقها من الوهن بحذف المُحتاج إليه - أعني المضاف إليه -، أو ليكمل لها جميع الحركات؛ لأنّها في حال الإعراب كانت في الأغلب غير متصرّفة، فكانت إمّا مجرورة بـ(من)، أو منصوبة على الظرفيّة، أو لتخالف حركة بنائها حركة إعرابها».<sup>(٣)</sup>

وقد نصر ابن يعيش رأيه الذي قال به الرضيّ كذلك وسبقهم إليه السيرافيّ في أصالة هذه الغايات في التمكن وكون الحركة فيها دليلًا على هذا الأصل فيها بعدد من الاستدلالات التي ضمّنها قوله: «ألا ترى أنّها تكون معرفة إذا كانت مضافة، نحو قولك: جئت قبلك ومن قبلك، وبعذك ومن بعدك، أو نكرة في نحو: جئت قبلاً وبعداً. وإنّما تكون مبنية إذا قُطعت عن الإضافة، فلمّا كان لها هذا القَدَم في التمكن وجب بناؤها على حركة تميّزها على ما بُنيَ ولا أصل له في التمكن، من نحو: مَنْ وَكَمْ. وليس تحريكها لالتقاء الساكنين كما يظنّ بعضهم؛ ألا ترى أنّ من جملة الغايات (أوّل، ومنّ علّ) وآخرهما متحرّك، ولم يلتق فيه ساكنان، وأمّا الضمّ فيها خاصّة فلأنّ الضمّة حركة لم تكن لها في حال إعرابها وتمكّنها... فلمّا بُنيت ووجب لها الحركة ضمّوها لثلاثاً يُتوهم أنّها مُعرّبة؛ إذ الضمّة غريبة منها...».<sup>(٤)</sup>

١- انظر: الرضيّ، شرح الكافية، ٢/ ٣٩٩-٤٠٠.

٢- انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٤/ ١٨٠.

٣- الرضيّ، شرح الكافية، ٣/ ١٧٠.

٤- ابن يعيش، شرح المفصل، ٤/ ١٨١.

وثمة علة أخرى بينها السيرافي وهي أن (قبل، وبعد) قد حُرِّكا بالضم؛ لأنَّهما يشبهان الاسم المنادى المفرد<sup>(١)</sup>، والشبه الذي بينهما أنَّ المنادى المفرد متى نُكِّرَ أو أُضيف أُعرب، وإذا أُفردَ وكان معرفة بُنيَ وقد كان متمكِّناً قبل بنائه، فكذلك (قبل، وبعد) إذا أُضيفا أو نُكِّرا أُعربا، وإذا أُفردا غير نكرتين بُنيا، فلمَّا أشبها المنادى المفرد من هذا الوجه، وكان المنادى مضمومًا ضُمَّ كما ضُمَّ.<sup>(٢)</sup>

وأما عبد القاهر الجرجاني فقد ذهب إلى أنَّ الغايات إذا حذفت منها المضاف إليه مع نيَّة بقاءه كان معنى الإضافة فيها باقياً ومُضمَّناً لفظه، والإضافة عنده من معاني الحروف؛ لذلك حملها على (أمس) في علة بنائها لمَّا ضُمَّتُ التعريف دون أن يظهر له لفظٌ فيها؛ فُبَيِّنَتْ لتضمينها معنى التعريف، وهو أحد معاني الحرف. ثم يبيِّن تفسيره لكون هذه الغايات مبنية على الحركة في قوله: «وأما سبب بنائه على الحركة فما ذكرنا من أنَّهم يجعلون الحركة دليلاً على التمكن، وفرقاً بين ما يكون البناء فيه عارضاً وبين ما يكون عريق البناء، وذلك أنَّ (قبل، وبعد، وأول، وعُل) تُعرب كلها ... فإذا أُريدَ بناء هذه الكلم التي أُعربت في مواضع بُيِّنَتْ على الحركة فرقاً بينها وبين (كم) وما أشبهه ممَّا ليس له تمكُّن. وأما سبب بنائها على الضمِّ فإنَّ الضمَّ أقوى هذه الحركات، والموضع موضع الدلالة على التمكن، فيُختار أقوى هذه الألفاظ، وصار الضمة علماً لهذا الحذف».<sup>(٣)</sup>

تظهر هذه التحليلات مدى التداخل الذي يحكم العلاقة بين الحرف والاسم في تحديد أصناف الوحدات اللغوية والاسترسال الذي يكون بينهما، فثمة منازل مختلفة تقع فيها (قبل، وبعد) وما أشبهها من الغايات يمكن أن نبيِّنها في المواضع الآتية:

١ - الشبه بينهما في علة بنائه على الضمة وليس في علة البناء، إذ إنَّ علة البناء في المنادى العلم المُفرد لوقوعه موقع أسماء الخطاب وتضمينه معناها، نحو: أنت، وإياك، والكاف في ذاك وهالك؛ لأنَّ المخاطب مُنادى بدليل أنك لا تحدُّه بعد النداء إلا بضائر المخاطب فتقول: يا زيد، فعلت كذا وكذا؛ فيكون الأصل بحسب تفسيرهم: يا أنت، ومن أدلتهم أنَّه قد ظهر هذا في ضرورة الشعر كقول الشاعر: يا أبجر بن أبجر يا أنتا والضرورات كثيراً ما يراجع فيها الشعراء الأصول المرفوضة. فيكون سبب البناء يؤول عندهم إلى اكتسابه شبه المبنى لوقوعه موقعه. انظر: الجرجاني، المقتصد، ١/ ١٤٧. وابن الخشاب، المرجل، ص ١٠٣.

٢ - انظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ١/ ١٣٢.

٣ - الجرجاني، المقتصد، ١/ ١٤٦.

١. تقع في منزلة لا تبعد كثيرًا عن الاسمية رغم ما لها من إبهام وشيوع غير أنه لا يوجب نقلها إلى البناء بما لها من خصيصة الإضافة التي تلزمها الاسمية وتجعل لها قدمًا فيها.

٢. المنزلة الثانية التي تبعد فيها عن الاسمية قليلًا وتقترب إلى الحرفية بافتقارها إلى ما بعدها مع فقدانها الإضافة اللفظية وكذلك ما فيها من شيوع وإبهام؛ لذلك تكون باقترابها من الحرفية وابتعادها عن الاسمية مبنية، ولكن هذا البناء لا يجعلها على قدم واحدة مع المبنيات الثابتة القدم في البناء من الأسماء، نحو: مَنْ، وما.

ويمكن أن نفترض مظهرًا لفظيًا يجعلها تفترق عن غيرها من المبنيات الثابتة القدم في البناء، وهو أن كثيرًا منها قد جاء على هيئة الحروف بكونها على حرفين، وهذا بناء ليس للأسماء في الأصل، وما جاء منها كذلك فمخالف للأصل، وللقدماء في الخروج من هذا الإشكال تفسيرات، منها أن الثالث منها محذوف مستدلين بعودته في بعض التصريفات أو الاستعمالات اللغوية. لذلك تكون (مَنْ) وأمثالها قريبة من الحرفية بمجيئها على الصورة التي تكون في الأصل للحروف وحدها، وأما كثير من هذه الغايات التي جعلها القدماء أكثر رسوخًا في الاسمية من (مَنْ) وأمثالها وأقل اقترابًا من الحرفية منها فقد جاءت على أوزان تأتي للأسماء، نحو: فَعَلَ، الذي جاءت عليه (قَبْلَ، وبعْدَ، وحيث) ونحوها؛ لذلك كان لها من الاقتراب إلى الاسمية ما ليس لغيرها من المبنيات.

### ١، ٣، ٢- (حيث) ومنزلتها بين الحرفية والاسمية:

أَلْحَقَ القدماء (حيث) بالغايات، إذ قال الزمخشري: «وُسِبَهُ (حيث) بالغايات من حيث ملازمتها الإضافة»<sup>(١)</sup>، وقد دقق ابن الحاجب هذا الشبه وحدده بالبناء على الحركة وهي الضم.<sup>(٢)</sup> ولكننا إذا تتبعنا مواضع ورود (حيث) في الاستعمال اللغوي نجد أنها قد جاءت في استعمالها اللغوية مبنية في حالاتها كلها رغم أن فيها أربع لغات،

١- الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص ١٥٨.

٢- انظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، ١/٥٠٩.

إذ سمع عنهم: حيث، وحيث، وحوث، وحوث. <sup>(١)</sup> ونعتقد أنّ لزومها البناء في أحوالها جميعها من لوازم رسوخها في الحرفيّة أكثر من غيرها التي سمّاها النحويّون بـ(الغايات) من قبيل: قبل وبعد وأول ونحوها؛ لأنّ هذه الغايات لم تلزم البناء في استعمالها كلّها بخلاف (حيث)، وهذا ما سوف نظهره انطلاقاً من نصوص القدماء.

لقد بيّن السيرافيّ علّة بناء (حيث) في قوله: «والذي أوجب بناءها علّتان:

١. إحداها أنّها تقع على الجهات الستّ، وهي: خلف، وقدام، ويمنة، ويسرة، وفوق، وأسفل، وتقع على كلّ مكان. وكلّ واحد من هذه الجهات تقع مضافة إلى ما بعدها، وأبهمت (حيث) وقعت عليها كلّها ولم يخصّ مكانها دون مكان؛ فشبهوها لإبهامها في الأمكنة بـ(إذ) المُبهمّة في الزمان الماضي كلّ ...

٢. والعلّة الثانية أنّه ليس شيء من غير الأزمنة، وما في معناها يضاف إلى الجمل إلا (حيث)، فلمّا خالفت أخواتها (حيث) بأنّها قد أُضيفت إلى الجملة بُنيت لمخالفتها أخواتها ودخولها في غير بابها» <sup>(٢)</sup>.

وذكر الجرجانيّ أنّ من وجوه تفسير لزوم (حيث) البناء كونه قد صيغ على معنى الحرف (في)؛ لأنّك حين تقول: جلستُ حيث زيدٌ جالسٌ، كان المعنى: جلستُ في مكان جلوس زيد. فلمّا لم يظهر (في) في استعمالها الغالب وصيغت على معناه كما صيغ (كم ومن) على حرف الاستفهام دون أن يظهر معها، فلم يُقل: أكم عندك؟ ولا أمّن جاءك؟ بُنيت (حيث) كما بني (كم ومن) ونحوهما. <sup>(٣)</sup>

ويعمّم الجرجانيّ دلالات البناء في انتقالها من السكون إلى الحركة بتنظيره بناء الأسماء ببناء الأفعال، إذ إنّ الانتقال في بناء الأسماء من السكون إلى الحركة دلالة على التمكن وتصرفه في الكلام. وهذا واقع في الأفعال كذلك بحسب تدقيق الجرجانيّ، إذ إنّ انتقال

١ - انظر: السيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، ١/ ١٠٧. وثمّة لفظة دقيقة أظهرها الجرجانيّ بعد أن عرض اللغات الواردة في (حيث) إذ قال: «فالواو فيها -يعني حوث وحوث- لا يكون مبدلاً من الباء في (حيث)؛ لأنّ ذلك لا يكثر في الأسماء المعربة، والأسماء المشابهة للحروف خليقة بأن لا يكون فيها ما يشيع في الأسماء المتمكنة من التصرف والاتساع، فضلاً عمّا يشدّ ويقلّ؛ لأنّها جوامد كالخروف» المقتصد، ١/ ١٣٥-١٣٦.

٢ - السيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، ١/ ١٠٧.

٣ - انظر: الجرجانيّ، المقتصد، ١/ ١٣٥.

الماضي من السكون إلى الحركة بما له من تمكّن يتمثّل في وقوعه مواقع ليست لفعل الأمر من قبيل كونه يقع صفة، نحو: مررت برجل ضربَ زيدًا، فهو واقع موقع الاسم في هذا التركيب. ولا يصحّ أن نقول: مررت برجل اضربَ زيدًا؛ فبدا بهذا التدقيق أنّ الانتقال في البناء من السكون إلى الحركة دليل على ابتعاد الاسم والفعل كذلك عن الحرفيّة وعودته إلى أصله باقترابه من الاسميّة أو الفعلية بما يكون له من سمات تكشف عن تمكّنه وتصرفه وقوّته. ثم يواصل الجرجانيّ تفسيره هذه الظواهر اللغويّة تفسيرًا طرازياً حين توقّف عند بناء (حيثُ) وأشباهاها من الأسماء التي بُنيت على الضمّ من قبيل: المنادى المبنيّ على الضمّ من جهة وبناء الفعل الماضي على الفتح، نحو: كتبَ، وأخذَ، من جهة أخرى. فقال مُفسّرًا هذه الوقائع اللغويّة: «الذي دعاهم إلى بنائه -يعني الفعل الماضي- على الحركة هو قصدهم الفرق بينه وبين مثال الأمر، والفتحة كافية؛ لأنّ الفصل بينها وبين السكون واضح. وكانت أولى الحركات بالاختيار لحفّتها، والفعل وإن حصل له تمكّن فليس بحاصل له قوّة الأسماء، وإذا كان كذلك وجب أن يُخصّ بأضعف الحركات وأقربها إلى السكون ليكون تمكّن اللفظ على قدر تمكّن المعنى»<sup>(١)</sup>.

إنّ ما نجده في هذه التفسيرات التي نقلناها عن القدماء أنّها تفسيرات تحاول إعادة البناء في (حيثُ) إلى حملها على الحروف وتشبيهها بها دون إغفال مخالفتها اللفظيّة لأخواتها من الغايات بملاحظتهم جانبين في تجسّدها اللفظي:

١. مجيء (حيثُ) مبنية في أحوالها كلّها خلافاً لبعض أخواتها في الغايات التي تأتي معربة في مواضع، ومبنية في مواضع أخرى، نحو: قبل، وبعد.

٢. مجيء بنائها على الحركة دون السكون بحسب ما يكون في الأصل للمبنيّات، وكون هذه الحركة هي الضمّ بحسب الشائع عن العرب.

وقد كان تفسيرهم للبناء في (حيثُ) وأمثالها مُشَدِّداً إلى موقعها بين الاسميّة والحرفيّة، ومحاولة إظهار اقترابها من إحداها وابتعادها عن الآخر، وهذا له ارتباط وثيق بمدى قدرتها على التعيين والتحديد، أو توغّلها في الإبهام والشيوع. وقد وقفنا على ما بيّنه السيرافيّ من اختلاف (حيثُ) عن أخواتها من الغايات بكونها متوغّلة في

١- انظر: الجرجانيّ، المقتصد، ١/١٣٦-١٣٧.

الإبهام والشيوع أكثر أخواتها؛ لأنّها تقع على الجهات الستّ، فهي ظرف مكانيّ متوغّل في الإبهام بكونه ظرفاً لا يختصّ بمكان معيّن، إنّما يصحّ إطلاقه على كلّ مكان؛ لذلك جاءت مبنية في أحوالها جميعها بكونها أكثر رسوخاً في الحرفيّة من أخواتها. ولقد ذهب السيرافيّ إلى أنّ علّة البناء على الحركة في (حيث) علّة صوتيّة، إذ قال: «الضمّ في (حيث) لالتقاء الساكنين».<sup>(١)</sup>

ولعلّ تفسيره هذا عائد إلى ما وجدته في (حيث) من شيوع وإبهام كفيل بجعلها ذات قدّم في الحرفيّة فتكون بهذا مستحقّة البناء على السكون. ويبدو أنّ هذا غير مسلمّ به، فلا يستقيم أنّ نساويها بـ(من) وأمثالها ممّا بُني على السكون رغم ما فيها من شيوع وإبهام؛ لأنّ فيها مظاهر من الاسميّة تقرّبها منها وتبعدها عن الحرفيّة، ومن هذه المظاهر الاسميّة كونها قد جاءت على صورة لفظيّة تخصّ الأسماء، وهو وزن (فعل)؛ لذلك بُنيت على الحركة.

وتؤوّل مراقبة هذه المظاهر في الظاهرة اللغويّة وتتبع تحليلات القدماء لها إلى أن نلاحظ أنّ افتراضهم أنّ (حيث) أكثر اقتراباً للحرفيّة من غيرها من الغايات له ما يؤيّده في البنى التركيبية من الواقع اللغويّ، من ذلك أنّ (حيث) تقع في الاستعمال في حيّز لا يشغله في الأصل إلاّ الحروف، وهو الحيّز الذي يفصح فيه المتكلّم عن مقاصده ويسم فيه معنى الكلام الذي يريده، إذ إنّ (حيث) ترد في أحد استعمالاتها واسمة لمعنى الشرط، نحو: حيثما تكن أكن.

ومعلوم أنّ معاني الكلام لا تكون موسومة في الأصل إلاّ بالحروف، نحو: (إن) لوسم معنى الشرط، و(ما) لوسم معنى النفي، والهمزة لوسم معنى الاستفهام ... وهكذا بقيّة معاني الكلام. وثمة أسماء أو أفعال تسم هذا الموضع في الاستعمال اللغويّ دالة على أحد معاني الكلام، ولذلك نعدّها بدائل للكلمات التي تشغل هذا الموضع في الأصل، ولها اقتراب مع الحروف بما لها من خصائص دلاليّة وتركيبية. وقد أظهر القدماء هذه السمات، إذ قال الجرجانيّ عن الظروف الواقعة في موقع الشرط: «اعلم أنّ هذه الظروف بمنزلة الأسماء التي تقدّم ذكرها في أنّ القصد في المجازة بها الاختصار

١ - السيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، ١/ ١٠٨.

والإيجاز، فإذا قلت: أينَ تقمُ أقم، اشتمل على سائر الممكنة، ولولاه لطال ذكر الأماكن وأعيان الغرض ... وأمّا (حيث، وإذ) فيلزمها (ما) كقولك: حيثما تكنُ أكنُ ... وإنّما وجب إلزام ما (حيث، وإذ) لأجل أنّ كلّ واحد منهما يُضَاف إلى الجمل. ألا تراك تقول: اجلسُ حيث زيدٌ<sup>(١)</sup> جالسٌ ... فلمّا كان كذلك كفّوهما ... لتكون المجازاة آخذة صدر الكلام. فإذا قلت: حيثما تكنُ أكنُ، كان (تكن) عاريًا من الإعراب، وكائنًا جملة غير مضاف إليها، ولا متّصلة بشيء اتّصالًا يزيلها عن صدر الكلام»<sup>(٢)</sup>.

ويعود أداء (حيث) الشرطيّ دلاليًّا إلى الإبهام فيها؛ فلا شكّ أنّ «من اللوازم التي لا بدّ أن تكون لأداة الشرط هو أن لا تدلّ على محدّد، وإنّما تكون دلالتها مبهمة وعامة، فالأداة (إن) في الجملة: إن يدخل زيدٌ يخرج عمرٌو، لا تحدّد وقتًا وإنّما تكتفي بهذا الربط الشرطيّ بين الحدثين، وهي بهذا تختلف عن الظرف (إذا) إذ تُعيّن (إذا) نقطة التقاء الحدثين؛ (فتجيء وقتًا معلومًا) كما يقول الخليل، ولذلك سمّاها المبرّد (مؤقّعة)، وكأنتها تضطلع بتعيين وقت حدوث الحدث الرئيسيّ في الجملة»<sup>(٣)</sup>. وهذا ما صرّح به الجرجانيّ إذ قال: «والذي رغّبهم عن المجازاة بها -يعني إذا- أنّهم وضعوها على ما يناسب التخصيص ويبعد من الإبهام الذي يقتضيه (إن). ألا ترى أنّك تقول: آتيك إذا احمرّ البسرُ. بمنزلة قولك: آتيك الوقت الذي يحمرّ فيه البسر. ولو قلت: آتيك إن احمرّ البسر، لم يستقم؛ لأنّ احمرار البسر ليس بعلةٍ للإتيان»<sup>(٤)</sup>.

ويبدو إذن أنّ بين الظروف تفاوتًا في مشابقتها الحروف بما تتضمّنه من سمات دلاليّة وتركيبية مختلفة؛ لذلك وجدنا (حيث) لها من المشابهة للحروف ما ليس لأخواتها من الظروف والغايات بما فيها من الشيع والإبهام غير المتحقّق في غيرها من الظروف؛ فلذلك جاءت لازمة البناء، وواقعة في حيّز الحروف بأدائها معنى الشرط في بعض الاستعمالات، وقد كان لها حظٌّ من الاسمية بمجيئها على صيغة تكون للأسماء؛ فلذلك استحقّت البناء على الحركة لا السكون الذي يكون للمبنيّات في الأصل.

١- النصّ في الكتاب المطبوع: اجلس حيث جالسٌ. وفيه سقط بيّن، قد صحّحناه بإدخال المبتدأ زيد؛ ليستقيم السياق.

انظر: الجرجانيّ، المقتصد في شرح الإيضاح، ١١١٣/٢.

٢- الجرجانيّ، المقتصد في شرح الإيضاح، ١١١٢/٢-١١١٤.

٣- أبو أوس الشمسان، الجملة الشرطيّة عند النحاة العرب، ص ٢١١.

٤- الجرجانيّ، المقتصد في شرح الإيضاح، ١١١٧/٢.

### ٣، ٢- علاقة الحرف بالفعل وتأثيره فيه:

يأتي الفعل في أصل الوضع دالاً على حصول الحدث في أحد الأزمنة الثلاثة، نحو قولنا: ذهب زيدٌ، ويكرمُ زيدٌ ضيوفه، واكتبْ رسالتك<sup>(١)</sup>. وليس لهذه الدراسة أن تقف عند الفعل وقضاياه إلا في حدود ما يتداخل مع الحرف. ونحاول إظهار هذه الحدود في مظهرين:

أولاً: الوقوف عند مظاهر أنواع الفعل الثلاثة؛ الماضي والمضارع والأمر؛ لإبراز الرتبة الطرازية بينها في الاقتراب من الحرف أو الابتعاد عنه محاولين تفسير هذا بالانطلاق من خصائصها الدلالية والتركيبية وإظهار وعي القدماء بهذا في تحليلاتهم وتفسيراتهم لظواهرها المختلفة.

ثانياً: بعد هذا ننتقل في إبراز حدود العلاقة بين الحرف والفعل من نصوص مهمة كانت تناظر بين مظاهر في الفعل والحرف، من ذلك قول سيبويه في فعل التعجب: «وبناؤه أبداً من فَعَلَ وفَعِّلَ وأفْعَلَ، هذا؛ لأنهم لم يريدوا أن يتصرّف، فجعلوا له مثلاً واحداً يجري عليه، فشُبّه هذا بما ليس في الفعل نحو: لات، وما»<sup>(٢)</sup>، وقول ابن عصفور في (ليس): «وأما (ليس) فإنّها لم تتصرّف؛ لتمكّن شبه الحرف فيها... ألا ترى أنّها لا مصدر لها في موضع من المواضع، وأنّها مثل (ما) في النفي»<sup>(٣)</sup>، ومن أظهر النصوص التي تصرّح بماهية هذه العلاقة قول الرضي: «وإذا شابه الفعل الحرف بلزوم معنى الإنشاء الذي هو بالأصالة للحرف أُعطي حكم الحرف في عدم التصرّف، كما في (عسى)، وفعل التعجب»<sup>(٤)</sup>.

ننتقل من هذه النصوص التراثية لنظهر الفرضية التي تعين على اكتشاف مظاهر العلاقة بين الحرف والفعل وتمكّن من تفسير عدد من الظواهر التي ربّما بدت مُشكلة في الوهلة الأولى، وتتلخّص هذه الفرضية في أنّ بين الحرف والفعل علاقة ظاهرة وخفية قد كان القدماء واعين بها في تحليلاتهم للظواهر اللغوية، وهذه العلاقة بينهما وتأثير الحرف

١- انظر: عمر بن إبراهيم الزيدّي، شرح اللمع، ص ٣.

٢- سيبويه، كتاب سيبويه، ٧٣/١.

٣- ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٣٨٣/١.

٤- الرضي، شرح الكافية، ١٠٤-١٠٥.

في الفعل متمثلة في كون الفعل يتحوّل من أصله الذي له بالأصالة وهو التصرف إلى الجمود وعدم التصرف؛ فكلّما توغّل الفعل في شبه الحرف استحال فعلاً جامداً ليس له حظٌّ في التصرف، وكلّما قلّت فيه مظاهر الحرفيّة تبدّدت مظاهر الجمود فيه، وبدا فعلاً متصرفاً بما للفعل في الأصالة.

وما يهتّمنا في هذا السياق أن نلزم أنفسنا بتناول ظاهرة الجمود في الأفعال بما يتساق مع شبهها بالحروف دون أن تكون الدراسة مهتمة بالجمود في الأفعال لذاته، وإنّما نظهر أثر الحرف في تكوين هذه الظاهرة ضمن قسم الأفعال بما يفسّر بعض المظاهر ذات الحيرة في قسم الأفعال بما للحروف في الأصل من صفة الجمود وعدم التصرف «الحرف أصلٌ في الجمود، وما فيه أحياناً من تصرف فهو خروج عن أصله»<sup>(١)</sup>

### ٣، ٢، ١ - أصناف الفعل الثلاثة ومدى اقترابها من الحرف وابتعادها عنه:

نحاول في هذه المسألة بيان العلاقة بين أقسام الفعل الثلاثة؛ الماضي والمضارع والأمر وبين الحرف في إمكان انعقاد علاقة تقارب بينها في بعض المظاهر، وليست الدراسة تُعنى في هذا السياق بغير الأفعال الحقيقيّة بأصنافها الثلاثة. وقد دعانا إلى هذا التحديد ما وجدناه عند إبراهيم المطرودي حين افترض أنّ الفعل الماضي أكثر أصناف الأفعال جموداً بناء على ما نجده من شواهد متعدّدة في الأفعال الجامدة من قبيل: ليس، ونعم، وبئس، وعسى.<sup>(٢)</sup> وليس هذا بمُسلّم في هذه الدراسة وفق محدّدات البحث؛ لأنّ ما يمكن أن ترد من شواهد تدعم هذا الرأي إنّما هي أفعال غير حقيقيّة بما لها من شبه ظاهر بالحروف أكسبها خصيصة الجمود لكونها أدّت وظيفة من وظائفه في الأصل وهي إنشاء المعاني من قبيل: النفي، والمدح، والذم، والترجي. ونفترض أنّ هذا الجمود الطارئ فيها نقلٌ لها عن أصلها ثم حبسها في صيغة واحدة تتواءم مع ما لها من اقتراب مع الحروف في لزوم صيغة واحدة. وإنّما النظر في هذه الدراسة وفق محدّداته في مدى اقتراب الأصناف الثلاثة في الأفعال الحقيقيّة من الحرف بما يكون لها من سمات تركيبية

١ - إبراهيم المطرودي، ظاهرة الجمود النحوي والصرفي في العربية، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عدد ٢٦، ٢٠١٢م، ص ٣٠.

٢ - انظر: إبراهيم المطرودي، ظاهرة الجمود النحوي والصرفي في العربية، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عدد ٢٦، ٢٠١٢م، ص ٣٣-٣٤.

ودلالية وفق تحليلات القدماء وتفسيراتهم. ثم تناول الدراسة في الجزء الثاني من المناقشة التأثير الذي يمكن أن يحدثه الحرف في الأفعال في انتقائها -أي الأفعال- من خصيصتها الأصلية التصرف إلى خصيصتها الطارئة الجمود.

أظهر السيرافي التفاوت في منزلة الأفعال في قوله: «إن سأل سائل فقال: لمَ وجب فتح أو آخر الأفعال الماضية، فهلاً أسكنت أو حرّكت بغير الفتح؟ فالجواب عنه وبالله التوفيق أنّ الأفعال كلّها من حقّها أن تكون مسكّنة الأواخر، والأسماء كلّها من حقّها أن تكون معربة ... غير أنّ الأفعال انقسمت ثلاثة أقسام؛ فقسم منها ضارع الأسماء مضارعة تامّة استحقّ بها أن يكون معرباً وهو الأفعال المضارعة التي في أوائلها الزوائد الأربع ... والضرب الثاني من الأفعال ما ضارع الأسماء مضارعة ناقصة وهو الفعل الماضي. والضرب الثالث ما لم يُضارع الأسماء بوجه من وجوه المضارعة وهو فعل الأمر. فرأينا الأفعال قد ترتّبت ثلاث مراتب: أولها الفعل المستحقّ للإعراب، وقد أعرب. وآخرها الثالث فعل الأمر الذي لم يُضارع الاسم البتّة فبقي على سكونه. وتوسّط الفعل الماضي فنقص عن درجة الفعل المضارع لنقصان مضارعته، وزاد على فعل الأمر لما فيه من المضارعة فلم يسكن كفعل الأمر؛ لفضله عليه، ولم يعرب كالفعل المضارع لقصوره عنه، وبُني على حركة واحدة إذ كان المتحرّك أمكن من الساكن»<sup>(١)</sup>.

وفي هذا السياق نطرح سؤالاً:

هل يؤوّل هذا التفاوت في منزلة الأفعال إلى انتماء بعضها إلى الحروف وشبهها بها، وما مظاهر هذا الشبه بالحروف وتحليلاته في الأفعال؟

إنّ تصريح النحويّين باقتراب الفعل المضارع من الأسماء ومشابهته إياه يجعلنا نفترض أنّه بعيدٌ عن الشبه بالحروف، ولكنّا نتساءل عن منزلة فعل الأمر والفعل الماضي من الحروف. يجعل القدماء بحسب ما رأيناه في نصّ السيرافيّ الفعل الماضي في منزلة أدنى من المضارع في مضارعتها الأسماء، ثم نجد فعل الأمر منبّت الصلة بهذه المضارعة. وإذا أردنا أن ندقّق حقيقة فعل الأمر نقف عند قول سيبويه: «والوقف قولهم: اضرب، في الأمر، لم يحركوها لأنّها لا يوصف بها، ولا تقع موقع المضارعة؛ فبعدت من المضارعة

١- السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ١/ ١٤٤-١٤٥.

بُعَدَ (كم، وإذ) من المتمكّنة<sup>(١)</sup>.

وقد بيّن السيرافيّ الوجوه التي يفترق فيها فعل الأمر عن الفعل المضارع والفعل الماضي في السمات الآتية:

١. أنّ فعل الأمر لا يوصف به كما يوصف بالفعل الماضي، فلا يجوز أن نقول: مررتُ برجلٍ قمٍ إليه.

٢. أنّ فعل الأمر لا يقع موقع الفعل المضارع كما يصحّ هذا الوقوع من الفعل الماضي، فلا نقول: إن قم إليه قم إليه<sup>(٢)</sup>. فلما كان للماضي بهذا مزية على صيغة الأمر بُني على الحركة وزال السكون؛ ليكون له مزية في اللفظ، وهذا من إمساس الألفاظ أشباه المعاني<sup>(٣)</sup>.

تؤول هذه السمات التركيبية للأفعال التي بينها السيرافيّ إلى أن بين الفعل المضارع والفعل الماضي والأسماء صلة واقتراباً بما يمكن أن ينعقد بينها من تبادل في البنية التركيبية للجملة، فكان إمكانية الاستبدال بينها في الحيز التركيبيّ دليلاً على تقارب بينهما. وأمّا فعل الأمر فغير واقع في هذه المواقع التي يقع فيها الاسم فأصبحت صلته بالاسم منقطعة رغم وروده في تراكيب يقع فيها الاسم في الأصل من قبيل: زيدٌ قمٍ إليه. غير أن هذا لم يجعل النحويّين يقولون بمضارعة الأمر للأسماء؛ لأنّ الأمر في هذا التركيب ليس بخبرٍ في الحقيقة عن (زيد)، وإنّما هو واقع موقع خبره ومُغنٍ عنه، والتقدير أنّ المتكلّم أراد: قم إلى زيد. فلما قُدّم (زيد) وشغل الجارّ بضميره وقع الاسم مُعرّى من العوامل اللفظية، فرفع بالابتداء وصار الكلام الذي بعده متمّاً للفائدة وإن لم يكن خبراً<sup>(٤)</sup>.

وأما فعل الأمر فلنحظ أنّ الجرجانيّ يجعله نظيراً لـ (كم، ومن) بمجيئها مبنياتٍ على السكون بحسب ما يقتضيه أصل البناء لتعريبها عن التمكّن، فيكون لفعل الأمر نقصان في التمكّن الذي كان للفعل الماضي<sup>(٥)</sup>.

١- سيبويه، كتاب سيبويه، ١٧/١.

٢- انظر: السيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، ١٥٦-١٥٧.

٣- انظر: ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ١/٢٢١.

٤- انظر: السيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، ١٥٧/١.

٥- انظر: الجرجانيّ، المقتصد في شرح الإيضاح، ١/١٣٦.

وتجعلنا هذه الخصائص نفترض أنّ فعل الأمر بانقطاعه عن الأسماء وبينوته عنها ذو سمات تقربّه من الحرف، من ذلك أنّه مؤدّ أحد المعاني التي لا تؤدّي في الأصل إلا بالحروف، وهو معنى الأمر، قال الجرجاني: «الأصل أن يكون الأمر بحرف كما كان النهي كذلك»<sup>(١)</sup>، وقال ابن يعيش: «الأصل في الأمر أن يدخل عليه اللام وتلزمه؛ لإفادة معنى الأمر؛ إذ الحروف هي الموضوع لإفادة المعاني... إلا أنّهم في أمر المخاطب حذفوا حرف المضارعة لما ذكرناه من الغنية عنه بدلالة الحال، وتخفيفاً لكثرة الاستعمال»<sup>(٢)</sup>، ونجد أنّ الجرجاني يقول عن فعل الأمر: «الأمر بعيدٌ عن الخبريّة»<sup>(٣)</sup>.

إنّ هذه المظاهر لفعل الأمر تجعلنا نفترض أنّ شيئاً من سمات الحرف كامنة فيه إذا نظرنا إليه بإزاء قسيميه في قسم الفعل؛ الفعل المضارع والفعل الماضي. ونفترض أنّ قصوره في أداء وظائف تركيبية كان الفعل المضارع والفعل الماضي قادرين على أدائها من قبيل: الوقوع في حيّز الصفة، والوقوع في حيّز الخبر مظهرٌ من مظاهر الجمود النحويّ الذي لزمه فعل الأمر بما له من اقتراب مع الحرف في شيء من سماته وخصائصه، ولعلّ هذا عائداً إلى كون صيغته الصرفيّة أدّت معنى الأمر الذي يكون في الأصلية بالحروف، ولذلك صارت الصيغة الصرفيّة للأمر واسمة التركيب بالمعنى الإنشائي؛ لذلك لم يستقم في جملة الأمر أن تقع صفة أو خبراً في أصل الوضع، وما ورد من ذلك في الاستعمال اللغويّ مؤوّل عند النحويين.

### ٣، ٢، ٢- المساوقة بين شبه الأفعال بالحروف وانتقالها من التصرف إلى الجمود:

تبين في مدخل مناقشة العلاقة المنعقدة بين الحروف والأفعال أنّ الفرضية التي تضبط عملنا في هذا المبحث، ونحاول بها تجلية العلاقة بين الحرف والفعل، وإظهار وجوه التأثير والتأثير بينهما هي أنّ بين الحرف والفعل علاقة ظاهرة وخفية قد كان القدماء وادين بها في تحليلاتهم للظواهر اللغوية، وهذه العلاقة بينهما وتأثير الحرف في الفعل متمثلة في كون الفعل يتحوّل من أصله الذي له بالأصالة وهو التصرف إلى الجمود وعدم التصرف بما يكون له من شبه بالحرف ودخول فيه؛ فكلّما توغلّ الفعل في شبه

١- الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ١٠٩٤/٢.

٢- ابن يعيش، شرح المفصل، ١٠١/٧.

٣- الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ٢٥٣/١.

الحرف استحال فعلاً جامداً ليس له حظٌّ في التصرف، وكلّما قلّت فيه مظاهر الحرفيّة تبدّدت مظاهر الجمود فيه، وبدا فعلاً متصرفاً بما للفعل في الأصالة.

ونحاول في هذا السياق أن نقدّم نماذج في باب الفعل تبدو في ظاهرها ذات سمات خارجة عن أصل الفعل، ثم تقديم أقوال النحويّين فيها في جانبين؛ سماتها المشكّلة، وتصورهم التفسيريّ لها، ثم إظهار تدخل الحرف في دعم الجانب التفسيريّ لهذه الظواهر.

### ١، ٢، ٣ - فعل التعجّب وعلاقته بالحرف:

اختلف النحويّون في تصنيف فعل التعجّب وتحديد نوعه بعد النظر في سماته التصريفية والتركيبية والدلالية، وتؤوّل الآراء بحسب المشهور من أقوال النحويّين إلى رأيين:

١. أنّه فعلٌ ماضٍ، ويُنسب هذا الرأي للبصريّين، ويستدلّون لرأيهم بدخول نون الوقاية عليه إذا لحقته ياء المتكلم، نحو: ما أظرفني عندك. ولهم في هذا أدلّة أخرى.

٢. أنّه اسم، ويُنسب هذا الرأي للكوفيّين، وممّا يستدلّون به أنّه قد جاء جامداً غير متصرف، ولو كان فعلاً لجاء متصرفاً؛ لأنّ للأفعال التصرف في أصل الوضع، فلمّا جاء جامداً وجب أن يلحق بالأسماء. ومن أدلّتهم أيضاً أنّه قد جاء مُصغراً، نحو: ما أحسنه. والتصغير سمة من سمات الأسماء لا الأفعال.<sup>(١)</sup>

وتبدو في نصوص القدماء وتحليلاتهم أنّ من أظهر الإشكالات التي تواجههم في تصنيف أفعال التعجّب كونه متضمّناً خصائص متداخلة بين الأفعال والأسماء من قبيل: لحوق نون الوقاية، ومجيئه مُصغراً، وجموده وعدم تصرّفه. فمن هذه الخصائص ما هو للأفعال، ومنها ما هو للأسماء؛ لذلك وقع استشكالها. ونجد نصوصاً تحاول تقريبها من الأسماء؛ لتجاوز هذا الإشكال، من هذا ما قاله ابن السّراج: «فإن قال قائل: فما بال هذه الأفعال تُصغّر، نحو: ما أميلحه وما أحسنه، والفعل لا يُصغّر؟ فالجواب في ذلك: أنّ هذه الأفعال لمّا لزمّت موضعاً واحداً ولم تتصرّف ضارعت الأسماء التي لا تزول إلى (يفعل) وغيره من الأمثلة فصغّرت كما تصغّر»<sup>(٢)</sup>، ومن هذا أيضاً قول أبي عليّ

١ - انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/ ١٠٤-١٠٩.

٢ - ابن السّراج، الأصول في النحو، ١/ ١٠٠.

الفارسيّ: «(أفعل) في التعجّب وإن كان فعلاً فقد قرب شبهه من الاسم، فبعد بذلك عن شبه الفعل؛ ألا ترى أنّه لا يتصرّف كما أنّ الاسم لا يتصرّف ... وقد صُغِرَ هذا كما تُصغَرُ الأسماء ... فخواصُّ الأسماء أغلب عليه من خواصِّ الأفعال».<sup>(١)</sup>

ثم تمتدّ الإشكالات التفسيرية لتركيب التعجّب حين أرادوا بيان نوع (ما) التي تتصدّر تركيب التعجّب، نحو: ما أكرم زيداً. فقد نُقل عن الأخفش رأيهُ أنّ (ما) اسم موصول و(أفعل) صلة لها.<sup>(٢)</sup> ونسب السيرافيّ إلى الفراء ومن تابعه من الكوفيّين أنّ (ما) في أصلها استفهامية، فأصل التركيب عندهم:

ما أحسنُ زيدٍ؟

ثم عدل بهذا التركيب من الاستفهام إلى الخبر، فغيّروا أفعل التعجّب إلى الفتح، ونصبوا المتعجّب منه؛ فرقاً بين الخبر والاستفهام.<sup>(٣)</sup>

وأما سيبويه ومن تابعه من النحويّين فيرون أنّ (ما) نكرة بمعنى شيء انطلاقاً من نقل سيبويه عن الخليل تحليله تركيب التعجّب بجعله بمنزلة قولك: شيءٌ أحسنَ عبدَ الله. ثمّ ينقل السيرافيّ عن سيبويه<sup>(٤)</sup> أنّ العلة التي من أجلها كانت (ما) في الاستفهام والمجازاة غير موصولة هي بعينها موجودة في التعجّب، وذلك أنّ ... المتعجّب مُبهم، فلا يصحّ أن يصل (ما) فيخرج عن الإبهام؛ لأنّ الصلة إيضاح وتبيين.<sup>(٥)</sup>

يبدو الإشكال في تركيب التعجّب عند النحويّين في (ما) التي تتصدّر إحدى صيغ التعجّب، وفي فعل التعجّب كذلك<sup>(٦)</sup>، ونعتقد أنّ تفسير هذه الظاهرة ممكن إذا

١- الفارسيّ، التعليقة على كتاب سيبويه، ١/ ١٢٥.

٢- انظر: السيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، ٣/ ٧٢. وقد نبّهني الأستاذ المشرف إلى أنّ للأخفش في كتبه رأياً يخالف هذا القول المنسوب إليه، إذ يرى أنها وحدها اسم وليست له صلة. انظر: الأخفش، معاني القرآن، ١/ ٣٩.

٣- انظر: السيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، ٣/ ٧٠.

٤- لم أجد هذا الرأي الذي نسبته السيرافيّ إلى سيبويه بعد اجتهادي في البحث عنه في طبعة بولاق، والطبعة الأخرى بتحقيق عبد السلام هارون رغم أنّ عبارة السيرافيّ توحى أنّه ينقل عن سيبويه نصّاً بقوله: فقال سيبويه: العلة التي من أجلها ... انظر: السيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، ٣/ ٧٢.

٥- انظر: السيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، ٣/ ٧٢.

٦- إنّنا ضمّنا هذه المسألة مناقشة (ما) رغم اسميّتها لأمر تنظيمي في البحث حتى لا نفع في شتات مادة البحث بين مباحث مختلفة رغم اتّحادها في القضية موضع النقاش؛ لذلك جعلناها في هذه المسألة لكونها مسألة تابعة للمسألة الأصل (فعل التعجّب).

استحضرنا تأثير الحرف وسلطته كما تظهر لنا في تفكير النحويين في نصوصهم وتحليلاتهم لقضايا التعجب، ونبتدئ في تجلية هذا بقول سيبويه عن تركيب التعجب: ما أحسن عبد الله: «ولا يجوز أن تُقدّم (عبد الله) وتؤخر (ما) ولا تزيل شيئاً عن موضعه، ولا تقول فيه ما يُحسّن، ولا شيئاً مما يكون في الأفعال سوى هذا. وبنائه أبداً من فعل وفعل وفعل وأفعل، هذا؛ لأنهم لم يريدوا أن يتصرّف، فجعلوا له مثلاً واحداً يجري عليه، فشبه هذا بما ليس من الفعل، نحو: لات، وما»<sup>(١)</sup>. نجد أن هذا النص هو أقدم نص وصل إلينا في تفسير ظاهرة عدم التصرّف في فعل التعجب وبناء التعجب التركيبي، ونعده نصاً تأسيسياً مهماً له أثر في عدد من النصوص التي عقدت شبهاً بينها وبين الحرف لتفسير عدد من الظواهر اللغوية في باب التعجب. فقد ذكر ابن أبي الربيع قاعدة عامة مهمة قال فيها: «والفعل إذا لم يكن مُتصرّفاً فليس بفعل حقيقي، وإنما هو بمنزلة الحروف، ويدلّك على ذلك أن الأفعال التي لا تتصرّف أربعة: نعم، وبئس، وفعل التعجب، وعسى ... فإذا تبين لك أن الأفعال أصلها أن تكون متصرّفة، ومتى وجدت فعلاً غير متصرّف فإنما هو على غير قياس، وتسميته فعلاً مسامحة؛ لأنّه جرى مجرى الفعل في لحاق الضمائر وعلامة التأنيث»<sup>(٢)</sup>، وفي هذا السياق أيضاً قال الرضي: «وإذا شابه الفعل الحرف بلزوم معنى الإنشاء الذي هو بالأصالة للحرف أعطي حكم الحرف في عدم التصرّف كما في عسى، وفعل التعجب»<sup>(٣)</sup>.

إنّ هذه النصوص التي تقرب بين التعجب والحرف مردّها إلى الاعتقاد بضرورة وسم معاني الكلام بالحروف في العربيّة، ولا شك أن التعجب معنى من معاني الكلام التي يفترض أن يستقرّ فيها هذا الأصل في العربيّة بأن يكون معناها موسوماً في التركيب بالحرف، وقد صرح الشاطبي بهذا في قوله: «معنى التعجب الذي كان حقّه أن يُوضع له حرف»<sup>(٤)</sup>. فيؤكّد هذا النص أن النحويين يفترضون أن التعجب معنى من المعاني التي يجب أن تكون موسومة بالحرف في أصل الوضع بحسب عبارة القدماء وإن تخلّف هذا الأصل حين وسمت ألفاظ اللغة هذا المعنى في الاستعمال. ونعتقد أن مظاهر الحرفيّة

١ - سيبويه، كتاب سيبويه، ٧٣/١.

٢ - ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ٥٨٠/١ - ٥٨١.

٣ - الرضي، شرح الكافية، ١٠٤ - ١٠٥.

٤ - الشاطبي، المقاصد الشافية، ٩٩/١.

نجدها في تفاصيل هذا الوسم اللفظي لمعنى التعجب على مستويات مختلفة قد أظهرها القدماء، من أهمها:

١. الإبهام والشيوع في (ما): إن قول القدماء بشيوع (ما) في التعجب وإبهامها ورفض كثير منهم جعل ما بعدها صلة لها وسم حرق في هذا التركيب ويؤكد ما ذهبت الدراسة إليه بجعل مظاهر الحرفية حاضرة في تركيب التعجب، إذ إن الصلة ترفع الإبهام عن (ما)؛ لذلك نفوا أن يكون ما بعدها صلة؛ ليستقر في (ما) شيوعها وإبهامها الذي يناسب معنى التعجب. ولا شك أن هذا يتسق مع فرضية الدراسة أن الأسماء إذا فقدت قدرتها على التعيين والتحديد اقتربت من الحرفية؛ لذلك نعتقد أن إلحاح القدماء على إبهام (ما) في التعجب رغم إجماعهم على اسميتها بحسب ما نقله عنهم ابن مالك<sup>(١)</sup> يحقق لنا تجسيدها لمعنى الحرفية رغم بقاء تصنيفها ضمن الأسماء عندهم، فقد بينت الدراسة في ما مضى أن الأسماء بفقدان قدرتها على التعيين تقترب من الحرف، وكلما شاعت وأهمت زاد ابتعادها عن الاسمية واقتربها من الحرفية. ونجد من المحدثين محمد صلاح الدين الشريف يذهب إلى حرفيتها، إذ إن المبتدأ ليس من خصائصه أن يكون في قيمة (شيء)، أي أن يكون أضعف من النكرة مغرًا في الإبهام.<sup>(٢)</sup> بهذا تكون عنده (ما) تعجبًا إنشائيًا لمعنى التعجب، فهي حرف للتعجب عنده أتباعًا لأصل راسخ في العربية أن المعاني تكون موسومة بالحروف في الأصل.<sup>(٣)</sup>

٢. عدم التصرف في فعل التعجب: لقد أثمر هذا التجسد اللفظي لمعنى التعجب اختلافًا بين النحويين في ضبط (أفعل) التعجب تصنيفيًا بين قائل بفعليته وقائل باسميته، إذ إن مجيء (أفعل) في الاستعمال اللغوي غير متصرف، ثم مجيئها في بعض الاستعمالات اللغوية مُصغرة يبعث الإشكال في القول بفعليته؛ لأن عدم التصرف، والتصغير ليست سمات للأفعال في أصل الوضع. ولعل ما يمكن

١ - قال ابن مالك: «و(ما) الواقعة قبل (أفعل) اسم مبتدأ بلا خلاف؛ لأن (أفعل) ثابت الفعلية ولا بد له من فاعل، وليس ظاهرًا فيتعين كونه ضميرًا، ولا مذكور يرجع إليه غير (ما) فتعين كونها اسمًا. وبعد ثبوت اسميتها فهي إمّا بمعنى شيء، وإمّا بمعنى الذي، وإمّا استفهامية» شرح التسهيل، ٣/ ٣١.

٢ - انظر: محمد صلاح الدين الشريف، الشرط والإنشاء النحوي للكون، ٢/ ٨٥٣.

٣ - انظر: محمد صلاح الدين الشريف، الشرط والإنشاء النحوي للكون، ٢/ ٨٦٠.

أن نفّس به سمة الجمود التي نجدها في فعل التعجّب أن هذه السمة إحدى البصمات التي تركتها الحرفيّة في هذا الوسم اللفظي لمعنى التعجّب، فيكون فعل التعجّب بهذا التفسير فعلاً قد أشبه الحرف واقترب منه فانتقل بمقتضى هذا الشبه والاقتراب من التصرّف إلى الجمود وهذا قد صرّح به النحويّون كما نُقل عن الرضيّ وابن أبي الربيع أنفأ.

٣. الجمود التركيبيّ في بناء التعجّب: لا يجوز في تركيب التعجّب أن تتقدّم بعض ألفاظه على بعض، قال المبرّد في سياق حديثه عن الأفعال واختلاف أحوالها: «ومنها فعل التعجّب وهو غير متصرّف؛ لأنّه وقع لمعنى، فمتى صُرّف زال هذا المعنى. وكذلك كلّ شيء دخله معنى من غير أصله على لفظ فهو يلزم ذلك اللفظ لذلك المعنى، وهو قولك: ما أحسن زيداً، وما أظرف أخاك»<sup>(١)</sup>، وقد قال عن التعجّب أيضاً في مدخل بابه: «هذا باب الفعل الذي يتعدّى إلى مفعول وفاعله مبهم ولا يتصرّف تصرّف غيره من الأفعال ويلزم طريقة واحدة؛ لأنّ المعنى لزمه على ذلك، وهو باب التعجّب ... وكلّ ما لزمه شيء على معنى لم يتصرّف؛ لأنّه إن تصرّف بطل ذلك المعنى، وصار بمنزلة الأفعال التي تجري على أصولها، ولم يدخلها من المعنى أكثر من ذلك»<sup>(٢)</sup>، ونجد في هذا المظهر الثالث أنّه تكرار للمظهر الثاني غير أنّه هنا جمود وعدم تصرّف في مستوى التركيب، وفي السابق جمود وعدم تصرّف في مستوى الكلمة، ولا بدّ من وقفة في هذا السياق مع تفسير النحويّين لهذه الظاهرة، إذ إنّ كثيراً من النحويّين بعد سيبويه يجعلون عدم التصرّف في التعجّب مظهرًا من مظاهر الاسميّة، من ذلك قول السيرافيّ: «(أحسن) في التعجّب وإن كان فعلاً فقد أشبه الاسم؛ للزومه لفظ الماضي وقلة تصرّفه»<sup>(٣)</sup> وغيره من النصوص. ولكنّ سيبويه بحسب ما نقلنا عنه يجعل هذا مظهرًا من مظاهر الحرف بتشبيهه فعل التعجّب بـ(لات، وما)، ولعلّ هذا التفسير أوفق؛ لأنّ عدم التصرّف ليس صفة جوهرية في

١- المبرّد، المقتضب، ٣/ ١٩٠.

٢- المبرّد، المقتضب، ٤/ ١٧٣-١٧٥.

٣- السيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، ٣/ ٧١.

الأسماء؛ لذلك قال ابن جنّي في أول باب الأسماء والأفعال الذي ابتدأ به المازني كتابه: «وأول ما في هذا أن يُسأل فيقال: لَمْ لَمْ يذكر الحروف في هذا الموضع مع الأسماء والأفعال ... والجواب أنه إنّما قصد أن يمثّل الأسماء والأفعال؛ ليري أصلها من زائدها؛ لأنّها ممّا يُصَرَّف ويُسْتَقَّ بعضها من بعض، والحروف لا يصحّ فيها التصريف ولا الاشتقاق»<sup>(١)</sup>، ثم تحدّث عن خروج الأسماء المبنية عن موضوع علم التصريف وقال: «كلّما كان الاسم في شبه الحروف أقعد كان من الاشتقاق والتصريف أبعد»<sup>(٢)</sup>؛ لذلك يكون حمل فعل التعجّب على الحروف في عدم تصرّفها أوفق؛ لأنّ هذه سمة جوهرية فيها، وليس الأمر كذلك في الأسماء. ونجد الرؤية الطرازية في دخول فعل التعجّب على الحروف وشبهه بها تتمثّل في مناقشة النحويّين لمسألة منع تقديم بعض أجزاء تركيب التعجّب على بعض أو إجازته، وقد استدلّ المجيزون الفصل بين فعل التعجّب والمتعجّب منه بأنّ فعل التعجّب فعل ناقص العمل والتصرّف، و(إنّ) حرف مشبّه بالفعل، وليس يبلغ فعل التعجّب من نقصان تصرّفه أن يكون أضعف من (إنّ) التي ليست بفعل، وقد جاز الفصل بين (إنّ) واسمها بالظروف في قولك: إنّ فيها زيداً. فلذلك يجوز الفصل بين فعل التعجّب والمتعجّب منه أيضاً، نحو: ما أحسنَ بالرجل أن يصدق.<sup>(٣)</sup>

### ٣, ٢, ٢- فعلا المدح والذم ومظاهر الحرفية فيهما:

ذهب البصريّون إلى أنّ (نعم، وبئس) فعلا مستدلّين بأدلة مختلفة، منها:

١. أنّهما يرفعان الفاعل دون أن يكونا من الأسماء العاملة عمل الفعل.

٢. أنّهما مبنيان على الفتح.

٣. تحمّلها الضمير في نحو: نعم رجلاً زيداً.

٤. دخول تاء التأنيث عليهما، نحو: نعمت المرأة هنداً.

١- ابن جنّي، المنصف، ١/ ٧.

٢- ابن جنّي، المنصف، ١/ ٩.

٣- انظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٣/ ٧٤.

وذهب كثير من الكوفيّين إلى أنها اسنان مستدلّين بأدلة مختلفة، منها:

١. أنها لا مصادر لهما.

٢. أنها لا يتصرّفان.

٣. أنّ حرف الجرّ يدخل عليهما في بعض الشواهد المسموعة، نحو قول بعض العرب: نعم السير على بئس العير.<sup>(١)</sup>

وليس من سبل هذه الدراسة سَوْقُ استدلالات الفريقين واستقصاؤها، ولكنّها تروم إظهار المظاهر في هذا النوع من الأفعال محاولين تفسير مظاهرها المختلفة في الظاهرة اللغويّة. ونعيد في عجل الإشكال الذي يواجه النحويّين في معالجة هذه الظاهرة اللغويّة، إذ يتمثّل هذا في تضمّن هذه الظاهرة عددًا من الظواهر المنتمية إلى الفعلية في أصل وضعها، والظواهر الخارجة عن الفعل في أصل وضعها كذلك.

وقد فسّر القدماء المظاهر الخارجة عن الفعلية في فعلي المدح والذم بمشابهتها الحروف، قال ابن الخشّاب: «فأمّا جمودهما فلما تضمّناه من الزيادة على معنى الخبر، وذلك هو المبالغة في المدح أو الذمّ، والمبالغة زيادة في الأصل. وهذه المبالغة تضمّناتها وصيغتها صيغة بواقي الأفعال التي لم توضع للمبالغة؛ فبذلك خرجتا عن منهاج جمهور الأفعال، فأشبهتا الحروف الموضوع للمعاني، فألزمنا طريقة واحدة، وذلك هو الجمود وعدم التصرف»<sup>(٢)</sup>، ونلاحظ أنّ تفسيرهم لمظاهر الفعلية ومظاهر الحرفية في هذا النوع من الأفعال قد جاء مُتّسقًا مع ما يفترضونه من وقوع هذه الأفعال بين الفعلية والحرفية من حيث المنزلة في الجانب النظريّ من التحليل، ويتمثّل هذا في ظاهرة لحوق تاء التأنيث هذه الأفعال، قال السيرافي: «وأما علامة التأنيث التي تلحق الفعل فإنّها تلحق (نعم، وبئس) إذا كان بعدهما مؤنّث، كقولك: نعمت المرأة وبئست الجارية. وحذف علامة التأنيث منها أحسن وأكثر من حذفها من سائر الأفعال لنقصان تمكّنها

١ - انظر: ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجي، ١/ ٥٩٨/ ٥٩٩.

٢ - ابن الخشّاب، المرتجل، ص ١٣٧.

في الأفعال»<sup>(١)</sup>، وقال الرضي: «ودليل فعليتهما لحاق التاء التي لا تُقلب هاء في الوقف بهما، وهي إنّما تلحق الفعل، وأربعة أحرف»<sup>(٢)</sup>، ثم قال بعد ذلك الرضي مُفسِّراً بعض المظاهر التي نجدها في هذين الفعلين وتراكيبهما: «اعلم أنّ الضمير المبهم في (نعم، وبئس) على الأظهر الأغلب لا يُثنى ولا يُجمع، ولا يُؤنث اتِّفاقاً بين أهل المصرين؛ لعلّتين: إحداهما: عدم تصرّف (نعم، وبئس)، فلم يقولوا: نعماً رجلين، ونعموا رجالاً، ونعمت امرأة؛ لأنّ ذلك نوع تصرّف، ولهذا أجازوا: نعم المرأة هنداً، وبئس المرأة دعداً، كما أجازوا: نعمت المرأة، لكن إلحاق تاء التأنيث أهون من إلحاق علامتي التثنية والجمع؛ لأنّها تلحق بعض الحروف أيضاً، كـ(لات، وثمت، ورُبّت، ولعلّت) فلذلك اطّرد نعمت المرأة، ولم يطّرد: نعماً رجلين، ونعموا رجالاً»<sup>(٣)</sup>. نجد في نصّي السيرافي والرضي أنّ ثمة إظهاراً منهما لمظاهر الحرفيّة في (نعم، وبئس) والتراكيب الواردة فيهما، من هذا ما نجده عند الرضيّ حين ذكر أنّ من أدلّة فعليتهما لحاق تاء التأنيث التي لا تقلب هاء عند الوقف بهما. وهو بهذا القول يجادل مَنْ يرون اسميتهما ويبطل ضمناً قولهم؛ لأنّ علامة التأنيث اللاحقة الأسماء إذا وقف عليها قُلبت هاء، وهذا ما لا نجده متحقّقاً في استعمال تاء التأنيث اللاحقة (نعم، وبئس). وأمّا تفسيرهم لبعض مظاهر خروج هذين الفعلين عن الأفعال الحقيقيّة فنجده في أمور، منها:

١. أنّ علامة التأنيث اللاحقة لهما إذا كان فعلهما مؤنثاً يكثر حذفها ويحسن قياساً بحذفها مع سائر الأفعال، وقد فسّر السيرافيّ هذا بما لـ(نعم، وبئس) من نقصان في تمكّنها من باب الأفعال، وأنّ هذين الفعلين قد سلبا الدلالة على الزمن؛ لذلك ضعفا في لزوم علامة التأنيث لهما عن الأفعال الحقيقيّة، إذ إنّك إذا أردت الزمن المستقبل مع الأفعال الحقيقيّة قلت: تقوم المرأة، مُلزماً المضارع

١- السيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، ٣/ ١١ (طبعة دار الكتب العلميّة). وما دعاني إلى التنقّل بين الطبعتين أنّ ثمة أبواباً من الشرح سقطت من طبعة دار الكتب والوثائق القوميّة ووجدتها مثبتة في طبعة دار الكتب العلميّة، وهي الأبواب الواقعة بين صفحة ١٢٩-١٨٢ من الجزء الثاني من كتاب سيبويه (تحقيق عبد السلام هارون)، ووجدت كذلك أبواباً من الشرح سقطت من طبعة دار الكتب العلميّة ووجدتها في طبعة دار الكتب والوثائق القوميّة، وهي الأبواب الواقعة بين صفحة ٢١٥-٢٧٤ من الجزء الثاني من كتاب سيبويه (تحقيق عبد السلام هارون)، وأمّا الأبواب الواقعة بين صفحة ١٨٢-٢١٤ من الجزء الثاني من كتاب سيبويه (تحقيق عبد السلام هارون) فلم أجدها في كلتا الطبعتين.

٢- الرضيّ، شرح الكافية، ٤/ ٢٤٠.

٣- الرضيّ، شرح الكافية، ٤/ ٢٤٧.

هذه التاء لكون الفاعل مؤنثاً، فالتاء في المضارع هنا تكون بإزاء الياء فيه إذا كان الفاعل مذكراً، نحو: يقوم الرجل. وأمّا في الماضي فيجوز أن نقول في الأفعال الحقيقية: قام المرأة، ومردّ الجواز هنا والمنع هناك في الأفعال الحقيقية أنّ التاء مع الماضي زيادة في الفعل، وأمّا التاء في المستقبل فوضع حرف مكان حرف. فلما بطل استعمال المستقبل من (نعم، وبئس) صار حذف تاء التأنيث منهما مع المؤنث أحسن من الحذف مع الفعل الحقيقي<sup>(١)</sup>.

٢. أنّ لحوق علامة التأنيث لـ(نعم، وبئس) أقيس وأهون من لحوق علامتي التثنية والجمع، وقد فسر الرضيّ هذا بأنّ علامة التأنيث تلحق بعض الحروف بخلاف علامتي التثنية والجمع اللتين لا صلة لهما بالحروف؛ فكان ما في (نعم، وبئس) من عدم تصرّف لاقترابهما من الحرفيّة مهوّنًا للحقوق تاء التأنيث هذين الفعلين بما في هذين الفعلين من مظاهر حرفيّة متعدّدة قد سبق إظهارها.<sup>(٢)</sup>

٣. أنّ (ما) قد لحقت هذين الفعلين في بعض مظاهريهما التركيبية، نحو قول الله تعالى: ﴿إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١] وقد اختلفت تفسيرات النحويّين لهذا التركيب، وما يهمنّا في هذا السياق أنّ أحد التفسيرات قد استحضر المظهر الحرفي في هذا النوع فذهب أصحابه إلى أنّ (ما) كافّة هيأت (نعم، وبئس) للدخول على الجمل كما في: قلّما وطالما، وإنّ ممّا يسوّغ عند أصحاب هذا التفسير كفّ (نعم، وبئس) عن فعليّتهما عدم تصرّفهما، ومشابهنّهما للحرف.<sup>(٣)</sup>

٣، ٢، ٢، ٣- عسى، وليس، ومنزلتهما الطرازية بين الحرفيّة والفعلية:

ذهب كثير من النحويّين إلى أنّ (عسى) مصنّفة ضمن الأفعال، وذهب بعضهم إلى أنّها حرف. وقد نسب الرضيّ القول بحرفيّتها إلى الزجاج؛ لِمَا رأى من عدم تصرّفها، وكونها بمعنى (لعلّ).<sup>(٤)</sup> وقد أجمل ابن هشام آراء القدماء في تصنيفها في قوله: «عسى:

١- انظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ١١/٣.

٢- انظر: الرضي، شرح الكافية، ٢٤٧/٤.

٣- انظر: الرضي، شرح الكافية، ٢٥٠/٤.

٤- انظر: الرضي، شرح الكافية، ٢١٤/٤.

فعلٌ مطلقاً، لا حرفٌ مطلقاً، خلافاً لابن السراج وثعلب، ولا حين يتصل بالضمير المنصوب ... خلافاً لسيبويه، حكاه عنه السيرافي، ومعناه الترجي في المحبوب، والإشفاق في المكروه».<sup>(١)</sup> فيتحصل لدينا ثلاثة آراء في تصنيف عسى:

١. أنها فعل مطلقاً.

٢. أنها حرف مطلقاً.

٣. أنها فعلٌ في سياقات استعمالية، وحرفٌ في سياقات استعمالية أخرى.

ولا ريب أن الاختلاف في تحديد (عسى) وأشباهاها من حيث التصنيف عائدٌ إلى ما تنطوي عليه هذه الألفاظ من سمات وعلامات تتداخل بين الأفعال والحروف، إذ إن القائلين بفعليتها قد كانوا مدفوعين إلى هذا القول بعدد من الظواهر المنتمية في سماتها وعلاماتها إلى صنف الأفعال التي وجدوها في (عسى)، من ذلك أن ضائراً الرفع تلحقها، نحو: عسيْتُ، وعسانا. وكذلك تاء التانيث الساكنة، نحو: عَسْتُ هُنْدُ أن تقوم.<sup>(٢)</sup> وأما القائلون بحرفيتها فهم مدفوعون إلى هذا بما وجدوه فيها من سمات حرفية، نحو دلالتها على معنى من المعاني التي تكون موسومة بالحروف في الأصل وهو معنى الترجي، وكذلك مجيئها جامدة في صورة تخالف الأصل الذي تكون عليه الأفعال وهو التصرف.

تمثل هذه الإشكالات التصنيفية التي تواجها في (عسى، وليس) أحد المظاهر التي تقوّض التصوّر الذي ينظر إلى اللغة بوصفها أجزاء منفصل بعض أجزائها عن بعض؛ لأننا أمام ظواهر تنطوي على سمات ينتمي بعضها إلى صنف الحروف، وبعضها الآخر إلى صنف الأفعال، ولقد أظهر ابن جني هذا حين وسم أحد أبوابه في الخصائص بـ(باب من غلبة الفروع على الأصول) قال فيه: «وهذا المعنى عينه قد استعمله النحويون في صناعتهم، فشبّهوا الأصل بالفرع في المعنى الذي أفاده ذلك الفرع من ذلك الأصل ... وعلى ذلك ذهب بعضهم في ترك تصرف (ليس) إلى أنها ألحقت بـ(ما) فيه، كما ألحقت (ما) بها في العمل في اللغة الحجازية. وكذلك قال أيضاً في (عسى): إنها مُنعتُ التصرف

١- ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ٤١٤/٢.

٢- انظر: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص ٤٦٢.

لحملهم إياها على (لعل). فهذا ونحوه يدلّك على قوّة تداخل هذه اللغة وتلاحمها<sup>(١)</sup>، واتّصال أجزائها وتلاحقها، وتناسب أوضاعها، وأنها لم تُقتعث اقتعاً<sup>(٢)</sup>، ولا هيلت هيلاً، وأنّ واضعها عني بها وأحسن جوارها، وأمدّ بالإصابة والأصالة فيها<sup>(٣)</sup>. فقد كان القول بالتداخل بين أصناف الكلم فرضيّة عبّر عنها القدماء تعبيراً عفويّاً؛ لتكون لهم أداة مهمّة ومُعينة في تفسير ظواهر من أمثال (عسى، وليس) وتحليلها بما لها من كينونة يتعرّف معها افتراضنا أنّها في حيّز الأفعال التامة الفعلية، أو افتراضنا أنّها في حيّز الحروف التامة الحرفية؛ لذلك قال الرضيّ في تفسيرها: «وإنّما لم يُتصرّف في (عسى) بل لم يأت منه إلّا الماضي؛ لتضمّنه معنى الحرف، أي: إنشاء الطمع والرجاء كـ(لعل)، والإنشاءات في الأغلب من معاني الحروف، والحروف لا يُتصرّف فيها»<sup>(٤)</sup>، فنعتقد أنّ التصنيف التصريفيّ لـ(عسى) عند النحويّين ضمن قائمة الأفعال لم يكن كافياً لها لتخرج عن الحرفيّة في جانبها المقوليّ الذي ينظر في السمات والخصائص الكلية، فد(عسى) فعّل بما تنطوي عليه من علامات الفعل، نحو: قبول دخول ضمائر الرفع عليها، ولكنّها في هامش الفعلية، وواقعة تحت تأثير الحرف بما لها من سمات تقرّبها من الحرف وتبعدها عن الأفعال الحقيقية، نحو: ظاهرة جمودها وعدم تصرّفها، لذلك نجد أنّ ابن الحاجب يدقّق دلالتها وكينونتها البنيويّة قائلاً: «هذه الأفعال -يعني (عسى، وليس)- غير متصرّفة؛ لتضمّنها معنى الحروف في التحقيق، فأجريت مجرى الحروف في امتناع دخول الأفعال كامتناع دخولها على الحروف. والذي يحقّق قربها من الحروف اختلاف العلماء في كونها من باب الحروف»<sup>(٥)</sup>؛ لذلك نجد أنّ وقوف ابن الحاجب وتأمّله في سلوك هذا النوع من الأفعال يجعله يحكم بسلوكها الحرفيّ بكونها ذات سلوك تركيبيّ قريب من سلوك الحروف أمثالها، نحو: لعل، التي تشاركها الدلالة وامتناعها الدخول على الأفعال كما يمتنع دخولها على الحروف. وتؤوّل هذه الملاحظات عند

١- أشار المحقّق إلى أنّ إحدى النسخ مكتوب فيها: تلاحمها، ويظهر أنّ هذا أنسب في سياق حديث ابن جنّي. انظر: ابن جنّي، الخصائص، ١/٣١٣.

٢- في اللسان: اقتعت الحافر اقتعاً إذا أخرج تراباً كثيراً من البئر. مادة (قعت)

٣- ابن جنّي، الخصائص، ١/٣٠١-٣١٣.

٤- الرضيّ، شرح الكافية، ٤/٢١٣-٢١٤.

٥- ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، ١/٢١٣.

النحويين إلى أن يعدّوا الجمل المبدوءة بأفعال من قبيل: ليس، وعسى، جملاً اسمية رغم تصنيفهم لها ضمن قائمة الأفعال، فنجد ابن الحاجب يقول في تفسيره امتناع دخول (قد) على (عسى): «وأما امتناع (قد) على (عسى) فلائها لتقريب الماضي من الحال، و(عسى) لا تكون إلا لتقريب في المستقبل، فكانا متضادّين، ولأئها تقرب ما لو لم تدخل عليه لكان معناه محتملاً في الزمان القرب والبعد. ولا دلالة لـ(عسى) على الزمان، فلا معنى لدخول (قد) عليها، ولأنّ المقصود الجملة الاسمية، فالخبر في الحقيقة هو خبر المبتدأ، ولا معنى لدخول (قد) إلاّ لتحقيق الخبر، فلا دخول له على خبر المبتدأ».<sup>(١)</sup>

يؤكد النحويون في تصوّرهم لدلالة التراكيب المبدوءة بهذا النوع من الأفعال أنّها تراكيب تؤدّي معاني الجمل الاسمية رغم كونها في تجسّدها اللفظي مبدوءة بما صُنّف ضمن قائمة الأفعال، وهذا قد أعلنوه صراحة بقولهم عن التراكيب من قبيل: عسى أن يقوم زيد: «وهي وإن كانت في صورة الفعلية فالمعنى فيها على الاسمية، والمعنى فيها كمعنى: عسى زيد أن يقوم، سواء»<sup>(٢)</sup>؛ لذلك لا يكون معنى الحدث في هذه التراكيب صادرًا عن الأفعال كما في التراكيب الفعلية الحقيقية، نحو: أقبل زيد. بل الحدث أو الخبر بحسب تعبير ابن الحاجب صادر عن المكوّن المتأخّر في التركيب، نحو: عسى زيد أن يقوم، وليس زيد قائماً. إذ إنّ حدث القيام في هذا التركيب صادر عن الواقع إعرابياً في موقع الخبر، وأما (عسى، وليس) فلا تخرج عن كونها أنشأت في التركيبين معنيي النفسي، والترجي. وتؤوّل بنا هذه الملاحظات أنّ هذا السلوك التركيبي سلوك اسمي في أداء مضمونها المراد تحقيقه بهذه التراكيب، ولا شك أنّ (عسى، وليس) يقعان في علاقات تعاقبية مع الحروف إذا أردنا أن نعدّد الإمكانات اللغوية في الاستعمال لأمثالها من التراكيب بمضامين لغوية مختلفة، فيمكن أن نستبدلها بـ(لعلّ، وإنّ، وليت) ولا يصحّ لنا أن نجعلها في علاقات تعاقبية مع الأفعال الحقيقية، نحو: كتب، وأقبل. ويؤكد هذا التحليل أنّ في هذه الأفعال مظاهر حرفية تجعلنا نقرّ باقترابها من الحروف، وظهور آثار هذا الاقتراب بمجيئها جامدة غير متصرّفة بحسب ما يكون للحروف في العربية.

١ - ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، ٢١٢/١.

٢ - ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، ٢١٢/١.

ونجد أنّ من الإشكالات التي واجهت النحويين حين تتبّعوا سلوك (عسى) التركيبي أنّها تأتي في استعمالات لغويّة وقد اتّصل بها ضمير النصب، كقول الشاعر:

ولي نفس أقول لها إذا ما      تُنازِعني لعلّي أو عساني<sup>(١)</sup>

والإشكال في هذا الشاهد وأمثاله في مجيء الضمير المتصل بـ(عسى) ضمير نصب، وفي الاستعمالات الأخرى الغالبة لهذا الفعل نجد أنّ اسمه يكون مرفوعاً، نحو قول الله تعالى: ﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَكُفَّ بَأْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [النساء: ٨٤] ويكون خبرها جملة فعليّة. وتبعاً لهذا التنوّع في السلوك اللغوي للتركيب الذي تتصدّره (عسى) نجد أنّ النحويين قد اختلفوا في تفسير هذه الظواهر على آراء متعدّدة، منها:

١. قال سيبويه: «وأما قولهم: عسّاك، فالكاف منصوبة... والدليل على أنّها منصوبة أنّك إذا عنيت نفسك كانت علامتك (ني) ... فلو كانت الكاف مجرورة لقال (عساي)، ولكنهم جعلوها بمنزلة (لعل) في هذا الموضع».<sup>(٢)</sup>

٢. أنّ الضمير في محلّ الرفع على ما كان عليه في الأصل؛ إذ إنّ في موضع لو وقع فيه الظاهر لكان مرفوعاً؛ فوجب أن يُحكم على محلّ المضمر الواقع موقعه بذلك قياساً على سائر الضمائر، فحملوا الرفع على النصب في (عسّاك، وعساه).<sup>(٣)</sup>

٣. أنّ الضمير البارز منصوب بـ(عسى) خبراً لها، والاسم مُضمر فيها مرفوع، أو يكون الاسم (أن والفعل)، ونُسب هذا القول للمبرّد.<sup>(٤)</sup>

ويهمّنا في سياق هذه المسألة وفق حدود الدراسة أن نبرز ما بيّنه الرضيّ في تحليله رأي سيبويه ونصرته إياه، إذ قال: «فعلى مذهب سيبويه (عسى) مُعَيَّر عن أصله، والضمائر جارية على القياس، تبعاً لتغيّر (عسى) كما قال في (لولاك)، وحمل (عسى) على (لعل) في نصب الاسم ورفع الخبر مخصوص بكون اسمه ضميراً، كما كان جرّ (لولا) عنده مختصّاً

١- من الوافر، لعمران بن حطان، وهو في كتاب سيبويه، ٣٧٥/٢، وابن يعيش، شرح المفصل، ٣/٥٩، وابن السيرافي، شرح أبيات سيبويه، ١/٥٢٤.

٢- سيبويه، كتاب سيبويه، ٢/٣٧٥.

٣- انظر: ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، ٢/٤٨٨.

٤- انظر: الرضيّ، شرح الكافية، ٢/٤٤٧-٤٤٨. والشاطبيّ، المقاصد الشافية، ٢/٣٠١.

بالضمير، فلا يقال: عسى زيدٌ يخرج، اتّفاقاً منهم، واستدل على كون الضمير منصوباً بلحوق نون الوقاية في: «عساني»<sup>(١)</sup>.

إنّ ما نجده في هذا النصّ جارٍ على أصل اختباريّ في النظريّة النحويّة العربيّة يتلخّص في أنّ الإضمار يردُّ الأشياء إلى أصولها، فقد وضع سيبويه باباً سّماه: «باب ما تردُّه علامة الإضمار إلى أصله»<sup>(٢)</sup>، ويعدُّ رائز الإضمار من الكليّات اللغويّة في اختبار تحديد مكوّنات الجمل في الألسنة البشريّة.<sup>(٣)</sup> فكأنّ الرضيّ يجعل اتّصال ضمير النصب بـ(عسى) اسمًا لها بحسب توجيه سيبويه عودةً لـ(عسى) إلى شيء من أصلها بما لها من شبه بـ(لعلّ)؛ ليكون فيها جملة من الظواهر الحرفيّة في اقترابها الدلاليّ من (لعلّ)، فجاءت في أحد مظاهرها التركيبيّة جارية على سنن (لعلّ) في نصب اسمها بما لها من اقتراب من الحرفيّة في مظاهر متعدّدة، ثم يظهر الرضيّ تحقيق هذا الاسترسال لـ(عسى) بين الحرفيّة والفعليّة في جانب الاستعمال اللغويّ في قوله عن (عسى) إذا لحقها ضمير النصب: «(عسى) محمول على (لعلّ) لتقاربها معنى؛ لأنّ معناهما الطمع والإشفاق، تقول: عساك أن تفعل كذا، تحمله على (لعلّ) في اسمه فتنصبه به ويبقى خبره مقترباً بـ(أن)، كما كان مقتضاه في الأصل ... فيكون الخبر من وجه محمولاً على خبر (لعلّ) وهو كونه في محلّ الرفع، ومن وجه مُبقًى على أصله، وهو اقترانه بـ(أن)؛ لأنّ خبر (لعلّ) في الأصل خبرٌ المبتدأ، ولا يقال: أنت أن تفعل»<sup>(٤)</sup>.

ونلاحظ عند تدقيق النظر في تحليلات النحويّين أنّ لديهم عدداً من الاختبارات للألفاظ قبل تحديد أصنافها وأنواعها تجري عندهم بمنزلة الفحص المخبريّ لهذه الألفاظ قبل إصدار الأحكام حولها؛ لذلك نعتقد أنّها معايير مهمّة قد كانوا يعتمدونها في تلك التحليلات. وفي سياق مسألتنا نجد أنّ النحويّين قد استعانوا بظاهرة الإمالة معياراً تمييزيّاً في الحكم التصنيفيّ الذي يصدر عنه (عسى) أو غيرها من الألفاظ؛ لأنّ الإمالة عندهم لا تكون للحروف في الأصل، بل هي للأفعال في الأصل؛ لأنّها كثيرة

١- الرضيّ، شرح الكافية، ٢/ ٤٤٦.

٢- سيبويه، كتاب سيبويه، ٢/ ٣٧٦.

٣- انظر: عزّ الدين المجذوب، مفاهيم دلاليّة ولسانيّة لوصف العربيّة، ص ٤٣٨.

٤- الرضيّ، شرح الكافية، ٢/ ٤٤٦.

التغيير بما يكون للفعل من أبنية مختلفة فتظهر فيها حال الياء، ثم اتّسعوا في هذا فأجروا الأسماء لقوّتها مجرى الأفعال في قبولها الإمالة.<sup>(١)</sup> وأما الإمالة في الحروف فهي غير لائقة بجوهر الحرف، قال ابن يعيش: «القياس يأبى الإمالة في الحروف؛ لأنّ الحروف أدوات جوامد غير متصرّفة، والإمالة ضرب من التصرّف؛ لأنّه تغيير... الحروف غير متصرّفة، ولا تلحقها تشنية ولا جمع ولا تغيير، فلا تصير ألفاتها ياءات»<sup>(٢)</sup>؛ لذلك نجد أنّ المبرّد حين حكم بفعليّة (عسى) استند من ضمن ما استند إليه في هذا الحكم إلى رائز الإمالة إذ قال: «فأما (عسى) فإمالتها جيّدة؛ لأنّها فعلٌ، وألفها منقلبةٌ من ياء».<sup>(٣)</sup> ونعتقد أنّ ظاهرة الإمالة قد كانت رائزاً اختبارياً مهمّاً قد أسهم في ضبط النحويّين النظريّ لرؤيتهم في أصناف الكلم الثلاثة، وحدود العلاقات الممكنة بينها، من هذا أنّ (يا) النداء نزّلتها النحويّون منزلة تختلف عن غيرها من الحروف؛ لأنّها قد اختلفت عنها بمجيئها مُمالة في الاستعمال اللغويّ، وهذا مخالف لما يكون للحروف في الأصل التي تمتنع الإمالة فيها بحسب أصولهم، ونجد أنّ تفسير النحويّين لهذا الاختلاف قد جاء باستحضار الفرضيّة الطرازيّة إذ قال ابن يعيش: «وأما (يا) في النداء فإنّه حرف، والقياس أنّ لا يُسمّى كآخواته، إلّا أنّه لمّا كان نائباً عن الفعل الذي هو (أنادي، أو أدعو) وواقعاً موقعه أمالوه كما أمالوا (إمّالا)، ولأجل الياء أيضاً قبلها»<sup>(٤)</sup>، وتحضر كذلك هذه الرؤية الطرازيّة في تفسيرهم إمالة (بلى) دون (حتّى، أو إلّا) ممّا هو على ثلاثة أحرف فصاعداً، إذ قال ابن يعيش مفسّراً هذا: «وقد أمالوا (بلى) لكونها على ثلاثة أحرف كالأسماء، وإنّما تكفي في الجواب، فصارت دلالتها كدلالة الأسماء، ولا يلزم على ذلك إمالة (حتّى، وإلّا) ونحوهما ممّا هو على ثلاثة أحرف فصاعداً؛ لأنّها وإن كانت على عدة الأسماء فإنّها لا تفيد بانفراها، ولا تكفي عن شيء؛ فلم تكن مثل (بلى)».<sup>(٥)</sup>

نخلص من هذه النصوص إذن إلى أنّ الحروف قد كانت في تصوّرات النحويّين النظرية متفاوتة وليست في درجة واحدة في قوّة الانتماء وخلوصها للحرفيّة بما يسمح

١- انظر: المعريّ، رسالة الملائكة، ص ١٨٥-١٨٦.

٢- ابن يعيش، شرح المفصل، ١٠٦/٩-١٠٧.

٣- المبرّد، المقتضب، ٣/٥٢.

٤- ابن يعيش، شرح المفصل، ١٠٨/٩.

٥- ابن يعيش، شرح المفصل، ١٠٨/٩.

للبناء النحويّ النظريّ أن يستوعب جملة من المعطيات اللغويّة التي ربّما بدتْ مشتّتة ومستعصية على الضبط، إذ إنّ من الحروف ما تضعف فيه الحرفيّة بما يكون له من دخول في الفعل ومشابهة له، نحو: (يا) النداء، أو دخول في الاسم ومشابهة له، نحو: (بلى). ويؤوّل هذا تصوّر الذي أخذ به ابن يعيش وغيره في تفسير ظاهرة الإمالة في بعض الحروف إلى أن نراجع أصلاً نظريّاً في حدود العلاقات الممكنة بين أقسام الكلم الثلاثة قد صرّح به ابن الخشّاب في قوله: «والحروف كلّها مبنية، باقية على أصولها في الوضع، تجذب إليها ما يشبهها من القسمين أعني الاسم والفعل، ولا تنجذب إلى شيء منهما، وهي باقية على نوعها كما بقي ذاك مع شبهها».<sup>(١)</sup> فما يمكن أن نفهمه من هذا النصّ أنّ الحروف مؤثّرة في الأسماء، ومؤثّرة كذلك في الأفعال، ولكنّها غير مُتأثّرة بهما في سياق تجلّياتها التركيبية والدلالية. ويدعونا هذا التحليل السابق إلى أن نراجع هذا المبدأ النظريّ بما وجدناه من تأثير للحروف بالأسماء، وبالأفعال كذلك؛ إذ إنّهم قد حكموا باقتراب (يا) النداء من الأفعال، وحكموا باقتراب (بلى) من الأسماء نظريّاً؛ ليتجاوزوا إشكالاً بدا لهم في الواقع اللغويّ بمجيئها في الاستعمال مُسمّلتين، وهذا مخالف لأصل بنوه في نظريّتهم أنّ الحروف لا تدخلها الإمالة؛ لذلك لجأوا في تفسير هذا الواقع اللغويّ إلى افتراض العلاقة الممكنة بين هذين الحرفين والأفعال أو الأسماء.

وتبدو الرؤية الطرازيّة جليّة في تنظير النحويّين حين نراقب تحليلاتهم لحضور ظاهرة الإمالة أو غيابها في الواقع اللغويّ بوصفها رائزاً مهمّاً يمكن من تحديد توغّل اللفظ في الحرفيّة أو قصوره عنه وعدم خلوصه للحرفيّة؛ إذ إنّهم حين ذهبوا إلى أنّ (يا، وبلى) قد جاءتا مُسمّلتين بما لهما من شبه بالأفعال والأسماء افترضوا اعتراضاً ربّما يرد إليهم عن علّة عدم الإمالة في (ما) رغم كونها اسمًا، وقد صرّح بهذا المبرّد في قوله: «فإن قلت: فهلاً فعلوا ذلك في (ما) التي هي اسم»<sup>(٢)</sup>، وقد فسّر هذا تفسيراً طرازيّاً من لدن سيبويه، إذ قال: «وقالوا: ما، فلم يُميلوا؛ لأنّها لم تتمكّن تمكّن (ذا)، ولأنّها لا تتمّ اسمًا إلّا بصلة، مع أنّها لم تتمكّن تمكّن المبهمة، فرّقوا بين المُبهمين إذ كان ذا حالهما»<sup>(٣)</sup>، وقد

١- ابن الخشّاب، المرتجل، ص ٣٥.

٢- المبرّد، المقتضب، ٥٢/٣.

٣- سيبويه، كتاب سيبويه، ١٣٥/٤.

توسّع ابنُ يعيش في تفسير هذا الاختلاف بين الظاهرتين اللغويتين بقوله: «وقد أُميل منها -يعني الأسماء غير المتمكّنة- أشياء، قالوا: ذا، فأمالوا، حكى ذلك سيبويه. وإنّما جازت إمالته وإن كان مبنياً غير متمكّن من قبل أنّه يشابه الأسماء المتمكّنة من جهة أنّه يوصف، ويوصف به، ويثنى ويُجمع ويُصغّر؛ فساغت فيه الإمالة كما ساغت في الأسماء المُعرّبة المتمكّنة ... ولا يُمال ما لا يستقلّ في الدلالة، وهو ما يفتقر إلى ما بعده، كالأسماء الغالب عليها شبه الحرف، نحو: ما الاستفهاميّة، والشرطيّة، والموصولة فهذه قد غلب عليها شبه الحرف ... وأمّا (عسى) فإمالتها جيّدة؛ لأنّها فعلٌ، وألفها منقلبة عن ياء، لقولك: عسيْتُ، وعسينا، فاعرفه»<sup>(١)</sup>.

إنّ الملاحظ في هذه النصوص أنّها تفسّر هذا الاختلاف باللجوء إلى فرضيّة عدم التساوي بين أفراد اللغة في انتمائها للحرف وخلوصها له، أو اقترابها من القسمين الآخرين ومدى توغلها فيهما دون أن يكون هذا اعتبارياً، بل بما يكون لهذه الأفراد اللغويّة من سمات تركيبية ودلاليّة تقرّبها من الحرف أو تبعدها عنه؛ لذلك نجد ابن يعيش يعبر عن هذا بقوله عن: ما، في دلالاتها المختلفة: إنّ شبه الحرف غالب فيها، بخلاف (ذا) التي أكسبتها سماتها التركيبية والدلاليّة شبهاً بالأسماء المعربة المتمكّنة مكنتها من قبولها الإمالة في حضورها الاستعماليّ داخل اللغة.<sup>(٢)</sup>

ونجد أنّ النحويّين يفترضون تفاوت هذه الأفعال غير المتصرّفة بما بينها من تفاوت واختلاف في قوّة انتمائها إلى الفعلية أو الحرفيّة وتعدّد مظاهرها فيها، إذ إنّ لزوم أجزاء التركيب في الجملة وقوّة تصرّفها تقدّماً وتأخيراً يمثّل حضوراً لمظهر من مظاهر الحرفيّة؛ لأنّ الأفعال الحقيقيّة يجوز فيها أن يتقدّم عليها كثيرٌ من معمولاتها، وأمّا الحروف فالأصل فيها أن تلزم صدارة التركيب، ولا يصحّ أن يتقدّم عليها أحد معمولاتها في الأصل. ونظهر هذا التصرّف في مناقشة النحويّين مسألة تقدّم خبر (ليس) عليها، إذ إنّ ثمة خلافاً بين النحويّين في هذه المسألة، ويهمنّا في هذا السياق أن نُظهر التصرّف الطرازيّ في تنظير النحويّين لهذه الأفعال غير المتصرّفة، فقد قال ابن مالك: «(ليس) فعل لا يتصرّف في نفسه، فلا يتصرّف في عمله، كما وجب لغيره من الأفعال التي لا

١- ابن يعيش، شرح المفصل، ١٠٩/٩-١١٠.

٢- انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ١٠٩/٩-١١٠.

تتصرّف كـ(عسى، ونعم، وبئس، وفعل التعجب)، مع أنّ (ليس) شبيهة في المعنى بحرف لا يُشبه الأفعال، وهو (ما) بخلاف (عسى)، فإنّها تُشبه حرفاً يشبه الأفعال وهو (لعل)، والوهن الحاصل بشبه حرف لا يشبه الأفعال أشدّ من الوهن الحاصل بشبه حرف يشبه الأفعال. وكان مقتضى شبه (ليس) بـ(ما)، و(عسى) بـ(لعل) امتناع توسّط خبريهما كما امتنع توسيط خبري شبيهيهما، ولكن قُصِدَ ترجيح ما له فعلية على ما لا فعلية له، والتوسيط كافٍ في ذلك، فلم تجز الزيادة عليه تجنباً لكثرة مخالفة الأصل ... فعلية (نعم وبئس) أظهر من فعلية (ليس) من ثلاثة أوجه:

أحدها أنّ (نعم وبئس) يستقلّ باسم واحد؛ لأنّ معنى: نعم الرجل، مدح الرجل، أو كمل الرجل، إلّا أنّ الرجل مبهم، والمراد تعيين ممدوح، فاحتيج إلى مخصوص بعد الفاعل ... بخلاف الجزء الثاني من مصحوبي (ليس)، فإنّه معمول لها، فمعنى (ليس) لا يستقلّ إلّا بجزأين: مسند ومسند إليه، فكانت أشبه بالحروف، وكانت (نعم وبئس) أشبه بالأفعال.

الثاني: أنّ (نعم وبئس) يقوم كلّ واحد منهما مقام فعل صريح، ويقوم الفعل الصريح مقامه، فمنّ كلام العرب الفصيح: علّم الرجل فلان، بمعنى: نعم العالم فلان، و(ليس) لا تقوم إلّا مقام حرف، ولا يقوم مقامها إلّا حرف.

الثالث: أنّ (ليس ونعم وبئس) مشتركة في مفارقة الأصل؛ لأنّ أصل كلّ واحد منها فعل، لكنّ (ليس) فارتقت أصلها فراقاً لازماً على وجه عدم به النظر في الأفعال، وثبت به شبه الحرف، و(نعم، وبئس) بخلاف ذلك؛ لأنّهما لا يفارقان أصلهما فراقاً لازماً، بل أصلهما مستعمل، ولم يعدم بما فعل بهما النظر في الأفعال، ولا ثبت به شبه الحرف؛ لأنّ الذي فُعل بهما من كسر الفاء وسكون العين مطّرد في كلّ فعل على (فعل) ثانيه حرف حلق، وفعلية ما رُوِيَ أصله، وسلك به سبيل مطّردة في الأفعال أقوى من فعلية ما لم يعامل بهذه المعاملة<sup>(١)</sup>.

يؤكد هذا النصّ حضور هذه الرؤية الطرازية في اكتشاف التفاوت في استرسال هذه الألفاظ اللغوية في المقولات الثلاث؛ الحرفية والفعلية والاسمية، وحدود العلاقات

١- ابن مالك، شرح التسهيل، ١/ ٣٥١-٣٥٣.

الممكنة بينها، وأنّ لهذه الرؤية منزلة عالية في التفكير النحويّ العربي في حدود سعيهم ضبط إطارهم النظريّ الذي يعيد اكتشاف النظام اللغويّ الكامن في ظواهرها، وسعيهم لمّ شتات الظواهر اللغويّة المختلفة؛ إذ إنّ (ليس) أشدّ اقتراباً للحرفيّة وخلوصاً لها بما لها من شبه بالحروف خالص عن الأفعال بخلاف (عسى) التي تشبه حرفاً له استرسال مع مقولة الفعلية واقتراباً لها بحسب ما أظهره القدماء في تحليلاتهم؛ لذلك صار لـ(ليس) من الوهن أكثر ممّا لـ(عسى) كما عبر عن هذا ابن مالك في نصّه.

## خاتمة الفصل الثاني

نُلخّص أهمّ ما تناوله هذا الفصل في ثلاثة جوانب:

أولاً: الإطار النظريّ الذي اعتمدته هذه الدراسة ويتلخّص في اعتماد منوال الطراز موجّهاً رئيساً للباحث في تنظيم مادّة بحثه، وتحليلها، وإعادة ترتيبها. وأهمّ ما يقدّمه هذا المنوال أنّه يعيد النظر في عمليّة التصنيف للمقولات بتجاوزه التصرّور الأرسطيّ القائم على منوال الشروط الضروريّة والكافية ليكون التصنيف قائماً على التسليم بفرضيّة التداخل والاسترسال بين المقولات في عمليّة التصنيف. فالدراسة تُسلّم بأنّ الاسترسال سمةٌ أساسيّة من سمات النظام اللغويّ فرضيّة لها، وهذا تصوّر مسبوق في عدد من البحوث العربيّة سبقت الإشارة إلى بعضها في مواضعها من هذا الفصل. وقد اعتمدت الدراسة عدداً من الفرضيات التي ساقّت مادّة البحث في عرضها وتحليلها، من أهمّها:

١. الحرف مقولة دلاليّة في غاية الإبهام والشيوع لا يتحقّق ضبطها وفق معايير شكلية صارمة بما لها من سمات تسترسل بين المقولات الثلاث (الحرف، والاسم، والفعل).
٢. الأسماء واقعة تحت تأثير الحرف كلّما فقدت قوّتها التعينيّة؛ لتكتسب منه البناء.
٣. الأفعال واقعة تحت تأثير الحرف كلّما فقدت دلالتها على الحدث؛ لتكتسب منه الجمود وعدم التصرّف.

ثانياً: تتبّع أهمّ النقود التي وجّهت للقسمّة الثلاثيّة الترائيّة في حدود موضوع هذه الدراسة قديماً وحديثاً. فقد كانت نقود القدماء تتمثّل في الاختلاف في تصنيف بعض الوحدات اللغويّة بين الحرفيّة والفعليّة، أو الحرفيّة والاسميّة دون أن نقف على ابتكارات تصنيفيّة ثائرة على القسمّة الثلاثيّة إذا استثنينا بعض المحاولات الفرديّة التي أشرنا إليها في هذا الفصل. وأمّا المحدثون فقد كانت أطروحاتهم متنوّعة بحسب المنطلقات التي توجّه بحوثهم، وقد عرضنا بعض الاعتراضات والمحاولات؛ للوقوف على الإشكالات التي كان ينطلق منها المحدثون في توجيه النقود للقسمّة الثلاثيّة الترائيّة.

ثالثاً: إظهار العلاقة المنعقدة بين الحرف من جهة وقسيميه الاسم والفعل من جهة أخرى في ضوء المحدّدات النظريّة التي اعتمدتها هذه الدراسة، وقد كان الانطلاق من

فرضية أن الحرف مفهوم مجرد تقوم أفراده على علاقات الشبه العائلي، أو الشبه مع طراز هذه المقولة المجرد دون افتراض انقطاعها انقطاعاً تاماً عن القسمين الآخرين (الاسم، والفعل)، وأن الكلمة كلما اتجهت نحو الشيوخ والإبهام اقتربت من الحرفية وابتعدت عن الاسمية؛ فأخذت مظاهر الحرفية من قبيل: البناء. وقد انتهت الدراسة في بحثها هذه العلاقة أن تأثير الحرف في الأسماء تأثير متدرج، ولا يكون شبه الأسماء بالحروف شبيهاً في درجة واحدة. لذلك نفترض أن حركات البناء في الأسماء حاملة للدلالة المتمثلة في تحديد موقعها بين الاسمية والحرفية، وأن ثمة مساوقة تسري في الأسماء بين الإبهام والشيوخ في دلالتها وبين خاصية البناء فيها؛ فكلما كان الشيوخ والإبهام عريقاً في الاسم كان البناء فيه راسخاً، ويكون الاسم في هذه الحالة أكثر ابتعاداً عن الاسمية واقترباً من الحرفية من نظائره في قائمة الأسماء. وقد وظفنا هذه الفرضية في عدد من الأسماء، نحو: كلا وكلتا، وأيّ، وبقية الموصولات، والظروف العارض فيها البناء والظروف اللازمة البناء.

وقد تلا هذا تتبع أثر الحرف في قسم الأفعال بمحاولة تفسير خروج الأفعال عن التصرف إلى الجمود، وأن ثمة مساوقة تحكم هذه العلاقة بكون الأفعال كلما فقدت دلالتها على الحدث وأشبهت الحروف فقدت خصيصة التصرف واكتسبت خصيصة الجمود. وقد انتهت الدراسة إلى أن فعل الأمر أكثر أصناف الفعل الثلاثة اقتراباً من الحرفية بما لها من سمات تقربها من الحرف، من ذلك كونه لا يصح الإخبار به، ولا وقوعه صفة، وكونه مؤدياً معنى لا يؤدي في الأصل إلا بالحرف وهو معنى الأمر. وأمّا الفعل المضارع فله اقتراب من الاسمية، وكذلك الفعل الماضي له اقتراب من الاسمية دونه، بخلاف فعل الأمر المنبث الصلة بالاسمية. ثم وقفت الدراسة على بعض النماذج الفعلية المثيرة لبعض المشكلات التصنيفية، نحو: فعل التعجب وبيئت اقترابه من الحرفية بما له من سمات حرفية تتمثل في جهود فعله، وكون (ما) الواقعة في صدارته مبهمة شائعة، وكون التركيب يلزم صورة واحدة، وهذه في نظرنا مظاهر حرفية تجسّد ما قاله القدماء أن التعجب معنى حقّه أن يؤدي بالحرف. وختم هذا الفصل بالنظر في (ليس، وعسى) ومحاولة تفسير مظاهر مختلفة فيها من قبيل: الجمود، واتصال ضمير النصب بـ(عسى) اسمها. ثم النظر في منزلتها الطرازية بين الحرفية والفعلية، وإظهار نظرة القدماء لذلك بجعلهم (ليس) أكثر رسوخاً من (عسى) في الحرفية؛ لأنّها تشبه حرفاً منبث الصلة بالفعل وهو (ما) بخلاف (عسى) المشبهة حرفاً له اتصال بالفعل وهو (لعل)، وأثر هذا في تفسير ظاهرة الجمود التركيبي فيهما.

### الفصل الثالث

المظاهر الطرازية المسيّرة لعلاقة الحروف بعضها  
ببعض في ضوء منوال محمد صلاح الدين الشريف

## مقدمة الفصل الثالث

يدرس هذا الفصل الأخير- بعد دراستنا في الفصلين الأول والثاني المؤثرات في تناول القدماء والمحدثين لقضايا الحرف ثم العلاقة بين مقولة الحرف ومقولتي الاسم والفعل في ضوء منوال الطراز- المظاهر الطرازية داخل مقولة الحرف نفسها، إذ إن الدراسة قد اهتمت في الفصل الثاني بالعلاقة بين مقولة الحرف ومقولتي الاسم والفعل؛ فكان لائقاً أن نقف عند كثير مما صنّفه القدماء ضمن الأسماء، أو الأفعال بما يكون لها من علاقة بالمقولة الحرفية محولين إبراز مدى الاقتراب بين المقولتين، والآثار المترتبة عليه لها على مستويي الدلالة والتركيب. وأمّا في هذا الفصل الثالث فإن الدراسة تحاول تتبّع المظاهر الطرازية داخل مقولة الحرف نفسها، أي ضمن حدود الأفراد المُصنّفة داخل الحرف؛ لأننا نعتقد أنّ هذه الرؤية الطرازية قد كانت هي الموجهة لتنظير القدماء في تنظيم قضايا الحرف وإشكالاته بما يكون له من سمات دلالية وتركيبية، ونجد هذا في نصوصهم إذ قال المبرّد: «وكلُّ بابٍ فأصله شيءٌ واحد، ثم تدخل عليه دواخل؛ لاجتماعها في المعنى. وسنذكر (إن) كيف صارت أحقّ بالجزء؟ كما أنّ الألف أحقّ بالاستفهام، و(إلا) أحقّ بالاستثناء، و(الواو) أحقّ بالعطف مُفسّراً إن شاء الله في هذا الباب الذي نحن فيه»<sup>(١)</sup>. وقد كثرت هذه النصوص في التراث النحويّ العربيّ التي تسم أحد الحروف بكونه أمّ الباب في وسم أحد المعاني. وقول القدماء عن بعض الحروف إنّها أمّهات في بابها في حدود علاقتها بالحروف التي تشاركها أداء المعنى نفسه مظهر من مظاهر وعي القدماء بأنّ هذا الحرف يُعدُّ أكثر الحروف المناظرة له في أداء المعنى نفسه تمثيلاً طرازياً لذلك المعنى وأكثرها رسوخاً في الحرفية. وتلخيص العمل في هذا الفصل أنّ الدراسة انطلقت من منوال محمد صلاح الدين الشريف في أطروحته<sup>(٢)</sup> الذي اعتمد ثلاثة محلّات في صدارة الجملة تكون هي المفصحة عن مقاصد المتكلّم وموقفه من مضمون الجملة، وتكون هذه المحلّات الثلاثة موسومة بالحروف في الأصل، هي: المحلّ الواويّ، والمحلّ الإنشائيّ، والمحلّ الوجوديّ. ونروم في هذا الفصل إبراز المظاهر الدلالية والتركيبية

١- المبرّد، المقتضب، ٤٦/٢.

٢- الشرط والإنشاء النحويّ للكون: بحث في الأسس البسيطة المولدة للأبنية والدلالات. وأصل هذا العمل الذي نُشر سنة ٢٠٠٢م أطروحة دكتوراه دولة أنجزها الباحث تحت إشراف عبد القادر المهيري، وقد كان عنوانها: مفهوم الشرط وجوابه وما يطرحه من قضايا في معالجة العلاقة بين الأبنية النحوية والدلالية. وقد نوقشت سنة ١٩٩٣م. ثم عدّل الباحث عنوان الأطروحة حين نشرها بعد قرابة عقد من الزمن.

التي أفضت إلى أحقية (الواو) بأمية الباب في وسمها المحلّ الواويّ في حدود علاقتها بالحروف الأخرى التي يمكن أن تسم الموضع ذاته، نحو: ثم، والفاء. ثم الانتقال إلى المحلّ الإنشائيّ وإبراز المظاهر الدلالية والتركيبيّة التي أفضت إلى أحقية (إن) الشرطيّة بأمية الباب في وسمها المحلّ الإنشائيّ بمعنى الشرط في حدود علاقتها بالواسمات الأخرى حروفاً وأسماء، نحو: لو، لولا، مَنْ. ونُذكر بأنّ هذا المحلّ الإنشائيّ يمكن أن يتعاقب عليه عدد من الحروف من قبيل: حروف الشرط، وحروف الاستفهام، ونحوها. وإنّما وقفت الدراسة على أحد هذه المعاني وهو الشرط ليكون نموذجاً يظهر في واسماته المظاهر الدلالية والتركيبيّة التي أفضت بـ(إن) لتكون أمّا للباب، ولم يكن من مقاصد الدراسة أن تستقصي هذه الحروف. ثم الانتقال إلى المحلّ الوجوديّ الذي يكون موسوماً بأحد أحرف النفي أو الإثبات، وقد اختارت الدراسة أن تكون (لا) النافية أمّا للباب في حدود علاقتها بواسمات النفي الأخرى بمقتضى مسوغات نظريّة أسلمتنا إلى هذه النتيجة وضحناها في هذا الفصل.

وقد قصدت الدراسة في هذا الفصل نماذج تعدّ تمثيلات لما تروم الدراسة إظهاره في دراسة القدماء لقضايا الحرف، إذ إنّ الفصل لم يستقصِ المظاهر الطرازيّة في صنف الحروف، وليس هذا من أهدافه؛ لأمرين:

١. أنّ الدراسة تروم الوقوف على نماذج من القضايا الواسعة في التراث النحويّ العربيّ تكون دلائل على مثيلاتها وأشباهاها من القضايا الأخرى التي أعرضت عنها الدراسة.

٢. أنّ هذه القضايا -أعني النماذج الطرازيّة في الحروف- قد درست قبل هذه الدراسة<sup>(١)</sup>، وقد أفدنا ممّا قدّم في هذا السياق محاولين الانطلاق منها نحو تحليل الأقوال والتفسيرات وفق فرضيّات الدراسة التي لم تكن محلّ نظر من الباحثين في هذا الموضوع.

---

١- نشير لما بين أيدينا منها، وهي دراسة أنجزها حسن أحد العثمان، عنوانها: الأمّهات في الأبواب النحويّة؛ دراسة استقرائية تحليليّة لأوجه أحقية الأداة بأمية بابها. منشورات المكتبة المكيّة ومؤسسة الريّان. وفيها تتبّع مهمّ هذه الملامح وإظهار أقوال النحويّين في أحقيّتها بأمية الأبواب. ونحاول في هذا الفصل أن نضيف إليها بعد الاستفادة ممّا قدّمته هذه الدراسة توظيف فرضيّات الدراسة في تفسير عبارات النحويّين وتحليلاتهم هذه القضايا، وبيان التراتبيّة والاسترسال الذي ينعقد بين الحروف في أداء المعاني المتحقّقة بها، وأثر هذا في ضبط تحليلاتهم وتعليقاتهم.

## ١ - منوال محمد صلاح الدين الشريف، ومنزلة الحرف فيه:

نعتمد في هذا الفصل الإضافة التي قدّمها محمد صلاح الدين الشريف في أطروحته (الشرط والإنشاء النحويّ للكون: بحث في الأسس البسيطة المولّدة للأبنية والدلالات) في سياق محاولتنا إظهار السمة الطرازية التي تحكم ما صنّفه القدماء من الوحدات اللغويّة ضمن قائمة الحروف بالنظر إلى سماتها الدلاليّة والتركيبية بعد أن بيّنا في الفصل السابق السمة الطرازية التي تحكم علاقة الحروف بقسميه الاسم والفعل وسلطة الحرف في تكوين السمات الدلاليّة والتركيبية للوحدات اللغويّة المصنّفة ضمن قائمة الأسماء أو الأفعال. وقد ألزمتنا أنفسنا في هذا العمل أن نعتمد الإضافة التي قدّمها هذه الأطروحة بما وجدناه مفيداً لنا في سياق موضوعنا الذي يهتمّ بقضايا الحرف في التفكير النحويّ العربيّ، وقد قدّم الشريف في أطروحته إضافة علميّة حقيقيّة إذ اعتمد نظريّاً ثلاثة محلّات إعرابية تكون موسومة في العربيّة بالحروف وواسمة لمحلّات إعرابية تدخل المتكلّم ومقاصده ضمن البنية النحويّة إذ قال الشريف: «وسنحاول في هذا البحث تطوير شعور القدماء بوجود إدراج ما يتعلّق بالمتكلم في البنية النحويّة مستغلّين لذلك بعض الآراء البراغماتية التعامليّة الحديثة على صورة نظرّها الأقرب<sup>(١)</sup> إلى ما كان يمكن للعرب أن يقصدوه لو لم يسرع التخلف إليهم قبل إتمامهم لنظريّتهم النحويّة». <sup>(٢)</sup> وسيأتي لاحقاً بيان لأهميّة هذا القول لموضوع بحثنا ووضع في منزلته ضمن السياق العلميّ اللسانيّ. ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ لهذه الأطروحة أثراً بيّناً في عدد من الدراسات التي تلتها خاصّة في حدود الدراسات في الجامعة التونسيّة باعتماد كثير منها فرضيّات الشريف ومنواله النظريّ لتفسير عدد من الظواهر النحويّة بما كان لهذه الفرضيّات من قدرة تفسيرية في قراءة عدد من الظواهر المختلفة. <sup>(٣)</sup> وقد كان الشريف نفسه يعاود البحث في هذا الحقل حين أنجز كثيراً من دراساته ومحاضراته

١ - صحّح الأستاذ المشرف إذ قرأ الفصل بعد انتهائي من تحريره هذا الاستعمال وبيّن أنّ الصواب في مثل هذا الاستعمال أن يقال: القربى. أو أن تعرى صيغة أفعال التفضيل من (أل) فيقال: أقرب.

٢ - محمد صلاح الدين الشريف، الشرط والإنشاء النحوي للكون: بحث في الأسس البسيطة المولّدة للأبنية والدلالات، ١/ ٦٣.

٣ - أنجزت عدد من الأعمال العلميّة التي أفادت من أطروحة الشريف نذكر منها على سبيل التمثيل:

١. ظاهرة الاسم في التفكير النحويّ: بحث في مقولة الاسميّة بين التام والنقصان. للمنصف عاشور.

٢. الإنشاء في العربيّة بين التركيب والدلالة: دراسة نحوية تداوليّة. لخالد ميلاد.

٣. الرأسيّة العامليّة في اللسان العربيّ: مقارنة نحوية لأشكال تمثيل البنى اللسانية. لسرور اللحياي.

التي تلت أطروحته بأدوات جديدة اكتسبها ممّا جدّ في البحث اللسانيّ أو بما وصل إليه من نتائج في سياق نظره الذاتيّ في فرضيّاته ووقائع اللغة المختلفة.

## ١, ١ - المنطلقات المعرفيّة التي انتظمت في حدودها الأطروحة:

بيّنّا أهميّة أطروحة محمد صلاح الدين الشريف لموضوعنا بكونه قد وظّف تحصيله العميق في اللسانيّات بكافّة اتّجاهاتها خاصّة التوليديّة منها والعرفانيّة فاعتمد نظريّاً ثلاثة محلّات إعرائيّة في الجملة تكون موسومة بالحروف في سياق محاولته كشف طبيعة النظام اللغويّ، بل في سياق طموح أكبر وأهمّ نحاول أن نظهره في حدود عرضنا لمنواله النظريّ. ولا بدّ لنا قبل من الإقرار بأنّ الأطروحة تنطوي على كثير من الصعوبة ووعورة المسالك لسببين نعتقد أنّ الأوّل منها يُسَلِّم إلى الثاني:

١. أنّ الباحث قد انطلق من جزئية الشرط وجوابه للكشف عن خصائص النظام اللغوي بل للكشف عن خصائص الفكر البشري عامّة.<sup>(١)</sup> ونجده إذا تأملنا آراءه يذهب أبعد من هذا إذ يُقدِّم فرضيّة يصوغها في شكل تساؤل: هل اللغة هي السبيل لاكتشاف الكون؟ ويواصل الباحث محاولته الوصول إلى تنزيل جهاز اللغة منزله اللاتقة به إذ يعتقد أنّ هناك ارتباطاً وثيقاً بين اللغة والحين الإنسانيّ من حيث السمات التي يشتغل ضمنها كلّ جهاز؛ فالحين الإنسانيّ لا يتوقّف لأنّ بعض فلاسفة البيولوجيا يرون أنّ موت الأفراد هو طريقة لحفاظ الحين البشريّ على نفسه كما ينقل الشريف عنهم. وتشتغل اللغة بوصفها نظاماً يشارك الحين الإنسانيّ في بعض سماته دائماً ولا تتوقّف، فهو لا ينكر أنّ من خصائص النحو الكليّ ما يكون بالاكْتساب، وهو ما يسمّيه الشريف بـ(الترشّح التاريخي)، ولكنّ الأساسيّ في هذا النحو الكليّ والجوهر فيه يرجع إلى خصائص الجهاز العصبيّ عند الإنسان؛ لذلك هناك الأنحاء الخاصّة بالسنة مخصوصة وبمقتضى قولنا خاصّة نعني أنّها تعرّضت للتغيّر ولا تزال عرضة له، وفي مقابلها هناك أشياء قارّة في النحو الكليّ ليست عنده عرضة للتبدّل والتغيّر

١ - انظر: عزّ الدين المجذوب، مفهوم الاسترسال في بعض البحوث التونسيّة، ص ١١. ضمن أعمال ندوة قسم العربيّة بجامعة سوسة (الاسترسال في الظاهرة اللغويّة) التي عقدت سنة ٢٠٠٢م.

بها لها من ارتباط وثيق بالجهاز العصبي عند الإنسان، وهو ثابت عند البشر مهما اختلفت ثقافتهم، ونجده يصرح بهذا الرأي في قوله: «اللغة غير وسمها اللفظي، وأنها في أصلها أبنية مجردة يستقرّ الأساسيّ منها في التاريخ، وأنّ القول إنجاز آنيُّ لها».<sup>(١)</sup> نلاحظ في سياق عرضنا بعض فرضيّات الشريف أنّه ينطلق في بيان رؤيته لطبيعة اللغة من خلفيّة العلميّة في العلوم الطبيعيّة إضافة إلى تكوينه الفلسفيّ واللسانيّ بشقيّيه العربيّ التراثيّ واللسانيّ الحديث، وقد قال عنه في هذا السياق رفيق بن حمّودة: «وهو -أي الشريف- بنفسه يصف ما مقدّمه بأنّه: «تصوّر عربيّ... معدّل بمعطيات حديثة أو شخصيّة» لكنّه لا يصرح بأدوات التعديل الحديثة، ولا يفصّل القول فيها. بل نجده... يناقش ويعارض كثيرًا من الأصول البنيويّة والتوليديّة. ونعتقد أنّه لم يتعمّد السكوت عن ذلك؛ فقد كانت مصادره العلميّة متنوّعة، وكانت أصوله المنهجية نابعة من شغفه بمتابعة العلوم الطبيعيّة والصوريّة في أحدث مستجدّاتها»<sup>(٢)</sup>؛ لذلك نجده يحاول تقديم تفسيره للغة ضمن التفسيرات التي تقدّمها العلوم الطبيعيّة في تعاطيها مع الظواهر، ولا شك أنّ عمله هذا يندرج ضمن الأطروحات اللسانية التي تحاول الإجابة عن سؤال جوهريّ مضمونه: ما طبيعة اللغة؟ لأنّ الوصول إلى إجابة عن هذا السؤال يحدّد آلية البحث فيها، وطبيعة النتائج التي يصل إليها الباحث فيها. وقد كان هذا سؤالاً مهمّاً قد تعاقب اللسانيّون في طرح آرائهم حوله، وليس هذا السياق مجالاً لعرضها، إنّما أردنا أن نضع ما قدّمه الشريف في منزلته ضمن الجهود اللسانية. ولعلّنا لا نجازف إذا قلنا إنّ الشريف يروم وضع دراسة اللغة في مبادئها وفرضيّاتها ضمن مصافّ العلوم الطبيعيّة، ونعتقد أنّ هذا الاختيار امتداد لما فعله تشومسكي في اقتدائه بديكارت الذي أعلن القطيعة مع المنطق الأرسطيّ السائد في سلطته على العلوم قرونًا عديدة بجعله الرياضيّات معيار العلوم، فهذا هو الشريف يعتقد أنّ المعنى فوضويّ لا سبيل إلى ضبطه وحصر احتمالاته، ويعزّز هذا الاختيار نظريّاً بما أقرّه علماء

١- محمد صلاح الدين الشريف، الشرط والإنشاء النحويّ للكون: بحث في الأسس البسيطة المولّدة للأبنية والدلالات، ٢٤/١.

٢- رفيق بن حمّودة، كتاب الشرط والإنشاء النحويّ للكون: بحث في الأسس البسيطة المولّدة للأبنية والدلالات، حوليّات الجامعة التونسيّة، عدد ٥٨، عام ٢٠١٣م، ص ١٠٤.

الرياضيات والفيزياء والبيولوجيا في السنوات الأخيرة بأن كثيراً من الظواهر الكونية تختصّ بأنّها فوضويّة غير منتظمة، فمن الممكن أن تكون اللغة من جنس هذه الظواهر الفوضويّة.<sup>(١)</sup>

٢. أنّ هذا الطموح الذي انطلق منه الباحث في دراسته يقتضي أن تتعدّد منطلقات الباحث النظرية وتتداخل وتتعدّد في بعض سياقاتها، وليس هذا بأمر خفيّ لكلّ من اطّلع على العمل؛ لذلك لا نتعجّب إذا علمنا أنّ هناك عدداً من البحوث التي نُشرت لتقريب الأطروحة لقراءتها، ومحاولة إظهار الخلفيات اللسانية والفلسفية التي تسيّر ضمنها مبادئ الأطروحة، والكشف عن الأسس النظرية التي يمكن للباحثين اللاحقين الانطلاق منها في دراساتهم اللسانية، ومن أهمّ ما قدّم في سياق تقريب الأطروحة دراستان:

مفهوم الاسترسال في بعض البحوث التونسية، لعزّ الدين المجدوب، نُشرت ضمن أعمال ندوة (الاسترسال في الظاهرة اللغوية) المنعقدة في جامعة سوسة سنة ٢٠٠٢م.  
كتاب (الشرط والإنشاء النحويّ للكون)، لرفيق بن حمّودة، نُشرت في العدد ٥٨ من مجلة الحوليات التونسية سنة ٢٠١٣م.

إضافة إلى هذا نجد الشريف نفسه في عدد من الأبحاث أو المحاضرات العلمية اللاحقة لنشره أطروحته يوضّح مبادئ الأطروحة، ويحاول تقريبها. وقد استعنت كثيراً بهذه المصادر الوسيطة في حدود محاولتي الإمساك بأهمّ المبادئ التي تسيّر العمل في الأطروحة إذا تشبّثت عليّ المبادئ في الأطروحة نفسها وكادت تُفْلِت.

## ١, ٢- المبادئ النظرية التي قدّمها الشريف في تصوّره للغة:

يذهب الشريف إلى أنّ الدماغ هو جهاز اللغة، ويكون بمقتضى ما ذهب إليه للدماغ وظائف متعدّدة؛ إحداها اللغة. ويصرّح بأنّ موقفه هذا له تقاطع مع الاتجاه التوليديّ دون أن يماثله، إذ إنّ للشريف تصوّراً للدماغ ووظيفته قد اكتسبه من علم الأحياء يجعله

١- انظر: محمد صلاح الدين الشريف، الشرط والإنشاء النحويّ للكون: بحث في الأسس البسيطة المولّدة للأبنية والدلالات، ١/ ٥٢-٥٣.

على اختلاف مع التّصوّر التّوليديّ في تفسيرهم للغة، ويتلخّص هذا الموقف في تصوّره للوظيفة البيولوجيّة والوظيفة التاريخيّة الاجتماعيّة للدماغ، فهو يرى أنّ الافتراض بأنّ الخصائص الوراثيّة الجنسيّة للغة موروثه فرديّاً على صورة ما فليس من المستبعد عنده أن تكون الخصائص الاجتماعيّة متضمّنة بيولوجيّاً في تكوين الدماغ على صورة ما. ويلمح الشريف في محاولته الاستدلال لتصوّره السابق إلى ما سُمّي بـ(مشكلة أفلاطون) إذ قال الشريف: «يتّصل الافتراض البيولوجي بعلم النفس العرفانيّ ويتضمّن ربط اللغة بالدماغ موقفاً من نظريّة المعرفة. ومهما كان الموقف من نصيب الوراثة من المعرفة فإنّنا لا نستبعد أن تكون بعض الخصائص العامّة المميّزة للحالات العرفانيّة المجردة الكبرى ظواهر يرثها الفرد اجتماعيّاً عبر التاريخ عن طريق (الوعي الجماعي) لا عن طريق الوراثة البيولوجيّة. ويقتضي هذا الموقف الفلسفيّ أن نسلّم بأنّ اللغة ليست وظيفة الدماغ من حيث هو كائن فرديّ فقط يحمل في تكوينه خصائص الجنس الإنسانيّ فقط، بل من حيث هو كائن يحمل فرديّاً مكتنزات التجربة اللغويّة الاجتماعيّة عبر التاريخ. وليس هذا البحث بالمجال الصالح لتحليل هذه الأفكار ودراساتها؛ لذا نكتفي بالإشارة إلى الخلفيّة المؤثّرة فيه. فلهذه الأفكار أصلاً ثقافيّان: الداروينيّة الجديدة، والتصوّر التاريخيّ للمؤسّسات الاجتماعيّة».<sup>(١)</sup> وقد أطال الشريف في محاولته بيان منطلقاته النظرية وحرصه على تقديمها متماسكة في نظره؛ لأنّها هي الأسس التي سوف تشكّل موقفه وتصوره عمّا يجب أن تكون عليه الدراسة النحويّة، وتبيّن طبيعة النتائج التي يمكن أن يصل إليها الباحث، وكذلك تحكم بسلامتها أو تناقضها. وذكّرنا موقف الشريف هذا في إضماره الارتباط الوثيق بين تصوّر اشتغال الدماغ والموقف المعرفيّ من اللغة تبعاً له بما ساد في اللسانيّات العرفانيّة إذ يحتّم الموقف العرفانيّ من الدماغ موقفاً خاصّاً من اللغة وقد شاع فيها موقفان:

١. الأول منهما يمثّله المنوال المنظوماتيّ الذي يتلخّص في أنّ النظام النحويّ يتحدّد بعدّة منظومات تبعاً لموقفهم أنّ الدماغ فيه عدّة أحياء، يختصّ كلّ منها بنشاط عرفانيّ محدّد.

١- محمد صلاح الدين الشريف، الشرط والإنشاء النحويّ للكون: بحث في الأسس البسيطة المولّدة للأبنية والدلالات، ٤٧/١-٤٨.

٢. وهناك موقف ثانٍ يمثله لانغاكرو ولايكوف وغيرهما ممن يوافقهما من العرفانيين يرفضون فيه مبدأ استقلال مستويات اللغة بعضها عن بعض ويفترضون أنّ الفصل بينها فصلٌ صناعيٌّ، وهذا الموقف قد اعتمدوه انطلاقاً من موقفهما أنّ الدماغ ليست فيه أحيارٌ منفصلة تماماً، بل مجموعة من المستويات المتفاعلة فيما بينها، لذلك يعتقد لانغاكرو أنّ الصياغة الشكلية الصارمة تحلّ بخصوصية الجانب اللغوي وطبيعته؛ لأنّ اللغة عنده مهيةٌ للارتباط استعارياً بالجانب البيولوجي أكثر من ارتباطها بالجانب الحاسوبي.<sup>(١)</sup> ونلاحظ إذن أنّ المنوال التفاعليّ هنا يقابل المنوال المنظوماتيّ السابق، وهذا التقابل منطلقه الموقف المعرفي من تكوين الدماغ وآليات اشتغاله، وهو ما يحتذيه الشريف منهجاً.

وقد أفضى تصوّر الشريف للغة وعلاقتها بالدماغ الذي بيّناه آنفاً به إلى الأخذ بفرضية الاسترسال في تصوّره للنظام اللغوي، ويعده المجدوب أول من قال به في الجامعة التونسية.<sup>(٢)</sup> وتتنبّك هذه الفرضية مبادئ البنيوية التي ينطلق المشتغل فيها من تصوّر ملخصه أنّ الظاهرة اللغوية أصناف منفصلة، تقوم بينها حدود صارمة لا يتداخل بعض أفرادها في بعض؛ لأنّ خاصية النظام اللغوي التي افترضها البنيويون قائمة على التخالف والانفصال.<sup>(٣)</sup> وقد كان هذا التصوّر هو المسير ضمناً لجهود الوصفين، وقد أفضى احتذاؤه إلى نتائج سبق إظهار بعض منها في الفصل الأول من الدراسة. وقد كان الشريف مدفوعاً إلى اعتماد فرضية الاسترسال خاصية أساسية في النظام اللغوي بفعل فرضية أخرى قد اعتمدها كذلك في تصوّره للغة وآلية اشتغالها تتلخّص في أنّ اللغة دائرية وليست خطية، إذ قال: «اللغة كالكرة وليست خطأً كما أوهمنا البنيويون»<sup>(٤)</sup>، ودائرية اللغة مقتضى عنده لملاحظة تؤول إلى رفضه خطية اللغة، وهي أنّ تمثيل الدلالة غير ممكن دون عملية دورية بين بنيتين نحويتين على الأقلّ كما يقع تماماً في مستوى المعجم إذا أردنا أن نبين دلالات ألفاظه.

١- انظر: سندس كرونة، اللسانيات وتطوّر العلوم العرفانية، ص ٢٨٣. ضمن حوليات الجامعة التونسية، عدد ٤٧، سنة ٢٠٠٣ م.

٢- انظر: عز الدين المجدوب، مفهوم الاسترسال في بعض البحوث التونسية، ضمن ندوة (الاسترسال في الظاهرة اللغوية) في قسم العربية بجامعة سوسة.

٣- انظر: عز الدين المجدوب، مفهوم المسترسل، ضمن ندوة المعنى وتشكله ١٩٩٩ م، ص ٧٦١.

٤- محمد صلاح الدين الشريف، الشرط والإنشاء النحويّ للكون، ١/ ٢٦٥.

وذهب الشريف اعتماداً على فرضية الاسترسال إلى أنّ ثمة صعوبة في ضبط قائمة مغلفة من الأبنية النحوية الدالة على معنى الشرط بوصفه قد اختار لأطروحته مقولة الشرط لينطلق منها في سبيل محاولته كشف النظام اللغويّ عامة. وتبدو لنا الإضافة المهمة للشريف أنّه قد اعتمد الاسترسال خاصيّة من خصائص النظام اللغويّ، وقد كان مستعملاً قبله في المعجم كما نلاحظه في الدراسات العرفانيّة التي قدّمت هذا التصرّو أو أفادت منه في دراسات معجميّة. وأمّا الجديد مع الشريف فتوظيفه على مستوى الأبنية النحوية، وهو ما نجده في أطروحته، ثم في دراسات أخرى تالية لأطروحته. ويقترح لتفسير هذا الاسترسال بين الأبنية النحوية (مفهوم المقولة) ليتجاوز به تصوّرات كانت شائعة عند البنيويين؛ لأن المقولة مفهوم موغل في التجريد سابق لالتقاء الدال والمدلول عنده، وتحدد في اللغة تحديداً مستقلاً عن صلتها بالألفاظ الدالة عليها، ولنا عودة إلى هذا الاختيار النظريّ ثم مناقشته.

وتُعَدُّ فرضية الاسترسال مراجعة مهمّة لمسلّمة من مسلّمات الوصفيّين القائلين بانغلاق البنية اللغوية الذين أفضت مبادئهم النظريّة إلى إقصاء دور المتكلّم فيها. ولذلك نجد أنّ الأهميّة العلميّة في عمل الشريف هي في كونه أدرج للمتكلم منزله ضمن البنية النحويّة نفسها، وليس خارجها. وقد أظهر هذا التحوّل المعرفيّ اهتماماً بالحروف في التفكير النحويّ العربيّ، وبيان منزلتها في البنية النحوية، سواء أفي وسم المحلات الدالة على مقاصد المتكلّم، أم في تدخّلها في تحديد المعاني الجهميّة والمظهريّة، بعد أن كان البحث البنيوي لا يولي هذه القضايا أهميّة؛ لاستعصائها على الضبط في فرضيات البنيويين؛ إذ إنّ بحوثهم كانت بحوثاً تصنيفيّة عينيّة، وليست تفسيريّة؛ لذلك نجدها قد حقّقت نجاحاً علميّة عالية في مستوى دراستها للأصوات في الألسنة البشريّة؛ لأنّها متّصلة بالجانب الملاحظ من الظاهرة اللغويّة<sup>(١)</sup>؛ ولذلك قال نيكولاي تروبتسكي: إنّ التركيب يرعيني.<sup>(٢)</sup>

ونجد آثار اختيار الشريف النظريّ أنّ فرضية الاسترسال سمة أساسيّة من سمات النظام اللغوي في مواضيع مختلفة من أطروحته، منها قوله: «نسلّم بدون تفسير أنّ

١- انظر: رفيق بن حمّودة، الوصفية: مفهومها ونظامها في النظريات اللسانية، ص ٣٩.

٢- انظر: محمد العمري، الأسس الإستمولوجية للنظرية اللسانية البنيوية والتوليدية، ص ١٤٢.

الأقسام الأساسية للمشتقات<sup>(١)</sup> هي الاسم والفعل والحرف. سنعدّل هذا تصوّر التصنيفي في حينه عند بيان أنّ خصائص الدلالة الشرطيّة تقتضي استرسال الأصناف وتداخلها، وعدم استقلال بعضها عن بعض... ليست هذه الأقسام مقولات، حسب تحديدنا الدلالي للمقولة. فالمقولات المسيطرة على هذه الأقسام هي الفعلية والاسمية والحرفية. ويتضمن هذا التمييز بين المقولة والقسم أن الفعل أو الاسم أو الحرف ليس بالضرورة من حيث الاشتقاق فعلاً أو اسماً أو حرفاً. وإذن فليس المحلّ الفعل أو الاسم في الإعراب بفعل أو اسم في الاشتقاق<sup>(٢)</sup>. ويؤوّل هذا القول إلى رفض المبدأ البنيوي القائم على الحدود الصارمة والتفاصيل في مستويات الدراسة اللغوية؛ لذلك يتجاوز الشريف هذه الصرامة معتقداً أنّ من سمات الظاهرة اللغوية بمستوياتها المختلفة أنها ظاهرة تتسم بالزئبقية، إذ إنّ التشكلات المتصلة بمقولة من المقولات لها سمة التنوّع والاتّساع في التعبير عن هذه المقولة، والتداخل في مستويات الشكل والدلالة بما يجعل النماذج النظرية التي يمكن لها أن تستوعبه متداخلة<sup>(٣)</sup>. ويدخل البحث اللساني في هذا السياق في ردّ الظواهر المشتتة إلى مقولات محددة، ويلزم عن هذا في سياق هذه الدراسة أن يكون الحرف مقولة يمكن أن تتشكّل أشكالاً مختلفة تقترب بعض أفرادها وفق هذا الاختيار النظريّ من الحرفيّة ويكون لها الرسوخ في المقولة لتمثّل الطراز في المقولة أو أميّة الباب بحسب تعبيرات القدماء، وتبتعد بعض أفرادها قليلاً عن الرسوخ في الحرفيّة رغم انصوائها ضمن قائمة الحروف الواسمة معنى من المعاني، ولا شكّ أنّ هذا الرسوخ وعدمه له مسوغاته الدلالية وآثاره التركيبية، وهو ما نحاول إبرازه في هذا الفصل ضمن حدود فرضيات الدراسة.

ومن دقائق ما تبناه الشريف ضمن اعتماده فرضية الاسترسال والتداخل في المستوى النحويّ أنّ ثمة صعوبة في تحديد قائمة عرفيّة للأبنية الدالة على معنى الشرط؛ فهو يقرّ بإشكال التحديد الصارم متسائلاً عن الأسباب اللغوية التي تجعل تصنيف الأبنية نوعاً من الاصطلاح العلميّ غير الموافق بالضرورة للغة، ثم يؤوّل به هذا القول إلى اختيار

١ - مراده في الاشتقاق والمشتقات هنا مختلف عن الاستعمال الشائع في الصرف العربيّ وأوسع منه.

٢ - محمد صلاح الدين الشريف، الشرط والإنشاء النحوي للكون، ١/ ٣٥٣.

٣ - انظر: محمد صلاح الدين الشريف، الشرط والإنشاء النحوي للكون، ١/ ٢٨٥.

نظريّ ملخصه وجوب متابعة الأبنية المختلفة بحثاً عن درجات في تقاربها وتباعدها من بنية الشرط التركيبية مهما تهّد هذا الاختيار المقررات التصنيفية العرفية.<sup>(١)</sup> ونجد أنّ لاختياره هذا أصوله في أطروحاته حين ميّز بين ثلاثة أمور:

١. التكوّن الدلاليّ في اللغة.

٢. تكوين المتكلم للدلالة، وهو ضرب من تأويله للتكوّن الدلاليّ في اللغة.

٣. التأويل الدلاليّ للقول المنجز بفضل تأويل المتكلم للتكوّن الدلاليّ في اللغة، وهذا التأويل مهمّة المخاطب.<sup>(٢)</sup>

وقد اعتمد هذا التمييز ليبيّن عليه نقده للاتّجاه اللسانيّ السائد الذي يعدّ النشاط اللغويّ الفعليّ هو المجال الحقيقيّ لدراسة الدلالة، وأمّا الشريف فيروم القطع مع المعجم لأنّه يمثل الجانب الفرديّ المنجز من اللغة، والوصول إلى المعنى الأول الذي يسبق كلّ صياغة لفظيّة لبنية اللغويّة، ويعامل اللفظ بوصفه وسماً للبنية لا تمثيلاً لها.<sup>(٣)</sup> وأنّ من سمات هذا الوسم اللفظيّ وجوه علاقته بالمعنى أنّه -أعني الوسم اللفظيّ- أزليّ النقصان، ولهذا النقص الملازم له تفسير يتّصل بطبيعة تكوين جهاز النطق لدى الإنسان، إذ إنّ الإنسان يدرك المعنى في ذهنه دفعة واحدة بما له من قدرات حسية تعطيه هذا الموقف، وأمّا جهاز النطق فلا يقبل فيزيولوجياً إلا إنتاج لفظ واحد، فاللغة إذن أمام حتمية طبيعتها الفيزيولوجية بضرورة تتاليها على خط الزمان؛ لأنّ الأعضاء المنتجة لها محدودة القدرات.

ويعتقد الشريف -تبعاً لهذه الصعوبات التي تحيط بدراسة اللغة بما لطبيعتها وتطورها من تعقّد حاولت الدراسة أن تظهر بعضاً منه- أنّ في اللغة بنية أزليّة قارّة في التاريخ تكون هي المسيرة للأبنية جميعها غير المتناهية، ويعتمد الشريف اعتماداً صريحاً حضور المتكلم في هذه البنية الأساسية التي سمّاها (البنية الوجودية الحديثة)، ويمثّل

١- انظر: محمد صلاح الدين الشريف، الشرط والإنشاء النحوي للكون، ١/ ٨٣.

٢- انظر: محمد صلاح الدين الشريف، الشرط والإنشاء النحوي للكون، ١/ ٤٤.

٣- انظر: محمد صلاح الدين الشريف، الشرط والإنشاء النحوي للكون، ١/ ١٨١.

المتكلم في البنية التركيبية<sup>(١)</sup> في النحو العربي المحلات الثلاثة التي اعتمدها الشريف في صدارة الجملة العربية، وافترض أن سُمها يكون بالحروف في الأصل، وهذا محلّ الإضافة التي دعت إلى اعتماد أطروحة الشريف في هذا الفصل.

ولهذا الاختيار النظري كما أسلفنا أصوله التي تتصل بفرضية الاسترسال، ونظرية الطراز اللتين تؤولان إلى رفض التصنيف الصارم، وتقرّان بالتداخل في الظواهر بين الأصناف المختلفة. ونعتقد أن هذا التصوّر هو اللائق مع تصوّرات القدماء وتحليلاتهم النحوية للوقائع اللغوية.

ويقدّم الشريف تصوّرًا تجريديًا لبنية اللغة محاولاً إبراز البنية الدلالية الدنيا والفقيرة القادرة على تفسير الثراء الدلالي من خلال تعامل الأبنية المتولدة عنها، مفترضاً التمييز في الأبنية بين الأبنية المتّجهة إلى اللفظ والأبنية المتّجهة إلى المقولات. وقد قدّم في هذا السياق فرضية مهمّة مُلخصها أن الأبنية كلّما اتّجهت إلى اللفظ الصوتي قلّت في التكوين الدلالي قدرتها الاحتمالية الدلالية وصارت فقيرة من حيث ما تحتمله من دلالات، وكلّما اتّجهت نحو المقولات ضعفت دلالتها الحاصلة وفقرت، لكنّ قوتها الدلالية تقوى احتمالياً؛ فالبنية كلّما نزلنا بها في اتجاه اللفظ قويت دلالتها الحاصلة، وكلما صعدنا بها في التجريد قويت دلالتها المحتملة وضعفت دلالتها الحاصلة. ويرى الشريف في ربط القدماء الدلالة بمفهوم العامل والمحلّ دليلاً على وعيهم بهذا التجريد، وقدرة هذه البنية الحدّثية المجردة في تكوين الأبنية المختلفة الموسومة لفظياً. ويعدّ البنية التركيبية تشكلاً مجرّداً للدلالة، فالإعراب عنده معنى خالص، ويلجّ في هذا على نص عبد القاهر الجرجاني الذي قال فيه: «إنّ الإعراب في الحقيقة معنى لا لفظ. ولهذا قال -يعني أبا عليّ- الفارسي-: الإعراب أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العوامل. وقوله: أن تختلف، بمعنى الاختلاف، وليس الاختلاف بلفظ، وإنما هو معنى، كما أنّ الاسوداد ليس بعين، وإنما هو معنى يُعرف بالقلب. فالمختلف هو اللفظ، كما أنّ المسودّ هو العين التي تتعلّق برؤية البصر»<sup>(٢)</sup>.

١ - يستعمل الشريف في أطروحته ومؤلفاته مصطلح «البنية الإعرابية»، وعوّضته في هذه الدراسة بـ«البنية التركيبية» رفعاً للبس ربما يقع فيه القارى بين «الإعراب» الذي يحيل على حالة الكلمة الإعرابية «والإعراب» الذي يحيل على بنية الجملة تركيبياً.

٢ - عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ٩٨/١.

وقد كان من مقاصد إلحاحه على معنوية الإعراب منطلقاً من الحدوس التراثية القديمة للبناء عليها وتجاوزها إلى التفرقة بين المعجم المقولي والمعجم اللفظي. ويتمثل هذا الفرق دلاليًا في الفرق بين الدلالة المقولية المجردة الثابتة، ومظاهر تحققها على صور مختلفة بحسب ما تستدعيه الإحالة إلى الكون الخارجي. ويمكن توضيح هذا في التفرقة بين مقولة الجعل، أو التشارك على سبيل التمثيل، ومظاهر تحققها في أبنية معجمية مختلفة. فالأبنية عنده تجسّدُ لشيء واحد في صور مختلفة، يمكن تسميتها بالتحققات البنيوية، ويتطلب هذا افتراض أساس بنيوي مقولي ساذج يستوعب هذه التحققات.

وتمتدّ رؤية الشريف في نقد مسلّمات البنيويين وتجاوزها إلى رفض مسلّمة العلامة السوسيريّة بتبنيّه مفهوم المقولة الذي يؤوّل عند الشريف إلى عدّ النحو مسيرًا بمقولات تحدّد في اللغة تحديدًا مستقلًا عن صلتها بالألفاظ الدالة عليها؛ فثمّة في تصوّر الشريف مقولات لغويّة مجرّدة تسود الأبنية المختلفة في مستواها النحوي، وينتهي هذا التصرّو عنده إلى الإقرار بحقائق لغوية نظاميّة سابقة لالتقاء الدال بالمدلول.<sup>(١)</sup>

ولا نقرّ للشريف بهذا التصرّو؛ لأمرين:

١. أنّ العلامة السوسيريّة بقيت لها قيمتها المعرفيّة في عدد من النماذج اللسانية رغم تجاوز البحث اللساني لمبادئ البنيويين؛ لأنّ لها قدرتها الوصفية والتفسيرية في دراسة الظاهرة اللغوية، وقد ذهبت بعض النظريات إلى أبعد من هذا حين طردت العلامة السوسيريّة في مستويات مجاوزة لمستوى اللفظ المفرد إلى مستويات أخرى.<sup>(٢)</sup>

٢. أنّ المنطق النحوي التراثي بحسب قراءتنا لديه قدرة استيعابية لمفهوم المقولة دون أن يعني هذا القطيعة مع العلامة السوسيريّة بشهادة نصوص تراثية توصلنا إلى هذا التصرّو، من ذلك قول الرضيّ عن دخول الفاء في خبر المبتدأ، نحو قولهم: الذي يأتيني فله درهم: «وإنما وُصل المبتدأ الذي في خبره الفاء، أو

١ - انظر: محمد صلاح الدين الشريف، الشرط والإنشاء النحويّ للكون، ٧٠ / ١.

٢ - من ذلك حضور مبادئ العلامة السوسيريّة عند (إيغور ملتشوك) بتطبيقها على مستوى الكلمة ومستوى العلاقات النحويّة بعد تدقيقه إياها وإجرائه تعديلات عليها. انظر: الاشتقاق الدلاليّ في نظرية «معنى - نصّ»: مدخل إلى حوسبة اللغة العربيّة، عزّ الدين المجذوب وعليّ السعود وناصر الحرّيص، ص ٦٤. ضمن حوليات الجامعة التونسية، عدد ٥٨، سنة ٢٠١٣ م.

وُصف بالفعل أو الظرف فقط؛ لكون الموصول والموصوف ككلمة الشرط، والخبر كالجاء الذي يدخله الفاء، وأما الصلة والصفة فيكونان كالشرط. وكان حقُّ الموصول على هذا ألا يكون إلا مبهمًا كأسماء الشرط ... وإنما جاز ألا يكون مبهمًا ... لأنَّه دخیلٌ في معنى الشرط. وكذا كان حقُّ الصلة ألا تكون إلا فعلًا مستقبل المعنى ... إلَّا أنه لمَّا لم يكن شرطًا في الحقيقة جاز ألا يكون صريحًا في الفعلية بل ممَّا يقدر معه الفعل كالظرف والجار والمجرور ... وجميع نواسخ المبتدأ تمنع دخول الفاء في خبر المبتدأ المذكور إلا ما نذكره؛ وذلك لأنَّه إنما دخله الفاء لمشابهة المبتدأ لكلمة الشرط، ويلزمها التصدُّر، ولا تدخلها نواسخ الابتداء؛ لأنَّ تلك النواسخ تؤثر في معنى الجملة، وقد تقدَّم أنَّ ما يؤثر في الجملة لا يدخل على جملة مصدِّرة بلازم التصدُّر، إلَّا أنَّ هذا المبتدأ لكونه غير راسخ العرق في الشرطيَّة جاز أن يدخله ما لا يؤثر في الجملة المتأخرة معنى ظاهرًا، وهو (إنَّ)»<sup>(١)</sup>.

نلاحظ أنَّ الرضيَّ في هذا النصِّ يقيم رؤيته النظرية لتحليل هذا التركيب على جمع بين مفهوم المقولة المجاوز للحدود الصارمة بين الأصناف، ومفهوم العلامة السوسيرية المقتضي التحام الدالِّ بالمدلول؛ أما مفهوم المقولة فلأنَّ الدلالة الشرطيَّة لم تبقَ مختزلة في نموذجها الممثل للشرط (حرف الشرط + فعل الشرط + جواب الشرط)، بل خرجت عنه بكونها قد جاءت في هذا التركيب مُجسَّدة في الجملة الاسميَّة رغم أنَّها تكون في الأصل مُجسَّدة بالجملة الفعلية. ولم يدعُ هذا التصدُّر إلى القول بالخروج عن مفهوم العلامة السوسيرية؛ إذ إنَّه يلتقي معه في الافتراض الذي يحكم تصوُّر النحويين في تفسير هذه الظاهرة، إذ إنهم يصدرون عن افتراض أنَّ ثمة سلميَّة في انتفاء الأشكال اللغويَّة المنجزة إلى معنى من المعاني أو إلى مقولة من المقولات إذا عبَّرنا بالمفاهيم النظرية التي يستعملها الشريف، وأنَّ هناك، كذلك، اختلافًا في قوَّتها التعبيرية عنه، ورسوخها فيه بمقتضى ما يؤول إليه مفهوم العلامة السوسيرية من التحام بين مستويي الدالِّ والمدلول. ونكتشف هذا في النص بالآلفاظ التي اختارها الرضي في تحليله، إذ استعمل:

#### ١. دخیل على معنى الشرط.

١- الرضي، شرح الكافية، ٢٦٨/١-٢٧٠.

## ٢. غير راسخ العرق في الشرطية.

والمنزلة الهامشيّة لهذه الأقوال المنجزة في مقولة الشرط الدلاليّة لها أثرٌ في مستوى الشكل اللغوي لها وعلاقته بالنموذج الشكليّ للشرط؛ إذ إنّ الرضيّ قد ألحّ عليه في تحليله بإجازته خروج جملة الصلة التي عدّها بمنزلة فعل الشرط عن الفعلية الراسخة إلى ما يُقدّر معه الفعل، كالظرف والجار والمجرور، وكذلك إجازته خروج المبتدأ عن الإبهام الراسخ المستحقّ لمحلّ كلمة الشرط؛ لكون هذا التركيب دخيلٌ في معنى الشرط. وتميل الدراسة هذا التحليل إلى أنّ ثمة تحقيقاً لمفهوم العلامة السوسيرية مع المحافظة على تصوّر المقولي، فلا نعتقد أنّ من لوازم عملنا الاختيار بين أمرين؛ إمّا التسليم بمفهوم المقولة التي تتحدّد في اللغة تحديداً سابقاً ومستقلاًّ لالتقاء الألفاظ الواسمة لها بها، وإمّا التسليم بمفهوم العلامة السوسيرية؛ لأنّ المفهومين ناجعان تفسيرياً في استيعاب المعطيات اللغويّة، بل إنّ مفهوم العلامة السوسيرية مهمٌّ وناجع تفسيرياً في المواصلة التفسيرية التي يمنحها مفهوم المقولة؛ لأنّ مفهوم العلامة السوسيرية يعين الباحث في تنزيل اللفظ الواسم لأيّ مقولة كانت ضمن المقولة رسوخاً أو ضعفاً، وهذا ما وضّحناه في شاهد الرضيّ.

وانتهى الشريف في أطروحاته إلى اقتراح إضافة ثلاثة محلات إعرابية للجملة تكون واقعة في صدارتها وتعدّ ممثلة للمتكلّم ومقاصده داخل البنية النحويّة عوض أن نفترض تمثيله خارجها كما تقول بهذا بعض الاتجاهات اللسانية المعاصرة، ويكون وسم هذه المحلّات الثلاثة بالحروف في الأصل عند الشريف:

١. المحلّ الأول: المحلّ الواوي: يستوعب به ظهور حرف الربط في أول المركبات أو الجمل سواء دلّ على العطف أو الحالية، ومن الأحرف التي تتعاقب على هذا المحلّ: الواو، والفاء، وثمّ، ونحوها.

٢. المحلّ الثاني: المحلّ الإنشائي: القول به محاولةً لاستيعاب بعض الظواهر البراغمية في البنية النحوية، ويذكر قوله هذا بفرضية بعض التوليديين إضافة فعل إنشائي في البنية العميقة، وقول (سيرل) بالتمييز بين مؤشر القوة المقصودة بالقول والمضمون القضوي. ويستوعب به ظواهر لغوية من قبيل: حروف الاستفهام، وحروف الشرط، ونحوها.

٣. المحلّ الثالث: المحل الوجودي: يستوعب دلالات النفي والإيجاب ومن خصائصه أنه يُعجّم في حالة دلالاته السلبية، وتحقق غالبًا هذه الدلالة بالحروف، وأمّا الإيجاب فهو غير موسوم لفظًا.

### ١, ٣- البنية الحديثة في مشروع محمد صلاح الدين الشريف:

يبنى الشريف تصوّره للبنية التركيبية في صورة موعلة في التجريد مُلحًا في كلّ تفاصيل عمله على وجوب التمييز والفصل بين البنية المقوليّة المجرّدة والتحقّق اللفظي لهذه البنية؛ إذ إنّ البنية المجرّدة لها سلوك خاص بها بكونها بنية قارّة لها سمة الثبوت، وأمّا التحقّق اللفظي فله سمة الزئبقية والتكرّر بألفاظ متنوّعة تسم هذه البنية القارّة. وقد وظّف مصطلحي:

١. الحدث.

٢. والحادث.

ليُعبّر بهما عن المحلّين التركيبين في الجملة العربية في استعمال يناظر المصطلحين التراثيين المجرّدين؛ المسند، والمُسند إليه. ويستعمل في التعبير عن هذين المحلّين الرمز (ححا)، وننقل له نصًّا يوضّح فيه تصوّره لاشتغال هذه البنية قال فيه: «تحوّل (ححا) بمقتضى هذا إلى محلّين إعرابين:

١. محل فعلي (ف) أكدنا مرارًا، ونعيد، أنه محل يقبل الفعل الاشتقاقي بالدرجة الأولى، ولكنّه غير مخصّص له، إذ يمكن أن يبقى شاغرًا في الأبنية التصريفية، كما يمكنه أن يتلقّى عناصر لغوية نحوية اشتقاقية أخرى ...

٢. محل فاعليّ (فا)، هو أيضًا محل إن كان يقبل الاسم الاشتقاقي بالدرجة الأولى فإنه غير مخصّص له، إذ يمكن أن يبقى شاغرًا في الأبنية التصريفية كما يمكنه أن يتلقّى عناصر نحوية أخرى، تأخذ من المحلّ (فا) قيمة اسمية ليست لها في الأصل».<sup>(١)</sup>

١- محمد صلاح الدين الشريف، الشرط والإنشاء النحوي للكون، ١/٤٢٨.

وهذا التصوّر في بنية الجملة العربية امتداد لتصوّر القدماء فيها، إذ إنهم قد عبّروا عن البنية المجرّدة بثنائية المسند والمسدّد إليه التي يمكن أن توسم في الجملة بوظيفتي الفاعل والفاعل، أو المبتدأ والخبر بحسب نوع الجملة فيها. ويمكن أن نفهم تصوّر الشريف للجملة العربية في تكوينها المجرّد من نصّه الذي قال فيه: «الجملة تتركّب عموماً من حيّزين:

١. الحيز الأول هو الصدر، وهو الحيز الذي تظهر فيه حروف الصدارة الدالة على أهم الوظائف الخطابية النابعة من ذات المتكلّم. فهو يتركّب بالترتيب من المحلّ الذي تقع فيه حروف العطف والاستئناف، ولولاه ما كان وصل ولا فصل، ولا نصّ، فهو المكلف بالربط اللفظي، وهو المكلف أيضاً بالربط المعنوي. ثم يليه المحلّ الذي يعبر عن الأعمال اللغوية الأساسية من إخبار وإنشاء، ففيه تصدر همزة الاستفهام وأختها (هل)، واللام المؤكّدة للإخبار واللام الدالة على موضع الأمر، و(لو) الدالة على الالتماس والعرض والتمني، وفيه تكون (إنّ) وأخواتها، ومنها (أنّ) أمّ الموصولات الحرفية وشقيقاتها من الحروف. ثم يليه محلّ الإثبات والنفي، وفيه تكون مؤكّدات الإثبات ك(قد، وسوف، والسين) وغيرها، كما تقع فيه كلّ حروف النفي.

٢. الحيز الثاني هو مضمون الجملة، وهو الحيز الذي به تظهر الوحدات المحيلة على المراجع التصورية الذهنية التي للمتكلّم عن الكون المحيط، ويحتوي أساساً على محلّ الفعل ومحلات متعلقاته المحتملة»<sup>(١)</sup>.

ونجد في هذا النصّ أنّ الحروف قد بلغت في منوال الشريف منزلة عالية في البنية النحوية بما أعطاه من أهميّة، إذ إنّه قد افترض لها محلات ثلاثة تكون موسومة في الأصل بالحروف يكون لها ملء الحيز الأول حقيقة، أو افتراضاً من تكوين الجملة العربية، وهي المفصحة عن موقف المتكلّم ومقاصده.

١ - محمد صلاح الدين الشريف، الأبنية الدالة على الشرط وعلاقتها بأشكال الجملة الأساسية: مقارنة تعليمية، بحث منشور في حوليات الجامعة التونسية، ٢٠٠٩م، عدد ٥٤، ص ٤٧.

## ٢- المظهر الطرازيّ لـ (الواو) في وسمها المحلّ الواويّ في حدود علاقتها بواسمات العطف:

سبق أن بيّنت الدراسة افتراض الشريف للمحلّات التركيبيّة الثلاثة التي تتصدّر الجملة وتكون موسومة بالحروف في الأصل، وهي المحلّات التي يحضر المتكلم فيها داخل البنية النحويّة، وقد اختزلها في البنية المجرّدة الممثّلة في الجدول الآتي:

| مضمون الجملة |                   |                    | حضور المتكلم في البنية النحويّة<br>(صدارة الجملة) |                                               |                                   |
|--------------|-------------------|--------------------|---------------------------------------------------|-----------------------------------------------|-----------------------------------|
| ححا          |                   |                    | المحلّ الوجوديّ                                   | المحلّ الإنشائيّ                              | المحلّ الواوي                     |
| مفعول        | فاعل<br>أو<br>خبر | فعل<br>أو<br>مبتدأ | قيمتا الإيجاب أو<br>السلب                         | أحد الأحرف<br>المنشئة معنى من<br>معاني الكلام | أحد أحرف<br>العطف أو<br>الاستئناف |
| Ø            | محمدٌ             | جاء                | قد                                                | هل                                            | و                                 |

ويصحّ إذا تبّعنا الإمكانيات اللغويّة التي يمكن أن تملأ المحلّ الواويّ في صورته التي تكون واقعة فيه على مستوى الصدارة في الجملة أن تقع في هذا الموضع أحد حروف العطف أو الاستئناف من قبيل: الواو، أو، ثم، الفاء، ونحوها. لأنّ هذا المحلّ تكون وظيفته تحديد مواضع الربط والفصل في مستوى العلاقات بين الجمل أو المفردات، وبناء على ذلك يصحّ أن يكون هذا المحلّ المجرّد معجّماً، ويصحّ أن يظلّ شاغراً وغير معجّم في مستوى البنية المنجزة.

ونفترض في هذه الدراسة أنّ وصف النحويّين بعض الحروف بـ (أمّ الباب) عائدٌ إلى تضمّنها عدداً من السمات والخصائص التي تكون فيها دون غيرها من الأحرف التي تشاركها الدلالة والوظيفة ذاتها، وأنّ تصنيف أحد الحروف أمّاً للباب دليلٌ على كونه أكثر رسوخاً في الحرفيّة بالنظر إلى الحروف التي تشاركه الدلالة والوظيفة ذاتها.

وإذا تأملنا أقوال النحويّين وتحليلاتهم نجد أنّهم يعتمدون (الواو) أمّاً للباب في وسم معنى العطف، من ذلك قول المبرد: «وكلُّ بابٍ فأصله شيءٌ واحدٌ، ثم تدخل عليه

دواخل؛ لاجتماعها في المعنى. وسنذكر (إن) كيف صارت أحقّ بالجزاء؟ كما أنّ الألف أحقّ بالاستفهام، و(إلا) أحقّ بالاستثناء، و(الواو) أحقّ بالعطف.<sup>(١)</sup> وفي مقابل هذا الرسوخ نجد أنّ هناك تضاداً في انتهاء بعض الأحرف للعطف، إذ قال ابن يعيش عن (حتّى) حين أوردتها ضمن حروف العطف: «وفي الجملة (حتّى) غير راسخة القدم في باب العطف، ولا متمكّنة فيه؛ لأنّ الغرض من العطف إدخال الثاني في حكم الأول وإشراكه في إعرابه إذا كان المعطوف غير المعطوف عليه. فأما إذا كان الثاني جزءاً من الأول فهو داخل في حكمه؛ لأنّ اللفظ يتناول الجميع من غير حرف إشراك، ألا ترى أنّك إذا قلت: ضربتُ القوم، شمل هذا اللفظ زيّداً، وغيره ممّن يعقل، فلم يكن في العطف فائدة سوى إرادة تفخيم وتحقير، وذلك يحصل بالخفض على الغاية».<sup>(٢)</sup> وأمّا حديثه عن (الواو) في وسمها معنى العطف فنجد أنّ ابن يعيش قد عبّر عنها بقوله: «الواو مستبدّة بالعطف».<sup>(٣)</sup> وقال عنها صاحب البسيط: «الواو هي أمكن في العطف».<sup>(٤)</sup> وحين نتأمل معاييرهم في هذه التمثيلات الطرازية التي جعلتهم يضعون (الواو) راسخة القدم في العطف، و(حتّى) ضعيفة في أدائها معنى العطف نجد أنّها معايير إحيائية إذ قال ابن يعيش: «فإن قيل: ولمَ قلتم: إنّ أصلها (ي) يعني (حتّى) - الغاية، وأنّها في العطف محمولة على الواو؟ فالجواب إنّما قلنا: إنّ أصلها الجرّ؛ لأنّها لمّا كانت عاطفة لم تخرج عن معنى الغاية؛ ألا ترى أنّك إذا قلت: جاءني القوم حتّى زيد، بالخفض، ف(زيد) بعض (القوم)، ولو جعلت (حتّى) عاطفة لم يجز أن يكون الذي بعدها إلّا بعضاً للذي قبلها، وهذا الحكم تقتضيه (حتّى) من حيث كانت غاية على ما تقدّم بيانه، ولو كان أصلها العطف لجاز أن يكون الذي بعدها من غير نوع ما قبلها كما تكون الواو كذلك».<sup>(٥)</sup> ونقلنا هذه النصوص استدلالاً لهذا تصوّر الاسترسالّي والطرازيّ الذي كان يحكم نظر القدماء للظاهرة اللغويّة؛ لذلك يفترض عبد الجبار بن غريبة - إذ درس (الواو) بين العطف والتعليق - أنّ

١- المبرّد، المقتضب، ٤٦/٢.

٢- ابن يعيش، شرح المفصل، ١٧٥/٨.

٣- ابن يعيش، شرح المفصل، ١٨٨/٨.

٤- ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجيّ، ٣٤٧/١.

٥- ابن يعيش، شرح المفصل، ٣٥/٨.

الانتفاء إلى العطف أو التعليق درجات<sup>(١)</sup>. وتسير هذه الدراسة في هذا الاتجاه، فنعدُّ انتفاء واسمات العطف إلى مقولة العطف والاستئناف التي هي من المقولات المؤدّاة بالحرف في طبيعة اللسان العربيّ انتفاءً متدرّجاً، وليس في درجة واحدة بحسب ما تمليه علينا تحليلات النحويّين وفق منطق منتظم يجعل أكثر الحروف عموماً وإبهماً أعرق في الحرفيّة وأكثرها رسوخاً فيه، وهذا ما سنحاول إظهاره في سمات (الواو) الدلاليّة التي بمقتضاها أخذت هذه الخطوة في مقولة العطف، وبيان وجوه أحقيّتها بأمية الباب بين أخواتها واسمات العطف.

لقد عدَّ القدماء (الواو) أمّا للباب في وسمها معنى العطف والأصل في هذا المعنى؛ لأنّها من حيث المعنى تدلُّ على مطلق الجمع عند أكثر النحويّين<sup>(٢)</sup>، قال المبرّد: «هذا باب حروف العطف بمعانيها. فمنها (الواو) ومعناها إشراك الثاني فيما دخل فيه الأول، وليس فيها دليل على أيّهما كان أولاً، نحو قولك: جاءني زيد وعمرو، ومررت بالكوفة والبصرة. فجائزٌ أن تكون البصرة أولاً»<sup>(٣)</sup>. وقد نصّ سيبويه قبله على أنّها لمطلق الجمع إذ قال: «هذا باب ما أشرك بين الاسمين في الحرف الجرّ فجريا عليه كما أشرك بينهما في النعت فجريا على المنعوت. وذلك قولك: مررتُ برجلٍ وحمارٍ قبلُ. فالواو أشركت بينهما في الباء فجريا عليه، ولم تجعل للرجل منزلة بتقديمك إيّاه يكون بها أولى من الحمار، كأنّك قلت: مررتُ بهما ... وليس في هذا دليل على أنّه بدأ بشيء قبل شيء، ولا بشيء مع شيء؛ لأنّه يجوز أن تقول: مررت بزيد وعمرو، والمبدوء به في المرور عمرو، ويجوز أن يكون زيّداً، ويجوز أن يكون المرور وقع عليهما في حالة واحدة. فالواو تجمع هذه الأشياء على هذه المعاني»<sup>(٤)</sup>، ولأنّ (الواو) في معناها المجرد الجمع بين الشيئين يجعلها النحويّون بإزاء التثنية أو الجمع إذ قال الجرجاني: «اعلم أنّ الواو أول حروف العطف

١- انظر: عبد الجبار بن غريّبة، الواو بين العطف والتعليق، ١/ ٢٠٣. ضمن ندوة (المعنى وتشكّله) المنعقدة بكلية الآداب في متّوبة في ١٧-١٩ نوفمبر ١٩٩٩م.

٢- تعدُّ مسألة عدم دلالة (الواو) على الترتيب أو دلالتها عليه من المسائل المختلف فيها بين النحويّين المشهورة، وقد أشار إليها المراديّ إذ قال: «ومذهب جمهور النحويّين أنّها للجمع المطلق ... وذهب قوم إلى أنّها للترتيب، وهو منقول عن قطرب، وثعلب، وأبي عمرو الزاهد غلام ثعلب، والرّبيعيّ، وهشام، وأبي جعفر الدينوريّ» المراديّ، الجنى الدانيّ في حروف المعانيّ، ص ١٥٨-١٥٩.

٣- المبرّد، المقتضب، ١/ ١٠.

٤- سيبويه، كتاب سيبويه، ١/ ٤٣٧-٤٣٨.

ومعناها الجمع بين الشيئين؛ لأنّها في الاسمين المختلفين بإزاء الثنية في المتّقين، فإذا قلت: جاءني زيدٌ وعمرو، لم يجب أن يكون المبدوء به في اللفظ سابقاً، بل كان كلّ واحد منهما بمنزلة صاحبه في جواز تقدّمه، إذ كان المقصود أنّهما مجتمعان في ذلك، كما أنّك إذا قلت: جاءني الزيدان، لم يكن اللفظ مقتضياً تقدّم أحدهما، بل كان مقتضاه اجتماعهما في وجود الفعل فقط».<sup>(١)</sup> وقد استدللّ ابن أبي الربيع على عدم دلالة الواو على الترتيب بقوله: «الفعل الذي لا يستغني بفاعل واحد إذا عطف أحدهما على الآخر لم يكن العطف إلّا بالواو؛ لأنّ الواو هي التي تجمع، وليس فيها دلالة على الترتيب».<sup>(٢)</sup> ونعتقد أنّ طبيعة (الواو) في دلالتها المجردة العامّة هي التي دعته أن تكون بإزاء الثنية، وتكون هي المستعملة مع الفعل الذي يقتضي بطبيعته الدلالية فاعلين؛ لأنّ (الواو) حرف مجرد في دلالته بكونه لا يحمل في أصل وضعه غير مطلق الجمع؛ ولهذه الدلالة المجردة فيه استحققت (الواو) أن تكون أمّاً للباب في وسم معنى العطف بين بقيّة الحروف التي تسم هذا المعنى؛ لأنّه معنى عامٌّ شائعٌ، والعموم والإبهام والشيوع نعدّها من جوهر دلالة الحروف - كما سبق بيانه -.

قال ابن يعيش عن (الواو): «وهي أصل حروف العطف، والدليل على ذلك أنّها لا توجب إلّا الاشتراك بين شيئين فقط في حكم واحد، وسائر حروف العطف توجب زيادة حكم على ما توجه الواو، ألا ترى أنّ (الفاء) توجب الترتيب، و(أو) توجب الشكّ وغيره، و(بل) الإضراب؛ فلمّا كانت هذه الحروف فيها زيادةٌ معنى على حكم (الواو) صارت (الواو) بمنزلة الشيء المفرد، وباقي حروف العطف بمنزلة المركّب مع المفرد؛ فلذلك صارت (الواو) أصل حروف العطف، فهي تدلّ على الجمع المطلق، إلّا أنّ دلالتها على الجمع أعمّ من دلالتها على العطف».<sup>(٣)</sup> ونعتقد أنّ هذا التفسير الذي ننقله عن النحويّين يتّسق مع الفرضيّة التي تسيّر هذا العمل إذ إنّ كون (الواو) لا تدلّ على غير الجمع بخلاف أخواتها التي تزيد معاني أخرى على هذا المعنى يجعل (الواو) أكثر رسوخاً في الحرفيّة من غيرها بما نجده في سماتها الدلاليّة من عموم وشيوع وإبهام؛

١- الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ٢/ ٩٣٧.

٢- ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجّاجي، ١/ ٣٥٢.

٣- ابن يعيش، شرح المفصل، ٨/ ١٦٤.

لذلك استحققت في نظر النحويين أمية الباب في العطف؛ لذلك عبّر الكيشي عن عمومها وشيوعها معللاً أميتها في باب العطف بقوله: «والجاعلوها للجمع فقط جعلوها أصلاً لأخواتها؛ لكون معناها أبسط من معاني جميعها»<sup>(١)</sup>.

إنّ هذا التصرّو الطرازيّ الذي عبّر عنه النحويّون في ما مضى من نصوص يقتضي أنّهم يتصوّرون الظاهرة اللغويّة كذلك لها سمة الاسترسال والتداخل بما يسمح للتعدّد المنجز في الظاهرة اللغويّة أن يتنظم في عدد محدود من القواعد المستوعبة للظاهرة؛ لأنّ تصوّر الانفصال والحدود الصارمة يؤوّل إلى تعدّد القواعد تعدّداً يكون مساوياً لطبيعة الظاهرة نفسها التي لها خاصيّة التنوّع والانفلات حتى لا يكاد لدارسها أن يستوعبها في قواعده ما لم يستعن على ذلك بالتقدير والتأويل.

وإنّ من مظاهر هذا التصرّو الاسترساليّ الذي كان يحكم نظر القدماء في تحليلهم للظاهرة اللغويّة ما نجده في تفسيرهم عدداً من الأحرف التي تبدو في ظاهرها خارجة عن أصل الحرف في استعماله الشائع، من ذلك ما نجده عندهم في تحليلهم التعدّد الاستعماليّ الذي تأتي عليه (الواو) في اللغة من قبيل:

١. أقبل محمدٌ وزيدٌ.

٢. استوى الماء والخشبة.

٣. لا تنه عن خلقي وتأتي مثله.

٤. والله إنّ الظالم مخذولٌ.

٥. وليلٍ كموج البحر أرخى سدوله.

فنلاحظ أنّ من مظاهر عموم (الواو) وشيوعها وإيهامها كثرة خروجها إلى معاني متعدّدة يحاول معها النحويّون أن يردّوها إلى أصل واحد، أو لمح هذا الأصل في ذاك التعدّد والاختلاف والكثرة. ويدلّنا على عمومها ما نجده في تحليلات القدماء لاستعمالاتها في الأقوال المنجزة إذ إنّنا نلاحظ توجّهم القول بعمومها؛ ليصلوا إلى استيعاب العدد الممكن من الاستعمالات المنجزة المختلفة، وقد سبق إلى هذا التصرّو

١- الكيشي، الإرشاد إلى علم الإعراب، ص ٣٩٣.

عبد الجبار بن غريبّة إذ قال عن (الواو): «حرف ربطٍ معناه مطلق الجمع أو الجمع مطلقاً على حدّ تعبير النحاة. هذا المعنى العامّ المغرق في التجريد يسمح له بإيواء عدد كبير من المعاني المتباينة بشرط المحافظة على التجانس بين معاني تراكيب الأطراف التي يربط بينها، وبشرط دلالة تلك التراكيب على عمليّات ذهنيّة متقاربة إن لم تكن متماثلة، وعلى التكافؤ الذي يضمن قدرًا أدنى من المساواة بين أطراف العلاقة».<sup>(١)</sup> ولم يكن هذا التصرُّو إلا انطلاقاً من نصوص القدماء التي ألحّت على مظاهر هذا التجريد والعموم من ذلك ما قاله ابن جنّي: «اعلم أنّ هذه الواو إذا كانت عاطفة فإنّها دالّة على شيئين: أحدهما الجمع، والآخر العطف. إلّا أنّ دلالتها على الجمع أعمّ فيها من دلالتها على العطف؛ يدلّ على ذلك أنّنا لا نجدّها إذا لم تكن بدلاً من باء القسم مجرّدة من معنى الجمع، وقد نجدّها معرّة من معنى العطف؛ ألا ترى أنّ الواو التي بمعنى (مع) في قولك: استوى الماء والخشبة، وجاء البرد والطيلاسة، قد تجدها مفيدة للجمع؛ لأنّها نائبة عن (مع) الموضوع لإفادة الجمع، ولا تجد فيها في هذه الحال معنى العطف، وكذلك إذا كانت للحال ... وهذه الواو أيضاً الدالّة على معنى الحال غير معرّة من معنى الجمع؛ ألا ترى أنّ الحال مصاحبة لذي الحال، فقد أفادت إذن معنى الاجتماع».<sup>(٢)</sup>

ونجد أنّ النحويّين كذلك يجعلون (الواو) في المفعول معه، نحو: قمتُ وزيداً، جارية مجرى حروف العطف، وقد استدّل ابن يعيش على كون هذه الواو جارية مجرى حروف العطف أنّ العرب لم تستعمل (الواو) قطّ بمعنى (مع) إلّا في الموضع الذي لو استعملت فيه عاطفة لجاز، ثم قال: «ألا ترى أنّك إذا قلت: قمتُ وزيداً، لم يمتنع أن تقول: قمتُ وزيداً، فتعطفه على ضمير الفاعل، وكذلك إذا قلت: لو تركتِ الناقةً وفصيلها لرضعها، لو رفعت (الفصيل) بالعطف على الناقة لجاز، ولو قلت: انتظرتك وطلوع الشمس، أي: مع طلوع الشمس، لم يجوز عند أحد من النحويّين والعرب. وإنّما لم يجوز ذلك عندهم؛ لأنّك لو رُمت أن تجعلها عاطفة على التاء لم يجوز؛ لأنّ الشمس لا يسوغ فيها انتظار أحد، كما يسوغ في: قمتُ وزيداً، قمتُ وزيداً».<sup>(٣)</sup> وقد جعل الرضيّ

١- عبد الجبار بن غريبّة، الواو بين العطف والتعليق، ١/ ٢٠٤. ضمن ندوة (المعنى وتشكّله) المنعقدة بكلية الآداب في منوبة في ١٧-١٩ نوفمبر ١٩٩٩ م.

٢- ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ٢/ ٦٣٩/ ٦٤٠.

٣- ابن يعيش، شرح المفصل، ٢/ ١٢٧-١٢٨.

أصل (الواو) التي قبل المفعول معه هو العطف، وإنَّما عُديَل ما بعدها عن العطف إلى النصب نصًّا على المعنى المراد من المصاحبة؛ لأنَّ العطف في: جاءني زيدٌ وعمرو، يَحْتَمِل تصاحب الرجلين في المجيء، ويَحْتَمِل حصول مجيء أحدهما قبل الآخر، والنصب نصٌّ في المصاحبة.<sup>(١)</sup> وهو ما بيَّنه الجرجانيُّ إذ قال: «وإذا قلت: جاء البردُ والطيلسةُ، فهو كقولك: جاء البردُ والطيلسةُ، إذ لو قلت: وجاءت الطيلسةُ، كان صحيحًا. غير أنَّ في العدول عن لفظ العطف فائدة أخرى، وهي الدلالة على الاقتران ... وهذا هو النكتة والحكمة في العدول عن سنن العطف إلى النصب بجعل الواو معينًا للفعل وجاذبًا له إلى العمل كما تفعل الهمزة والباء في: أذهبتُ زيدًا، وذهبتُ بزيد؛ فاعرفه فإنَّه من غوامض الصناعة». <sup>(٢)</sup> وقد جعل الجرجانيُّ هذا ( - أعني ردَّ هذه الواو إلى العطف ولمحه هذا المعنى فيها - تفسيرًا لافتراضه أنَّ الواو ليس لها عملٌ في نصب المفعول معه، فقال: «وإنما لم يجعلوا للواو عملاً هنا وإن كان واقعًا بجنب الاسم كما كان الباء في قولك: ذهبتُ بزيد، ولم يكن في صدر الفعل وكائناً معه كأحد حروف التركيب كالمهمزة؛ لأجل أنَّ الواو أصله أن يكون حرف عطف في قولك: ضربتُ زيدًا وعمراً، وجاءني زيدٌ وعمرو، وحرف العطف لا يكون له عمل مختصَّ فيه، وإنما يعمل على سبيل النيابة عن الفعل المتقدِّم وغيره من العوامل». <sup>(٣)</sup>

وأما في واو القسم فإنَّ النحويين كذلك يلمحون فيها أصل معناها المجرد الذي أُشير إليه آنفاً إذ يرومون التقريب بين الواو في وسم معنى القسم والواو في أصل وضعها الذي هيأها لأمية الباب بين أخواتها في حروف العطف بما فيها من عموم وإبهام، فقد ذهب النحويون إلى أنَّ واو القسم مبدلة من أصلها الباء، فهي فرع الباء وبدلاً منها، «وإنَّما حُكِمَ بأصالتها» - يعني أصالة الباء في وسم معنى القسم - لأنَّ أصلها الإلصاق، فهي تلصق فعل القسم بالمقسم به، وأبدلت (الواو) منها؛ لأنَّ بينهما تناسباً لفظياً لكونهما شفهيَّتين، ومعنوياً، ألا ترى أنَّ في واو العطف وواو الصرف معنى الجمعِية القريبة من معنى الإلصاق». <sup>(٤)</sup>

١ - انظر: الرضي، شرح الكافية، ٥١٦/١.

٢ - الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ٦٦١/١.

٣ - الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ٦٦٠/١.

٤ - الرضي، شرح الكافية، ٣٠٠/٤.

وأما (الواو) التي يسمّيها بعض النحويّين (واو ربّ) فإنّ كثيرًا من النحويّين يعيدونها إلى (واو العطف) رغم ما تبدو فيه استعمالها اللغويّة المختلفة بعيدة عن (الواو) التي تكون في أصلها دالّة على العطف، قال ابن جنّي مُظهرًا بعض الاستشكالات التي يؤوّل إليها القول بكونها واوًا تعود في أصلها إلى واو العطف: «وكما أنابوا حرف العطف عن العامل في ما ذكرنا، وما يجري مجراه، نحو: ضربت زيدًا فبكرًا، وكلّمت محمدًا ثم سعيدًا، وجاءني محمد لا صالح. كذلك أيضًا قد أنابوا (الواو) مناب (ربّ) ... فإن قلت: فإنّا نجدها مبتدأة في أول القصائد، فعلى أيّ شيء عطف؟ فالجواب: أنّ القصيدة تجري مجرى الرسالة، وإنّما يؤتى بالشعر بعد خطب يجري، أو خطاب يتّصل؛ فيأتي بالقصيدة معطوفة بالواو على ما تقدّمها من الكلام. ويدلّ على ذلك أيضًا قولهم في أوائل الرسائل: أمّا بعد فقد كان كذا وكذا، فاستعملهم هنا لفظ (بعد) يدلّ على ما ذكرناه عنهم من أنهم يعطفون القصيدة على ما قبلها من الحال والكلام»<sup>(١)</sup>.

وقد ذهبوا في تفسير معنى الجمعيّة في (الواو) الدالّة على المعية أو واو الصرف كما يسمّيها بعض النحويّين إلى استحضار أصل (الواو) في أداء معنى الجمعيّة، إذ قال الرضيّ: «وكذا نقول في الفعل المنصوب بعد واو الصرف إنهم لمّا قصدوا فيه معنى الجمعيّة نصبوا المضارع بعدها؛ ليكون الصرف عن سنن الكلام المتقدّم مرشدًا من أول الأمر إلى أنّها ليست للعطف»<sup>(٢)</sup>. ورأينا الرضيّ أنّفًا في موضع آخر من كتابه يعقد التقارب بين واو العطف وواو الصرف بما فيهما من معنى الجمعيّة، ثم يجعل هذا المعنى له تقاربًا مع معنى الإلصاق الذي يكون بالباء؛ لذلك ساغ إبدال الباء واوًا في وسم معنى القسم - كما مرّ -؛ بما يكون بين معنى الجمعيّة ومعنى الإلصاق من تقارب بينهما، إذ إنّ كلّ إلصاق يقتضي الجمع<sup>(٣)</sup>.

ونجد أنّ ابن يعيش يحرّز للتمييز بين هذه الواوات المختلفة بالمعايير التركيبيّة في بيان مدى اقترابها من أصل العطف أو ابتعادها عنه نظرًا للاختلاف والتنوّع الذي تكون عليه في الظاهرة اللغويّة، إذ قال عن (واو القسم، وواو الصّرف، وواو ربّ): «ألا

١- ابن جنّي، سر صناعة الإعراب، ٢/ ٦٣٦-٦٣٧.

٢- الرضيّ، شرح الكافية، ٤/ ٦٨.

٣- انظر: الرضيّ، شرح الكافية، ٤/ ٣٠٠.

تري أنّ الواو في القسم لمّا كانت هي العاملة للخفض مكان الباء ساغ دخول حرف العطف عليها، وجاز أن يقال: والله، ووالله. ولمّا كانت (واو ربّ) أصلها العطف لم يجز دخول حرف العطف عليها، فلا يقال: ... ووبلدة. كذلك هاهنا -يعني دخول واو الصرف أو فاء السببية على الفعل المضارع- لو كانت هذه الحروف هي الناصبة أنفسها لجاز دخول حرف العطف عليها كما جاز دخوله على (واو القسم)، ولمّا امتنع منها ذلك دلّ على أنّ أصلها العطف كـ (واو ربّ)». <sup>(١)</sup> فنلاحظ في هذا النصّ أنّ ابن يعيش قد استحضر العلاقات التركيبية التي يمكن انعقادها بين (الواو) في أيّ استعمال لغويّ وما يمكن أن يتقدّمها من حروف العطف، إذ إنّ هذا المعيار التركيبيّ يعدّ بحسب ما قدّمه ابن يعيش رائزاً اختبارياً يمكن الباحث من تمييز هذه الواوات في مدى عودتها لأصلها في العطف. فمتى امتنع أن يتقدّم أحد حروف العطف هذه (الواو) فإنّ ذلك عائداً إلى أنّ لها أصلاً في العطف تعود إليه.

### ٣- المظهر الطرازيّ لـ (إنّ) الشرطيّة في وسمها المحلّ الإنشائيّ في حدود علاقتها بواسمات الشرط:

نجد أنّ معنى الشرط يتحقّق في العربيّة تحقّقات مختلفة، نحو:

١. إنّ تأتني أكرمك.
٢. من يأتني أكرمه.
٣. متى تأتني أكرمك.
٤. إذا أتيتني أكرمتك.
٥. الذي يأتني فله إكرامي.
٦. كلّ رجل يأتني فله إكرامي.
٧. لو أتيتني لأكرمتك.

١- ابن يعيش، شرح المفصل، ٧/ ٤٠.

وقد عدّ القدماء هذه التحقّقات المتنوّعة لمعنى الشرط مختلفة في قوّة انتبائها إلى معنى الشرط، وتمثيلها له، نجد هذا في قول الرضيّ عن أداء معنى الشرط بـ(إذا) بأنّها غير عريقة في الشرطيّة، إذ قال: «لا يعلّق الشرط بين المبتدأ والخبر إلا ضرورة، فلا يقال: زيدٌ إنّ لقيته كريم، بل يقال: فكريم، أي: فهو كريم؛ حتّى تكون الجملة الشرطيّة خبر المبتدأ... وإنّما جاز تعليق (إذا) مع شرطه بين المبتدأ والخبر في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠] فلعدم عراقة (إذا) في الشرطيّة»<sup>(١)</sup>، وقال ابن الحاجب عن الجملة الاسميّة الدالّة على معنى الشرط المبدوءة بالأسماء الشائعة العامّة من قبيل: الذي، وكلّ: «وقد يتضمّن -يعني الخبر- معنى الشرط فيصحّ دخول الفاء في الخبر، وشرطه أن يكون المبتدأ مفيداً تعميماً مشتملاً على فعل لفظاً أو تقديرًا. وإنّما اشترط ذلك لتقوى السببيّة بالشرط، فإنّه لو عريّ عن العموم لزال معنى الشرط منه، إذ أسماء الشروط لا بدّ فيه من ذلك»<sup>(٢)</sup>. فنلاحظ أنّ ابن الحاجب قد جعل معنى الشرط متضمّنًا في هذا التركيب، أي إنّهُ غير راسخ في الشرطيّة؛ لذلك قال الجرجاني: «(الذي) ليس بجزء محض، إنّما هو بمعناه»<sup>(٣)</sup>، وقال عن التركيب نفسه: «لم يوضع على الجزاء في الأصل، وإنّما سرى ذلك فيه بما تضمّنه من الشيع»<sup>(٤)</sup>، ونجد أنّ الرضيّ يقول عن هذا الاسم الموصول الذي فيه معنى الشرط: إنّهُ «دخيلٌ في معنى الشرط»<sup>(٥)</sup>.

ونتساءل في هذا السياق عن المعيار الذي تحدّد به رسوخ التركيب في معنى الشرط من عدمه، لا سيّما ونحن نقرأ نصّاً لسيبويه قال فيه: «وإنّما أجازوا تقديم الاسم في (إن)؛ لأنّها أمّ الجزاء، ولا تزول عنه؛ فصار ذلك فيها كما صار في ألف الاستفهام ما لم يجز في الحروف الأخر»<sup>(٦)</sup>، وقد تردّد عند النحويّين بعده أنّ (إنّ) الشرطيّة هي أمّ الباب في الوحدات اللغويّة المؤدّية معنى الشرط<sup>(٧)</sup>، فبعد هذا التأسيس النظريّ عند القدماء لنا

١- الرضيّ، شرح الكافية، ٩٧/٤.

٢- ابن الحاجب، الأمالي، ٥٧٩/٢.

٣- الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ٣٢٢/١.

٤- الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ١١١٨/٢.

٥- الرضيّ، شرح الكافية، ٢٦٩/١.

٦- سيبويه، كتاب سيبويه، ١٣٤/١.

٧- انظر: ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزّجاجي، ٦٤١/٢. والرضيّ، شرح الكافية، ٨٦/٤.

أن نتساءل عن:

المعيار الذي اعتمده القدماء في جعلهم (إن) أمّ الباب في معنى الشرط، ثم نبحث عن السمات التي مكنتها من أميّة الباب، وعلوّها نظيراتها من الوحدات اللغويّة الأخرى المعبرة عن المعنى ذاته.

نلاحظ إذا نظرنا في الوحدات اللغويّة المعبرة عن معنى الشرط أن هذه الوحدات تنقسم إلى قسمين:

١. حروف: إن، وإذما.<sup>(١)</sup>

٢. أسماء: من، وما، وأي، ومهما<sup>(٢)</sup>، وأين، ومتى، وأنى، وحيثما.

وليس من أهداف هذه الدراسة أن تتبّع الآراء في تصنيف (إذما، ومهما) وتستقصي الأقوال فيهما؛ لتصل إلى رأي راجح فيهما. ولكننا نعدّ هذه الاختلافات تحليلاً من تحليّلات هذه الامتدادات للحرف في قسيميه الاسم، والفعل سواء عددنا هذه الوحدات اللغويّة حروفاً، أو عددناها أسماء. وتكون الغاية بناء على هذا أن نظهر هذه البنية التراتبيّة في ما تسم المعنى الشرطيّ من وحدات لغويّة، وأن نظهر الامتدادات التي تكون بين الحرف وقسيميه الاسم والفعل.

### ٣, ١ - واسمات معنى الشرط الاسميّة وحدود علاقتها الطرازيّة بأمّ الباب:

نظنّ أنّ فصل الأسماء المعبرة عن معنى الشرط عن (إن) الشرطيّة أيسر من فصل الحروف المعبرة عن الشرط عنها، ثم بيان السمات التي بمقتضاها كان لـ(إن) الأوليّة في التعبير عن معنى الشرط؛ لأنّ هذه الأسماء وإن كانت تسم معنى الشرط في الاستعمال اللغويّ لها قوّة تعيينيّة ظاهرة أكثر من تلك الحروف فيكون تمييزها عن الحرف الممثل لأميّة الباب أيسر ممّا يماثلها من الحروف التي تكون قد فقدت قوّتها التعينيّة؛ فتكون بذلك قد اقتربت من النموذج الطرازيّ (أمّ الباب)، وقد بيّن المبرّد هذا في قوله: «وإنّما

١ - النحويّون مختلفون في تصنيف (إذما) بين قائل بحرفيّتها وهو سيبويه ومن وافقه، وقائل باسميّتها وهو ابن السراج، والفارسيّ وغيرهما، إذ إنهم يجعلونها ظرف زمان. انظر: الأزهرّي، التصريح بمضمون التوضيح، ٣٩٨/٢.

٢ - يرى الجمهور اسميّتها مستدلّين بعود الضمير عليها في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَهْلًا تَأْتِيَنَاهُ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [الأعراف: ١٣٢] وذهب السهيليّ وابن يسعون إلى حرفيّتها. انظر: الأزهرّي، التصريح بمضمون التوضيح، ٣٩٨/٢.

قلنا: إِنَّ (إِنْ) أصل الجزاء؛ لأنَّك تجازي بها في كلِّ ضرب منه، تقول: إن تأتني آتَكَ، وإن تركب حماراً أركبه، ثم تصرّفها منه في كلِّ شيء. وليس هكذا سائرهما، وسنذكر ذلك أجمع. تقول في (مَنْ): مَنْ يَأْتِنِي آتِهِ، فلا يكون ذلك إلّا لما يعقل. فإن أردتَ بها غير ذلك لم يكن... و(ما) تكون لغير الأدميين، نحو: ما تركب أركب، وما تصنع أصنع. فإن قلت: ما يأتيني آتِه - تريد: الناس - لم يصلح... ومن هذه الحروف (متى) ولا تقع إلّا على الزمان، نحو: متى تأتني آتَكَ... وكذلك (أين) لا تكون إلّا للمكان. وذلك كلّ مخطور معروف في الجزاء والاستفهام، وحيث وقع حرف من هذه الحروف. فأما (إِنْ) فإنّها ليست باسم ولا فعل، إنّما هي حرف، تقع على كلّ ما وصلته به، زماناً كان أو مكاناً أو آدمياً أو غير ذلك. تقول: إن يأتني زيد آتِهِ، وإن يقيم في مكان كذا وكذا أقم فيه، وإن تأتني يوم الجمعة آتَكَ فيه.<sup>(١)</sup>

يبدو الفصل بيناً وواضحاً بين هذه الأسماء الواسمة معنى الشرط والحرف الطرازيّ له (إِنْ) بكون تلك الأسماء لها قدرة تعيينيّة في مستواها الدلاليّ قد أعطاهما الحقّ في أن تكون منتمية إلى الأسماء دون أن تكون راسخة فيه، بل لها من المظاهر الحرفيّة ما يجعل لها تحقّقاً حرفيّاً في وسمها معنى الشرط، من ذلك مجيئها على صورة الحرف في بعضها، وكذلك عدم توغّلها في الاسم بمجيئها ذات قوّة تعيينيّة تضاهي الأسماء الطرازيّة في تمثيل القوّة التعينيّة، كالأعلام؛ لذلك يبتدع النحويّون مصطلحاً يصدق على هذا النوع من الأسماء هو (الأسماء الناقصة)، وهو مصطلح يختزل داخله الخصائص الحرفيّة رغم تصنيفها الاسميّ بما له من سمات تخرجه عن الاسميّة الراسخة إلى الحرفيّة، وقد بيّنها السيرافيّ في قوله: «والأسماء الناقصة المحتاجة إلى الصلات؛ لأنّ الأسماء في أصل موضوعها للدلالة على المسمّيات والتميز بين بعضها وبعض، فإذا صار بعض الأسماء إلى حدٍّ لا يدلُّ بنفسه على معناه، واحتاج ما يوضّحه ويكشف فحواه حلّ بما بعده من تمامه محلّ الاسم الواحد، وصار هو بنفسه كبعضه، وبعضُ الاسم يُبنى».<sup>(٢)</sup>

إنّ عدم اكتفاء هذه الأسماء بأنفسها في دلالتها على معانيها، واحتياجها إلى ما بعدها ليتّمّ به معناها يقرّبها من المظاهر الحرفيّة؛ لأنّه يياثلها بالاحتياج إلى ما بعدها، أو بكونها

١- المبرّد، المقتضب، ٢/ ٥٠-٥٣.

٢- السيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، ١/ ١٤٠.

غير قادرة على التعيين والتحديد قدرة الأعلام على سبيل التمثيل في ذلك. وننظر فيها -أعني الوحدات اللغوية المعبرة عن معنى الشرط من قبيل: مَنْ، وما، وأمثالهما مِمَّا صُنِّفَ ضمن الأسماء- من جهة الحرفية لنكتشف أنَّ لها استرسالاً مع الاسمية وامتداداً فيها يجعلها بعيدة عن التمثيل الطرازي لمعنى الشرط، وبيان هذا في ما نُقل عن المبرّد آنفاً؛ إذ إنَّ لها تعييناً يضعف فيها المظاهر الحرفية التي تقتضي أن تكون في الوحدة اللغوية شيوع وعموم يجعلها راسخة في الحرف، وأمّا (مَنْ) فلا تستعمل في الشرط إلا للعاقل، وأمّا (ما) فلا تستعمل في الشرط إلا لغير العاقل، ويلفتُ القدماء إلى أنَّ استعمال هذه الأسماء لأداء معنى الشرط وسيلة من وسائل اللغة في التعبير وحيلة من حيلها في الاختصار والتخلّص من الإطالة في الكلام وخشية عدم الوفاء بالمعنى الذي يريده المتكلّم، نجد هذا في قول الجرجاني: «اعلم أنَّ هذه الأسماء نابت مناب (إن) لضرب من الاختصار والتقريب، وذلك أنّه كان يجب أن يُقال: إن تضربُ زيداً أضربُ، وإن تضربُ عمراً أضربُ، وإن تضربُ خالداً أضربُ، إلى ما لا يُقدر على استيفائه ويمتنع الغرض منه، فأُتيَ باسم عامٍّ يشتمل على الجميع، وترك استعمال (إن) معه، فقليل: مَنْ تضربُ أضربُ، فدلَّ على كلّ إنسان وقام مقام (إن) ... وكذا: ما تفعلُ أفعلُ؛ لأنَّ (ما) مبهم يقع على كلّ شيء، فلمّا قُصِدَ الشيعاءُ أُتيَ به وجُعِلَ نائباً عن حرف الشرط، فجُزِمَ ما بعده كما تجزم إذا قلت: إن تصنعُ شيئاً أصنع»<sup>(١)</sup>.

يجعلنا هذا النصّ ننظر في العلاقة التي تنعقد بين هذه الأسماء وبين (إن) التي تمثّل النموذج الطرازي لمعنى الشرط، ونتتبّع هذه العلاقة في ضوء الاستعمال الذي ترد فيه، من قبيل:

١. إن يأتِ زيدٌ آتِكَ، وإن يأتِ عمرو آتِكَ، وإن يأتِ محمدٌ آتِكَ، وإن يأتِ خالدٌ آتِكَ ....

٢. إن يأتِ زيدٌ الآن آتِكَ، وإن يأتِ زيدٌ بعد ساعة آتِكَ، وإن يأتِ زيدٌ غداً آتِكَ ....

١- الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ١١٠٨-١١٠٩.

٣. إن يكن زيدٌ في البيت آتِكَ، وإن يكن زيدٌ في الجامعة آتِكَ، وإن يكن زيدٌ في المسجد آتِكَ ...

نلاحظ أنّ هذه الاستعمالات اللغويّة السابقة قد وُسِّمَ معنى الشرط فيها بـ(إنّ) دون أن تكون الأمثلة التي أوردناها في كلّ فقرة مستوعبة الاحتمالات التي يريد المتكلّم أن يعبرَ عنها بكلامه، إذ إنّ المتكلّم في الأمثلة الواردة في رقم (١) يريد أن يقول: إنّ مجيئي مشروط بمجيء أيّ أحد، وتطول بنا اللغة حينئذٍ لو أردنا أن نحققه بـ(إنّ) دون أن تكون اللغة موفية بهذا المعنى الذي يريده المتكلّم. لذلك جاءت (مَنْ) في اللغة معبرة عن هذا المعنى الذي يريده المتكلّم دون أن (مَنْ) قادرة على التعبير عن المعنى الذي يريده المتكلّم في الأمثلة الواردة في رقم (٢)، إذ إنّ التعبير للمعنى الذي يريده المتكلّم يكون بوسمه الجملة بـ(متى)؛ لتكون محيلة على الزمن (أيّ زمن) يحدث فيه فعل الشرط ليتحقّق به الجواب. ونجد أنّ الأمثلة في السياقات السابقة كانت موسومة في الأصل بـ(إنّ) رغم أنّ الشرط في الجمل مختلف بين وقوعه في الأشخاص في الأمثلة رقم (١)، ووقوعه في الزمن في الأمثلة رقم (٢)، ووقوعه في المكان في الأمثلة رقم (٣).

نتبيّن بهذا التحليل أنّ مجيء هذه الأسماء واسمة لمعنى الشرط ضرب من ضروب الاختصار والحيلة التي تتبعها اللغة في محاولتها الوفاء بالمعاني التي يروم المتكلّم إبلاغها، ونتبيّن كذلك أنّ المظاهر الحرفيّة قد كان لها امتداد ضمن المحلات الاسميّة بما وجدناه من اختلاف بينها وبين (إنّ)، إذ إنّ (إنّ) تكون واسمة معنى الشرط في الاستعمالات جميعها؛ فتحقّق لها بذلك سمة الشيوخ والعموم الذي يحقّق لها الرسوخ في الحرفيّة وألويّتها بوسم معنى الشرط. وأمّا إذا تأملنا (مَنْ، وما، ومتى) في وسمها معنى الشرط فنجدها قد فقدت سمة الشيوخ والعموم بمجيء كلّ واحد منها مخصوصًا باستعمال محدّد، فتكون قد تدنّت بذلك منزلتها في مقولة الحرفيّة وارتقت في مقولة الاسميّة بأخذها سمة التعيين والتحديد، وهي إحدى السمات الاسميّة، فنجد أنّ السمات الدلاليّة لهذه الكلمات تتمثّل في الجدول الآتي على سبيل التقريب:

| الكلمة | سماها الدلالية      |
|--------|---------------------|
| إنَّ   | + الشرط             |
| مَنْ   | + الشرط<br>+ العاقل |
| متى    | + الشرط<br>+ الزمان |
| أين    | + الشرط<br>+ المكان |

ونجد أنَّ القدماء ملَّحَّون على استحضر معايير الإبهام والعموم في ما أُريد له أن يسم الجملة بمعنى الشرط، وقد سبقت الإشارة إلى المبتدأ الذي يدلُّ على الشرط من قبيل: الذي يأتيني فله درهم، وكلُّ رجلٍ يأتيني فله درهم. وأنَّ من شروط المبتدأ المؤدِّي هذه الوظيفة أن يكون عامًّا، وهو ما نجده متحقِّقًا في (الذي، وكلِّ). ويستكمل القدماء توظيفهم معيار الإبهام والعموم والشيوع إذ أرادوا تحليل وسم معنى الشرط بالظروف من قبيل:

١. حيثما تأتني آتَكَ.

٢. إذما تأتني آتَكَ.

٣. إذا ما تُحسنُ إليَّ أشْكركَ.

فقد قال ابن يعيش مفسِّرًا أداء هذه الظروف معنى الشرط، ومبيِّنًا العلاقة بينها في وسمها معنى الشرط وبين موقعها في التركيب والدلالة إذ تؤدِّي وظيفتها الظرفية: «وأما (حيث، وإذ، وإذا) فظروفٌ أيضًا، ف(حيث) ظرف من ظروف الأمكنة مبهم يقع على الجهات الست، وإذ، وإذا: ظرفا زمان؛ ف(إذ) لما مضى، و(إذا) لما يستقبل، وكلِّ الظروف التي يجازى بها يجوز أن يجازى بها من غير أن يُضمَّ إليها (ما) ما خلا (حيثما) وأختيها، وذلك لأنَّها مبهمة تفتقر إلى جملة بعدها توضَّحها وتبيِّنُها، فتنزَّلت الجملة منها منزلة الصلة من الموصول، فكانت في موضع جرٍّ بإضافتها إليها متنزِّلة منها منزلة الجزء

من الكلمة، فلمّا أرادوا المجازاة بها لزمهم إيهامها، وإسقاط ما يوضّحها؛ فالزموها (ما) كما ألزموا (إنّما، وكأنتما، وربّما)، وجعلوا لزوم (ما) دلالة على إبطال مذهبها الأوّل<sup>(١)</sup>. فنجد أنّ ابن يعيش في هذا النصّ يستحضر المعيار المركزيّ في وسم الوحدات اللغويّة معنى الشرط وهو الإيهام، إذ إنّ الظروف الثلاثة (حيث، وإذا، وإذا) في مواضعها الظرفيّة في الاستعمالات اللغويّة المختلفة:

١. اجلس حيثُ زيدٌ جالسٌ.

٢. أتيتك إذ الضيوف حاضرون.

٣. آتيك إذا طلعت الشمس.

تلزم الإضافة إلى ما بعدها؛ ليرتفع الإيهام والعموم الذي في هذه الألفاظ بلزومها الإضافة إلى الجمل بعدها فتتّزلّ الجمل منها منزلة جمل الصلة مع الموصولات في كونها رافعة للإيهام في تلك الموصولات، وتحقيق هذا الإيهام الذي يكون في هذه الظروف أنّ دلالاتها شائعة عامّة بكون (حيث) دالّة على الجهات الستّ، وبكون (إذا، وإذا) دالّتين على كلّ زمن ماضٍ في إحدهما، وكلّ زمن مستقبل في الأخرى، فلمّا أريد لها أن تسم الحيزَ الظرفيّ الذي يقيّد تحقّق الحدث في الجملة لزمّت الإضافة إلى ما بعدها ليرتفع بعض إيهامها، فتكون صالحة لملء الحيزِ الظرفيّ في الجملة.

ونجد أنّها إذ أريد لها أن تسم موضعاً آخر في الجملة هو موضع صدارة الجملة الذي يكون محلاً لإنشاء معنى الكلام، وذلك المعنى في سياق حديثنا عن هذه الظروف هو معنى الشرط، وقد كان من سمات الوحدات اللغويّة الصالحة أن تشغل ذلك المحلّ العموم والشيوع والإيهام؛ لأنّه حيزٌ إعرابيٌّ يوسم بالحروف في الأصل، والحروف لها سمة الإيهام والعموم والشيوع أصالة؛ فلمّا أريد لهذا الموضع أن تشغله تلك الظروف لزمها أن تلحقها (ما) إذا أريد لها أن تنشئ معنى الشرط؛ لأنّ (ما) تكفّرها في العلاقة عن الجملة بعدها، فلا يكون لها درجة في التعيين والتحديد بإضافتها إلى ما بعدها؛ ليتحقّق لهذه الظروف في حال وسمها معنى الشرط سمة التعيين والإيهام والشيوع.

وقد كان سيبويه قد استشكل القول ببقاء (إذا) على ظرفيّتها؛ لأنّ دلالتها في

١- ابن يعيش، شرح المفصل، ٧/ ٧٩.

الظرفية تعاند الدلالة الشرطية التي تقتضي دلالة المستقبل من حيث الزمن؛ لذلك نجد أنّ سيويه يعدّها من الحروف<sup>(١)</sup>، وقد لخص إبراهيم الشمسان مذاهب النحويين في (إذما) قبل وسمها معنى الشرط وبعده بقوله: «يتفق النحاة على أنّ (إذ) ظرف، ولكنها تصير إلى الحرفية بعد لحوق (ما) لها عند سيويه، وهذا هو الاتجاه الأوّل الذي تابعه فيه بعض النحاة منهم المبرّد، الذي ينسب إليه القول ببقائها على الظرفية، وهذا هو الاتجاه الثاني. على أنّ أوّل من نجده صنفها في الظروف ابن السراج، وتابعه في ذلك جماعة من النحاة»<sup>(٢)</sup>، ثم يلخص الأقوال في (مهما) التي تشك (إذما) في اختلاف النحويين حولها بقوله: «صنفها المبرّد في الأسماء غير الظروف، وتابعه بعض النحاة. ويذكر ابن مالك أنّها ترد ظرفية، وتابعه الرضي، ونسب إلى خطّاب والسهيلي القول بحرفيتها... ولا فائدة في الخلاف حول (مهما). والنحاة يحتجّون بعود الضمير إليها في الآية ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾ [الأعراف: ١٣٢]»<sup>(٣)</sup>.

إنّ ما يهمّ الدراسة من هذه الاختلافات أن تظهر توحّي القدماء استيفاء الوحدات اللغوية التي يمكن لها ملء أحد مواضع الحرف في الجملة المبدأ الجوهري في الحرف الذي اتخذته الدراسة فرضية لها، ويتلخص في أنّ ثمة علاقة طردية بين اكتساب الوحدة اللغوية العموم والإبهام والشيوع وبين اقترابها من معنى الحرف، فكلّما عمّت الوحدة اللغوية وشاعت وأبهمت اقتربت من الحرفية، وكلّما تعيّنّت الوحدة اللغوية وتحدّدت ابتعدت عن الحرفية، وأمّا التصنيف لوحدة لغوية معيّنة فاخترنا نظريّ يجد قيمته في استحضار شروط العموم والإبهام تحقّقاً وغياباً إذ نحكم على الوحدة اللغوية بأنّها حرف أو اسم، إذ في كلا التصنيفين تكون الوحدة اللغوية قد تحقّق فيها شيوع وإبهام يمكنها من ملء حيّز حرفي في الجملة، هو معنى الشرط. وإذا تأملنا أقوال النحويين نجد أنّ لهم معايير واضحة في اختياراتهم النظرية في تصنيف الوحدات اللغوية، منها:

١. الاتّكاء إلى صورة الكلمة الشكلية، ونجد هذا متحقّقاً في حديثهم عن تصنيف (مهما)، إذ قال ابن يعيش: «وقد اختلفوا فيها؛ فذهب قوم إلى أنّها اسم بكمالها

١ - انظر: سيويه، كتاب سيويه، ٥٦/٣.

٢ - الشمسان، الجملة الشرطية عند النحاة العرب، ص ١٦٢.

٣ - الشمسان، الجملة الشرطية عند النحاة العرب، ص ١٦٣.

يجازى به، قالوا: لأنّ التركيب على خلاف الأصل، فلا يُقدم عليه إلا بدليل، فلو وُزِنَتْ لكانت (فَعْلَى)»<sup>(١)</sup>، إذ نلاحظ أنّ هذا القول ينطلق من افتراض أنّ للحرف مظاهر شكلية محدّدة تلخّص في أنّ الحرف يكون في الأصل على حرف واحد، أو حرفين؛ لذلك حين أرادوا تصنيف (مهما) وجدوها شكلياً على صورة تشابه صور الاسم الشكلية، وهي مجيئها على وزن (فَعْلَى).

٢. الاحتكام إلى رائر الإضمار، ونلاحظ أنّ الإضمار رائر مهم يعود القدماء إليه في سبر الكلمات وتصنيفها بين أقسام الكلم الثلاثة، قال ابن هشام: «مهما: اسمٌ؛ لعود الضمير إليها في: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٣٢] وقال الزمخشري وغيره: عاد عليها ضمير (به)، وضمير (بها) حملاً على اللفظ وعلى المعنى. انتهى. والأولى أن يعود ضمير (بها) لـ(آية)»<sup>(٢)</sup>.

٣. عدم القدرة على شغل وظيفة نحويّة تخصّ الأسماء في الجملة، إذ إنّ القول باسميّة وحدة من الوحدات اللغويّة يقتضي أدنى شروط الاسميّة وهو تمثيلها لإحدى الوظائف الاسميّة في الجملة، نجد هذا في تصنيفهم (مهما) حين راقبوا وظيفتها في بعض الشواهد المسموعة عن العرب، قال المرادي: «وزعم السهيلي أنّ (مهما) قد تخرج عن الاسميّة، وتكون حرفاً، إذ لم يعد عليها من الجملة ضمير، كقول زهير:

ومهما تكن عند امرئ من خليقةٍ وإن خالها تخفى على الناس تُعلم<sup>(٣)</sup>

وهو قول غريب، وقد حكى المرادي عن بعضهم أنّها تكون حرفاً بمعنى (إنّ)»<sup>(٤)</sup>.

١- ابن يعيش، شرح المفصل، ٧/ ٧٤.

٢- ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ٤/ ٢١٤.

٣- من الطويل، لزهير بن أبي سلمى، وهو في ديوانه ص ٣٢، والمرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص ٦١٢، والبطلوسي، الحلل في شرح أبيات الجمل، ص ١٤٧.

٤- المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص ٦١١-٦١٢.

وذكر ابن هشام أنَّ السهيلي يرى أنَّها حرفٌ بمنزلة (إن) بدليل أنَّها لا محلَّ لها، وقد ردَّ ابنُ هشام مذهبَه لأنَّ (مهما) إمَّا أن تكون خبر (تكن)، و(خليقة) اسمها، و(من) زائدة؛ لأنَّ الشرط غير موجب. وإمَّا أن تكون (مهما) مبتدأ، واسم (تكن) ضمير راجع إليها، والظرف خبر، وأنَّثَ ضميرها لأنَّها الخليقة في المعنى، و(من خليقة) تفسير للضمير.<sup>(١)</sup>

### ٣، ٢- الرتبة الطرازية بين واسمات معنى الشرط الحرفية:

بعد أن نظرتُ الدراسة في حدود العلاقة بين واسمات الشرط المصنَّفة ضمن الأسماء وأمَّ الباب في الشرط (إن) الشرطية، وبيَّنتُ أنَّ وسم تلك الأسماء معنى الشرط يقتضي عموميتها وشيوعها؛ ليتحقَّق لها الاقتراب من أمَّ الباب (إن) الشرطية دون أن نجعلها في قوَّة (إن) بما لتلك الأسماء من تعيين لمعانٍ زائدة عن الشرط، من قبيل: العاقليَّة، وغير العاقليَّة، والإحالة المكانية في الشرط، أو الإحالة الزمانية فيه، ونحوها ممَّا نجده في أسماء الشرط المختلفة. تروم الدراسة في هذا السياق أن تنظر في حدود العلاقة بين حرفي الشرط (إن، ولو)، وتشرح المقتضيات التي أكسبت (إن) أمية الباب دون (لو) رغم اشتراكهما في الحرفية في ضوء تعقيدات القدماء ونصوصهم، وكذلك رغم اتِّفاق التراكيب اللغوية التي تكون موسومة بهذين الحرفين، من قبيل:

١. إن يأتِكَ زيدٌ آتِكَ.

٢. لو أتاك زيدٌ أتيتكَ.

نلاحظ أنَّ التركيبين يتفقان في مواضعهما النحوية المجردة، إذ إنَّ الجملتين تتكوَّنان من بنية نحوية مشتركة:

حرف شرط + جملة الشرط (فعل + مفعول به + فاعل) + جملة الجزاء (فعل + فاعل + مفعول به)

وأما التراكيب الموسومة بالأسماء المتضمَّنة معنى الشرط فنجد أنَّ الاختلاف بينها وبين التراكيب الموسومة بـ(إن) الشرطية بيِّن وظاهر؛ لأنَّها تكون ذات بنية مختلفة، نحو:

١. مَنْ يَأْتِنِي آتِه.

١- انظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ٤/ ٢١٥-٢١٨.

## ٢. متى تأتني آتك.

إذ إنّ واسمَيَّ معنى الشرط في هذين التركيبين يختزلان داخلهما دلاليًا معاني زائدة عن معنى الشرط، فنلاحظ أنّ (مَنْ) في المثال الأوّل تختزل نوع الفاعل المعبر عنه صناعيًا في الجملة بالضمير اللاحق للفعل، وهو التاء في (تأتني). وأمّا (متى) في المثال الثاني فتختزل الدلالة على الزمن الذي قيّدت به جملة الشرط مع زيادة في الإبهام عن ظرف الزمان لو عبر به معيّنًا يومًا بعينه بما يسوّغ لهذه الدلالة الزمانية أن تمتدّ في معنى الحرفيّة، فتسم الجملة بمعنى الشرط، وقد أظهرت الدراسة هذا أنّفًا. وأمّا إذا تأملنا الجملة الموسومة بـ(إنّ) الشرطيّة فنلاحظ أنّ موضع (إنّ) في التركيب أكثر تجريدًا من موضع (مَنْ، ومتى) أو غيرهما من واسمات الشرط الاسميّة، ولمّا كانت (إنّ) أفقر دلالة من غيرها من الواسمات الشرطيّة زادت للمستعمل اللغوي الاحتمالات الجائزة له في وسم فعل الشرط بعدها، إذ يصحّ أن نقول:

١. إن يحضر زيدٌ أحضر.

٢. إن يحضر زيدٌ الآن أحضر.

٣. إن تذهب إلى المكتبة تجد زيدًا.

٤. إن تبدل المال يُضاعف لك الأجر.

وقد عبّر النحويّون عن هذه القدرة الناتجة عن تجريد (إنّ) وفقرها الدلاليّ بقولهم: «(إنّ) هي أمّ الباب، وكلُّ شرط إليها ينحلّ؛ ألا ترى أنّك إذا قلت: متى تكرم زيدًا أكرمه، فالمعنى: إن تكرم زيدًا يوم الخميس أو يوم الجمعة أكرمه ... وليس لها) -يعني (إنّ) - في الشرط إلا الدلالة على أنّ الفعل الذي بعدها شرط، وما عدا (إنّ) من كلم الشرط تجد لها مفهوماً زائداً على الشرط؛ ف(متى) يُفهم منها الشرط والزمان، و(أين) يُفهم منها الشرط والمكان، و(مَنْ) يُفهم منها الشرط ومَنْ يعقل، و(ما) يُفهم منها الشرط وما لا يعقل، وكذلك جميع كلم الشرط عدا (إنّ) يُفهم منها إذا جئت بها الشرط ومعنى زائد، فعلمنا بذلك أنّ (إنّ) هي الأصل في باب الشرط؛ لأنّها لا معنى لها ذلك؛ فأتسّع فيها لذلك».<sup>(١)</sup> فنلاحظ أنّ (إنّ) بهذه الإمكانيات الاستعماليّة لها قد أخذت قوتها

١- ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ٢/ ٦٤١-٦٤٢.

في وسم معنى الشرط؛ لأنّها بهذا الفقر الدلاليّ قد اكتسبت رسوخاً في دلالة الحرف ليس لغيرها من واسمات الشرط بما لها من عموم وإبهام، إذ تكتفي دلالتها على وسم معنى الشرط وحده دون أن تكون لها دلالة زائدة عليه من قبيل الدلالة على نوع الفاعل، أو الإحالة على الزمان، أو المكان، أو نحوهما.

ونعيد الحديث بعد هذا الشرح إلى العلاقة بين (إن، ولو) الشرطيتين، ومظاهر الافتراق بينهما التي أعطت لـ(إن) أُميّة الباب رغم ما يبدو ظاهرياً من تشابه بينهما باتّفاقهما في التصنيف الحرفي، وكذلك بالتشابه في البنية التركيبية للجملة إذ يتصدّرها أحد هذين الحرفين. قال أبو حيّان الأندلسي في حديثه عن (لو): «(لو) حرف امتناع لامتناع. هذه عبارة شيوخنا في ابتداء التعلّم. وعبارة سيويه: لِمَا كان سيقع لوقوع غيره. يعني أنّه يقتضي فعلاً ماضياً كان يُتوقّع ثبوته لثبوت غيره، والمتوقّع غير واقع. قال الأستاذ أبو عليّ: (لو) ليست موضوعة للدلالة على الامتناع، بل مدلولها ما نصّ عليه سيويه من أنّها تقتضي لزوم جوابها الشرط فقط».<sup>(١)</sup> ونصّ ابن يعيش على الفارق بينهما بقوله: «الفرقان بينهما - لو، وإن الشرطيتين - أنّ (لو) يوقف وجود الثاني بها على وجود الأوّل، ولم يوجد الشرط ولا المشروط، فكأنّه امتنع وجود الثاني بها على وجود الأوّل؛ فالممتنع لامتناع غيره هو الثاني، امتنع لامتناع وجود الأوّل. و(إن) يتوقّف بها وجود الثاني على وجود الأوّل، ولم يتحقّق الامتناع ولا الوجود؛ فد(إن) إذا وقع بعدها الماضي أحالت معناه إلى الاستقبال، و(لو) إذا وقع بعدها المستقبل أحالت معناه إلى الماضي».<sup>(٢)</sup> وقد توسّع ابن هشام في محاولته بيان حدود الافتراق بين (لو) و(إن) الشرطيتين إذ قال: «(لو) المستعملة في نحو: لو جاءني لأكرمته، وهذه تفيد ثلاثة أمور:

١. أحدها: الشرطيّة، أعني عقد السببيّة والمسببيّة بين الجملتين بعدها.
٢. والثاني: تقييد الشرطيّة بالزمن الماضي، وبهذا الوجه وما يُذكر بعده فارتقت (إن)؛ فإنّ تلك لعقد السببيّة والمسببيّة في المستقبل؛ ولهذا قالوا: الشرط بـ(إن) سابق على الشرط بـ(لو)، وذلك لأنّ الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضي

١- أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٤/ ١٨٩٨.

٢- ابن يعيش، شرح المفصل، ٨/ ٢٨١.

عكس ما يتوهم المبتدئون، ألا ترى أنك تقول: إن جئتني غداً أكرمك، فإذا انقضى الغد ولم يجرى قلت: لو جئتني أمس أكرمك»<sup>(١)</sup>. وبيان هذا التصور في التفرقة بينهما، وافترض أولوية الشرط بـ(إن) على الشرط بـ(لو) أننا حين نستعمل (لو) فإننا نفترض أن استعمالنا لها يقتضي أن نكون مفترضين استعمال (إن) قبلها التي تقتضي دلالتها الاحتمال في وقوع مضمون ما بعدها، أو عدم وقوعه. فلما جاء زمنها وانتهى بعدم تحقق المضمون وقع الجزم بعدم تحقق المضمون. إن ما يمكن أن نقوله في تحليل ابن هشام ومحاولته التفرقة بين (لو)، وإن الشرطيتين، وما يمكن أن نقرأه في قول سيبويه عن (لو): «وأما (لو) فلما كان سيقع لوقوع غيره»<sup>(٢)</sup> أن التلطف بالقول والنظر فيه وحده لا يقول كل شيء عن دلالة القول نفسه، إذ إن الأقوال تضمّر في داخلها ملابسات التلطف بها التي تظهر فروقاً دلالية بين الوحدات اللغوية التي تسم معاني تلك الأقوال. تكون (لو) إذن في هذا التحليل مضمرّة شرطاً مفترضاً سابقاً لاستعمال (لو) لم يتحقق في الواقع، ولم يُنجز مضمونه بالقول، فلما لم يتحقق مضمون هذا الشرط المُفترَض الذي قد كان يحيل في زمانه على الزمن المستقبل بحسب ما يكون للشرط في حقيقته أُنجِز الشرط بـ(لو) التي عبّر عنها النحويون في وضعيتها هذه أتمها حرف امتناع لامتناع. لذلك قال الدسوقي في تفسيره نصّ ابن هشام: «وجّهه بعضهم بأنّ (لو) للجزم بالعدم، و(إن) للشك. والإنسان يشكّ أولاً، ثم يجزم بالعدم... وإذا كنت في يوم الجمعة تقول: إن جئتني غداً أكرمك، فإذا جاء الغد الذي هو (السبت) ومضى ولم يجرى، وجاء (الأحد) قلت: لو جئتني أمس أكرمك، فقد سبق المستقبل في مقام التعليق على الماضي في مقامه»<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن هشام في موضع آخر في التفرقة بين (لو)، وإن الشرطيتين: «خاصية (لو) فرض ما ليس بواقع واقعاً... وخاصية (إن) تعليق أمرٍ بأمرٍ مستقبلٍ محتمل، ولا دلالة لها على حكم شرطها في الماضي والحال»<sup>(٤)</sup>.

١- ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ٣/ ٣٦٧-٣٦٨.

٢- سيبويه، كتاب سيبويه، ٤/ ٢٢٤.

٣- الدسوقي، مغني اللبيب عن كتب الأعراب وبهامشه حاشية الدسوقي، ١/ ٥٦٨.

٤- ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ٣/ ٤٠٠-٤٠١.

ويظهر للمتأمل في الاستعمال اللغوي لهاتين الأداتين أنَّ (إنَّ) تَجِيءُ عاملة، وأمَّا (لو) فتَجِيءُ مهملة؛ بمجيء الأفعال بعدهما متخالفة في حالتها الإعرابية، نحو:

١. إنَّ تحضُرَ يكرمَكَ محمدٌ.

٢. لو حضرتَ لأكرمَكَ محمدٌ.

وقد حاول النحويون تفسير هذا المظهر الإعرابي إذ قال الرَّمَانِي: «وإنَّما لم تعمل (لو) وفيها معنى الشرط لمخالفتها حروف الشرط، وذلك أنَّها لا تردُّ الماضي مستقبلاً كما يفعل حرف الشرط، ألا ترى أنَّك تقول: إنَّ قمتَ غداً قمتُ معك، في معنى: إنَّ تقمُ غداً أقم معك. ولا تقول: لو قمتَ غداً قمتُ معك، وإنَّما تقول: لو قمتَ أمسٍ لقمتُ معك»<sup>(١)</sup>، وقد دقق الجرجاني مسألة الإعمال والإهمال في واسمات الشرط بقوله: «إنَّ الجزم يكون في المعاني التي ليست بواجبة الوجود؛ لِمَا تقدَّم من أنَّ موضوع المجازاة بـ(إنَّ) التي هي أمُّ الباب، وأصله على أن يكون الفعل المُجَارَى به ممَّا يترجَّح بين أن يوجد، وأن لا يوجد. فأما ما كان واجب الوجود فلا يجوز (إنَّ) ولا الأسماء الجازمة فيه. بيانه أنَّك لو قلت: إنَّ طلعت الشمسُ خرجتُ، ومتى تطلع الشمسُ أخرجُ، تريد طلوعها من الأفق لم يجز؛ لأنَّها طالعةٌ، خرجتَ أو لم تخرجُ. والجزاء بـ(إنَّ) موضوع على أنَّ أحد الأمرين مفتقرٌ إلى الآخر في كونه إذا قلت: إنَّ تكرمُنِي أشكرُكَ، فكلُّ واحدٍ من الشكر والإكرام مفتقرٌ إلى صاحبه في وجوده، وانتفاء أحدهما يوجب انتفاء الآخر»<sup>(٢)</sup>. فنلاحظ أنَّ الجرجاني يجعل الجزم في المعاني غير واجبة الوجود التي تكون إمكانية وقوعها محتملة وليست حتمية أو منتفية، ويكون بذلك وسم الشرط بـ(إذا) غير موجب الجزم؛ لأنَّها تستعمل في الأفعال واجبة الوجود، ونعتقد في هذا السياق أنَّ وسم الشرط بـ(لو) لا يقتضي الجزم كذلك؛ لأنَّ وسم الشرط بها ليس فيه احتمالية لوقوع الشرط والجزاء فيه؛ ولذلك تكون (لو) محيلة على الزمن الماضي. وبهذا التفسير تكون (إنَّ) مستحقةً لأمية الباب بما لها من أسبقية في دلالة الشرط على وسمه بـ(لو)، إذ إنَّ الشرط مُقتضٍ تعليق تحقُّق أحد جزأيه بتحقيق جزئه الآخر، وتكون إحالته على الزمان بهذا إحالة على الزمان المستقبل، فلمَّا جاءت (لو) في إحالتها الزمانية محيلة على الزمان الماضي افترضنا

١- الرَّمَانِي، معاني الحروف، ص ١٠٢.

٢- الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ١١١٩/٢.

أنَّ وسم الشرط بها فرع على أصل مفترض لو سم معنى الشرط، وهو وسمه بـ(إن)، ثم أتى زمان الشرط ولم يتحقّق، فلما لم يتحقّق انتقلنا من دلالة الشك الأولى في الشرط وهو الوسم بـ(إن) إلى دلالة القطع بعدم الوقوع وهو الوسم بـ(لو)؛ فتبيّن بهذا طرازيّة (إن) وأحقّيّتها بأميّة الباب.

#### ٤- المظهر الطرازيّ لـ(لا) النافية في وسمها المحلّ الوجوديّ في حدود علاقتها بواسمات النفي:

تسم اللغة معنى النفي بألفاظها وأبنيّتها التصريفية، والتركيبية وسوماً مختلفة، منها:

١. ليس زيدٌ قائماً.
٢. ما قام زيدٌ.
٣. لا يقومُ زيدٌ.
٤. لم يَقمَ زيدٌ.
٥. لمّا يَقمَ زيدٌ.
٦. لن يقومَ زيدٌ.
٧. إن زيدٌ إلا جالسٌ.
٨. قلماً يقوم زيدٌ.

وأما وسم الكلام بمعنى النفي في الأصالة فيكون بالحروف، أو ما تضمّن معناها، أو سلك سلوكها، قال الخوارزمي: «وحروف النفي ستة؛ يشترك اثنان في نفي الحال، وهما: ما، وإن. واثنان في نفي المستقبل، وهما: لا، ولن. واثنان في نفي الماضي، وهما: لم، ولمّا»<sup>(١)</sup>.

وإذا تأملنا أقوال النحويّين المتقدّمين نجد أنّ في تحليلاتهم المختلفة اقتراناً بين النفي والإثبات، فلم يكونوا ينظرون إلى معنى النفي، وتركيبه بمعزل عن معنى الإثبات

١- الخوارزمي، شرح الفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، ٩٠-٩١.

وتركيبه، ويظهر هذا واضحاً في نصّ لسيبويه قال فيه: «هذا باب نفي الفعل. إذا قال: فَعَلَ، فَإِنَّ نفيه: لم يفعل. وإذا قال: لقد فَعَلَ، فَإِنَّ نفيه: ما فَعَلَ. لَأَنَّهُ كَأَنَّهُ قَالَ: والله لقد فَعَلَ، فقال: والله ما فَعَلَ. وإذا قال: هو يفعل، أي هو في حال فَعَلَ، فَإِنَّ نفيه: ما يفعل. وإذا قال: هو يفعل، ولم يكن الفعل واقعاً فنفيه: لا يفعل. وإذا قال: لَيَفْعَلَنَّ، فنفيه: لا يفعل. كَأَنَّهُ قَالَ: والله لَيَفْعَلَنَّ، فقلت: والله لا يفعل. وإذا قال: سوف يفعل، فَإِنَّ نفيه: لن يفعل»<sup>(١)</sup>.

وقال كذلك في موضع آخر: «معنى (ليس) النفي كما أَنَّ معنى (كان) الواجب، وكلُّ واحدٍ منهما - كان وليس - إذا جَرَدَتْه فهذا معناه. فَإِنْ قُلْتَ: ما كان، أَدَخَلْتَ عَلَيْهَا ما يُنْفَى به. فَإِنْ قُلْتَ: ليس زيدٌ إلا ذاهباً، أَدَخَلْتَ ما يوجِبُ كما أَدَخَلْتَ ما ينفي»<sup>(٢)</sup>، وقال كذلك في سياق استحضاره هذه المقابلات بين النفي والإثبات: «ولن أضرب، نفي لقوله: سأضرب، كما أَنَّ: لا تضرب نفي لقوله: اضرب. ولم أضرب، نفي لـ: ضربت»<sup>(٣)</sup>. وقد حاول السيرافي تفسير هذا التقارن المنعقد بين النفي والإثبات في تحليل سيبويه بقوله: «حقُّ نفي الشيء وإيجابه أن يشتركا في مواقعهما، وأن لا يكون منهما فرقٌ في أحكامهما إلاَّ أَنَّ أحدهما إيجابٌ والآخر نفيٌّ، وعلى هذا ساق سيبويه ما ذكره في هذا الباب فجعل (لم يفعل) نفي (فَعَلَ)؛ لأنَّ الماضي يجمعهما في قولك: فَعَلَ أمس، ولم يفعل أمس. وأحدهما موجب، والآخر منفيٌّ. وإذا قال: قد فَعَلَ، فنفيه: لَمَّا يفعل؛ لأنَّهما للحال، و(لَمَّا) فيه تطاول، تقول: ركب زيدٌ، وقد لبس خفَّهُ، وركب زيدٌ ولَمَّا يلبس خفَّهُ؛ فالحال قد جمعهما، وأحدهما منفيٌّ والآخر موجبٌ. وإذا قلت: لقد فعل، فنفيه: ما فعل؛ لأنَّ قوله: لقد فعل، جواب قسم، فإذا أَبْطَلْتَهُ وأَقْسَمْتَ قلت: ما فعل، وتقديره: والله لقد فَعَلَ، والله ما فعل. وإذا قال: هو يفعل، أي هو في حال فعل لم يكن نفيه: لا يفعل؛ لأنَّ (لا يفعل) موضوع للمستقبل، فلا يكون نفي المستقبل نفياً للحال، ولكن هو جواب: هو يفعل، للحال ما يفعل. وإذا كان: هو يفعل، للمستقبل فجوابه: لا يفعل؛ لاشتراكهما في الاستقبال، وباقي الباب على هذا»<sup>(٤)</sup>. وقد عبّر الرضي عن هذا التقارن بين النفي

١ - سيبويه، كتاب سيبويه، ١١٧/٣.

٢ - سيبويه، كتاب سيبويه، ٥٩/١.

٣ - سيبويه، كتاب سيبويه، ١٣٥-١٣٦/١.

٤ - السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ١٠٩-١٦٠.

والإثبات بجعلهما يعودان إلى أصل واحد، إذ قال: «النفى فرع الإثبات؛ فجرى مجراه، وأُحِقَّ به».<sup>(١)</sup>

وقد بين خالد ميلاد منطقيًا من هذه النصوص أنّ النفي كالإيجاب، ذو قيمة نحويّة تحيل على اعتقاد راسخ مستقرّ ثابت لدى المتكلّم؛ لذلك نجد أنّ سبويه قد عقد هذه الموازنات بين الحروف التي تفيد الإثبات وما يكون بمنزلتها في إفادة النفي، ومن هذه الموازنات والمقابلات:

| الإثبات                                                | النفى                     |
|--------------------------------------------------------|---------------------------|
| فَعَلَ                                                 | لم يفعلْ                  |
| قد فَعَلَ                                              | ما فَعَلَ أو لَمَّا يفعلْ |
| لقد فَعَلَ وهو بمنزلة والله قد فَعَلَ                  | ما فَعَلَ                 |
| هو يفعلْ، أي هو في حال فِعْلٍ                          | ما يفعلْ                  |
| يفعلْ، عندما لا يكون الفعل واقعًا، وكذلك لَيَفْعَلَنَّ | لا يفعلْ                  |
| سوف يفعلْ                                              | لن يفعلْ                  |

ويفترض ميلاد أنّ النفي والإثبات والتوكيد معانٍ يمكن أن يجرّد لها موضع نحويّ يحتلّ صدارة الجملة، ويكون هذا الموضع معجمًا إذا وُسم بألفاظ دالة على النفي أو التوكيد، ويكون غير معجمٍ إذا بُنيّ الكلام على معنى الإثبات.<sup>(٢)</sup>

ونحاول في حدود الدراسة أن نجتمع هذه المعطيات اللغويّة المتعلقة بوسم معنى النفي بواسطة حروفه المتعدّدة، وأن نجتمع هذا الشتات الاستعماليّ في رؤية طرازيّة تبرّر الافتراض النموذجيّ لأحد حروف النفي بما يكون له من سمات دلاليّة وتركيبية بين واسمات النفي المتعدّدة، وحدود علاقة تلك الواسمات بهذا النموذج، وأثر هذه العلاقة بما يكون لها من رسوخ في أداء معنى النفي، أو عدمه، أو أحقيّتها بأمية الباب بحسب عبارة القدماء.

١- الرضيّ، شرح الكافية، ١/ ٢٩٧.

٢- انظر: خالد ميلاد، الإنشاء في العربيّة بين التركيب والدلالة، ص ٧٦.

تؤكد التقابلات والموازانات التي عقدها سيبويه بين مقولتي النفي والإثبات بالتمثيل للمقولتين بالحروف التي يمكن أن تتحقق بهما هاتين المقولتين أن بعض الحروف المُعَبَّرُ بها تختزن فيها نوعين من الدلالات:

١. دلالة تعيّن موقف المتكلم واعتقاده تجاه الحدث.

٢. دلالة تسم مظهر وقوع الحدث في الزمان.<sup>(١)</sup>

وبعد إظهار الارتباط بين النفي والإثبات نبين أن سيبويه يعقد كذلك تقابلاً بين الإثبات والاستفهام في إظهاره الفروق بين الحروف المتعددة التي يوسم بها الإثبات، أو النفي، فقال: «هذا باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل، ولا تغير الفعل عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون قبله شيء منها. فمن تلك الحروف (قد)، لا يفصل بينها وبين الفعل بغيره، وهو جواب لقوله: أَفَعَلَ؟ كما كانت: ما فَعَلَ، جواباً لـ: هل فَعَلَ؟ إذا أخبرت أنه لم يقع. ولمّا يفعل، وقد فَعَلَ، إنّما هما لقوم ينتظرون شيئاً. فمن ثم أشبهت (قد) (لمّا) في أنّها لا يفصل بينها وبين الفعل»<sup>(٢)</sup>، وقال السيرافي في شرح نصّ سيبويه: «لا يفصل بين الفعل و(قد) بغيره، أراد على وجه الاختيار، وموضوع (قد) لأن منزلة (قد) من الفعل كمنزلة الألف واللام من الاسم؛ لأن دخولها على فعل متوقّع أو مسؤول عنه؛ لأنه إذا قال: قد قام زيدٌ. فإنّما يقوله لمن يتوقّع قيامه، أو لمن سأل عنه، فقال: هل قام زيدٌ؟ وإذا قال: قام زيدٌ. فإنّما يبتدئ إخباراً بقيامه لمن لا ينتظره، ولا يتوقّعه. فأشبهت (قد) العهد في قولك: جاءني الرجل، لمن عهده المخاطب أو جرى ذكره عنده... ومّا يوجب أن لا يفصل بينها وبين الفعل أنّها نقيض (لمّا)، و(لمّا) حرف جازم. تقول: ركب زيدٌ ولمّا يتعمّم. فيقول الرادّ عليه: بل ركب وقد تعمّم.

١- صرّح خالد ميلاد هذين النوعين من الدلالة، إذ تحدّث عن مفهومي الواجب وغير الواجب بقوله: «الواجب وغير الواجب عند سيبويه أعمّ من الخبر والإنشاء. وهما مفهومان يتراوحان بين معنيين اثنين على الأقل:

١. مظهر وقوع الفعل في الزمان، إذ الواجب معنى للفعل الواقع المنقضي وهو المعنى الساذج البسيط، والألصق بالمعنى اللغوي، ويمثله في اللغة الإثبات.

٢. جهة اعتقاد المتكلم، بحيث يكون الواجب هو الواقع والساقط المستقرّ في الذهن والتصور على سبيل الثبوت سواء وقع في الخارج أو لم يقع. ويكون غير الواجب ما لم يستقرّ في ذهن المتكلم» خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، ص ٧٤.

٢- سيبويه، كتاب سيبويه، ١١٤-١١٥.

ومعناه ركب وهذه حاله. إلا أنهم أجازوا الفصل بينها وبين الفعل<sup>(١)</sup>، وقال المبرّد:  
«إنما وُضعت الأخبار جوابات للاستفهام»<sup>(٢)</sup>.

تُظهر هذه النصوص أنّ الحروف التي تسم الكلام المنفيّ أو المثبت تجعل البنية النحويّة متضمّنة موقف المتكلّم تجاه الحدث، ومتضمّنة كذلك دلالة الزمانيّة؛ لأنّ كثيراً من هذه الحروف «لا تُسهم في تأسيس المعنى بقدر ما تعيّن جهة اعتقاد المتكلّم وجهة إعرابه عن ذلك المعنى؛ لذلك يمكن إلغاء جميعها فلا يتغيّر القصد الأوّل»<sup>(٣)</sup>، ونجد هذا في أمثلة من قبيل:

١. قام زيدٌ.

٢. قد قام زيدٌ.

٣. سوف يقوم زيدٌ.

٤. ما قام زيدٌ.

٥. لم يقم زيدٌ.

٦. لمّا يقم زيدٌ.

٧. لن يقوم زيدٌ.

إنّ المعنى في الجمل السابقة لا يخرج عن كونه إمّا إثباتاً، وهذا ملاحظ في الأمثلة الثلاثة الأولى. وإمّا نفياً، وهذا ملاحظ في الأمثلة الأربعة الأخيرة. ولكن نجد أنّ هذه الحروف تتحرّك دلالاتها خارج حدود المعنى الذي ينعقد عليه الكلام، أو حدود الأعمال اللغويّة بحسب ما يسمّيه التداوليّون، وإنّما هي تتحرّك في حدود الإبانة عن اعتقاد المتكلّم وإظهار موقفه من المضمون القضويّ في الجملة، إذ إنّ «الإثبات درجات في الاعتقاد، كما أنّ النفي درجات، والتوكيد درجات أيضاً سواء كان توكيداً للإثبات،

١ - السيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، ١٠/١٥٣-١٥٤.

٢ - المبرّد، المقتضب، ٤/٣٥٧.

٣ - خالد ميلاد، الإنشاء في العربيّة بين التركيب والدلالة، ص ٧٨.

أو توكيداً للنفي»<sup>(١)</sup>، ولذلك قال المبخوت عن أحرف النفي: «فلئن كانت تشترك في دلالتها العامة على قوة النفي فإنها تختزن ما يحتاج إليه المتكلم من طرقٍ للتعبير عن المقامات المختلفة عند الاستعمال»<sup>(٢)</sup>، ويؤول به هذا التنوع الدقيق بين دلالات الحروف عامة، وأحرف النفي خاصة إلى أن يفترض «وجود معنى أساسي في الحرف قابل للتعامل مع الدلالات التي تحفّ به، فيتغيّر المعنى بموجب هذا التركيب للمعاني، ولكنّ التغيّر لا يعني أنّ الحرف فقد ذلك المعنى الأساسي شأنه في ذلك شأن أيّ مكوّن كيميائي في تركيبه إلى غيره داخل الأجسام يظلّ هو هو دون أن يبقى على حاله منفرداً»<sup>(٣)</sup>.

#### ٤، ١ - وسم معنى النفي بالحرفين (لم) و(لَمّا) وحدود العلاقة بين هذين الحرفين في أداء المعنى

إذا أردنا أن نبيّن الدلالات التي تضمّرها حروف النفي المختلفة إضافة إلى دلالتها على معنى النفي الذي تشترك فيه جميع هذه الحروف فإننا نجعلها بإزاء الأحرف المقابلة لها ممّا تدخل على معنى الإثبات، إذ إنّ الجملة المنفية بـ(لم) تكون نفياً للجملة الفعلية الماضية: فَعَلَ. ويجعلنا هذا نقول: إنّ في (لم) دلالة على معنى النفي، وكذلك فيها دلالة على الزمن الماضي بتخليص مضمون الجملة لما مضى؛ ولذلك يقول عنها النحويون: حرف نفي وجزم وقلب؛ لأنّها تقلب الدلالة الزمنية للجملة من الحاضر أو المستقبل إلى الماضي. وأمّا استعمال (لَمّا) فإنّها تكون بإزاء جملة مثبتة من قبيل: قد فَعَلَ. ويبيّن سيبويه أنّ (قد) يستعملها المتكلم جواباً لسؤال من قبيل: أَفَعَلَ؟ فتكون الجملتان المثبتة والمنفية من قبيل:

١. قد فَعَلَ.

٢. ولَمّا يفعل.

١ - خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، ص ٧٩.

٢ - شكري المبخوت، إنشاء النفي وشروطه النحوية والدلالية، ص ١١٧.

٣ - شكري المبخوت، إنشاء النفي وشروطه النحوية والدلالية، ص ١١٨.

جواباً لقوم ينتظرون شيئاً، ولا يقولها المتكلم ابتداءً<sup>(١)</sup> وتكون الأحرف في ضوء هذا التحليل تضمّر في داخلها تحرّكاً داخل الحيز الذي يستوعب موقف المتكلم من مضمون الجملة والملازمات المقاميّة للموقف التخاطبي، ويتّضح هذا في التفرقة بين الاستعمالين لـ (لم، ولمّا) رغم اشتراكهما في عقد الكلام على معنى النفي غير أنّهما يفترقان في الإفصاح عن الملازمات التخاطبيّة التي ترد فيها الجملتان، وقد أظهر الرضيّ الفرق بين (لمّا، ولم) بقوله عن دلالات (لمّا): «أنّ فيها معنى التوقع، كـ (قد) في إيجاب الماضي، فهي تستعمل في الأغلب في نفي الأمر المتوقع، كما يُخبر بـ (قد) في الأغلب عن حصول الأمر المتوقع... واختصّت (لمّا) أيضاً بامتداد نفيها من حين الانتفاء إلى حال التكلّم، نحو: ندم ولمّا ينفعه الندم. فعدم النفع متّصل بحال التكلّم... وأمّا (لم) فيجوز انقطاع نفيها دون الحال، نحو: لم يضرب زيد أمس، لكنّه ضرب اليوم»<sup>(٢)</sup>. وبيّن ابن يعيش معنى التوقع في (لمّا) بقوله: «كأنّهم قد اتّسعوا في حذف الفعل بعد (قد) و (لمّا)؛ لأنّهما لتوقع فعل؛ لأنّك تقول: قد فعل، لمن يتوقع ذلك الخبر، وتقول: فعل، مبتدئاً من غير توقّعه؛ فساغ حذف الفعل بعد (لمّا) و (قد) لتقدّم ما قبلهما»<sup>(٣)</sup>. فيكون المعنى التقريب من الحال مع التوقع، أي يكون مصدره متوقّعاً لمن تخاطبه واقعاً عن قريب، كما تقول لمن يتوقّع ركوب الأمير: قد ركب ... أي حصل عن قريب ما كنت تتوقّعه»<sup>(٤)</sup>.

ونجد في النّصّين السابقين أنّ اشتراك (لم، ولمّا) في كونها واسمين معنى النفي إذا كان زمان الحدث في الزمن الماضي لا يعني المساواة بينهما من كلّ جهة، إذ إنّ كلّ حرفٍ منهما يضمّر في داخله دلالة دقيقة تختلف عن الأخرى في إحالتها الزمنيّة، ونجد هذا ظاهراً في قول ابن يعيش عن (لمّا): «وتقع جواباً ونفيّاً لقولهم: قد فعل. وذلك أنّك تقول: قام، فيصلح ذلك لجميع ما تقدّمك من الأزمنة، ونفيه (لم يقم) على ما تقدّم، فإذا قلت: قد قام، فيكون ذلك إثباتاً لقيامه في أقرب الأزمنة الماضية إلى زمن الوجود؛ ولذلك صلّح أن يكون حالاً، فقالوا: جاء زيدٌ ضاحكاً، وجاء زيدٌ يضحك، وجاء زيد

١ - انظر: سيبويه، كتاب سيبويه، ٣/ ١١٤-١١٥.

٢ - الرضيّ، شرح الكافية، ٤/ ٨٢-٨٣.

٣ - ابن يعيش، شرح المفضّل، ٨/ ٢٠٠.

٤ - انظر: الرضيّ، شرح الكافية، ٤/ ٤٤٤.

قد ضحك، ونفي ذلك: لَمَّا يَقمُ، زدت على النافي وهو (لم، ما) كما زدت في الجواب حرفاً، وهو (قد)؛ لأنَّهما للحال»<sup>(١)</sup>. فتكون بهذا (لم) تضمير نفيًا عامًا وشائعًا يشمل جميع أجزاء الزمن الماضي، وبل يجوز انقطاع نفيها دون الحال، بخلاف (لَمَّا) التي لها دلالة النفي مع امتداده من حين الانتفاء إلى حال التكلّم كما أظهر هذا الرضيّ في نصّه السالف، وهذا ما يظهر أنّ أحرف النفي تضمير في داخلها الدلالات الزمانيّة، وتمثّلها في الحدث المتضمّن في البنية النحويّة؛ لذلك قال المبخوت: «إنّ حروف النفي ترتبط إمّا بحيز فضائيّ زمنيّ هو زمان التكلّم (ما، لا)، وإمّا بما قبله (لم، لَمَّا)، وإمّا بما بعده (لا، لن)»<sup>(٢)</sup>. ونحن بمقتضى هذا التحليل نعتقد أنّ (لم) أكثر رسوخًا في الحرفيّة بالنظر إليها مع أختها (لَمَّا) بما تبيّن في حقيقتها من شيوع وإبهام وعموم، إذ إنّ (لَمَّا) التي تعيّن دلالة الحدث الزمانيّة في التركيب أكثر من (لم)؛ لأنّ الوحدة اللغويّة كلّما كانت أكثر شيوعًا وعمومًا وإبهامًا في إحالتها كانت أكثر رسوخًا في معنى الحرفيّة من غيرها من الوحدات اللغويّة التي تشركها بعض المظاهر الشكلية أو التركيبية أو الدلالية وتنفرد عنها في قضية التعيين.

ويظهر ابن يعيش هذه الدلالات الزائدة على معنى النفي التي تضميرها هذه الأحرف بقوله: «فإن قيل: فما الحاجة إلى (لم) في النفي، وهلاّ اكتُفي بـ(ما) من قولهم: ما قام زيد؟ قيل: فيها زيادة فائدة ليست في (ما)، وذلك أنّ (ما) إذا نفت الماضي كان المراد ما قُرب من الحال، ولم تنفِ الماضي مطلقًا، فاعرف الفرق بينهما إن شاء الله»<sup>(٣)</sup>. ونجد أنّ الفكرة ذاتها تعود بين (لم) و(ما) إذا نظرنا إليهما في قوّتهما التعيينيّة، إذ إنّ الإحالة الزمانيّة في الحدث مع (ما) تكون أكثر اقترابًا للحال إذا وقعت في تركيب يحيل على الزمن الماضي؛ لأنّ (ما) في أصل وضعها لنفي الحال، وقد أظهر ابن الحاجب كذلك تقلصًا في عمومها وإبهامها بجعلها مضمرة معنى التوكيد فيها زائدًا على معنى النفي، فقال: «وقد أورد -يعني الزمخشري- قول سيبويه مقررًا لمعنى الحال؛ لأنّه جعلها في النفي جوابًا لـ(قد) في الإثبات، ولا ريب أنّ (قد) للتقريب من الحال؛ فلذلك جعل جوابًا لها في النفي، ثم

١- ابن يعيش، شرح المفصل، ١٩٩/٨.

٢- شكري المبخوت، إنشاء النفي وشروطه النحويّة الدلالية، ص ١٢١.

٣- ابن يعيش، شرح المفصل، ١٩٩/٨.

جعل سبويه فيها معنى التأكيد؛ لأنها جرت موضع (قد) في النفي، فكما أن (قد) فيها معنى التوكيد، فكذلك ما جعل جواباً لها.<sup>(١)</sup> فيكون ما تضمنته من معنى التوكيد زيادة على ما تدل عليه أصالة وهو معنى النفي دليلاً على عدم توغلها في الإبهام والعموم.

#### ٤، ٢- وسم معنى النفي بالحرفين (لا) و(لن) وحدود العلاقة بين هذين الحرفين في أداء المعنى:

قال ابن يعيش: «اعلم أن (لن) معناها النفي، وهي موضوعة لنفي المستقبل، وهي أبلغ في نفيه من (لا)؛ لأن (لا) تنفي (يفعل) إذا أريد به المستقبل، و(لن) تنفي فعلاً مستقبلاً قد دخل عليه السين وسوف، وتقع جواباً لقول القائل: سيقوم زيدٌ، وسوف يقوم زيدٌ. والسين وسوف تفيدان التنفيس في الزمان».<sup>(٢)</sup> وقد أثمر النظر في سمات هذين الحرفين الدلالية خلافاً بين النحويين في ضبط سماتهما الدلالية، وحدود العلاقة بينهما، إذ قال الزمخشري: «و(لا) لنفي المستقبل في قولك: لا يفعل، قال سبويه: وأما (لا) فتكون نفيًا لقول القائل: هو يفعل، ولم يقع الفعل... و(لن) لتأكيد ما تعطيه (لا) من نفي المستقبل، تقول: لا أبرح اليوم مكاني. فإذا وكّدت وشدّدت قلت: لن أبرح اليوم مكاني»<sup>(٣)</sup>، ولم يرتضِ ابن هشام هذا المذهب، إذ قال: «ولا تفيد (لن) توكيد النفي خلافاً للزمخشري في كشافه، ولا تأييده خلافاً له في أنموذجه»<sup>(٤)</sup>، وكلاهما دعوى بدون دليل، قيل: ولو كانت للتأييد لم يقيّد منفيها باليوم في: ﴿فَلَن أَكُلَمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا﴾ [مريم: ٢٦] ولكان ذكر الأبد في: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٥] تكراراً، والأصل عدمه.<sup>(٥)</sup>

وقد ذكر المبخوت انطلاقاً من تحليلات النحويين أن (لا، ولن) يشتركان في الدلالة الأساسية المتمثلة في نفي فعل غير واجب، وغير منقضى في المستقبل. ولكنهما يختلفان في معنى التوكيد، إذ إن (لن) أبلغ في نفي ما بعد الآن من (لا)؛ لذلك وجد قول الخليل

١- ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، ٢/ ٢١٥.

٢- ابن يعيش، شرح المفصل، ٨/ ٢٠١.

٣- الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص ٣١٠-٣١٢.

٤- نبّه الأستاذ المشرف أن الأنموذج المنشور ليس فيه لفظ التأييد، وأما ما نسب إلى بعض النسخ فتصحيف؛ ولذا نسبة القول بها للزمخشري ليست مؤكدة. والغريب تعليق محقق الأنموذج على كلمة التأكيد بقوله «هذا من اعتزاليات المصنف والله أعلم».

٥- ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ٣/ ٥٠٤-٥٠٦.

في تحليله شكل (لن) قبولاً لدى المبخوت حين ذكر الخليل أنّها مركّبة من (لا)، و(أن) <sup>(١)</sup>، إذ إنّ (لا) تنفي ما بعد الآن، و(أن) حرف استقبال تكون في العادة لما لم يقع. غير أنّ المبخوت يرى أنّ هذا التفسير الخليلي رغم تفسيره الفرق بين الحرفين النافين بوجود التأكيد في (لن) فإنّه لا يقول شيئاً عن المدى الزمني للحرفين بما أنّ التوكيد معني زائد. وانطلاقاً من هذا نلاحظ أنّ المبخوت قد احتفى بتحليل الزمخشري الذي يرى أنّ (لن) دالة على التأييد والدوام -بحسب ما نسب إليه-، إذ ذهب إلى أنّ هذا الحدس الذي نجده عند الزمخشري يمكن أن نفهم منه التقابل بين (لم، ولا) من جهة، و(لما، ولن) من جهة أخرى، فإذا سلّمنا بأنّ (لم) لمطلق النفي قبل الآن، فإنّ النظام النحويّ يجب أن يضع لها اختاً في الزمان بعد الآن، وتكون أختها (لا). وإذا صحّ أنّ (لما) تمثّل امتداد النفي من لحظة الانتفاء في الماضي إلى أقرب لحظة من زمان التكلّم، فإنّ النظام النحويّ يجب أن يضع لها اختاً في الزمان بعد الآن، وتكون أختها (لن)؛ لذلك يرى المبخوت النفي بها يمتدّ من أقرب لحظة من زمان التكلّم إلى أقصى ما يمكن أن يصل إليه النفي بحسب القرائن؛ فقد يكون يوماً، وقد يكون الحياة الدنيا، وقد يكون الأبد المتطاوّل <sup>(٢)</sup>. ويلخص المبخوت وقوع دلالة النفي في حروفه المختلفة على النحو الآتي:

١. لم: نفي لحدث غير واجب منقضي قبل زمان التكلّم.
٢. لما: نفي لحدث غير واجب منقضٍ ممتدّ إلى زمان التكلّم.
٣. لن: نفي لحدث غير واجب منقضٍ ممتدّ من زمان التكلّم إلى ما بعده.
٤. ما: نفي لحدث واجب قد يكون منقضياً، وقد لا يكون.

١ - قال سيبويه: «فأما الخليل فزعم أنّها لا أن، ولكنهم حذفوا لكثرتهم في كلامهم» كتاب سيبويه، ٥/٣.

٢ - الخلاف بين النحويّين في امتداد النفي بـ(لن) في الزمان على أقوال متعدّدة، منها:

١. من يراها تفيد التأييد، وهذا منسوب للزمخشري، وقد أوضحت الدراسة الإشكال في هذه النسبة آنفاً.
٢. ومن ينكر إفادتها التأييد الزمني، وينكر كذلك إفادتها تأكيد النفي، وهذا منقول عن ابن هشام.
٣. من يراها تنفي المستقبل نفياً مؤكّداً، دون أن تكون حاملة الدلالة على الدوام والتأييد، ومن يرى هذا الرأي الرضي.

٤. من يراها دالة على النفي الأبديّ، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ لَنْ تَرِيَنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣] ولكنّه نفي لا يلزم منه عدم الرؤية في الآخرة؛ لأنّ المراد أنّك لن تراني في الدنيا؛ لأنّ السؤال وقع في الدنيا، والنفي على حسب الإثبات. انظر: الرضي، شرح الكافية، ٣٨/٤. وابن يعيش، شرح المفصل، ٢٠٢/٨.

٥. لا: نفي لحدث قد يكون واجباً، أو غير واجب، وقد يكون منقضيّاً، أو غير منقضٍ. <sup>(١)</sup>

إنَّ أهمَّ ما نلاحظه في هذه التحليلات هو توخِّي ضبط الفروق الدلاليّة بين الأحرف؛ لأنَّ الأصل أن تكون اللغة محدثة لألفاظ تحمل دلالات بينها فروق ظاهرة كانت أو غير ظاهرة، ولا شكَّ أنَّ (لا) في ضوء تحليلات القدماء أكثر شيوعاً، وإبهاماً من (لن) بما نجده في (لن) من تحديد زمنيّ يجعل النفي بها واقعاً على حدث غير واجب منقضٍ ممتدٍّ من زمان التكلّم إلى ما بعده. وأمّا (لا) فنجد أنَّ دلالتها نفي لحدث قد يكون واجباً، أو غير واجب، وقد يكون منقضيّاً، أو غير منقضٍ. فالشيوخ والعموم بيّن في سمات (لا) الدلاليّة إذا نظرنا إليها بإزاء حرف النفي (لن)، وتكون (لا) بهذا التحليل أكثر رسوخاً في الحرفيّة من (لن) بما تحقّق لها من إبهام وعموم. ولكنّ هذا العموم الذي نجده في (لا) يجعلنا نتساءل عن العلاقة بينها وبين (ما) النافية إذا علمنا ما بينهما من اتّحاد في كثير من المظاهر الشكليّة، والدلاليّة.

٤، ٣- النفي بـ(ما، ولا) وحدود العلاقة بينهما في سماتهما الدلاليّة عند وسمهما معنى النفي:

تبيّن في ما سبق الفارق في السمات الدلاليّة بين عدد من أحرف النفي وتبيّن أنَّ ما كان منها له حظ من العموم والإبهام والشيوخ أكثر من غيره كان له رسوخ في معنى الحرفيّة وعراقة أكثر من غيره من الأحرف التي تشركه أصل معنى النفي، وقد اتّضح أنَّ كثيراً من مظاهر التعيين والتحديد في أحرف النفي يكون في دلالتها الزمانيّة، أو إبانة موقف معيّن بين المتكلّم والمخاطب. ونحاول في هذا السياق أن النظر في حدود العلاقة بين حرفين من الأحرف الدالّة على النفي تبدو بينهما مظاهر كثيرة من الاشتراك، هما (ما، ولا)، وقد ظهرت في ما سبق سمات كثيرة لـ(لا) النافية، ولكنّا في هذا السياق ننظر فيها في حدود علاقتها بحرف آخر من أحرف النفي ذي دلالة مختلفة عن دلالة الحرف السابق (لن).

١- انظر: شكري المبخوت، إنشاء النفي وشروطه النحويّة الدلاليّة، ص ١٢٤-١٢٦.

قال سيبويه: «وأما (ما) فهي نفي لقوله: هو يفعل، إذا كان في حال الفعل، فتقول: ما يفعل»<sup>(١)</sup>، ولم يوافق على هذا جميع النحويين، إذ ذهب بعضهم إلى أن (ما) صالحة للدلالة على الحال، وعلى الاستقبال، قال الرماني عن (ما): «أن تكون نفيًا للحال والاستقبال، نحو قولك: ما يقوم زيد، وما يخرج عمرو»<sup>(٢)</sup>، وقال الهروي: «واعلم أن (لا) نفي للفعل المستقبل، و(ما) نفي لفعل الحال والاستقبال جميعًا. فإذا قال القائل: هو يفعل. يعني في المستقبل، قلت: لا يفعل. وإذا قال: هو يفعل. يعني أنه في حال الفعل، قلت: ما يفعل. ولا تقول: لا يفعل؛ لأن (لا) موضوعة لنفي الفعل المستقبل لا غير»<sup>(٣)</sup>، وقد ذهب جماعة من النحويين إلى التسليم بقول سيبويه في التفرقة بينهما بجعل (لا) تدخل على الجملة نافية المستقبل، وجعل (ما) تدخل على الجملة نافية الحال.<sup>(٤)</sup>

وتنفي (ما) الفعل الماضي المؤكد الذي قد اقترب زمنه من زمن الحال بدخول (اللام، وقد) عليه، قال سيبويه: «وإذا قال: لقد فعل. فإن نفيه: ما فعل؛ لأنه كأنه قال: والله لقد فعل. فقال: والله ما فعل»<sup>(٥)</sup> ولعل نفيها الفعل الماضي الداخلة عليه (قد) عائدٌ إلى اقتراب الماضي في دلالة الزمانية من الحال بعد دخول (قد) عليه.<sup>(٦)</sup>

وقد بين شكري المبخوت الإشكال في التفرقة بين هذين الحرفين النافين بقوله: «إن هذه الدلالات الأساسية قد مناهها متدرجة مما لا إشكال فيه (لم، لَمْ، لن) إلى ما يمثل إشكالاً أي (ما، لا). فإذا افترضنا أن كليهما يمثل في خط الزمان الحال، فكيف توجد اللغة حرفين لأداء فروق دلالية مبدئية ولكننا نجد لهما معنى واحداً ... أضف إلى ذلك أن لـ (ما، لا) صلة بـ (ليس) وهو واسم فعلي - حرفي كما سنبين، من واسمات النفي تشابهه (ما، لا) أحياناً فيعملان عمله. وليس هذه لفظها لفظ الماضي بما أنها لا تتصرف إلا في الماضي ودلالاتها كدلالة المضارع على الحال. وهذا ما يجعلنا نتناول ظواهر التعامل

١ - سيبويه، كتاب سيبويه، ٢٢١/٤.

٢ - الرماني، معاني الحروف، ص ٨٨.

٣ - الهروي، الأزهية في علم الحروف، ص ١٥٠.

٤ - انظر: ابن عيش، شرح المفصل، ٨/ ١٩٣-١٩٦. وابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ٢/ ٥٥٦.

٥ - سيبويه، كتاب سيبويه، ٣/ ١١٧.

٦ - انظر: أفراس المرشد، الواجب وغير الواجب في كتاب سيبويه، ص ٢٢٦.

بين هذه الحروف للتمييز بينها دلاليًا، وتبيّن الفروق الدلالية التي تحدث عنها<sup>(١)</sup>.

ويقيم شكريّ المبخوت مقارنة بين (ما، ولا) في حدود علاقتهما بـ(ليس)؛ أمّا (ما) فإنّ علاقتهما بـ(ليس) تكون في أمرين:

١. إمكانية العمل لـ(ما) عمل (ليس) إذا كانت حجازيّة، إذ إنّ (ما) تكون ناصبة إذا كانت حجازيّة، وتكون غير ناصبة إذا كانت تيميّة. وقد يبيّن المبخوت أنّ الفرق بين أن تكون ناصبة، وأن تكون غير ناصبة هو فرق في دفع المشابهة بينها وبين (ليس) إلى أقصى حدودها.

٢. أنّ (ليس) و(ما) كليهما يفيدان النفي في زمان التكلم، فكلاهما يدلّان على الانتفاء في الحال.

وأمّا صلة (ليس) بـ(لا) فإنّها أقلّ بداهة من صلتها بـ(ما)، ومن مظاهر هذا أنّ عمل (لا) قليل، وذكر خبرها قليل، قال ابن هشام: «(لا) هذه -يعني (لا) المحمولة على (ليس) تخالف (ليس) من ثلاث جهات:

١. أنّ عملها قليل حتّى ادّعي أنّه ليس بموجود.

٢. أنّ ذكر خبرها قليل حتّى إنّ الزجّاج لم يظفر به فادّعى أنّها تعمل في الاسم خاصّة، وأنّ خبرها مرفوع.

٣. أنّها لا تعمل إلّا في النكرات، خلافًا لابن جنّي وابن الشجريّ<sup>(٢)</sup>.

وتجيء (لا) نافية للجنس في استعمالات، ومشبهة بـ(ليس) في استعمالات أخرى. ويرى المبخوت أنّ الفارق بينهما فارق معنويّ تدلّ عليه علامات الإعراب بين الدلالة على الجنس والعدد في الاسم، إذ إنّ أحدهما تُبرز دلالة الجنس، والأخرى تبرز دلالة العدد<sup>(٣)</sup> وقد افترض المبخوت أنّ (لا) يصحّ أن نفترض أنّها أمّ الباب في حروف النفي؛ لأنّها في حقيقتها كثيرة التصرّف بمجيئها عاملة، وغير عاملة. ومجيئها كذلك

١- شكريّ المبخوت، إنشاء النفي وشروطه الدلالية، ص ١٢٦.

٢- ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ٣/ ٢٩٢-٢٩٣.

٣- انظر: شكريّ المبخوت، إنشاء النفي وشروطه النحويّة الدلالية، ص ١٢٩.

نافية للجنس، ونافية للعدد. ويُفسَّر المبخوت كثرة التصرّف في (لا) بقوله: «والسبب في ذلك أن (لا) في حقيقة أمرها مجعولة للنفي مطلقاً، أو لعلّها موضوعة للنفي في الحال. ومأتى دلالتها على نفي بعد (الآن) إنّما هو اتّصالها بالمضارع بحيث تلخّصه إلى المستقبل بما أن دلالة المضارع على الحال دلالة أصليّة لا تحتاج إلى قرينة، ودلالته على غير الحال تحتاج إلى قرينة. وليس ثمة من حروف لذلك إلّا (ما، ولا) وهما حرفان كثيرا التصرّف. غير أن (ما) أدلّ على الحال من (لا) لذلك لم يبق في نظام الحروف إلّا (لا) لأداء وظيفة التعبير عن نفي المستقبل، وهي في تركبها إلى غير الفعل المضارع تستعيد معنى النفي المطلق، وهذا وجه آخر من وجوه ترشّحها للتعبير عن نفي الماضي في مثل ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى﴾ [القيامة: ٣٢] ودخولها في الدعاء (لا رحمَ الله زيداً)، وإذا صحّ هذا تكون (لا) أمّ الباب في حروف النفي»<sup>(١)</sup>.

ونميل بمقتضى فرضيّات هذه الدراسة إلى صواب ما ذهب إليه المبخوت من افتراض كون (لا) النافية هو الحرف الصالح لتمثيل أميّة الباب في وسم معنى النفي، وندعم ما ذهب إليه بالاستدلالات الآتية:

١. أن (لا) تدلّ على مجرّد النفي، وأمّا (ما) فتعيّن دلالة النفي وتحدّد زمانياً بالزمن الحاضر، وقد أشار المبخوت إلى هذا الملمح في التفرقة بينهما. ونزيده في هذا السياق إيضاحاً بأنّ الدلالة على مجرّد النفي أكثر شيوعاً وإيهاماً من الدلالة على نفي الحال، وهذا ما تحتزنه (ما) النافية في استعمالها اللغوي. ولا شكّ أنّ الإيهام والعموم والشيوع يقربان الحرف للحرفية أكثر من غيره من الحروف التي اكتسبت بطبيعتها دلالة معيّنة أيّاً كان هذا التعيين. وقد أظهر ابن الحاجب هذا الملمح وحاول الاستدلال عليه اختبارياً بعرضه على الاستعمالات التركيبية اللغوية المتنوّعة، فقال: «ف(ما) لنفي الحال، كقولك: ما زيدٌ منطلقاً أو منطلقاً، على اللغتين. والدليل على أنّها للحال أنّ المفهوم من قولك: ما زيدٌ قائماً، نفي القيام في الزمن الذي أخبرت. فإن زعم زاعم أنّ ذلك من قبيل الإخبار عن الشيء كما في قولك: زيدٌ قائمٌ. فليس بمستقيم؛ لأنّه لو كان كذلك لكانت لمجرّد النفي، ولو كانت لمجرّد النفي لجاز: إن تكرمني ما أكرمك، وأريد أن ما

١ - انظر: شكريّ المبخوت، إنشاء النفي وشروطه النحويّة الدلاليّة، ص ١٢٩.

تقوم. كما جاز ذلك في (لا) في مثل قولك: إن تكرمني لا أكرمك. لمّا كانت (ما) للحال كرهوا أن يدخلوا عليها حرف الاستقبال، كما امتنع في الإثبات: إن تكرمني قد أكرمتك. ولا بُعد في استعمالها للماضي والمستقبل عند قيام القرائن». <sup>(١)</sup> فنجد ابن الحاجب قد استدللّ لتوغّل (لا) في الإبهام والعموم أكثر من (ما) بكونها تحيء لمجرّد النفي، وليس هذا بمتحقّق في (ما) بدليل أن (ما) لا تأتي في الاستعمال اللغويّ داخله في تركيب الشرط؛ لأنّ (إن) الشرطيّة تُخلّص الجملة للاستقبال، و(ما) تنافي هذه الدلالة بكونها دالّة على نفي الحال، ولو لم يكن فيها هذا التعيين بكونها دالّة على النفي المجرّد لجاز أن تدخل في تركيب الشرط كما جاز أن تدخل (لا) فيه، وبذلك تبين لنا وجه من وجوه رسوخ (لا) في الحرفيّة أكثر من (ما) بما لها من توغّل في الإبهام والشيوع أكثر من أختها، فصارت بهذا أكثر استحقاقاً من أختها لأمية الباب في وسم معنى النفي.

٢. أنّ (ما) أشبه بـ(ليس) من (لا)؛ لأنّ (ما) تدلّ على نفي الحال مثل (ليس)، قال الشاطبي: «إنّ للشبه تأثيراً؛ ألا ترى أنّ الاسم يمتنع الجرّ والتنوين لشبهه بالفعل الذي لا يدخله جرّ ولا تنوين. ويعمل عمل الفعل لشبهه به، ويبنى كما يُبنى الحرف، ولا أصلّ للاسم في شيء من ذلك. فكَذلك عملت (ما) حملاً على (ليس) للشبه المذكور، ثم ألحق بـ(ما) (لا، وإن)؛ لوجود الشبه بينهما وبين (ليس) في كونها أدوات للنفي. لكن لمّا لم يتمكّن الشبه فيهما تمكّناً تامّاً كان إعمالهما قليلاً؛ ألا ترى أنّ (لا) لا تنفي الحال عند سيوييه، والجمهور». <sup>(٢)</sup> نُعيد ترتيب العلاقة المنعقدة بين (ما، ولا) النافيتين من جهة، و(ليس) من جهة أخرى وفق ما ذكره الشاطبيّ محاولين إظهار أثر هذا التنظير في تحديد الرتبة الطرازيّة بين (ما، ولا) النافيتين في وسمهما معنى النفي، فنقول: إنّ ما نجده من شبه راسخ بين (ما) و(ليس) في كونها يشتركان في نفي الحال ممّا أعطى (ما) إمكانيّة العمل حملاً لها على (ليس) التي يتصبّب خبرها بها أصالة، ثم المشابهة الأدنى التي نجدها بين (لا) و(ليس) بما نجده من افتراق بينهما في شيوع (لا)

١- ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، ٢٢١٤-٢١٥.

٢- الشاطبيّ، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ٢/٢١٦.

وعومومها وعدم دلالتها على نفي الحال الذي هو مدلول (ليس) في النفي ممّا أضعف إمكانية (لا) في العمل حتى إنّ بعض النحويّين قد ذكر أنّ إعمالها عمل (ليس) شاذٌّ<sup>(١)</sup>، وقد صرّح ابن يعيش في إظهاره الافتراق بين (لا) و(ليس) إذ إنّ في (لا) عموماً وإبهاماً إذا نظرنا إليها بإزاء (ليس) بقوله: «و(ما) أقعدٌ وأوغلٌ في شبه (ليس)؛ لأنّ (ما) لنفي ما في الحال لا غير، و(لا) قد يكون لنفي الماضي، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى﴾ [القيامة: ٣٢] أي: لم يصدّق ولم يصل... فلما كانت (ما) ألزم لنفي ما في الحال كانت أوغل في الشبه بـ(ليس) من (لا)؛ فلذلك قلّ استعمال (لا) بمعنى (ليس)، وكثُر استعمال (ما)، فكانت لذلك أعمّ تصرّفاً فعملت في المعرفة والنكرة، نحو: ما زيدٌ قائماً، وما أحدٌ مثلك. و(لا) ليس لها عمل إلّا في النكرة، نحو: لا رجلٌ أفضل منك...»<sup>(٢)</sup>. ولعلّ هذا الضعف في الشبه بين (لا) و(ليس) عائدٌ إلى توغل (لا) في الإبهام والشيوع الذي أكسبها ابتعاداً نسبياً عن (ليس) رغم اتّفاقها في دلالة النفي بما لـ(ليس) من تعيين وتحديد في دلالتها، وأمّا رسوخ الشبه بين (ما) و(ليس) فعائدٌ إلى التعيين الذي نجده في دلالة (ما) وإحالتها على الزمن الحاضر فقط في دلالتها على النفي، وهذا قد أكسبها اقتراباً من (ليس) ورسوخاً في الشبه بها. ولمّا كان لـ(ما) رسوخاً في الشبه بـ(ليس) ذات المظاهر الفعلية التي سبق بيانها، ونلخصها في بنيتها الشكلية، وقبولها بعض علامات الفعل، وكذلك ضعف الإبهام والعموم فيها بكونها ذات دلالة معينة في وسم معنى النفي في الجملة؛ لذلك كان شبه (ما) بها بما لها من تعيين في دلالة النفي مظهرًا من مظاهر ضعفها النسبيّ في تمثيل الحرفيّة فيها. وأمّا ما نجده من عموم وإبهام وشيوع في دلالة (لا) على النفي فهو مظهر من مظاهر رسوخها في الحرفيّة، وأحقّيتها في أميّة الباب بين الحروف التي تسم معنى النفي.

١ - قال أبو حيّان الأندلسيّ: «(لا) إعمالها قليلٌ جدًّا، حتّى إنّ أبا الحسن زعم أنّها يُرفع ما بعدها بالابتداء، ومنع النصب... فهي عندهم لا تعمل عمل (ليس)» أبو حيّان، التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ٢٨١/٤.

٢ - ابن يعيش، شرح المفصل، ٢٧٠-٢٧١.

### خاتمة الفصل الثالث:

نختم هذا الفصل بالإلحاح على أن قول القدماء عن بعض الحروف إنها (أمّ الباب) في حدود علاقتها بالحروف التي تشاركها أداء المعنى نفسه مظهر من مظاهر وعي القدماء بأن هذا الحرف يعدُّ أكثر الحروف المناظرة له في أداء المعنى نفسه تمثيلاً طرازياً لذلك المعنى وأكثرها رسوخاً في الحرفيّة.

وقد عدّ القدماء (الواو) أمّ الباب في حدود علاقتها بحروف العطف التي يمكن أن تسم المحلّ الواوي في الجملة العربيّة، وتتعاقب عليه؛ لما في دلالتها من إبهام وعموم إذا نظرنا إليها بإزاء أخواتها واسمات العطف؛ لأنّ (الواو) دالة على مطلق الجمع، بخلاف أخواتها من قبيل: الفاء، وثم، ونحوهما اللاتي يحملن دلالات تعيّن أكثر من (الواو) بدلالاتها على معانٍ زائدة عن مطلق الجمع، نحو: التعقيب، والترتيب، والتراخي، ونحوها. وإنّ من مظاهر عموم (الواو) وشيوعها أنّها تخرج (الواو) إلى استعمالات فرعيّة تؤوّل في تأصيلها عند القدماء إلى (الواو) الممثّلة لأميّة الباب، نحو: واو الحال، وواو ربّ، وواو القسم. ونعدّ هذا كذلك مظهرًا من مظاهر تداخل اللغة واسترسالها في جانبها المنجز، وكذلك مظهر من مظاهر وعي القدماء بهذا التداخل والاسترسال إذ انطلقوا منه في معالجتهم لهذا التعدّد الاستعماليّ للغة في جانبها المنجز.

وقد عدّوا كذلك (إنّ) الشرطيّة أمّ الباب في حدود علاقتها بالحروف التي تسم المحلّ الإنشائيّ وتملأ هذا المحلّ بدلالة الشرط، وهو محلّ تتعاقب عليه مجموعات من الأحرف التي تسم معنى الكلام بالاستفهام، أو الشرط، أو نحوهما. وقد أفضت بالقدماء سمات (إنّ) الشرطيّة إلى عدّها أكثر الحروف المناظرة لها تمثيلاً طرازياً، ورسوخاً في الحرفيّة؛ بما لها من إبهام وعموم وشيوع تجعلها عريقة في الحرفيّة، إذ إنّ كثيراً من واسمات الشرط الأخرى تنطوي على سمات دلاليّة تضعف فيها العموم والإبهام بكونها تحمل دلالات من قبيل: العاقليّة، أو الإحالة المكانيّة، أو نحوهما، ولا شك أنّ هذه السمات الدلاليّة تعيّن تلك الوحدات اللغويّة؛ فتبتعد بذلك عن الرسوخ في الحرفيّة. ويؤوّل تتبّع تحليلات النحويّين والنظر فيها وفق فرضيّات العمل إلى افتراض كون (لو) أقلّ رسوخاً في الحرفيّة من (إنّ)؛ فتكون (إنّ) مستحقّة لأميّة الباب بما لها من أسبقية في

دلالة الشرط على وسمه بـ(لو)، إذ إنّ الشرط مُقتضى تعليق تحقق أحد جزأيه بتحقيق جزئه الآخر، وتكون إحالته على الزمان بهذا إحالة على الزمان المستقبل، فلما جاءت (لو) في إحالتها الزمانية محيلة على الزمان الماضي افترضنا أنّ وسم الشرط بها فرع على أصل مفترض لو سم معنى الشرط، وهو وسمه بـ(إن)، ثم أتى زمان الشرط ولم يتحقق، فلما لم يتحقق انتقلنا من دلالة الشك الأولى في الشرط وهو الوسم بـ(إن) إلى دلالة القطع بعدم الوقوع وهو الوسم بـ(لو)؛ فتبين بهذا طرازية (إن) وأحقيتها بأمية الباب.

وقد عدت الدراسة (لا) النافية إذ نظرنا في واسمات المحل الوجودي أمّ الباب في حدود علاقتها بالحروف الدالة على النفي، وهذا محل تتعاقب عليه نفسه حروف الإثبات كذلك؛ لأنّ المحل ذو قيمة نحوية تحيل على اعتقاد المتكلم. وتحتزن بعض تلك الأحرف نوعين من الدلالات:

١. دلالة تعين موقف المتكلم واعتقاده تجاه الحدث.

٢. دلالة تسم مظهر وقوع الحدث في الزمان.

وتتحرك دلالة هذه الحروف خارج حدود الأعمال اللغوية بحسب ما يسميه التداوليون، إذ إنها حروف تظهر اعتقاد المتكلم وتبرز موقفه من مضمون الجملة القضوي. وقد كان النظر في تحليل التراتبية بين حروف النفي يحتم علينا جعلها مقترنة بالحروف الواسمة دلالة الإثبات انطلاقاً من تصوّر القدماء لهذه السمات الدلالية بجعلها بنية متناظرة تقتضي إحداها الأخرى بين النفي والإثبات. وقد اختارت الدراسة رسوخ (لا) في الحرفية إذا نظرنا إليها بإزاء (لن) بما وجدناه في (لن) من تحديد زمني يجعل النفي بها واقعاً على حدث غير واجب منقضي ممتد من زمان التكلم إلى ما بعده. وأمّا (لا) فنجد أنّ دلالتها نفي لحدث قد يكون واجباً، أو غير واجب، وقد يكون منقضياً، أو غير منقضي. فالشيوع والعموم يبيّن في سمات (لا) الدلالية إذا نظرنا إليها بإزاء حرف النفي (لن)، وتكون (لا) بهذا التحليل أكثر رسوخاً في الحرفية من (لن) بما تحقق لها من إبهام وعموم. واخترنا كذلك رسوخها في الحرفية إذا نظرنا إليها بإزاء (ما)؛ لأنّ (لا) تدلّ على مجرّد النفي، وأمّا (ما) فتعيّن دلالة النفي وتحده زمنيّاً بالزمان الحاضر، وقد أشار المبخوت إلى هذا الملمح في التفرقة بينهما، ولكننا في هذا السياق نزيده إيضاحاً

بأنّ الدلالة على مجرّد النفي أكثر شيوعاً وإيهاماً من الدلالة على نفي الحال، وهذا ما تحتزّنه (ما) النافية في استعمالها اللغويّ. ولا شكّ أنّ الإيهام والعموم والشيوع يقربان الحرف للحرفيّة أكثر من غيره من الحروف التي اكتسبت بطبيعتها دلالة معيّنة أيّا كان هذا التعيين.

## خاتمة

نختم العمل بأهمّ النتائج التي وصلت إليها هذه الدراسة التي قُسمت إلى ثلاثة فصول؛ الأول منها دُرست فيه المحدّدات النظرية التي أسهمت في توجيه القدماء والمحدثين في قضايا الحرف. وأمّا الثاني فقد دُرست فيه منزلة الحرف الطرازية ضمن نظرية أقسام الكلم التراثية. وأمّا الثالث منها فدُرست فيه المظاهر الطرازية المسيرة لعلاقة الحروف بعضها ببعض في ضوء منوال محمد صلاح الدين الشريف. وقد اعتمد في تنظيم مادّة العمل وتحليلها وإعادة ترتيبها (منوال الطراز) الذي يعدّ حصيلة نتائج مهمّة وصلت إليها اللسانيّات بفضل تطوّرات في فلسفة العلم أفضت إلى دخول الاتجاه العرفانيّ في اللسانيّات وتأثيره في ضبط تصوّرات التي يمكن أن تنبّأها حول الظاهرة اللغويّة، وأن ننطلق منها لدراسة الظاهرة وتحليلها. وقد انطلقت الدراسة من فرضيّة ملخصها أنّ الحرف مفهوم مجرد تقوم أفرادها على علاقات الشبه العائليّ، أو الشبه مع طراز هذه المقولة المجرد دون افتراض انقطاعها انقطاعاً تامّاً عن القسمين الآخرين (الاسم، والفعل)، وأنّ الكلمة كلّها اتّجهت نحو الشيوع والإبهام والعموم اقتربت من الحرفيّة وابتعدت عن الاسميّة؛ فأخذت مظاهر الحرفيّة من قبيل: البناء، والجمود، ونحوها. وقد كانت هذه الفرضيّة هي العماد التي نهض عليها العمل في تحليلاته وتفسيراته المختلفة. ونجمل الحصيلة المهمّة التي وصلت الدراسة إليها في النقاط الآتية:

١. هناك صعوبة منهجيّة في ضبط محدّدات القدماء؛ لأنّنا إذا تتبعنا قضايا الحرف في التراث النحوي فإنّنا لا نكاد نعثر على غير ممارسات إجرائيّة في تحليل ظواهر اللغة ومحاولة تفسيرها. وقد أسلم هذا الإشكال إلى تعدّد القراءات النظرية لهذا التراث لكون هذا التراث قابلاً لهذه التعدّدية بكون منطلقاته مضمرة في أذهان النحويّين، غير معلنة بمقتضى وجودهم التاريخي.

٢. هناك ملامح ثلاثة نعدّها من أهمّ تصوّرات التي كانت في أذهان القدماء إذ باشروا عملهم النظريّ في ما يخصّ قضايا الحرف، نجملها في ما يأتي:

سيادة الرؤية التجريدية للظاهرة اللغويّة: يتمثّل هذا في رؤية القدماء التجريدية للوقائع اللغويّة التي تكاد تتصف بالفوضى، إذ إنهم قد جعلوا البناء النظريّ لما شاع واطرد من هذه الوقائع، ثم محاولة ضبط ما ندّ عنه

من الوقائع اللغوية، وردّه إلى هذا البناء النظريّ بالانكفاء على الجانب العقليّ التجريديّ كما نجده في مناقشتهم قضايا تعديّ الأفعال بحروف الجرّ، أو ضبطهم بنية الحرف الشكليّة.

سيادة الرؤية الطرازيّة للظاهرة اللغوية: يتمثّل هذا في تصوّرهم أنّ الوقائع اللغوية ليست في درجة واحدة في قوّة انتبائها إلى ظاهرة الحرف، بل إنّ تصوّرهم قائم على أنّها بناءٌ سلّميّ، تراتبيّ؛ لذلك نجد مفاهيم كثيرة في التراث من قبيل: أمّ الباب، ورسوخ القدم، ونحوها.

سيادة الرؤية القياسية في البناء النظريّ للظاهرة اللغوية: يتمثّل هذا في حضور العقل القياسيّ في بناء النحويّين نظريّتهم في الحرف، من ذلك تعليلهم نصب (إنّ) وأخواتها الاسم بعدها رغم اختصاصها به، ويقتضي هذا في ضوء ما بنوه من قواعد كليّة أن يكون عملها الجرّ؛ لأنّه الحالة الإعرابية الخاصّة بالأسماء. ولكنّ النحويّين قد لجأوا إلى قياس الشبه لتفسير هذه الظواهر اللغوية التي يبدو فيها المخالفة للأصل بافتراضهم أنّ بين هذه الأحرف والأفعال وجوهاً من الشبه اقتضت بسببها أن تعمل النصب دون الجرّ.

٣. أنّ المحدثين قد كانوا مشدودين إلى سلطتين: الأولى منهما سلطة السياق التاريخيّ الذي كتبوا فيه بحوثهم إذ إنّ كثيراً من المصنّفات التي تدور فكرتها حول فكرة تيسير النحو أو إحيائه كانت منتمية زمانياً أو فكرياً إلى مرحلة عصر النهضة الذي عاشت فيه الأمة العربيّة صدمة التأخّر وتقدّم الآخر؛ فكثرت فيه دعوات المراجعة. وأمّا السلطة الثانية فهي سلطة التطوّرات اللسانية التي تعاقبت ابتداءً من الاتجاه التاريخيّ، إذ إنّ كثيراً من فرضيّات هذه الاتجاهات وتطوّراتها أفضت إلى نتائج محدّدة يمكن أن نفهمها وفق تلك الاتجاهات اللسانية.

٤. أن منوال الطراز منوال يعيد النظر في عملية التصنيف للمقولات بتجاوزه التصوّر الأرسطيّ القائم على منوال الشروط الضروريّة والكافية ليكون التصنيف قائمًا على التسليم بفرضيّة التداخل والاسترسال بين المقولات في عمليّة التصنيف. وقد انطلقت الدراسة منه لتُسلّم بأن الاسترسال سمةٌ أساسيّة من سمات النظام اللغويّ، وهذا تصوّر مسبوق في عدد من البحوث العربيّة سبقت الإشارة إلى بعضها. وأمّا الإشارة إليها في هذه النتائج لأنّ بعض الفرضيّات الفرعيّة تنبثق منها إذ اعتمدت الدراسة عددًا من الفرضيّات التي ساقّت مادّة البحث في عرضها وتحليلها، من أهمّها:

الحرف مقولة دلاليّة في غاية الإبهام والشيوع لا يتحقّق ضبطها وفق معايير شكلية صارمة بما لها من سمات تسترسل بين المقولات الثلاث (الحرف، والاسم، والفعل).

الأسماء واقعة تحت تأثير الحرف كلّما فقدت قوّتها التعينيّة؛ لتكتسب منه البناء.

الأفعال واقعة تحت تأثير الحرف كلّما فقدت دلالتها على الحدث؛ لتكتسب منه الجمود وعدم التصرّف.

٥. أن تأثير الحرف في الأسماء تأثير متدرّج، ولا يكون شبه الأسماء بالحروف شبهًا في درجة واحدة. لذلك نفترض أنّ حركات البناء في الأسماء حاملة للدلالة المتمثّلة في تحديد موقعها بين الاسميّة والحرفيّة، وأنّ ثمة مساوقة تسري في الأسماء بين الإبهام والشيوع في دلالتها وبين خاصيّة البناء فيها؛ فكلّما كان الشيوع والإبهام عريقًا في الاسم كان البناء فيه راسخًا، ويكون الاسم في هذه الحالة أكثر ابتعادًا عن الاسميّة واقتربًا من الحرفيّة من نظائره في قائمة الأسماء. وقد وظّفنا هذه الفرضيّة في عدد من الأسماء، نحو: كلا وكتلا، وأيّ، وبقيّة الموصولات، والظروف العارض فيها البناء والظروف اللازمة البناء.

٦. أن ثمة مساوقة تحكم العلاقة بين الحرف والفعل، ونوضح هذا بكون الأفعال كلما فقدت دلالتها على الحدث وأشبعت الحروف فقدت خصيصة التصرف واكتسبت خصيصة الجمود. لذلك نجد أن فعل الأمر أكثر أصناف الفعل الثلاثة اقتراباً من الحرفية بما له من سمات تقربه من الحرف، من ذلك كونه لا يصح الإخبار به، ولا وقوعه صفة، وكونه مؤدّياً معنى لا يؤدّي في الأصل إلا بالحرف وهو معنى الأمر. وأمّا الفعل المضارع فله اقتراب من الاسمية، وكذلك الفعل الماضي له اقتراب من الاسمية دونه، بخلاف فعل الأمر المنبئ الصلة بالاسمية.

٧. أن قول القدماء عن بعض الحروف إنها (أمّ الباب) في حدود علاقتها بالحروف التي تشاركها أداء المعنى نفسه مظهر من مظاهر وعي القدماء بأن هذا الحرف يعدّ أكثر الحروف المناظرة له في أداء المعنى نفسه تمثيلاً طرازياً لذلك المعنى وأكثرها رسوخاً في الحرفية.

٨. أن عدّ القدماء (الواو) أمّ الباب في حدود علاقتها بحروف العطف التي يمكن أن تسم المحلّ الواوي في الجملة العربية، وتتعاقب عليه عائداً لما في دلالتها من إبهام وعموم إذا نظرنا إليها بإزاء أخواتها واسمات العطف؛ لأنّ (الواو) دالة على مطلق الجمع، بخلاف أخواتها من قبيل: الفاء، وثم، ونحوهما اللاتي يحملن دلالات تعيّن أكثر من (الواو) بدلالاتها على معاني زائدة عن مطلق الجمع، نحو: التعقيب، والترتيب، والتراخي، ونحوها. وإنّ من مظاهر عموم (الواو) وشيوعها أنّها تخرج إلى استعمالات فرعية تؤول في تأصيلها عند القدماء إلى (الواو) الممثلة لأمية الباب، نحو: واو الحال، وواو ربّ، وواو القسم. ونعدّ هذا كذلك مظهرًا من مظاهر تداخل اللغة واسترسالها في جانبها المنجز، وكذلك مظهر من مظاهر وعي القدماء بهذا التداخل والاسترسال إذ انطلقوا منه في معالجتهم لهذا التعدّد الاستعماليّ للغة في جانبها المنجز.

٩. أنَّ القدماء قد عدُّوا (إنَّ) الشرطيَّة أمَّ الباب في حدود علاقتها بالحروف التي تسم المحلَّ الإنشائيَّ وتملأ هذا المحلُّ بدلالة الشرط، وهو محلُّ تتعاقب عليه مجموعات من الأحرف التي تسم معنى الكلام بالاستفهام، أو الشرط، أو نحوهما. وقد أفضى بالقدماء سمات (إنَّ) الشرطيَّة إلى عدّها أكثر الحروف المناظرة لها تمثيلاً طرازياً، ورسوخاً في الحرفيّة؛ بها لها من إبهام وعموم وشيوع يجعلها عريقة في الحرفيّة، إذ إنَّ كثيراً من واسمات الشرط الأخرى تنطوي على سمات دلاليّة تضعف فيها العموم والإبهام بكونها تحمل دلالات من قبيل: العاقلية، أو الإحالة المكانية، أو نحوهما، ولا شكَّ أنَّ هذه السمات الدلاليّة تعيّن تلك الوحدات اللغويّة؛ فتبتعد بذلك عن الرسوخ في الحرفيّة. وقد انتهت الدراسة بعد تتبّع تحليلات النحويّين والنظر فيها وفق فرضيّات العمل إلى افتراض كون (لو) أقلَّ رسوخاً في الحرفيّة من (إنَّ)؛ فتكون (إنَّ) مستحقّة لأمية الباب بها لها من أسبقية في دلالة الشرط على وسمه بـ(لو)، إذ إنَّ الشرط مُقتضٍ تعليق تحقّق أحد جزأيه بتحقّق جزئه الثاني، وتكون إحالته على الزمان بهذا إحالة على الزمان المستقبل، فلما جاءت (لو) في إحالتها الزمانيّة محيلة على الزمان الماضي افترضنا أنَّ وسم الشرط بها فرع على أصل مفترض لو سم معنى الشرط، وهو وسمه بـ(إنَّ)، ثم أتى زمان الشرط ولم يتحقّق، فلما لم يتحقّق انتقلنا من دلالة الشكّ الأولى في الشرط وهو الوسم بـ(إنَّ) إلى دلالة القطع بعدم الوقوع وهو الوسم بـ(لو)؛ فتبيّن بهذا طرازيّة (إنَّ) وأحقّيّتها بأمية الباب.

١٠. أنَّ (لا) النافية هي أمَّ الباب في حدود علاقتها بواسمات النفي إذا نظرنا في واسمات المحلَّ الوجوديّ، وهذا محلُّ تتعاقب عليه نفسه حروف الإثبات كذلك؛ لأنَّ المحلَّ ذو قيمة نحوية تحيل على اعتقاد المتكلّم. وتختزن بعض تلك الأحرف نوعين من الدلالات:

- دلالة تعيّن موقف المتكلّم واعتقاده تجاه الحدث.

- دلالة تسم مظهر وقوع الحدث في الزمان.

وتتحرّك دلالة هذه الحروف خارج حدود الأعمال اللغويّة بحسب ما يسمّيه التداوليّون، إذ إنّها حروف تظهر اعتقاد المتكلّم وتبرز موقفه من مضمون الجملة القضويّ. وقد كان النظر في تحليل التراتبيّة بين حروف النفي يَحْتَمّ علينا جعلها مقترنة بالحروف الواسمة دلالة الإثبات انطلاقًا من تصوّر القدماء لهذه السمات الدلاليّة بجعلها بنية متناظرة تقتضي إحداها الأخرى بين النفي والإثبات. واختارت الدراسة رسوخ (لا) في الحرفيّة إذا نظرنا إليها بإزاء (لن) بما نجده في (لن) من تحديد زمنيّ يجعل النفي بها واقعًا على حدث غير واجب منقضى ممتدّ من زمان التكلّم إلى ما بعده. وأمّا (لا) فنجد أنّ دلالتها نفي لحدث قد يكون واجبًا، أو غير واجب، وقد يكون منقضيًا، أو غير منقضى. فالشيوخ والعموم بيّن في سمات (لا) الدلاليّة إذا نظرنا إليها بإزاء حرف النفي (لن)، وتكون (لا) بهذا التحليل أكثر رسوخًا في الحرفيّة من (لن) بما تحقّق لها من إبهام وعموم. وهي -أي (لا)- أكثر رسوخًا في الحرفيّة إذا نظرنا إليها بإزاء (ما)؛ لأنّ (لا) تدلّ على مجرّد النفي، وأمّا (ما) فتعيّن دلالة النفي وتحدّده زمنيًا بالزمن الحاضر، وقد أشار المبخوت إلى هذا الملمح في التفرقة بينهما، وزدناه في هذا السياق إيضاحًا بأنّ الدلالة على مجرّد النفي أكثر شيوعًا وإبهامًا من الدلالة على نفي الحال، وهذا ما تحتزّنه (ما) النافية في استعمالها اللغويّ. ولا شكّ أنّ الإبهام والعموم والشيوخ يقربان الحرف للحرفيّة أكثر من غيره من الحروف التي اكتسبت بطبيعتها دلالة معيّنة أيّا كان هذا التعيين.



## المصادر والمراجع

أحمد، نوزاد حسن

المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، جامعة قاريونس، ط ١، بنغازي، ١٩٩٦ م.

الأخفش، سعيد بن مسعدة

معاني القرآن، تحقيق هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، ط ١، القاهرة، ١٩٩٠ م.

الأزهري، خالد

التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط ٢، بيروت، ٢٠٠٦ م.

الإستراباذي، رضي الدين

شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ط ١، ليبيا، ١٩٧٨ م.

الإشيلي، ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد

اليسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق عياد الثيتي، دار الغرب الإسلامي، ط ١، بيروت، ١٩٨٦ م.

الإشيلي، ابن عصفور

شرح جمل الزجاجي، تحقيق صاحب أبو جناح.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد

- أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي بدمشق.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، ط ١، بيروت، ٢٠٠٣ م.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، ط ٣، الأردن، ١٩٨٥ م.

### الأندلسي، أبو حيان

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، ط ١، القاهرة، ١٩٩٨ م.
- التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق حسن هندراوي، دار القلم، ط ١، دمشق، ١٩٩٧ م.

### الأنصاري، ابن هشام

- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، المجلس الوطني للثقافة والفنون، ط ١، الكويت، ٢٠٠٠ م.
- تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد، تحقيق عباس الصالحي، دار الكتاب العربي، ط ١، ١٩٨٦ م.

### إنميرات، عبد العزيز

- مناهج قراءات التراث في الفكر النهضي العربي، مركز التأصيل للدراسات والبحوث، ط ١، جدة، ٢٠١٣ م.

### أنيس، إبراهيم

- من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط ٨، القاهرة، ٢٠٠٣ م.

### أيوب، عبد الرحمن

- دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح للنشر، الكويت.

### ابن بابشاد، طاهر بن أحمد

- شرح المقدمة المحسبة، تحقيق خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت.

### بافو، ماري آن. وسرفاتي، جورج إليا

- النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية، ترجمة محمد الراضي، المنظمة العربية للترجمة، ط ١، بيروت، ٢٠١٢ م.

البجة، عبد الفتّاح

ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربيّة بين علماء اللغة القدامى والمحدثين، دار الفكر، ط ١، عمّان، ١٩٩٨ م.

بخيت، مصطفى

أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربيّ، دار البصائر، ط ١، القاهرة، ٢٠١٢ م.

براجستراسر

التطور النحوي للغة العربية، محاضرات جمعها رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ط ٤، القاهرة، ٢٠٠٣ م.

البغدادى، عبد القادر

خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط ٢، القاهرة، ١٩٨٤ م.

البطليوسي، عبد الله بن محمد

• الحلّ في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة للنشر، بيروت.

• الحلّ في شرح أبيات الجمل، دار الكتب العلمية للنشر، ط ١، بيروت، ٢٠٠٢ م.

بلانشي، روبير

المنطق وتاريخه من أرسطو حتى راسل، ترجمة خليل أحمد خليل، ديوان المطبوعات الجزائرية.

بوبر، كارل

منطق البحث العلمي، ترجمة محمد البغدادي، المنظمة العربية للترجمة، ط ١، بيروت، ٢٠٠٦ م.

بوعزّة، الطيب

أثر الفيزياء المعاصرة في تطوير المنطق، مقال منشور في صحيفة الشرق الأوسط، عدد ١٣٥٠٥، يوم الخميس ٧/٢/١٤٣٧ هـ.

التوحيدى، أبو حيان

الإمتاع والمؤانسة، راجعه هيثم الطعيمي، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٦م.

الجابري، محمد عابد

- التجديد في النحو بين ابن مضاء وابن رشد، ضمن أعمال ندوة أسئلة اللغة، معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط، ٢٠٠٢م.
- تكوين العقل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١٢، بيروت، ٢٠١٤م.
- مدخل إلى فلسفة العلوم العقلانية المعاصرة وتطور الفكر العلمي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٨، بيروت، ٢٠١٤م.

الجرجاني، عبد القاهر

المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية، ط ١، ١٩٨٢م.

جيليز، دونالد

فلسفة العلم في القرن العشرين، ترجمة حسين علي، دار التنوير، ط ١، بيروت، ٢٠٠٩م.

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان

- الخصائص، تحقيق محمد النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ٣، ١٩٨٦م.
- سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هندراوي، دار القلم، ط ١، دمشق، ١٩٨٥م.
- المنصف، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط ١، مصر، ١٩٥٤م.

ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر

- أمالي ابن الحاجب، تحقيق فخر صالح قدارة، دار الجيل ودار عمار، بيروت وعمّان، ١٩٨٩م.
- الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق موسى العليلي، إحياء التراث الإسلامي في الجمهورية العراقية.

### حسان، تمام

- الأصول: دراسة إستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب؛ النحو-فقه اللغة-البلاغة، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٤م.
- اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، ط٦، القاهرة، ٢٠٠٩م.
- مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة للنشر، الدار البيضاء، ١٩٨٦م.

### ابن حمودة، رفيق

- كتاب الشرط والإنشاء النحويّ للكون: بحث في الأسس البسيطة المولدة للأبنية والدلالات، حوّلّيات الجامعة التونسية، عدد ٥٨، عام ٢٠١٣م.
- الوصفية: مفهومها ونظامها في النظريات اللسانية، دار محمد علي وكلية الآداب بسوسة، ط١، صفاقس، ٢٠٠٤م.

### الحموز، عبد الفتاح

- نحو اللغة العربية الوظيفي في مقاربة أحمد المتوكل، دار جرير للنشر، ط١، عمّان، ٢٠١٢م.

### الخزرجي، ابن أبي أصيبعة

- عيون الأنباء في طبقات الأطباء، تحقيق نزار رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت.

### ابن الخشّاب، عبد الله بن أحمد

- المرتجل، تحقيق علي حيدر، دمشق، ١٩٧٢م.

### الخطيب، محمد عبد الفتاح

- ضوابط الفكر النحويّ: دراسة تحليليّة للأسس الكلّية التي بنى عليها النحاة آراءهم، دار البصائر، ط١، القاهرة، ٢٠٠٦م.

الخوارزمي، صدر الأفاضل

شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، ط ١، الرياض، ٢٠٠٠ م.

الدمايني، محمد

تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب، تحقيق محمد غنصور، عالم الكتب الحديث، ط ١، الأردن، ٢٠١١ م.

دي سوسير، فردينان

دروس في الألسنية العامة، ترجمة صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة، الدار العربية للكتاب.

ديورانت، ول وايريل

قصة الحضارة، ترجمة زكي نجيب محمود، دار الجيل ببيروت والمنظمة العربية للثقافة والعلوم بتونس، ١٩٨٨ م.

راسل، برتراند

تاريخ الفلسفة الغربية، ترجمة زكي نجيب محمود، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٠ م.

الرماني، علي بن عيسى

معاني الحروف، تحقيق عبد الفتاح شلبي، دار الشروق، ط ٣، جدة، ١٩٨٤ م.

روبنز

موجز تاريخ علم اللغة في الغرب، ترجمة أحمد عوض، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٧ م.

روزنتال، ويودين

الموسوعة الفلسفية، ترجمة سمير كرم، دار الطليعة، ط ٩، بيروت، ٢٠١١ م.

الزجاجي، أبو القاسم

الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، ط ٤، بيروت، ١٩٨٢ م.

الزركشي، عبيد الله محمد بن عبد الله

تأصيل البناء في تحليل البناء، تحقيق عبد الوهاب عبد العالي ومحمد الدرويش، أكاديمية الدراسات العليا، ط ١، مصراته، ٢٠٠٩ م.

الزخشري، أبو القاسم

المفصل في علم العربية، تحقيق فخر صالح قدارة، دار عمار، ط ١، عمان، ٢٠٠٤ م.

الزناد، الأزهر

نظريات لسانية عرفية، دار محمد علي والدار العربية للعلوم ومنشورات الاختلاف، ط ١، ٢٠١٠ م.

الزبيدي، عمر بن إبراهيم

شرح اللمع، تعليق محمود الموصللي، أبوظبي للثقافة والتراث، ط ١، ٢٠١٠ م.

الساقي، فاضل

أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، ط ٢، القاهرة، ٢٠٠٨ م.

السامرائي، إبراهيم

المدارس النحوية: أسطورة وواقع، دار الفكر، ط ١، عمان، ١٩٨٧ م.

سامسون، جفري

مدارس اللسانيات: التسابق والتطور، منشورات جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤١٧ هـ.

ابن السراج، محمد بن سهل

الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط ٣، بيروت، ١٩٨٨ م.

سعيد، عبد الوارث مبروك

في إصلاح النحو العربي: دراسة نقدية، دار القلم، الكويت، ١٩٨٥ م.

سيبويه، عمرو بن عثمان

كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، ط ١، بيروت.

السيرافي، أبو سعيد

شرح كتاب سيبويه، تحقيق رمضان عبد التواب وأصحابه، دار الكتب والوثائق القومية، ط ٢، القاهرة، ٢٠٠٨ م.

ابن السيرافي، يوسف بن أبي سعيد

شرح أبيات سيبويه، تحقيق محمد سلطاني، دار العصماء، ط ١، دمشق، ٢٠١١ م.

سيرل، جون

تشومسكي والثورة اللغوية، مجلة الفكر العربي، معهد الإنماء العربي، لبنان، عدد ٨-٩، مارس ١٩٧٩ م.

السيوطي، جلال الدين

• الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق حمدي خليل، مكتبة الآداب، ط ٣، القاهرة، ٢٠٠٧ م.

• همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠١ م.

الشاطبي، أبو إسحاق

المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عبد الرحمن العثيمين وأصحابه، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، ط ١، مكة المكرمة، ٢٠٠٧ م.

الشافعي، حسن

المدخل إلى دراسة علم الكلام، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، ط ٢، باكستان، ٢٠٠١ م.

شالمرز، آلان

نظريات العلم، ترجمة الحسين سحبان وفؤاد الصفا، دار توبقال، ط ١، الدار البيضاء، ١٩٩١ م.

ابن الشجري، علي بن محمد

أمالى ابن الشجري، تحقيق محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة.

شرف الدين، محمود عبد السلام

وظيفة الأداة في الجملة العربيّة كما تبدو في القرآن الكريم، أطروحة دكتوراة أنجزت في كلية دار العلوم بجامعة القاهرة، ١٩٧٣ م.

الشريف، محمد صلاح

- الأبنية الدالة على الشرط وعلاقتها بأشكال الجملة الاسمية: مقارنة تعليمية، ضمن حوليات الجامعة التونسية، عدد ٥٤، ٢٠٠٩ م.
- الشرط والإنشاء النحوي للكون: بحث في الأسس البسيطة المولدة للأبنية والدلالات، منشورات جامعة منوبة، تونس، ٢٠٠٢ م.

الشمسان، أبو أوس

- تعميم النمط في النحو العربيّ: دراسة في منهج التقعيد، ضمن ندوة (قضايا المنهج في الدراسات اللغويّة والأدبيّة: النظرية والتطبيق)، أقيمت في قسم اللغة العربيّة وآدابها بجامعة الملك سعود، عام ١٤٣١ هـ.
- الجملة الشرطيّة عند النحاة العرب، ط ١، ١٩٨١ م.

الصبان، محمد بن علي

حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.

صولة، عبد الله

- أثر نظرية الطراز الأصليّة في دراسة المعنى، حوليات الجامعة التونسية، عدد ٤٥، ٢٠٠١ م.

- المقولة في نظرية الطراز الأصلية، حوليات الجامعة التونسية، عدد ٤٦، ٢٠٠٢م.

الطائي، زيد بن مهلهل (زيد الخيل)

ديوان زيد الخيل، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٩٨٨م.

عاشور، المنصف

- دروس في أصول النظرية النحوية العربية من السمات إلى المقولات أو لولبية الوسم الموضوعي، مركز النشر الجامعي، تونس، ٢٠٠٥م.
- ظاهرة الاسم في التفكير النحوي: بحث في مقولة الاسم بين التمام والنقصان، منشورات كلية الآداب بمنوبة، ط ٢، تونس، ٢٠٠٤م.

عبد التواب، رمضان

التطور اللغوي: مظاهره وعلمه وقوانينه، مكتبة الخانجي، ط ٣، القاهرة، ١٩٩٧م.

عبد العظيم، أحمد

القاعدة النحوية: دراسة نقدية تحليلية، دار الثقافة للنشر، القاهرة، ١٩٩٠م.

عبد اللطيف، محمد حماسة

العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠١م.

عبد الواحد، عبد الحميد

بين النحو العربي واللسانيات الحديثة، مركز جيل للبحث العلمي، مجلة جيل، الدراسات الأدبية والفكرية، عدد ٤، ديسمبر، ٢٠١٤م.

العجاج، رؤية

ديوان رؤية بن العجاج، تصحيح وليم بن الورد البروسي، دار الآفاق الجديدة، ط ٢، بيروت، ١٩٨٠م.

علوي، حافظ إسماعيلي

اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط ١، بيروت، ٢٠٠٩ م.

عمار، عبد الرزاق

العرفانية وبناء المعرفة، مركز النشر الجامعي ودار سحر للنشر، تونس، ٢٠١٤ م.

عمر، أحمد مختار

دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩١ م.

العمرى، محمد محمد

الأسس الإستمولوجية للنظرية اللسانية البنيوية والتوليدية، دار أسامة للنشر، ط ١، عمان، ٢٠١٢ م.

عوض، لويس

مقدمة في فقه اللغة العربية، رؤية للنشر، ط ١، القاهرة، ٢٠٠٦ م.

عون، حسن

تطوّر الدرس النحويّ، معهد البحوث والدراسات العربيّة، ١٩٧٠ م.

عيد، محمد

أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، ط ٥، ٢٠٠٦ م.

ابن غربيّة، عبد الجبار

مدخل إلى النحو العرفانيّ، كليّة الآداب والفنون والإنسانيّات بمنّوبة ومسكيليانيّ للنشر، ط ١، تونس، ٢٠١٠ م.

الواو بين العطف والتعليق، ضمن ندوة (المعنى وتشكّله) المنعقدة بكلّيّة الآداب في منّوبة في ١٧-١٩ نوفمبر ١٩٩٩ م.

### غلفان، مصطفى

- في اللسانيات العامة: تاريخها، طبيعتها، موضوعها، مفاهيمها، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط ١، بيروت، ٢٠١٠ م.
- اللسانيات العربية الحديثة: دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، جامعة الحسن الثاني، عين الشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية.
- اللسانيات العربية: أسئلة المنهج، دار ورد الأردنية، ط ١، ٢٠١٣ م.

### غلفان، مصطفى. والملاخ، محمد. وعلوي، إسماعيل

- اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة، عالم الكتب الحديث، ط ١، الأردن، ٢٠١٠ م.

### الفارابي، أبو نصر

- كتاب الحروف، تحقيق حسن مهدي، دار المشرق، ط ٢، بيروت، ١٩٩٠ م.

### ابن فارس، أحمد

- الصحابي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها، تحقيق السيد صقر، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.

### الفارسي، أبو علي

- التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق عوض القوزي، مطبعة الأمانة، ط ١، القاهرة، ١٩٩٠ م.
- المسائل الحلييات، تحقيق حسن هندراوي، دار القلم ودار المنارة، ط ١، دمشق وبيروت، ١٩٨٧ م.
- المسائل المثورة، تحقيق مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

### الفراء، يحيى بن زياد

- معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد النجار، دار السرور.

### الفهري، عبد القادر الفاسي

- البناء الموازي: نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط ١، ١٩٩٠ م.
- اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.
- المقارنة والتخطيط في البحث اللساني، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط ١، ١٩٩٨ م.

### فوك، كاترين. وقوفيك، بيارلي

مبادئ في قضايا اللسانيات المعاصرة، ترجمة المنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٤ م.

### القرطبي، ابن مضاء

الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، ط ٣.

### قريرة، توفيق

الاسم والاسمية والإسماء في اللغة العربية: مقارنة نحوية عرفانية، قرطاج للنشر وكلية الآداب بالقيروان، ط ١، صفاقس، ٢٠١١ م.

### القفطي، علي بن يوسف

إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي بالقاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية ببيروت، ١٩٨٢ م.

### كانط، إمانويل

نقد العقل المحض، ترجمة غانم هنا، المنظمة العربية للترجمة، ط ١، بيروت، ٢٠١٣ م.

### كرونة، سندس

اللسانيات وتطور العلوم العرفانية، ضمن حوليات الجامعة التونسية، عدد ٤٧، سنة ٢٠٠٣ م.

كليبر، جورج

علم دلالة الأنموذج: الفئات والمعنى المعجمي، ترجمة ريتا خاطر، المنظمة العربية للترجمة، ط ١، بيروت، ٢٠١٣ م.

الكوثر، منذر

فلسفة التحليل والبحث عن المعنى: الوضعية المنطقية عند آيار، دار الحكمة، ط ١، لندن، ٢٠٠٤ م.

كون، توماس

بنية الثورات العلميّة، ترجمة حيدر حاج إسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، ط ١، بيروت، ٢٠٠٧ م.

الكيشي، محمد بن أحمد

الإرشاد إلى علم الإعراب، تحقيق عبد الله البركاتي ومحسن العميري، مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط ١، مكة المكرمة، ١٩٨٩ م.

اللاحم، إبراهيم

بناء النظرية النحوية العربية: دراسة في الاتساق والشمول والبساطة، أطروحة دكتوراه أنجزت في قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة الملك سعود، إشراف أبوأوس الشمسان، ١٤٣٧ هـ.

الليحاني، سرور

الرأسية العاملة في اللسان العربي: مقارنة نحوية لأشكال تمثيل البنى اللسانية، منشورات كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة، ط ١، ٢٠١٣ م.

المالقي، أحمد بن عبد النور

رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد الخراط، دار القلم، ط ٣، دمشق، ٢٠٠٢ م.

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله

شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد المختون، هجر للطباعة والنشر، ط ١، ١٩٩٠ م.

المبخوت، شكري

إنشاء النفي وشروطه النحوية الدلالية، مركز النشر الجامعي، تونس، ٢٠٠٦ م.

المبرد، محمد بن يزيد

المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب.

المتوكل، أحمد

- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، دار الأمان ومنشورات صفاف ومنشورات الاختلاف، ط ١، الرباط، ٢٠١٣ م.
- اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط ٢، بيروت، ٢٠١٠ م.
- مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط ١، بيروت، ٢٠٠٩ م.
- الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، ط ١، الدار البيضاء، ١٩٨٥ م.

ابن مجاهد

السبعة في القراءات، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، ط ٢.

المجدوب، عز الدين

- إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين، مختارات معربة بالاشتراك مع مجموعة من المترجمين، بيت الحكمة، ط ١، قرطاج، ٢٠١٢ م.
- مفهوم المسترسل، ضمن ندوة (المعنى وتشكله) التي أقيمت تكريمًا لعبد القاهر المهيري في كلية الآداب بمنوبة أيام ١٧-١٩ نوفمبر ١٩٩٩ م.

- المنوال النحويّ العربيّ: قراءة لسانيّة جديدة، كلية الآداب بسوسة ودار محمد علي الحامي، ط ١، تونس، ١٩٩٨ م.

المجدوب، عز الدين. والسعود، علي. والحريص، ناصر  
الاشتقاق الدلاليّ في نظريّة «معنى - نصّ»: مدخل إلى حوسبة اللغة العربيّة، ضمن  
حوليات الجامعة التونسيّة، عدد ٥٨، سنة ٢٠١٣ م.

#### محسّب، محيي الدين

- الإدراكيّات: أبعاد إستمولوجية وجهات تطبيقية، دار كنوز المعرفة للنشر، ط ١، عمّان، ٢٠١٧ م.

- الثقافة المنطقيّة في الفكر النحويّ: نحاة القرن الرابع الهجريّ نموذجاً، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلاميّة، ط ١، الرياض، ٢٠٠٧ م.

#### المراديّ، الحسن بن قاسم

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن سليمان، دار الفكر العربي، ط ١، القاهرة، ٢٠٠١ م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، ط ٢، بيروت، ١٩٨٣ م.

#### المرشد، أفراح

- الواجب وغير الواجب في كتاب سيويّه، كرسي الدكتور عبد العزيز المانع، ط ١، الرياض، ٢٠١٥ م.

#### المزيني، حمزة

- مراجعات لسانية، النادي الأدبي بالرياض، ط ١، ١٩٩٠ م.

#### المسدي، عبد السلام. والطرابلسي، محمد

- الشرط في القرآن على نهج اللسانيات الوصفية، الدار العربية للكتاب، ليبيا-تونس، ١٩٨٥ م.

مصطفى، إبراهيم

إحياء النحو، ط ٢، القاهرة، ١٩٩٢ م.

المطرودي، إبراهيم

ظاهرة الجمود النحوي والصرفي في العربية، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عدد ٢٦، ٢٠١٢ م.

المعري، أبو العلاء

رسالة الملائكة، تحقيق محمد سليم الجندي، دار صادر، ١٩٩٢ م.

الملخ، حسن

• التفكير العلمي في النحو العربي: الاستقراء - التحليل - التفسير، دار الشروق للنشر، ط ١، عمان، ٢٠١٥ م.

• نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، ط ١، عمان، ٢٠٠١ م.

الموسى، نهاد

في تاريخ العربية: أبحاث في الصورة التاريخية للنحو العربي، كنوز المعرفة للنشر، ط ١، عمان، ٢٠١٤ م.

موشلر، جاك. ريبول، آن

القاموس الموسوعي للتداولية، ترجمة مجموعة من الباحثين بإشراف عز الدين المجذوب، المركز الوطني للترجمة، ط ١، تونس، ٢٠١٠ م.

ميغري، منصور

نظام القول في العربية: الخصائص التركيبية والدلالية والتداولية، مركز الملك عبد الله لخدمة اللغة العربية، ط ١، الرياض، ٢٠١٥ م.

ميلاد، خالد

الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة: دراسة نحوية تداولية، كلية الآداب بمنوبة  
والمؤسسة العربية للتوزيع، ط ١، تونس، ٢٠٠١م.

الهروي، علي بن محمد

الأزھية في علم الحروف، تحقيق عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية  
بدمشق، ١٩٩٣م.

الهلائي، هادي

نظريّة الحروف العاملة ومبناها وطبيعة استعمالها القرآنيّ بلاغيّاً، عالم الكتب بيروت،  
ط ١، ١٩٨٦م.

الوعر، مازن

نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، دار طلاس  
للنشر، ط ١، ١٩٨٧م.

وهبان، أحمد

الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، ط ٢، ١٩٩٨م.

وهبة، مراد

المعجم الفلسفي، دار قباء الحديثة، ط ٥، القاهرة، ٢٠٠٧م.

ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن عليّ

• شرح المفصل، تحقيق عبد اللطيف الخطيب، دار العروبة للنشر، ط ١، الكويت،  
٢٠١٤م.

• شرح الملوكيّ في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، المكتبة العربيّة بحلب،  
ط ١، ١٩٧٣م.

### (Footnotes)

- ١ - بيت من الكامل، غير منسوب في: أمالي ابن الشجري ٤٢ / ٢، وشرح المفصل لابن يعيش (تحقيق عبداللطيف الخطيب) ٢٩٠ / ٣، وخزانة الأدب ١١ / ٢١٥.
- ٢ - من الرجز، لرؤبة، وهو في ديوانه ص ١٧٥، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٩ / ٥١، وابن هشام، تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد، ١ / ٩٩.
- ٣ - من الوافر، لزيد الخيل، وهو في ديوانه ص ١٣٧، والزنجشري، المفصل، ص ١٣٥، والبغدادى، خزانة الأدب، ٥ / ٣٧٥.
- ٤ - من الوافر، لعمران بن حطان، وهو في كتاب سيبويه، ٢ / ٣٧٥، وابن يعيش، شرح المفصل، ٣ / ٥٩، وابن السيرافي، شرح أبيات سيبويه، ١ / ٥٢٤.
- ٥ - من الطويل، لزهير بن أبي سلمى، وهو في ديوانه ص ٣٢، والمرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص ٦١٢، والبطلوسى، الحلل في شرح أبيات الجمل، ص ١٤٧.

## هذا الكتاب

يعمل مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية على تعزيز خدماته في المجالات المتنوعة لخدمة اللغة العربية وعلومها، إذ ينطلق من رؤية موحدة في أعماله عامة - ومنها برنامج النشر - وذلك بأن يطلق برامجه ودراساته في المجالات التي تفتقر إلى جهود نوعية، أو التي تحتاج إلى تكثيف العمل فيها.

ويجتهد المجمع في انتقاء الكتب التي تصدر ضمن هذه السلسلة، بأن تكون مضافة إلى حقلها المعرفي، ومفتاحاً للمشروعات العلمية والعملية، ومحقة لتراكم معرفيٍّ مثريٍّ.

ويسعد المجمع بالعمل مع المؤسسات والأفراد المختصين والمهتمين في خدمة لغتنا العربية، وتكثيف الجهود والتكامل نحو تمكين لغتنا، وتحقيق وجودها السامي في مجالات الحياة.

